



500

۳۱۶

بازرسی شد
۱۷ - ۱۶

تفسیر الاحکام الشرعیة علی مذهب الامامیه

فرد ۵۶۲۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب تحریر الاحکام الشرعیة علی مذهب الامامیه

مؤلف

شماره ثبت کتاب

۴۲۸۱۳

۴۰۰۷

بازدید شد
۱۳۸۲

نقلی - فهرست شده
۴۰۰۷

الحمد لله الذي جعل العلم رتبة من رتب
وعلقه عن مشاركة المملكات القادر على إيجاد الموجودات
العالم بكل العلويات المتفردة بوجوب الوجود في ذاته
بما لا يستغنى عن غيره في ماهيته وخصايته المنع على
الخلق الثاني بقاء الأبناء لتعلم الشرائع والآداب المصالح العامة
الدرجات والسمات بالمشاكل أوامر ما أعد له من الحسنات
وصلى الله على أشرف النبيين في المشقة في المشقة على الأبرار
صلوة يتعاقب عليهم تعاقب الأعصار امتا بعد فان هذا الكتاب
الموسوم بتجريد الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية قد
جاء فيه معظم الشايل الفقهية وأورد نافع أكثر المطالب
على فقه القرائية من غير تطويل بذكر حجة ودليل أو جملته
ولا إلى كتابنا الموسوم بمنهاى المطالب في تحقيق المذهب فإنه
قد عمل على بيان أصولها وأوقافها وذكر الخلاف الواقع بين المتكلمين
ما شئت واستدل كل فريق على مذهبه في تصحيح الحق
انظار الباطل وإنما اقتصرنا في هذا الكتاب على بيان الحق
غير متعصبين بالله تعالى فإنه التوفيق لكل خير وهو حسبي ونعم
كيل وربنا على مقدرة وقواعده المتقدمة فيها ما احتج
للسلف الفقه لغة الفهم وأعطاهم العلم بالأحكام الشرعية
المتشعبة على أيديهم بحيث لا يعلمون بها من الذين هم في
رجح العلم بالذوات والأحكام العقلية والتقليدية وعملوا
بذلك والملازمة وأصول الشريعة ولا يرد إطلاق الفهم على
بالمعنى ويكون الفهم في طيوس الألف الجراء والعلم لا يستغنى
في توفيق في علم الإسلام نوبة النخيل ولا يتم إلا بالأسان

الاشت

الحمد لله الذي جعل العلم رتبة من رتب
وعلقه عن مشاركة المملكات القادر على إيجاد الموجودات
العالم بكل العلويات المتفردة بوجوب الوجود في ذاته
بما لا يستغنى عن غيره في ماهيته وخصايته المنع على
الخلق الثاني بقاء الأبناء لتعلم الشرائع والآداب المصالح العامة
الدرجات والسمات بالمشاكل أوامر ما أعد له من الحسنات
وصلى الله على أشرف النبيين في المشقة في المشقة على الأبرار
صلوة يتعاقب عليهم تعاقب الأعصار امتا بعد فان هذا الكتاب
الموسوم بتجريد الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية قد
جاء فيه معظم الشايل الفقهية وأورد نافع أكثر المطالب
على فقه القرائية من غير تطويل بذكر حجة ودليل أو جملته
ولا إلى كتابنا الموسوم بمنهاى المطالب في تحقيق المذهب فإنه
قد عمل على بيان أصولها وأوقافها وذكر الخلاف الواقع بين المتكلمين
ما شئت واستدل كل فريق على مذهبه في تصحيح الحق
انظار الباطل وإنما اقتصرنا في هذا الكتاب على بيان الحق
غير متعصبين بالله تعالى فإنه التوفيق لكل خير وهو حسبي ونعم
كيل وربنا على مقدرة وقواعده المتقدمة فيها ما احتج
للسلف الفقه لغة الفهم وأعطاهم العلم بالأحكام الشرعية
المتشعبة على أيديهم بحيث لا يعلمون بها من الذين هم في
رجح العلم بالذوات والأحكام العقلية والتقليدية وعملوا
بذلك والملازمة وأصول الشريعة ولا يرد إطلاق الفهم على
بالمعنى ويكون الفهم في طيوس الألف الجراء والعلم لا يستغنى
في توفيق في علم الإسلام نوبة النخيل ولا يتم إلا بالأسان

الأبصار في الأحكام الشرعية الحاصلة بالفقه في العلم به والسمع
ووجوبه على الكفاية عملا بالآية ومن سنده بعد علم الكلام واللغة
والنحو والتصريف والأصول وقابله في تيسر العودة الآخرة وتعلم
العامية نظام المعاش في المنافع الدينية وموضوعه أفعال المطلقين
من حيث الاقتضا أو التخيير وما يدر به من الكلام والأصول والفقه
والنحو والقرآن والهيئة ومسألة المطالب المستدل عليها في
المالك في فضيلته وهو معلوم بالضرورة قال الله تعالى قل صل
يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال الله تعالى أنا خير
إنه من عباده العلماء وقال رسول الله صلى الله عليه وآله يوم النصارى
أفضل من عبادة العباد يا علي لأفقد أشد من يهلك ولا عبادة
مثل التقوى وعن الصادق عليه السلام إذا كان يوم القيمة جمع الله
الناس في صعيد واحد ووضعت الزايرين قودن وما شهد
مع مداد العلماء فيخرج مداد العلماء على دماء الشهداء وقال
عليه السلام على غير بصيرة كاليابوس على غير الطريق لا يريده بركة
الشي من الطريق إلا بعدة وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
قادة العلماء بإدلة ومجاليهم عبادة وقال النظر إلى وجه
العالم عبادة وقالت السيدة ارجح خلقي قبل يارب يول الله
ومن خلفاء كقالب الدين ياتون من بعدى يروون حديثي
ويستحي ومن الدم تعميها مني إلى الله يوم القيمة وهو عنه
راض فصار في حرم كإن الفقه والعلم قال الله
إن الذين يحتمون من الناس من البنات والعدي من بعد ما أتوا
للناس والكتاب أولئك يلجهم الله ويعلمهم اللاعنون وقال
إن الذين يحتمون ما أنزل الله من الكتاب ويتكبرون به
منا قليلا أولئك ما ياكلون في بطونهم إلا النار وقال عمار من
حكم عليا يوم القيمة يوم القيمة بلجام من نار وقال
إذا ظهرت البدع في أمتي فأظهر العلم عليهم من يدر على

لجنة الله فصل وروى عن زين العابدين علم قال
حق العالم التعظيم له والتوقير لحجابه وخس الاستماع اليه والاقبال
عليه والا يرفع عليك صوتك وان لا تجيب اجدا يسأله عن شيء حتى
يكون هو الذي يجيب ولا تجددت في مجلته احدا ولا تغلب عند
احدا وان تدفع عنه اذا ذكر عندك ليستوى وان تستر عيوبه
وتطهر مناقبه ولا تجاليس له عذرا ولا تعافيه ولما اذا فعلت ذلك
شهد لك ملائكة الله بانك قصدته وتعلمت عليه منه جل
اسمه لا للناس وانما حق رغبتك بالعلم فان تعلم ان الله عز وجل
انما جعلك فيما انا من العلم وفيه من خزانة فان احسنت
في تعلم الناس ولم تحرقهم ولم تصعد عليهم رادك الله من فضله
وان انت منعت الناس على كذا خرفت بهم عند طلبهم العلم منك
كان حقا على الله عز وجل ان يهلك العلم بهاءه ويسقط من
القلوب محلك فصل ويستحب طلب العلم ويحب على
الكفاية لقوله عليه طلب العلم فريضة وقال عليه طلب العلم فريضة
على كل مسلم الا ان الله تعالى يحب نفاة العلم وقال عليه لا خير في
العيش الا للرجلين عالم فطاع او سبيح وايع وقال عليه من
يطلب كطريقا يطلب فيه علما يملك الله به طريقا الى الجنة وان الملايين
تضع اجنتها لطلب العلم رضاه وانه يستغفر لطلب العلم من
في السموات ومن في الارض حتى الحوت في البحر وفضل العالم على
العامة كفضل النور على بياب النجوم ليلة القدر وان العلماء ورثة
الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دنانير ولا درهما ولكن ورثوا العلم
فمن اخذ منه اخذ بحظ اواف وقال عليه روي عن الامام
العلم نور وفي العلم احكام ونور ونور في العلم نور وفي العلم نور
العزة او قال عليه طلب العلم كطلب الجنة كطلب الجنة كطلب الجنة
الهناء وقال عليه علم اعد عالما او فاعلا او مفعلا او محمدا او محمدا
تجوز الحاميين فليلك وقال عليه علم من خرج من بيته بذكر الله

لهم

من العلم يستغفر الله ويعلمه عن الله لئلا يخطو عباد
التي سنة صيامها وقامها وحفنة الملائكة ما جنتها وصل على
طهور النباء وخيرات النعم ودوات البر ونزله الله بمنزلة سبعين
صديقا وكان خيرا ان لو كانت الدنيا كلها له فجعلها في الاخرة
فصل وبحموم الاقفا يعين علم وكذا الحكم قال الله
وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وقال ثم ولا تغف ما ليس لك به علم
وقال ثم ومن يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون قال
رسول الله صل من عمل بالقابيس فقد هلك واهلك ومن فني الناس
وهو لا يعلم الناس من النبوخ والمخيم من المشابه فقد هلك واهلك
وقال عليهم من عمل على غير علم كان ما يفيد الشئ مما يصلح
فصل ويجب على العالم العمل كواجب على غيره للحكمة
في حق العالم اكد ولهذا جعل الله ثواب المطيعات وعقوبات
العاصيات من نبياء النبي ضعف ما جعل لغيره من الثواب من
الرسول واستباحه من العلم وروى عن امير المؤمنين عليه السلام
انه تحب في النبي صلى الله عليه وسلم قال العلماء رجلان رجل عالم اخذ
لعلمه جهدا شديدا ورجل تارك لعلمه فهذا هالك وان اهل
الدار لم يمسكوا له شيئا من العلم التارك لعلمه وان اشد اهل
الدار محبة له وخيرة رجل دعا عبدا الى الله فاستجاب له
وقبل منه فاطاع الله فادخله الله الجنة وادخل الداعي النار
يتروكه عليه واستباحه الهوى وطول الامل اما اتباع الهوى
فيصد عن الحق واما طول الامل فينسي الاخرة وقال
عليه الفقهاء امتا الرسول ما لم يدخلوا في الدنيا قبل يارسول الله
وما دخلهم في الدنيا قال اتباع السلطان فاذا فعلوا ذلك
فاجتنبوا على دينهم فصل والعلم من اشرف الصفات
التي لا تفسد واعظمها رتبة الانبياء عن غيره من الكيانات
وبه تبارك الله ثم يا اهل صفاته وطلبه واجب على الكفاية

و مستحب على الأعيان على ما بيناه وهو أفضل من العبادة فيجوز
 على طالبه أن يخلص لله تعالى في طلبه ويتقرب به إليه لا يطلب به
 الوفاء أو الثواب وجه الله تعالى فقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من آمن بالله لا يشعرب طالب دينا وطالب علم
 فمن اقتصر من الدنيا على ما أحل الله له سلم ومن تناولها من غير
 حلالها هلكت الآلة الآن يتوب أو يرجع ومن أخذ العلم من أهله وعلمه
 بخلافه ومن أراد به الدنيا فهو خطيئة وقال عليه السلام إني كاتبا
 بنى إسرائيل فصل لكل علم أسرار لا يطلع عليها من الكتب
 يجب أخذها من العلماء فلهذا قال عليه السلام لا يطلع عليها من الكتب
 وهي عن الأخذ من أخذ علمه من الدفاتر فقال لا يعرفون الصغائر
 وأمر عليه بالمخادعة في العلم والمباينة فاتها بعد التفسير استبعاد النافذة
 لتحصيل المطالب واستخراج الجهلات قال عليه السلام لا يزالوا في
 وتحدثوا وقال الحديث جلاء القلوب أن القلوب لتعرف ما بين
 السيف والجلال الحديث وقال عليه السلام إن الله عز وجل يقول هذا العلم
 بين عباده كما بين على القلوب الميتة إذا هم استهوا فيه إلى الموت
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكوني بولسجي ياروح الله من
 الجليل قال من تذكر الله ويؤتيه ويؤتيه في علمه منطوقه ويؤتيه
 في الآخرة عمله فصل وأفضل العلم بعد المعرفة بالله تعالى
 علم العقيدة فانه الناظم لأمر العاش والعباد وبه يتم كمال نوع الأيمان
 وهو الطائفة بكيفية شرح الله به يحصل المعرفة بأوامر الله ونواهيه
 التي هي سنة النجاة وبها يستحق الثواب فهو أفضل من غيره وروى
 عن الصادق عليه السلام قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد فإذا جماعة
 قد اطمأؤوا برجلي فقال سمعت لوقيل علامة فقال وما العلامة فقالوا أنه
 أعلم الناس بأخبار العرب وروايتها وأيام الجاهلية والأشعار
 والخرىة قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك علم لا ينفع من جهله ولا ينفع
 من علمه ثم قال الذي علم إنا العلم كمن علم أية محضية أو فريضة

العلم

عادلة أو سنة قايمة وما خلا فهو فضل وقال عليه السلام علم من أراد الله به
 خيرا يفقه في الدين وقال عليه السلام علم من حفظ على إمتن أربعين حديثا
 يتفحقون به بعثه الله يوم القيمة فعبها عالما ولتقتصر عن الفدية
 على هذا القاعدة سراو لي في العبادات

كتاب الطهارة
 وفيه مقدمة ومقاصد أمما المقدمة ففيها أبحاث سراو
 الطهارة في اللغة النظافة وفي الشرع ماله صلاحية التماس
 استباحة الصلوة من الوضوء والغسل والتيمم وهي أقسامها
 القلم بالطهارة واجب لوجوب فعلها المتوقف عليه وهو معلوم
 بالضرورة من دين النبي عليه السلام ككل واحد من هذه الثلاثة واجبة
 وتندب فالوضوء يجب للصلاة والطواف الواجبين وليس كتابا
 القرآن واجب ويجب وضوءه لمنه وفي السراو من هذه المساجد والقرآن
 والشرب على الطهارة والتجديد وحمل المصحف والنوم وطلوع
 الجنابة والسعي والحاجة وزيارة القابر ونوم الخشب وجماع المحتلم
 والذكور للماء والغسل يجب للثلاثة المتقدمة ودخول المساجد
 وقراءة القرآن وجباة وضوء الخشب إذا بقي من الليل مقدار فعله
 وضوء المتحاشية إذا غرس الدم القطنه ويستحب للثلاثين ماني والتميم
 يجب للصلاة والطواف الواجبين والخروج من الخشب وأحد المساجد منتهما
 ويستحب لماء على وشرب من البنية وجوبا بالنذر وشبهه
 المقصود من السراو في الطهارة وفصوله ثلاثة سراو في المطلق
 وفيه مقاصد المطلق هو التمسك بصدق الاسم من غير تقييد مع
 اعتناح عليه وهو في الأصل طاهر مظهر من الخشب والخشب
 وكذا الذي من مع طاهر ان في الاطلاق وان تعذر الوضوء ولو زال
 الاطلاق مقصود من المطلق ان كان جارا بحيث يتغير ولو نه
 أو طهره أو يوحه بالنجاسة لا ملاحقة لما ولو تعذر إحصاء ما حكم

منه الا ان لا يجد غيره **باب** الخوض الصغير من الحمام اذا خسر لم يظهر
 باجزاء المادة اليه سالم يغلب عليه **باب** لو وجد في الكثر نجاسة وشك
 في وقوعها قبل بلوغ الخربة او بعد ما قالا اصل الطهارة يده لو ترك
 في نجاسة متيقن الطهارة او في طهارة متيقن النجاسة يني على اليقين
 ولو وجد متغيرا وشك في استناد التغير الى النجاسة يني على الطهارة
 به لو اخبره عدل بنجاسة الماء لم يجب القول وان استند الى سبب
 ولو شهد عدلان بالنجاسة وجب الاجتناب ولهذا يكره للشركي
 وحلا في بن المراح ضعيف **باب** لو علم بالنجاسة بعد الطهارة وشك
 في سببها عليها فالاصل الصحة ولو علم سببها على الطهارة وشك في بلوغ
 الخربة اعاد ولو شك في نجاسة الواقع او في كون حيوان الميت من ذوات
 الانفيس يني على الطهارة **باب** اذا خضع الخشب عند غدير او قليب وشك
 ان نزل فيه الماء وشك عن يمينه ويساره وامامه وخلفه ثم استعمل
 به اذا كان على جبهه الخشب او الخاض نجاسة عينيه كان المبتذل نجسا
 اجماعا اذا لو خلتا عنها فهو طاهر ايضا وفي التطهير به خلاف سبق
 فلو لمع المبتذل في الخربة كذا ترددا في شيع في زوال المنع وعندنا
 لا استحالة امت المبتذل في الاعمال المندوبة او في التوبى والانية
 الطاهر من فاته مطهر اجماعا **باب** عينا الحمام لا يجوز استعمالها
 وفي رواية عن الصادق عليه السلام لا يمس بها **باب** حيوان الماتل كالفيل
 والنعيس ما لم كالتمسك بنجس الماء يجوز فيه ان كان في كفا ولا في الاقل
باب الحيوان المتولد من الاجسام الظاهرة كالقارورة طاهر وكذا من الجسد
 كدود الحورقة والادوي بنجس الماتل اجماعا **باب** الصيد الحلال
 اذا وقع في الماء القليل حرم وخالفنا من النجاسة قات فيه فان كان
 الجرح قاتلا فهو حلال وللماء طاهر والا فلا فيها سواء علم استناد
 الموت الى الماء او اشتبه ولو قيل انه مع الاحتياط يكون الماء طاهرا
 والحيوان حراما عملا بالاصلين كان قويا كقولنا في الحيوان الميت
 او غيره من النجاسات ما زاد على النجس من الماء استناد في التجسس

خجل

يشتاء من قوله علم اذا بلغ الماء قدن كمن لم يجسه شي واليبوسة غير نجسة
 عن الحقيقة بل موكدة لتحقيقها ولو نقص عن النجس فهل يكون
 حكمه حكم النجاسات ام لا فيه تردد كذا التل ان امكن التطهير به
 بان يعتمد التطهير عليه حتى يتحقق غسل الخيل كذا ولا فلا ولو
 اتصل بالثلج الكثير ماء قليل وقع فيه نجاسة في نجاسته اشكال
 من حيث انه متصل بالنجس وانه متصل بالجملة اتصالا بماسة
 لا ما زجة واتحاد كذا اذا كان معه انان نجس احدهما واشبهه
 اجتنبها وثبت **باب** الشئ وبحب الاراقة وليس يعتمد عندك
 ولا يجوز له التمسك وحكمه ما زاد على انانين حكمها في المنع من كونه
 سواء كان هناك امانة او لم يكن وسواء كان الطاهر هو الاثر
 او لا وسواء كان المشتمل بالطاهر نجسا او نجاسة او مضافا ولو
 انقلب احداهما لم ينجس الخوي ايضا ولو خالف العيش امك ايتها
 وكور لا تناول ايتها شاة ولا يلزمه النجس ولو لم يكونا مشتملين
 شرب الطاهر وثبت ولو استعمل الا نايين واحد ما نجس مشتمل
 وضل لم يصح صلاته ولم يرتفع حدته سواء قدم الطاهرين او
 صلى بكل واحد واحدة صلا لا اما لو كان احدهما مضافا فالوجه انه يظهر
 بها وابن ادريس لم يحلل الخن هنا كولو تعارضت البستان
 في انانين قالب في الخلاف سقطت شهادتهما ورجع الى الاصل وفي
 المسوطان ارتش الخن نجسا ولم يتعوض للتنقيص الوجه فيه
 وجوب اجتنابها في الخوض بنجاسة احداهما لا بعينه كذا اذا عجز
 عمن بما نجس وخبر لم يظهر وقول الشئ هنا ضعيف وفي
 رواية يباع على يخل المني وفي اخرى يدفن كذا اذا تضرع
 بالنجس لم يرتفع حدته فان صلى به كانت صلاته باطلة سواء خرج
 الوقت او لا امت الوكيل يوبه بما نجس عالما فكذلك وجب هلا
 بعد صلاته في الوقت ولو سيقه العلم فليكن على لا فوي كط
 الطهارة بما ومن غير مكرهية ويضم ما مات فيه العقر والوزنة

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان حكم النجاسة
 في الماء والنجس
 في الخوض الصغير
 من الحمام اذا خسر
 لم يظهر باجزاء
 المادة اليه سالم
 يغلب عليه باب لو
 وجد في الكثر نجاسة
 وشك في وقوعها قبل
 بلوغ الخربة او بعد
 ما قالا اصل الطهارة
 يده لو ترك في نجاسة
 متيقن الطهارة او في
 طهارة متيقن النجاسة
 يني على اليقين ولو
 وجد متغيرا وشك في
 استناد التغير الى
 النجاسة يني على
 الطهارة به لو اخبره
 عدل بنجاسة الماء لم
 يجب القول وان استند
 الى سبب ولو شهد
 عدلان بالنجاسة وجب
 الاجتناب ولهذا يكره
 للشركي وحلا في بن
 المراح ضعيف باب
 لو علم بالنجاسة بعد
 الطهارة وشك في
 سببها عليها فالاصل
 الصحة ولو علم سببها
 على الطهارة وشك في
 بلوغ الخربة اعاد ولو
 شك في نجاسة الواقع
 او في كون حيوان الميت
 من ذوات الانفيس يني
 على الطهارة باب اذا
 خضع الخشب عند غدير
 او قليب وشك ان نزل
 فيه الماء وشك عن
 يمينه ويساره وامامه
 وخلفه ثم استعمل به
 اذا كان على جبهه
 الخشب او الخاض
 نجاسة عينيه كان
 المبتذل نجسا اجماعا
 اذا لو خلتا عنها فهو
 طاهر ايضا وفي
 التطهير به خلاف
 سبق فلو لمع المبتذل
 في الخربة كذا ترددا
 في شيع في زوال المنع
 وعندنا لا استحالة
 امت المبتذل في
 الاعمال المندوبة او
 في التوبى والانية
 الطاهر من فاته
 مطهر اجماعا باب
 عينا الحمام لا
 يجوز استعمالها وفي
 رواية عن الصادق
 عليه السلام لا يمس
 بها باب حيوان
 الماتل كالفيل
 والنعيس ما لم
 كالتمسك بنجس
 الماء يجوز فيه ان
 كان في كفا ولا في
 الاقل باب الحيوان
 المتولد من
 الاجسام الظاهرة
 كالقارورة طاهر
 وكذا من الجسد
 كدود الحورقة
 والادوي بنجس
 الماتل اجماعا باب
 الصيد الحلال اذا
 وقع في الماء
 القليل حرم وخالفنا
 من النجاسة قات فيه
 فان كان الجرح
 قاتلا فهو حلال
 وللماء طاهر والا
 فلا فيها سواء علم
 استناد الموت الى
 الماء او اشتبه ولو
 قيل انه مع الاحتياط
 يكون الماء طاهرا
 والحيوان حراما
 عملا بالاصلين كان
 قويا كقولنا في
 الحيوان الميت او
 غيره من النجاسات
 ما زاد على النجس
 من الماء استناد في
 التجسس

او دخلنا فيه حيث ينزل المني **في الثاني في الوضوء وفيه فصول برأى**
 في وجوبه وفيه **ثلاثة** يجب خروج البول والغائط والريح والنوم
 الغالب على السبع والبصر وكل ما زال العقل من عا أو جنون ونقص
 ان كانت **الاستحاضة القليلة** **ب** الاستحاضة قليلة وجب بها الوضوء خاصة
 وان كانت كسيرة وجب الوضوء والغسل معا وكذا الجنان بالجنون
 والنفاس وميت الاموات **ج** لا يجب الوضوء بخدث سوى ما ذكرناه
 من مذبح أو ودي أو قبح أو رعاف أو خامة أو قبح جراح أو ميتة
 أو ذود خارج من أحد السبلين لم يكن ملطبا بالعدرة أو في
 او خروج دم من ثقب الماء الظنثي للمرأة أو ميتة قبل أو دير وقول ابن
 بابويه من من باطن ذكره بإصبعه أو باطن برة لم تنقض وضوءه
 ومن من ظاهر الفرج من غير شهوة تطفه إذا كان إذا كان نحو ما
 ومن من باطن الفرج من غير شهوة تطفه إذا كان إذا كان نحو ما
 من الصواب في الحقيقة غير منقطع للوضوء وإن أبطلت الصلاة
 خلا فالابن كسيرة في الحكم ما زال **د** أكل ما مسته النار لا ينقض الوضوء
 ولا الشجر وكذا أشاد الشعر والكلام الباطل والغيبة والذنب
 ولا خلق الشعر ولا شفه ولا قص الاظفار ولا العرقرة في البطن
 لو ظهرت معقدة لعله لم ينقض الوضوء إلا مع خروج شيء من الغائط
 وهل بشرط الانفصال فيه اشكال **هـ** لا ينقض الطهارة بقاء
 الحدث وهو فاقط لو خرج البول أو الغائط والريح من غير
 الموضع المعتاد لم ينقض ما لم يصبر معاداً ولكن شح هنا تفصيل ولو انفق
 المخرج في غير الموضع المعتاد خلقة استقضت الطهارة بخروج الحدث
 منه اجبا عما وكذا لو استبد العتاد وانفجر غيره لما لم يبيد فان
 سواها في العادة نقض وإن شدد فلا **و** لو خرج البول من الأغلف
 حتى صار في فلقه نقض ما النوم ناقض لما متى غلب على الاستسنة
 وقول ابن بابويه الرجل يوقد قاعداً لا وضوء عليه لا يلتفت اليه أما
 البسة فان حصل منها فقد الإحيايس لنقضت ولا فلا **ب** الاستحاضة

في قوله
 من من باطن
 الفرج من
 غير شهوة
 تطفه إذا
 كان نحو ما

الوارد

لواجبته أعيا **واجبة** كفي الواحد فان نوى رفع الحدث أو الجنابة
 عن الوضوء وإن نوى الحيض وغيره فعلى عدم الاجزاء اشكال في رفع
 الجنابة فان قلنا يرفعها فلا وضوء ولا واجب وهل يرفع الوضوء
 نظريتنا من الاذن في الاجل في الصلوة للحيض معها ومن كون
 الغسل غير رافع للجنابة لعدم ارادته ولا الوضوء لعدم صلاحيته
 فيجوز هذا من المتوقفين يا إذا حرك الماء تحت قدم الجنابة
 والأعيا **ب** إذا اغتسل المنزل ثم رأى بطلا بعده فان يقن أنه متى
 أو لم يعلمه ولم يبل ولم يشرب أعاد ولو بال ولم يجهد وضوءاً ولو بال
 واجتهد لم يفت **ج** لو صلى ثم رأى بالأعلم أنه متى أعاد الغسل لا
 الصلوة على الأقوى **د** لو جامع ولم ينزل لم يجب الاستبراء ولو رأى
 بطلا يعلم أنه متى أعاد الغسل أما الشبهة فلا بخلاف الموجود بعد الإزال
هـ الاستبراء على الرجل خاصة فلو زارت المرأة بطلا فلا إعادة لأن
 الظاهر أنه من متى الرجل وأوجب ابن دريس الاعادة بول واحد
 في أثناء الغسل قبل يعيد وقيل يتم ولا شيء عليه وقيل يتم ويتوضأ
 والاقرب اقرب ولو حدث في أثناء غيره من الواجبات فالأقرب أنه
 كونه لغيره ان كان قد تم الوضوء وجب اعادته ولو حدث في أثناء
 المندوب فالوجه الامام ان قلنا بعدم رفعه الحدث بولا يكون
 ان يتصله غيره مع التدبر ويكون لا معها وذكره الاستعانة
 هل يجب على الزوج شئ من الماء الذي يغتسل به المرأة الاقرب عدمه
 إلى مع غناها وجوب غسلها بالمثل الماء وينقل الماء إليها **هـ**
الفصل الثاني في الحيض وهو الدم الأسود الغليظ الذي
 يخرج بحرقه وحرارة غائقة وقليلة حارة ينفذ فيه الرحم مع بلوغ المرأة
 ثم يصير لها عادة في أوقات من الأوقات بحسب مزاجها المحضة تربية
 الولد فإذا أحلت صفة الله تعالى التي عداها فإذا وضعت زال الله تعالى
 عنه صورة الدم وكما صورة اللبن كل شهر ستة أيام أو سبعة أو أقل
 أو أكثر بحسب قوت مزاجها من الحرارة والبرودة وقد خلق عليه الشارع

في قوله
 من من باطن
 الفرج من
 غير شهوة
 تطفه إذا
 كان نحو ما

احتمالاً ما عني ذكر ما عي مطاب **مراول** في ما هيته وفيه
 مباحث الحيض قالها هو الدم العريق فان اشتبه بدم العذرة او حلت
 القطنه فان خرجت منخبة فحيض وان خرجت مطبوقة فعذرة
 وان اشتبه بدم القرح اذ حلت اصعبها فان كان خارجاً من الايسر فخرج
 وان كان من الايسر فحيض على قول الشيخين بابوء الرواية لاساعدا
 وابن الجنيده عن القول بـ لا حيض مع البصر وهو ما نقص عن شيخنا
 ولا مع البصر وهو ما زاد على شيخنا في غير العرشية والبطنية
 وسننن فيها ج احطوب قول علمائنا في الحيض هل ترك الحيض
 ام لا والا قرب عندي انما تراه فلفعل ما تفعل الحيض الثاني
 في وقته ومباحث **اقول** الحيض ثلثة ايام فلوراته دون الثلثة ايام
 حيطاً واكثره عنوة قالوا بغير حيض وهل يشترط التوالى في الثلثة
 ام يكفي كونها من جهة العنوة الا قرب **مراول** والقولان للشيخين اذا
 رآته زائداً عن الثلثة ولم يجاوز العنوة وامض ان يكون حيطاً فهو
 ولا اعتبار باللون حينئذ ج اذ ارات الدم في سهداياتا معينة ثم قرت
 ثم رات في اخرى ثانياً ثلث العنوة صار ذلك عادة فخرجت البيا والاحادية
 حتى الى معاودة الدم ثلثة ايام الا عداة فالعادة او لا د اقل الظاهر في **اقول**
 ولا حد لاكتونه وتجدد به اي الصلاح فثلثة ايام على مثل العقاب
 الصغيرة والكبدية في ايام الحيض حيط وفي ايامها لا يخرج من
 من الوان الدم ولورات ثلثة ايام في القرح عداة قبل الجاء والقولان
 فالذي مان وما بينهما حيط ولو تجاوزت العنوة فله تفصيل باي قولان
 عشوة ثم عداة كان **مراول** حيطاً بغير عداة في الثاني كما في ذلك اجتمعت فيه
 الشرايط **المطلب** الثالث في استبانة عداة العادة وفيه ج مباحث
 قد بينا ان الاقل ثلثة والاكثر عشرة فالمرقة ما حدة اوداة عداة
 مستقيمة او مضطربة وايضا حدة ما قبل اولها فالاستبانة العامة
 وضع اليوم والعيادة وفاقتهما وفاقدة العادة او الاستبانة العامة
 لها ما ان اخذ ان كان فلاحاً اجماعاً وان اختلفت فلكيف قولان احتملها

وقلها جاز الاستنجاء بها ثانياً ان كانت صفيقة يمنع من الغزو والاد
 ولا ولمن الشيخ الملاقى البصر ولو كانت طويلة جاز استعمالها
 وتحصل بالورد حطاً في الشيخ **الابعد** القطع به يجوز الاستنجاء بالصبر
 والشعر به محل الاستنجاء بعد الاجازة المذمومة للمعوض فاهم بواو
 حصل الانقاء طهر سواء تواردت الثلثة على جميع المحل او تواردت في
 وقول بعضهم انه تليق ويحيز منقولة منقبة ولا يكون تليقاً اضعف
 للفرق بينهما انما يجب الاستنجاء في محسوس الغائط بخبر وجه او حيز وجه
 كالقدم امسا الذود والخش والحنسة الطامرة فلا يمس على النائم وحسب
 من خرج منه ويح استنجاء وهو قول العلماء كافتة الواجب في الاستنجاء
 ازالة النجاسة عن الطامرة كواحدة المخرج المعتاد وانغى آخر فقي
 اجزاء الاستنجاء فيه اشكال كما لا يفتقر مع استعمال الماء الى تروا
اجزاء الفصل الثالث في آداب الوضوء وفيه مباحث
 البواكة مندوبة اليه مرغبة فيه وفيه فضايل كثيرة وليس بها جيب والذ
 عند الوضوء والصلوة والبحر ويقتضى في الخلا والختام ويجوز للظاهر بها
 بالويلد واليا يبيح اقل النهار واخره ويقتضيه تركه اكثر من ثلثة ايام
 وفيه اثنان على فائدة رآه ابن بابويه عن الصادق عليه السلام قال جاز
 البسة في ثوبه للفرق والخلافة للبعد ويؤجل عن البول والانسان ويذهب
 بالحق في ثوبه الثلثة ويستحب للعلماء وبذهب بالبلغ ويريد في الحنفية
 ويقاوم الحيض بانه وتخرج به الملائكة من تحت ريش الانا على
 البهيم والاعز فيه بان كانت الاثنية بعدت منها باليد يستحب غسل
 اليدين قبل او جالها الاثنا منة واحدة من حد ثوب النجم والبول
 ومن بين من الغائط وثلاثاً من الجنابة وليس بواجب والظاهر ان
 المرات باليد هاتين الصنع وكراهية غسل بعضهما قبل الغسل كالبحر
 فكذلك غسلها قبل اشكال العدد كفاً قبل الشروع في الاقرب
 يكون بعد النائم مشددة او مقلنة او في وعاء او كون النائم مشدداً
 اولاً عملاً بالعموم في هذا الاستنجاء مختص باليد المصطفى واليد من

الشافعي
 الجاهل

النافق قل دما او كثر ولا يغفر قبل الهدى الى تبة ولا شجرة
 ح تراجمت الاذات الله بداخل الفل ط يستحق التسمية عند الطهارة
 وليست واجبة ولو فعلها خلال الطهارة لم يات بها لم يستحق وصود لها
 بسم الله وبالله الحمد اعلم من التوابين واجعل من التوابين
 كى يستحق المصغرة والاستنشاق بالمهين لما قلنا قبل الوضوء وبسما
 بواجب بيدا بالمصغرة فلما تم يستحق وسبح فيها الدعاء هم
 الفصل الرابع في آداب الحمام وغيره وفيه مباحث ا
 يجب عليه اذا دخل الحمام يستح عورته قبله ودبره ويستحب دخوله بمز
 اذا لم يده غيره به قال الصادق عليه اذا دخلت الحمام فقل في الوقت
 الذي مشى في بيتك اللهم اخرج عني ريقه النفاق وتبني على
 الايمان فاذا دخلت البيت الاول فقل اللهم اني اعوذ بك من شتر
 نفسي استعذ بك من اذاه فاذا دخلت البيت الثاني فقل اللهم اذهب
 عني الرجس وطهر جسدي وقلبي وخذ من الماء الحار وقصوه
 على هامتي وصبت منه على رجلتي وان امضت ان يبلغ منه جوده
 ماء فافعل فانه يغني المفاضة واللبث في البيت الثاني ساعة فاذا دخلت
 الثالث فقل اعوذ بالله من النار وبما له الجنة ثم دعهما الى وقت خروجه
 من البيت الحار واياك وشرب الماء البارد والفقاع في الحمام فانه
 يفيء المعدة ولا ينصب على الماء البارد فانه يذهب البهيم
 الماء البارد على قدميك اذا خرجت فانه يسهل الراد من جسدك
 فاذا لبست ثيابك فقل اللهم العني المتفكر وجبني الردى فاذا
 فعلت ذلك اوتيت من كل ما رجع بخروجك من الفلح في الحمام ويستحب
 للفرمان وكوز المخلج فيه كدمورك من القمار ومن علم قال في شتر
 في الحمام فانه يذهب الرجس والخبث لا يستحب في الحمام فانه يذهب الرجس
 ولا تغسل راسك بالطيب فانه يفسد الموهبة ولا تستدق الحرف فانه يورث
 الدوخة ولا تمس وجهك بالاناء فانه يذهب به ما الوجه وورث
 ان الراد نال الحش في خضرة وخوف الحمام قال في الصادق عليه
 قال في الحمام على الاكل الحرام على الربيع
 ولا يسلطوا حتى ينظروا النساء

غسل الرأس بالخطي في كل جمعة اما من الرأس والجنون وقال عليه
 علي الرأس بالخطي في كل جمعة اما من الرأس والجنون وقال
 علم غسل الرأس بالخطي في كل جمعة ويزيد في الوضوء ويستحب الشور
 في كل جمعة عشر يوم مرة فصول في الفطرة احلها العامة
 مستحب والمسته ازالها بالثبوت في تنف الاطمن من الفطرة وكان الصادق
 عليه يظلي رطبه في الحمام ويقول تنف الاطمن من الفطرة المستحبين ويوش
 ويضعف البصر وقال عليه حلقه افضل من تنفه وظله افضل من حلقه
 ح فقص الاظفار من الفطرة قال الرضا عليه فليز اظفارك كل يوم
 الثلثا واستحب يوم الاربعاء واصبوا من الحمام حاشية يوم
 الخميس ونظفوا بطيب طيبهم يوم الجمعة قد قص الثارب من الفطرة
 قال الصادق عليه اخذ الثارب من الجمعة الى الجمعة اما من
 الجمعة ام وعن الباقر عليه قال من اخذ من الثارب وشاربه كل جمعة
 وقال حين ياخذ بسم الله وبالله وعمل ستة رسول الله محمد وال محمد
 صلوات الله عليهم لم يسقط منه قلامة ولا جواراة الا ان الله له باقتن
 نسمة ولم يمرض الامرضه الذي يموت فيه لا فرق الرايس من العلق
 قال الصادق عليه من اخذ شعرا لم يعرفه فرفقه الله بمناف من فار
 في السنين الحيلة في حجب الرأس وهي المصغرة والاستنشاق
 واليوكده فرق الثوب وقص الثارب وخيش البدن قص الاظفار
 وحلق الفراء والورع والختان والاستنجاء يستحب ازالة الشعر من
 قال الصادق عليه في حجب الوجه اخذ الشعرا افضل من ازالته ط
 يستحب الحجاب قال رسول الله صل من اهل او اغتصب باحتيا
 لعنه الله من رجل من ثوب خيال الجحلام والدمع والاخله الى طليعة
 وقال القنادي على الحجاب بالسواد ابيض للنساء ومهابة للرجال
 وقال عليه في ثوب الرجال والعلم بالبطون من قوة قال منه
 اغتصب بالسواد وقيل احسن عليه وهو مختص باليسرة وقال
 رسول الله لعلي عليه يا علي دهم في الحجاب افضل من ان دهم من غيره

سبل الله فيه أربع عشرة خصلة يطهر الروح من الإذن وتجلى البصر
والتبلى الخياشيم و طيبه النكهة و يشد الشدة و يذهب الصفاة
و يقبل و يوسع الشيطان و يفرخ به الملائكة ويستبشر به المومنين
و يفتن الشاكرين و يهيب و يهيب و يهيب منه مستبشر و نصير و هو بار
له في قسمة القدر **الحامس في أفعال الوضوء و كيفية و فيه**
مباحضا البنية شرط في الطهارة الملائكة يتوحيها و الشراكة في القصد
و تحلل القلب و لا تشترط النطق و لو نطق بها و لم يخطر بآله الخ
و لو نطق بغير ما نزله فلم تعتبر البنية القلبية و كذا يشترط أن يكون القرب
إلى الله ثم على جهة الوجوب أو الندب و هل يشترط استباحة شيء
بشرب أو بالطهارة أو بغير الخ و هو أن لا يمانع من كل فعل خفف
إلى الطهارة أو لا يشترط جلافة و ذوقها عند غسل الطهارة و ينصت
عند غسل الوجه و يجب استدامتها حتى إلى الدخول **فروع الوضوء**
ما لا يشترط له الطهارة كالأكل مثلا لم يمنع حدثه إجماعا لو نوى اليأس
من شرطه الطهارة بل من فضله شدة الفرائض و التزم قال لا يمنع
حدثه لأنه لم ينو روعه و لا ما ينصت و عتدي فيه توقف أمّا لو نوى
و صرا مطنا فالوجه ما قال الشيخ لو جدد الطهارة و قد بين أن كان
محدثا ففي الأجزاء انشغال لو نوى الخيرة الاستيطان في الرمي أو في
الغسل أو في الكفاية ارتفع حدثه استأنف الوضوء لا جباة في الوضوء
على عدمه لا لو ضم نية الشهود إليها اجزاء و لم يولد و بها أمّا لو
الربا فالوجه عند الطلاب لو غشي البنية عن غاطره فأنما الكفاية
اجزاء لو نوى قطع البنية في الوضوء الطهارة لم يطل فعله بركون و لا فائدة
بما فعله بعده ولو أعاد البنية أعاد ما فعله بغيره بشرط عدم طهر الفعل
الوضوء الخفاف لو شحرت البنية بعد الفراغ لم ينعث ولو كان في الانشاء
أعاد الوضوء بغيره و لو عاد الوضوء بنية الخشوع في الضايف لا ينعث
منه الطهارة و إن وجبت عليه لا يشترط الإسلام و صحة التمسك
الوضوء بطهارة صلوة معينة أو بغيره و جاز الدعاء به في غيرها
للحر

تجدي في الوضوء و فيه أربع عشرة خصلة يطهر الروح من الإذن وتجلى البصر
والتبلى الخياشيم و طيبه النكهة و يشد الشدة و يذهب الصفاة
و يقبل و يوسع الشيطان و يفرخ به الملائكة ويستبشر به المومنين
و يفتن الشاكرين و يهيب و يهيب و يهيب منه مستبشر و نصير و هو بار
له في قسمة القدر **الحامس في أفعال الوضوء و كيفية و فيه**
مباحضا البنية شرط في الطهارة الملائكة يتوحيها و الشراكة في القصد
و تحلل القلب و لا تشترط النطق و لو نطق بها و لم يخطر بآله الخ
و لو نطق بغير ما نزله فلم تعتبر البنية القلبية و كذا يشترط أن يكون القرب
إلى الله ثم على جهة الوجوب أو الندب و هل يشترط استباحة شيء
بشرب أو بالطهارة أو بغير الخ و هو أن لا يمانع من كل فعل خفف
إلى الطهارة أو لا يشترط جلافة و ذوقها عند غسل الطهارة و ينصت
عند غسل الوجه و يجب استدامتها حتى إلى الدخول **فروع الوضوء**
ما لا يشترط له الطهارة كالأكل مثلا لم يمنع حدثه إجماعا لو نوى اليأس
من شرطه الطهارة بل من فضله شدة الفرائض و التزم قال لا يمنع
حدثه لأنه لم ينو روعه و لا ما ينصت و عتدي فيه توقف أمّا لو نوى
و صرا مطنا فالوجه ما قال الشيخ لو جدد الطهارة و قد بين أن كان
محدثا ففي الأجزاء انشغال لو نوى الخيرة الاستيطان في الرمي أو في
الغسل أو في الكفاية ارتفع حدثه استأنف الوضوء لا جباة في الوضوء
على عدمه لا لو ضم نية الشهود إليها اجزاء و لم يولد و بها أمّا لو
الربا فالوجه عند الطلاب لو غشي البنية عن غاطره فأنما الكفاية
اجزاء لو نوى قطع البنية في الوضوء الطهارة لم يطل فعله بركون و لا فائدة
بما فعله بعده ولو أعاد البنية أعاد ما فعله بغيره بشرط عدم طهر الفعل
الوضوء الخفاف لو شحرت البنية بعد الفراغ لم ينعث ولو كان في الانشاء
أعاد الوضوء بغيره و لو عاد الوضوء بنية الخشوع في الضايف لا ينعث
منه الطهارة و إن وجبت عليه لا يشترط الإسلام و صحة التمسك
الوضوء بطهارة صلوة معينة أو بغيره و جاز الدعاء به في غيرها
للحر

او يترك رايده او اصغر وجب عليه ولو كانت قوف المرفق لم يجب عليها
سواء جازت بقصتها لمحل الفرض او لا جاز لو لم يعلم اليد التي يدها من
الاصغر عليها كذا لو انفلتت حيدة من غير محل الفرض حتى يترك في
محل الفرض وجب عليها وبالعكس لا يجب ولو انفلتت من احد المجلتين
فالتحريم رايها في الاخر وبقى وبها متجاها كان حذوها حكم الثاني
في المجلتين لا الوسخ تحت الظفر المانع من وصول الماء الى ما تحته
يجب ان لا يترك ان لم يبق من يمسح الرأس واقطع ما يجعل به اسم الممسح ويستحب
قدار الثلث اصابع عرضا ومحل مقدم الرأس ويجب مداوة الوضوء فلا يجوز
وقد استنبأ ما وجد يده ويجوز تقبلا وقد يترك على البشرة والشعر الخفيف
فيها ولو وجع عليه شعير غيره ومسح عليه لم يجز. وكذا لو مسح على سائر العمامة
فمسح على الوضوء ماء الوضوء اخذ من حذو يده واحضار عينيه ومسح
رأسه فان لم يبق مداوة استأنف الوضوء **باب** لو مسح على حائل رقيق
لا يمسح ووصول الماء الى البشرة لم يجز وجاز قد بينا ان المسح لا يشترط بقدر
بل الواجب اقل اسمه فالزايد عليه لا يوجب الوجوب وكذا في كل ما يشبهه
قد بينا ان تضع المرأة القناع وتلك في الغرب والضم لا لو غسل موضع
المسح لم يجز ولا يمسح على الخنجر ولا على ما يحفر على مقدم الرأس من
غير شعر القدم ولو غضب رأسه بما يستمر او طمسه الخنجر لم يكن له وكان
على راسه ثوبا فادخل يده تحتها ومسح اجزائه **باب** لو مسح على راسه
وكذا مسح الاذنين جاز **باب** مسح الرجلين من راس الاضراس الى اللعنين
وما التابان في وسط القدم ويجوز من ثوب او ثوب او ثوب او ثوب او ثوب
على البشرة وحرم على الجبال كالمسح وشبهه الا مع الضرورة او النقص
ولو زال السبب الملهك الطهارة على احوط القولين ولو غطى بعض موضع مسح
مسح على باقي ولو قطع من ثوبه شدة المسح فسود وجب الاجتناب
الرجلين بالمسح يكون باصبع واحد **باب** مسح المسح مداوة الوضوء
فيها فلما في الرأس ولا يجوز استنبأ ما وجد يده فان لم يبق مداوة
أخذ من حذو يده واحضار عينيه ومسح رجليه فان لم يبق مداوة استأنف

ولو غسله من الماء ومسح عليها وطهرت في الاجزاء يخرج تحت الانهاء
في المسح الى اللعنين وما المصطلان اللذان يخرج عنهما القدم واليافق
ويجب ادخالهما في المسح **باب** الواجب المسح ولا يحرك الغسل بل يظل
طهارته معه ولو فعله للنعيق او الصرخ ورة ضح وضوءه فلو زال
السبب في الاعادة نظرا لو اراد التنظيف قدم عليها على الطهارة
او اخره ويجوز المسح على الغسل العذبة وان لم يدخل يده تحت
الشراكة **الفصل** في اليأس في الاحكام وفيه يد كذا
الترتيب واجب ببدء بالوجه ثم باليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الرأس
ثم الرجلين فلو خالف عدا اعاد ونسبا فليعد ان كان تحت الوضوء
والا غسل ما حصل منه الترتيب فلو كس ضح غيل الوجه ولو كس
ثانواع بقاء الزطوة حصل به وباليمنى ولو تكسر بالثامه حصل
باليسرى ما لم يستانف وهكذا ولو غسل اعضاءه دفعة حصل بالوجه
ولو تواردت عليه في الماء الحار جويات تلك حصل بالاعضاء والقولة
ولو انقضت الماء الواقف تاو اذ دفعة حصل بالوجه ولو اخرج اعضاءه
منها حصل بالغسل ولو لم يرب حصل بالوجه اذ خلا وباليمنى اخرجها
في اليد الاضاحية وهي المتابعة بين الاعضاء مع الاختيار ومراعاة
احكام في قبل الاحكام والوقوف بعد ارجح الاعادة الا مع الكفاف
في الهواء العذبة ولو وجف ماء الوضوء في الحرارة الموقوفة جاز السبا
ولا يجوز استنبأ ما جديد المسح جاز الفرج في العيلات مرة
مرة والثانية ستة وقول ابن بابويه مشررك والثالثة بدعة
ولا تكرار في المسح اجماعا ولو غسل بعض اعضاءه مرة وبعضها من
جاز ولو اعتقد وجوب الثانية لم يترك بعضها عليه وهل يخرج ما هو
عن كونه ما زال الوضوء مع المضة او يترك الماء حتى يصل العشرة والا
ويجزم المسح به اشكال اقر به ولا يترك كذا مضمنا الوضوء الى العشرة
يجب اراية او تحركه بحيث يصل الى البشرة ولو كان الحاتم واسعا استحب
تحريكه لا يحيل يده ويضع على العضو مع المضة او يتركه لا حتى يصل الى

السنة والامسح عليها سواء كان العضو تحتها طائرا او نجسا ولوزال النور
استأنف على اشكال ولو استوعبت كجبة على الفرض مسح عليها الج
ولو رويته مسح على الخافض خاصة ولو تجارده تحت الجلب بالامسح منه
فخالفه لكونه بخلاف ما بينه وبينه ولا توقفت في المسح عليها ولا فوق بين
الطوارق فيها ولا بين شدة ما على طهارة وغيرها واذا خضعت بعض
مسح عليها وجعل الباقي ولا يتم معه ولو غطت مسح على الجنب واواضعت بالمسح
يتم ويجوز ان يوضعه غيره مع المصحة ويجوز مع الضرورة ويجز
الاستغناء من توشاة لصلوة جاز ان يدخل في غيرها وكذا من توشاة
ونافذة دخل به في الغرضه وبالعكس ج لا يجوز للحدث مسح كانه الزمان
ويجوز لمس هاتمه ولا فرق بين المنيوخ حكمه وغيره اما المنيوخ بلاوة
فمخبر عنه من به التمس توشاة لصل صلاة ومن به المكان اذا حدث
حدثه في الصلوة قال الشيخ بطله ويبيى كى تسحب الرعاء عند غسل كل
عضو ومسح باليسر ان يبدأ الرجل بغسل ظاهر ذراعيه وفي الثانية
بالباطن والمراة بالعكس يسح ان يتوشاة بمدة ويغسل بصلح
سح يحده مسح بلل الوجه عن الاعضاء يد يجب ان يكون ماء الغسل
والوضوء مملوكا او في كثره ولو توشاة او اغتسل بالعضو مسح مع على
بالغضبة لم يرتفع حدثه ولا بعدد الوضوء الغضبة وجعل التيمم بكونه الوضوء
يعين معصية اما لو اشغاه شواء فاسدا او كاشة الانية التي يحترق
منها وانما يفيض بها الماء على يده او كان يصيبها بمغصوب فالوجه
صحة الطهارة على اشكال ولو استعمل المغصوب في إزالة النجاسة طهر
في المسح والامسح على اشكال ولو استعمل في مسح الجنب او مسح في الطهارة
والامسح ولو شح في شيء من افعال الطهارة فان كان على حال الطهارة
اعاد على ما شح فيه وما بعده ان لم يمتد التيمم وان انصرف لم يلف
ولو ترك غسل احد الجنبين وصلح اعاد الصلوة كدور الطهارة
اعاد وناسيا وجا الاول وحده في يد يا وصى وذكر احوال بعض الجنب

اعاد ان استوطنته الاستباحة او رفع حدث بخلاف النجس بعد الاغتسال
والا فلا ولو صلى بغير طهارة اعاد ما على اركان والاولى ولو
حدث عقيب طهارة منها لم يعاد الاعاد الصالحين مع الاختلاف والاولى
ينوي بها ما في ذمته وكذا الوضوء بطهارة ثم احدث وتوشاة وصلح احدث
وذكر احوال بعض من احدثها لا يعنها ولو صلى الجنب وذكر الحدث
عقب الحدث الطهارة في اعاد اربعين ثلثا واثنين فوضعا
لو طهر احدث مع نيقن الطهارة لم يلفظ الى التيمم بت لو نيقن وقت
الزوال انه نطق طهارة وتوشاة عن حدث وشح في الابق استحب
حال الباقي على الزوال ولو شح في الطهارة والحدث نظرا لما قل ذلك
الزمان واستحب حاله ج لا يجوز لمن لم يمتد في تعيين تركه بعض
من احوال الطهارة من مع غسل الحدث ان يصلي الا بطهارة نالفة
ولا ان يغسل احدثا الا لانه قد مسح الصلح من مسح كتابه القرائ
لا الدائم المكتوب عليها القرائ يحرم مسحها للحدث ولو غسل الحدث
نقض أعضاء لم يخرج عن المنع ان لو توشاة بمدة او قبله بعد او كثر للحدث
بيده لم يغسل ما بين ج يحرم مسح كتب التفسير والاحاديث والكتب
الغريبة المحرقة في كثره اجابا المقصد الثالث في الغسل وفيه
مقتضية وقصود اتمت المقدمة في انواعه وهو ضربان واجب ونه
فما واجب منة غسلا واحدة وكيفية والاستحاضة والتفاس ومبدا
من التيمم بعد ودم بالحق وقيل تطهير بالغسل وغسل الاموات غسل
الجمعة ولغيره في الاخرة ووقت من الغسل الى الزوال فلو اغتسل
في وقت واحد بعد الحدث في وقت واحد فمحل الغسل ويقضى اوقات
يوم السبت والا فرب بعد الطهارة في التيمم ولو خاف عود الماء في
يوم الخميس ولو رويته في وقت استحب اعادته فلو شح كذا اوت
فيه لها ما في اشقياء في وقت السبت اشكال وانما علفه
اخره وكفاة الوضوء وهو لا يجرعة وثار كفاه لا يجرعة
وكيفيته على غسل نجاسة واول ليلة من رمضان ليلة فضفه وشح

فيه و يشبه له النوم قبل الوضوء والأكل والشرب قبله أو قبل المصافحة
والاستنشاق واجتماع قبل الغسل ولا بأس بشكر الحاجة والحضاب
والأدهان المطلب الثالث في الغسل وفيه جهنم إذا أجنب
الرجل أو المرأة وجب عليها الغسل واختلف الفقهاء في وجوبه لنفسه
أو لغيره والأقرب أن قال وقد بينا وجه القولين وصحنا الحق منهما
في كتاب منتهى المطلب وبيننا خطأ ابن اديب في البتة شرط
في الغسل ووجهه عند غسيل اليدين وتنصيق عند غسل الرأس وجب
استنادهما حكما وكفره ان ينوي مع الوجوب والقرينة رفع الحد
وان لم يدك السبب وجب اتصال الماء الى كل البقرة باقل ما يمتدح
ولو كان بعض اعضاء البدن يحتاج الى التخليل وجب وكذا يجب بعض
الطهارة ان لم يصل الماء الى اصولها الا به وجب اتصال الماء الى اصول
الشعر ويستحب تخليل ما يصل اليه الماء في الشرب شرط فيه مدا بالاس
والرقعة ثم بالجاب الابس ثم بالجاب الابس فيعيد ما حصل من الغسل
لو خالف أو سقط عن المرفقين على اقوى ومن الناس من يحب الطهارة
او المجري ولو بقيت لغة في جده اجزائه غلب ان كانت في الابس
والاعضاء او اعدا الابس ولو وجد المرفقين للغة في الابس
غسل نظرة لافق بين الملة والرجل في نظرة ولا يجب غسل
المش على من الشعر والجمجمة بل البشرة المستطوية بها معار وان الشعر
خفيفا او كثيفا وجب غسل الحاجبين والاهل به لصل الماء الى ما تحتهما
ويستحب تخليل الاذن من موه الوضوء ويحب لامة والملااة غير واجبة
هنا اجما فاحسب السبب المستند للرجل المحض عند الاذن بان يستحب
المفعلة الى اصل الشعر ثم على طرفه ثم ينظره طفا لهما وللشعر
بالوجوب والمصحة والاهل شق لهما لهما وامر البدن على التجدد
وكذا في الوضوء على حياية والغسل بصاع فاراد والدعاء طلق على
الحياة عن الوجوب فان فوضا متعقبة اعدم الاجزاء كان يدعى
ولا يستحب وان ساعد من الاجزاء والا قرب عدم النفاذ عين عنه

روى

القليلة الدم ناقصة خلا فلا لا يغسل ولا يجمع اليها من بين خلاص وضوء
واحد سواء كانا فرضين او احدهما او ثلثين ولو توقفت قبل الوقت
لم يصح ولو انقطع عنها بعد الطهارة قبل الغسل استأنفت ولو طهرت من
غير استئناف اعتادت الطهارة ولو انقطع في الاستناء فالوجه عدم الاستئناف
وهل يجب عليها مقدارة الطهارة للصلوة نقض في الميوط عليه وجب
توالت مع قربة الغسل الثاني في اداب الخلو والطر في
امور ملقة تراوكت في كيفية الخلق وفيه ما بحث اوجب من العورة
مطلقا وفي الغسل والذرة ويستحب شتر جميع البدن بحدود عليه
استقبال القبلة ويستند يارها بالبول والغايط في الصحا والبيان
خلا فالابن الجند فيها والمفرد ويلا في الاخير ويجب الاجراف
في موضع قد بش على ذلك في نحوه استقبال الشمس والفرج
في البول والغايط واستقبال الريح بالبول والغايط والبول في
الارض الصلبة وقائلا وان يطهر بوله في الهواء وفي الماء جازما
ولا كذا والجلوس للحدث في الشارع والتوابع ومواضع اللعن
وتجدد الاشجار المثمرة وفي التراب وكثرة الحيوان واقية
الدواب والمواضع التي ينادى الناس بها ديطر البواكب على
جال الخلاء والاحذية الغريب والخلام الا بد كراهية او حكاية
الاذان او قرة اية المصطفى او حاجة بصرفا لها بمشوه طول
الجلوس على الخلاء وان شئت الرجل ذكره يمينه عند البول
رواه ابن بابويه عن الباقر عليه واستصحاب دائم بعض رواه الشيخ
والرواية ضعيفة والابن شهاب باليمين مشوكة ولذا باليسار
وفي خاتم قلن كان فيه قوله النطق الثاني في اداب الخلق
وفي ج ما بحث استحب تحطية الرأس عند دخول الخلاء والتقديم
الشري عند واليمين عند الخروج بخلاف المجد فيها في استحب
التسمية والدعاء عند الدخول وعند الاستنجاء وعند القول
وعند الخروج وان يمسح بطنه عند ج استحب الاستنجاء

في القول للرجل فان وجد بلا اعداد طهارة ولو وجد بعد العلو اعاد
خاصة وبغير الوضوء في الاستنجاء وفيه كما نحن
يجب غسل الخرج البول بالماء لا يجزئ سواه مع القدرة واقل ما هو
مثلا ما عليه والبشر كالتيث والاعلى ان كان من شاة فضا
المختن والاكشفة البشرية اذا مال وغسل الخرج ولما يلبسها
وجب كنهها غسل الخرج وجب عليها وجب عليها مع ثيابها
من او بعد زمانا اجزاء اليه ويجزئ منه فاذا تمضمض بعد
وجه الغسل ولو خرج من البول ذودا وحصى او غيره مما ليس ببول
وددم ولا مني لم يجب غسله سواء كان جامدا او مائعا لو توقفا قبل
غسل الخرج كان ولو صلى اعاد العلو خاصة وقول ابن بابة بعد
الوضوء ايضا لم يمتنع ذلك بل لم يجب عليه سوى غسل الخرج البول لا في
وكذا لو توقف قبل غسل الخرج عليه غسل الخرج البول لا في
ادخال اصبعها في فرجها ولا في الاستنجاء من القائط واجب وان تغسل
الخروج لم يجزئ غسله ولا في الاختير منه ومن الاجزاء والماء افضل وجمع
اكمل وحده الانفا من العين والاشي ولا اعتبار بالرجل وبغسل
في الاجزاء اعوذ وهي ثلثة فلا يجزئ الاقل وان بقي به خلافا للمعتمد
ولو لم يحصل النفا بالثلاث وجب الزيادة حتى يغسل ويستحب ان يقطع عما
اوتد ولو استعمل الواجد ذا الشعب الثلاث اجزائه وخلطه بشره فهو
ولو استعمل ثلثة انفس ثلثة اجزاء غسل واحد من الخرج وشاة اجزاء
ويشترط الطهارة ولا يجزئ الخرج اجزاء غير استعمال ما شاة الخرج
ولا الازالة كما جرت وكذا الخشب والحل ط لا يجوز استعمال الفصيل
كالرجاج والحجر الرخو وما شابهه مما يرب عن النجاسة لا يكون
استعمال الخشب والارث ولا الطلوع ولا ما له خثرة كحجر زمزم
بالواستعمال ما يرب عنه الحرسمة فالاقوى الطهارة يستعمل
بالجسم الخرج وتوضئة واستعمل الطهارة كذلك وانما النجاسة
يجزئ استعمال الطهارة الطاهر ولو اقامه عهد الخرج بالخرقة
والاشي عن الطهارة لظهورها في غير موضع فلهذا اولها الخرج واستعمل
سائر اجزائه في الخرج

三

الحول على العادة وأما فاقدة الماء فان لقطه عشرة فاقدة
الى النطفة وهو حيض وان تجاوز رجعت الى عادة سبابة فان قدوت
فالى اقاربها في السنين فان قدوت او اخلت في تحضت في كل شهر سبعة
ايام او ستة وقيل ثلثه وقيل عشرة وقيل في راول ثلثه ولا يلى عشرة
وقيل يجعل عشرة طهر وعشرة حيضا والوجه تحريها في تخصيص السبعة
فما يخصه فهو حيض فلا ينقض عبادة عزه وأما فاقدة العادة المستقيمة
فانما تسبلة او مضطربة وكلاهما ترجعان الى التمييز بشروط
اختلفا اللون وبلوغ ما هو بصفة الحيض ثلثه وعدم تجاوزا لاشهر
وتجاوزا لبلوغ العشرة ولا يشترط في التمييز التكرار ولورات
لمدة ايام اسود وثلاثة اصف ثم عشرة اسود قال الشيخ رحمه الله
تخصت بالعشرة الاخيرة وتخصت ما تلو ثلثه في النطفة الاولى وقيل لا يميز
لهذه ولورات حتى ايام دم الاستحاضة ثم الاسود بقية الشهر قال
الشيخ رحمه الله في اول يوم ترك ما هو بصفة دم الحيض الى ايام
العشرة بانه حيض وما بعده استحاضة فان استمر على حثته جاءت
بين الحيضة الاولى والثانية عشرة طهر وما بعد ذلك من الحيضة الثانية
والا قرب عندي الرجوع الى الروايات ومثنت العادة فيسأوى التمييز
عنده او يصدق في الثالثة عليه وأما فاقدة التمييز فانما ترجع الى العادة
ان كانت مستقيمة وان كانت مضطربة ولا يميز رجعت الى الروايات
والا لغيره في الاستصحاب لورات فاقدة العادة المستقيمة عدوها
منقبة لما وثقت لا فيها حثت بانه حيض لثقتها نارة وتأخرها عن
سرا كان من الحيض اولاً ولورات قبل العادة وفيها او فيها رجعت
او فيها ودنيا ورجعها لم تجاوزا لاشهر فالحجج حيض والا فالعادة
له مخرج لو كان عادتها في كل شهر عدداً معيناً ورات في الشهر متبين
حيضاً من جنس الطهر ولورات عدوها فهو حيض مع عدم التجاوز
ومعه استحاضة لو كان عادتها محيولة مثل اربعة راول وحنة في
المنافى وسبعة في السابطة ثم الوجه في سراج وسبعة في التمام ومثنت في

1

عليها وضعت في قلوبها بد وجوز لها الاختصاص بها بحرم عليها الطهارة
لا تحرم عليها قراة العشرة العاشر حتى البسطة اذا نوت ايامها ولا
بحرم على حامل وضوء ما زاد على سبع او سبعين على الخلاف وتحرم عليها
مباشرة صلاة العشاء اجماعا وتحرم على زوجها وطبها وتخص التحريم بالليل
وما فوق النوبة ودون الركعة يجوز الاستماع به وتبشر ما بينها وقول
المؤلفين بالتحريم منوع ودوايانة مناقلة ومعارضة بغير ما يحرم
طلبا فما اذا كان الزوج حاضرا ودخل بها اجماعا ولو طلق الزوجة عند
ط حرم عليها الاغتسال كما يحرم عليها الغسل عند انقطاع الدم وهو شرط
في الصلوة والطهارة والصوم وكيفية مثل غسل الخاية الا انه لا بد منه
يا يحرم عليها الاستبراء ان القطع لا قبل من عشرة بان يغسل قطنة
فان خرجت ملوثة صبرت المدة اذ حتى تنقى او يسلخ الشعر وذات
العادة تستطهر بعد عادتها يوم او يومين فان استمر الى العاشر وانقطع
فقضت ففعله من الصوم وان تجاوز اجزها ما فعلته وان خرجت ثوبه
اغسلت يربح عليها قضاء الصوم والصوم لا يجزئ ليس بواجب
بل سبب الوجوب ثابرا وقول بعض فقهاء الجمهور بوجوب غلط
لاعت عليها قضاء الصلوة ولو دخل الوقت وهي طاهرة لم تصل مع الاطمان
ثم خاضت فقضت ولو مضى اقل من الاداء والطهارة لم يجب ولو دخل الوقت
وهي حايض فطهرت وجب عليها قضاء الصلوة مع الزكوة ان بقي من الوقت
ما ينفع للطهارة واداء ركعة فلو بقي الى الغروب بعد الزكوة ركعتا للطهارة
واصلت قضتها وان دسح اربع قضت العصر حاضنة وان دسح اقل
من ركعة سقطت يد لو سمعت سجدة الثلاثة فالتحق عندئذ انها سجدة واحدة
على ثياب الصبيحة عن ابي عبد الله عليه السلام عن الباقر عليه السلام والافرنج
الصالح والاشترار ومنع المنيح ضحيته به انتهى لانه شواضا عند كل
كل صلاة لا ارفق كدنه ولا لا يستباحه بل ينوي التقرب ويذكر الله
تعالى في صلاتها بعد وصلاتها ولو نوضات بمينة التقرب في وقت يوم
لا يحض فان طهر لم يدخل بها في الصلاة والفرق بينه وبين الجوزد قيق

والمؤلفين بالتحريم منوع ودوايانة مناقلة ومعارضة بغير ما يحرم
طلبا فما اذا كان الزوج حاضرا ودخل بها اجماعا ولو طلق الزوجة عند
ط حرم عليها الاغتسال كما يحرم عليها الغسل عند انقطاع الدم وهو شرط
في الصلوة والطهارة والصوم وكيفية مثل غسل الخاية الا انه لا بد منه
يا يحرم عليها الاستبراء ان القطع لا قبل من عشرة بان يغسل قطنة
فان خرجت ملوثة صبرت المدة اذ حتى تنقى او يسلخ الشعر وذات
العادة تستطهر بعد عادتها يوم او يومين فان استمر الى العاشر وانقطع
فقضت ففعله من الصوم وان تجاوز اجزها ما فعلته وان خرجت ثوبه
اغسلت يربح عليها قضاء الصوم والصوم لا يجزئ ليس بواجب
بل سبب الوجوب ثابرا وقول بعض فقهاء الجمهور بوجوب غلط
لاعت عليها قضاء الصلوة ولو دخل الوقت وهي طاهرة لم تصل مع الاطمان
ثم خاضت فقضت ولو مضى اقل من الاداء والطهارة لم يجب ولو دخل الوقت
وهي حايض فطهرت وجب عليها قضاء الصلوة مع الزكوة ان بقي من الوقت
ما ينفع للطهارة واداء ركعة فلو بقي الى الغروب بعد الزكوة ركعتا للطهارة
واصلت قضتها وان دسح اربع قضت العصر حاضنة وان دسح اقل
من ركعة سقطت يد لو سمعت سجدة الثلاثة فالتحق عندئذ انها سجدة واحدة
على ثياب الصبيحة عن ابي عبد الله عليه السلام عن الباقر عليه السلام والافرنج
الصالح والاشترار ومنع المنيح ضحيته به انتهى لانه شواضا عند كل
كل صلاة لا ارفق كدنه ولا لا يستباحه بل ينوي التقرب ويذكر الله
تعالى في صلاتها بعد وصلاتها ولو نوضات بمينة التقرب في وقت يوم
لا يحض فان طهر لم يدخل بها في الصلاة والفرق بينه وبين الجوزد قيق

ولو نوت في هذه الوقت رفع الحركت لم يدخل به ايضا ولو اغتسل عوف
لم يفعل المنيح ولو فعلت الماء فالوقت عدم التمسك به ويحرم لها الكتاب
وحمل المنيح وطهر حاشته بتحريم على زوجها وطبها قبل اجماعا وقد
نقضه فلو وطئ متقدا عالما بالتحريم في اذله لغيره بد بارتبته عشوة ورايم
وفي وسطه بنصف دينار وفي اخره بربع دينار وهل الكفارة على الزوج
او الاستحباب قولان اقر به الاستحباب وجب عليه الاستخفاف وبغيره
ولو كانت آتة تصدت بثلثه مداد من طعام سوا كان في اذله او غيره
او اخره والاولى والوسطى والاخر مختلف باختلاف العادة ولو عجز
عن الكفارة سقطت وجوبها واستحبابها ولو عجز عن البعض فالوجه
دفع الباقي والافرنج بين على الفدية والاجنبية ولو وطئ جاهلا او طبيا
فالوجه عدم التعاقب ولو وطئها طاهرا فحاضت في ايامه وجب عليه التمسك
مع العلم فان أهمل تخللت به الكفارة ولو وطئ الحصى لم يتعلق به التمسك
ولا كفارة ولو كثر الوطئ فالوجه التفصيل وهو التمسك مع اختلاف النكاح
ولو وطئ عالما لا يتحلا غير فان استحل قتل فان كان جاهلا ولا عقوبة
ويجب عليه الامتناع من الوطئ حالة الاختباء تغليا للحرمة وطلا
يجب الكفارة على المرأة وان عجزت زوجها وحرم النكاح حرم الكفارة
في ذلك كلاف في الاخراج بين المضروب والتمسك بشرط ان يكون
صافيا من العجز وفي القيمة نظير والافرنج عدم الاجزاء ك
وفي المنيح خاصة فيا حاشا عندنا ولا يتعلق به كفارة اجماعا بل انقطع
دم الحايض خل وطئها قبل الغسل وخلاف ابن مابوم ضعيف لكنه
مستند وبسبب للزوج اذا اغتسلت الشهوة ان يامرها بالغسل فيا
ولو كانت عادتها اقل من العشرة فانقطع عليها حل وطئها كغير الحايض
طاهر وكذا الجنث وان كان من دمام والابل لجلالة كذا اذا كان ميا
الحايض جنثا فليس عليها ان تغتسل حتى يتفق حبصها فلوا غسلت
لم يرتفع جنابها كنهه لاجلها من مع غسل الحايض من الرضوخ قبل
اذبحه وتسمى بالمعتدم اغتسلت الصلوة وهل شواضا في الحرك

اعتدوا وان يقول من رآك اجازة الحمد لله الذي لم يجعلني من المتوادم
 المختلطة والاشباح بها وان لا يجلس حتى يوضع الجنازة عن اعناق
 الرجال ويظهر المشي امامها الا لعارض والركن بخلقها الا لضرورة
 والحديث يفي من امور الدنيا والصحة ورفع الصوت ولا يستحب القيام
 لسوى الجنازة بك كيفية الصلوة ان يصلي المصلح حين تكبر اربع
 تكبيرات ويشهد الشهادتين ثم يكبر ويصل على النبي وآله عليه السلام
 ثم يكبر ويدعو للمؤمنين ثم يكبر ويدعو للمؤمنات ان كان كبريا
 وعليه ان كان منافقا وبغيا المستضعفين ان كان كذلك وان جعل
 حاله يئس ان يحضره مع من يتولاه وان كان طفلا سال الله
 ان يحمله له ولا يؤبه فطانه يكبر الخامسة وينصرف بحسب قهر القبة
 واستقبال القبلة وجعل راس الجنازة الى يمين المصل والخصر الى
 وجه الدعاء فيها واجب ام لا الا قرب وجوبه ولا يشترط فيها الطهارة
 بل يستحب دلا يجوز التباعد عن الجنازة بما يعتد به الامم اتصال الصفوف
 ولا الصلوة عليه الا بعد تعجيل وتكفينه فان تعدد ان الشرف خرج
 في القبر وبشرت فورته لم يصل عليه لا يستحب فيه جماعة ووقوف
 الامام عند وسط الرجل وصدد المرأة وان ينزع عليه ويرفع يده
 في ظل نظيرة على اقوى القولين والوقوف بعد الصلوة حتى ترفع
 الجنازة والصلوة في المواضع المعتادة لها وجوز في الباجد وبصره
 ان يصل على الجنازة الواحدة من بين لادن المأذبة ووجهنا في
 ذلك ان يقتصر المصل على المرافق على اربع تكبيرات وينصرف بالاربع
 حج العزاة يقف امامهم في وسطهم لا يسرعهم كالنساء وغيرهم من الامم
 يعقد امام الصف وان كان العزاة وحدا والى اقتدى النساء بالرجال
 وقفن خلفهم والحايض يفرده عن النساء في صفة ما زادها حالها اذا
 اجتمعت جنازة رجل وامرأة جعل الرجل ثانيا للامام ويجعل صديقه
 الباقى عند وسطه ليقف امام موضع الفصلة بالنسبة معا ولو كان معها
 طفل لا يصل عليه جعل وراء المرأة ثانيا للقبلة لان المرأة اخرج النساء

منه وان كان معهم عند جعل متوسطا بين الرجل والمرأة وان كان معه
 خنث جعل متوسطا بين الرجل والمرأة وان كان معهم خنث جعل متوسطا
 بين الخنث والمرأة والافضل طريق القبلة ومع الحجر شقي القدم
 اتصاله بنية تعبدية الصلوة عليه وعند النساء ان لا يستحب الرفع
 الا بالقرعة او التماسي كي لو سبق الامام بالنظيرة تابعه الامام
 ثم يكبر الفاشك ولو دعت الجنازة ولو دعت انما على القبر ولو دعت
 الامام بين تكبيرتين لم يفتل تكبيرة الامام ولو سبق المأموم
 اعاد مع الامام استجاثا يامن يصل على الجنازة يستحب له ان يصل
 على القبر يوما وليلة ثم لا يصل بعد ذلك على ظهر القبر يستحب
 يصل على الجنازة في كل وقت وان كان احد الامم كانت ليلة فريضة
 ما لم يتبين وقت حاضرة ولو كان في ابتداء قدمت الفريضة ما لم يكف
 على الميت الحج لا يابس بالصلوة والدفن لئلا وان فعل بالنهاه فهو افضل
 الا ان يخاف على الميت انه لو صلى بعض الصلوة واخضر جنازة اخرى
 تخبر بين استيفاء الصلوة عليه من راس وبين اتمام الصلوة على
 راوي واستينافا للثانية به لا قراءة وهذه الصلوة والاسلم ولا
 استفتاح ولا استعاذه بل لا يشترط في الصلوة اربعة لقوله لا الا
 ان يركب الواحد وان امة يزاد صلى على جنازة ثم يستحب ان يركب
 كانت مقطورة اعاد عليها بعد تسويتها وان دعت فقد مضت
 ولو لم يصلي المأموم الثانية قصدا حتى كبر الامام الثالثة فالوجه
 ان صلواته لا تنطلي بل يصلي الثانية لو ان كانت الثالثة للامام ثم
 يتابعه ويكبر بعد فاع الامام الخامسة المظلم التكامل في
 الدفن وفيه كشد تحت ادفن الميت واجب على الكفاية واقل الفرض
 خندة تحرس الميت عن الشياخ وتنظم بالحكمة مع القدرة بعد عمله
 وتكفينه والصلوة عليه وان يصلي على اجابه الامن مستعمل القبلة
 بحيث لا يشوب ولا يستلحق استسقاء ان يحضر القبر قدر فائده او
 الى التوقفة ويجعل الحجر ثانيا للقبلة وهو افضل من الشق ويجعل

سبعة القبر قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يضع اجنارته على الاربعين او حلت
 على القبر قبلي وجلبه ان كان ميت رجلا وقدم القبر ان كانت امرأة وان يتقلد ثياب
 دفعت وان يرسول الى القبر سابقا راسه والرجل والمرأة عرضا وان ينزل من ثوبه
 حاقيا كما شق راسه خال الاطرفة داعيا عند اذنه وان يحمل عند الاكتفان
 قبل راسه ويحمله وان يوضع من ثوبه الحبر على راسه والطبقين والتمطاع
 وشرج العين والفرج من قبل رجل القبر واهالة الحاضرين الثياب والظلال
 مستريحين ورفع القبر مقددا ارجح اصابعه وان لا يطرح فيه من غير راسه
 وتربيعه وصعب الماء عليه من قبل راسه ذوقا والماء الفاضل على الميت
 ووضع اليد عليه والتريح ووضع لينة او لوح عند راسه وترك شي من النقص
 على القبر وتلقين الوقي انه بعد انصرف الناصر فعا صوته ج يكره
 فرفس القبر بالناح الا مع الضرورة ومن دل في الرجل القبر الى الدار
 وزوجها افضل فان تعذر فاحد ذوى ارحامها فان تعذر فالنساء
 فان تعذر فعضد المعتمدين واهالة الذارب على ذوى الرحم وتخصيص القبور
 وتجديد ما بعد ان راسها ولا باس بتطيسها ابتداء ونقل الميت الى قبره
 احدي من ثوبه الا الى الشاهد فانه يستحب والاستناد الى القبر والاستسقاء عليه الشئ
 والمغوط بين القبور وحفر القبر مع العلم ان في احد الاضرار ومن ساء
 مسجد على القبر والصلوة عليه فبحكم نبش القبر ونقل الموتي يودعهم
 وشق الثوب على غير الارب والآخر لا ركب البعثة اذا تعذر دفنه ووضع
 في وعاء بعد تغسيله وتكفينه والصلوة عليه ثم يشرك في الجسد او نقل
 يشق ويدفن الشهيد شيابة وينزع عنه الخفافا وان اصابه الدم على
 خلاف النصف والمجنون حكمهما في الشهادة والحدام ما حكم بالمال
 العاقل اذا ماتت الحامل دون الولد شق بطنها من تحت راسه لا من تحت
 الولد وحيد الموضع ولي ماتت الولد دونها دخلت القابلة او من يقوم مقامها
 يد لها في فرجها وتقطع الضيق وتخرج قطعة مع تعذر جرحه ط
 الزينة لئلا يسل من يعلم يدفن في مقام اليمين الحنيفة ولولا ما يستحيل
 نقلها القسطة الى لا يشركه المعلوم على حبيبته اشترى من الله ايام

من ينزل بعد ذلك ويدفن بعد الصلوة عليه بايتمت ان يدفن الميت
 في اشراف البقاع فان مات في موضع ليس فيه احد من الامة عليه
 استحب نقله الى بعض مشاهدهم فان تعذر دفن نداء في حفر فضيلة
 من شهدا او صالحين باب الدفن في المقبرة افضل من الدفن في
 البيت اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم حيث دفن اصحابه في المقابر ولما
 فيه من النسيعة على الورثة في منازلهم يستحب للاتيان الخادم مغير
 له يدفن فيها هو واهله وبشرته اكله يكره دفن ميتين دفن
 واحد به السابق في المقبرة البتة اولى ويقدم مع عدم اليقين
 فاذا دفن في الميتة لم يشترط اخبره الدفن فيه الا بعد ان راسه والعلم
 بانته قد صار زمينا فان دفن فوجده عظامه وحفره من ثوبه واستعاد
 ارضا للدفن جاز للمالك الرجوع قبله لا بعده الا ان يمل الميت اثنائي
 غصبها قد دفن فيها كان للمالك الرجوع قبله فلع البيت والا فضل تركه وان كان
 احد الوارثين غايبا فاختار الحاضر الدفن في ارضه شتركة فيها استحب
 للغايب مع حضوره تركه نقله واذا دفن في الورثة قبل دفنه في موضع يرضى
 لا حذر من نقله بعد ذلك ولو اختار بعضهم الموضع وبعضهم الجبل فم اختيار
 الميت ين فالشيخ رحمه الله اذا دفن ميت في القبر ثم تبعه الارض
 جاز للميتة وما نقل الميت والا فضل تركه ولا لطلاق نظر بل التحجرات
 في ذلك والغصوب من اذا اخذ الميت السبل او اكله الشيخ كانا كلفن للورثة
 الا اذا كان من مشجع في العود اليه اشكاله في يفتحه ان تحفر في الارض
 بوجه اذا اريد دفنها ويحفر في الرجال كبحره تسيم القبور واما البهائم
 فيجمعها كحاجج الانعام في مقبرة واحدمجن فان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم دفن في مقبرة بني النضير في موضع حجر عند راسه فلم يقدر المأمور بحسين
 ذراعية عليه ثم نقله في موضع عند راسه وقال اعلم يا وكراش وادفن اليه
 من مات من اهله حبيب لولم الميت شيئا له فمن حشيرة فان كان له او
 لعينه فمقبرة الرضخ بطنه وادخله الشكال شيئا من حرمه الميت فجلان
 الاخذ من التركة ومن اطلع المال والاصل بالوارث والمالك ولو وقع

في القبر ما له قيمة جاز يشبهه واخذ به كمن لو دفن من غير قبيل او وقته الى القبلة
 احتسج وعجل وقبلة الى القبلة ثم دفن اما لو دفن بغير صلاة او بغير القبلة
 فالأقرب رحمة يشبهه والاولى ان يحسم الظنين حسم الغفيل ولو كان في
 معصية فلو وجد جواز يشبهه واعادة العنق الى صاحبها قد يستدبره
 القابض والتمسح على اهلها والتمسح لهم وقراءة القرآن عندهم للرجال والنساء
 وما يهدى اليه من قربان القربان ينفعه خاتمة **في نكاح النفرية**
 وهو الحمل على الصبر بوعده الاثني والدعاء للميت والمصاب بعد الدفن
 وقبله واقله ان يراه صاحبها قال الشيخ رحمه الله وبطريقه الجوارح
 يومين وثلاثة وفيه نطق قال وجود لصاحب المصيبة ان يتم
 عن غيره بأرسال طرف العامة او اخذ من يد قوتها في الارب والاثني
 ولا يجوز في غيرها وليس في النكاح في شيء من ذلك ويجب لعنه جمع
 المصيبة من الرجال والنساء والصبيان الا النساء من ابياء الاحباب
 وبطريقه لعنه في اهل الذمة ويعتبر في المصيبة الضار والذم
 للميت ويعتبر الضار بغيره الميسر والذم للميت وبغيره اصلاح
 طعام لاهل المصيبة كما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في موت جمع عليه
 جازين غير مشهود فان رسول الله صلى الله عليه وسلم على اربعهم وعلى عثمان
 بن مظعون وعلى جماعة من اصحابه وبجرح المظلم والكدر وجرح الشعر
 والنوح بالباطل ثممة يجب على من يشهد بها من الناس بعد بركه
 بالموت وقبل نظيره بالغفل لا يغفل وكذا الوشيق قطعة
 منه فيها عظم سواء قطعت من حي او ميت ولو شيش ما لا عظمه وجب
 عليه غسل موضع الملافة خاصة وكذا الوشيق يتأخر عن النكاح ولو جرت
 الميت بعد ان يتم لعنه وجب الغفل والا قرب وجوب الغفل على من
 يضاق له لا ميت الميت بعد غسل الكافي لا بعد الغفل بالرحم والذم مع سبق الغفل
 قبل الغفل ولا الشهادة في الميت القافر اشكال **في نكاح النفرية**
 الرابع في النكاح وفيه فصول ثمانية في نكاح سائر المصيبة المشتمل
 على واحد وهو العجز عن استعمال المأوى للجنح اسباب ينكحها

ايضا في
 ميت

في نكاح الميت اقول فندان الماء وفيه ما يحكم اوجب مع فندان الماء
 الطلقة علوة سمين في كل جهة من اجزاء الاربع مع سهولة الارض
 وعلوة سمين من كل جهة مع جودها لا لو حفر في الماء في هذه
 الابواب فالوجه عدم وجوب الطلب لو غلب على ظنه وجود الماء
 في الارض عنه وجب عليه مع المصيبة الا ان تضمن الوقت والوقت
 بين حيا وبالموت وجوب المقصد لا لو دخل عليه وقت صلوة اخرى
 وقد طلب في ارض في وجوب الطلب فانما اشكال في عدم الوقت
 ولو انقل من ذلك المكان وجب عليه اعادة الطلب ولا يستغنى
 الا بالوجوه ان قد شئت وجوب طلب الماء فلا دخل به ثم يتم وض فان
 استمر المقصد صحت القعدة وان غلبت شريك الطلب وان وجد الماء مع
 اصحابه او في رحله بعد النكاح والصلوة توشها واعاد العلوة ولو وجد من
 الماء ما لا يكفي لطهارة كتميم ولا يجب استعماله في بعض الاعطاء الا
 في الغفل ولا في الوضوء ولو كان على جبهه او ثوبه نجاسة ومعه من
 الماء ما لا يكفي له ازال النجاسة بالماء وتيمم للصلوة لو اراد في الوقت
 محض وفي وجوب القضاء اشكال انما لو اراد قبل الوقت فلا قضاء
 لا فرق بين قصير بين وطول في الاستحاضة بل لو قدم الماء في
 الكسر يتم وصلى ولا اعادة بالوطلب قبل دخول الوقت لم يفتد به
 بل يجب بعد الدخول التيمم الثاني العجز عن الوصول اليه مع وجوده
 كما لو كان في سبي ولاالة هناك او اذ ذبح الواردون مع ضعفه عن
 المقاومة وهناك من يباحث او لو وجد الماء باليمن وعجز عنه وجب
 عليه التيمم لا بغيره واجد به لو يرضى من النكاح وجب عليه شراؤه
 ما لم يمتنع العجز في الحال سواء قبل النكاح وكثر اضعا فاضاعة على
 المصنف العقول وكذا البحث في الادلة لو وجب الماء او غير الكفاية وجب
 العجز ولو عجز القن لم يحسن ولو كان في وقت الوقت مع الاستعجال
 بحصول الماء وان كان موجودا او قرب العجز ثم لم يراعها فمن في
 الذمة بقدر عجزه في بلد وجب عليه شراؤه ولو لم يقد له لم يجب

سما الماء
 مع ما في
 فلا يصح

او لالة

التي هي

لو فضل الماء عن حاجة صاحبه لم يكن الحاجة عليه ولو وهب ماء في الوقت
فهو باق على ملكه ما لم يتصرف الوهب في لو وجب الماء لغسل الميت
شراؤه من ثمنه فان لم يكن تركه لم يجب على احد شراؤه **الفصل الثالث**
الحرف من الثمن او المرحن المتبدد او التفتن او تلف الماء او ضاعه
او البخر او البسج او البرد فان هذه الاشياء مبيحة للتيمم وهناك مباحث
لو تضرع خائف البرد من استحسان الماء وجب عليه ولم يجز له التيمم
ب لو كان معه ماء وخاف العطش باستعماله التيمم وكذا لو خاف العطش
ورقيقه او حيوان له حرمة ج لو وجد خائف العطش مع الطاهر ماء
يجب شرب الطاهر او ابقاءه لوقت الحاجة ويصح د لو نال باستعماله
وجبه وامن العاقبة استعماله ك لو كان الماء عند مجيئ الباق وخاف المارة
من الحارة عليها وجب التيمم ولو خاف جيبنا الاغن سبب كمن عتاف
بالليل وليس هناك شئ يعاقه سوى مجرود الوهم لم يجز له التيمم على احد
الوجهين ن لو كان مريضاً لا يقدر على الحركة ولا وجد الماء كون جاز
له التيمم ولو وجد الماء قبل خروجه الوقت فهو واجد ولو خاف فخرج
الوقت قبل مجيئه انظر نصيب الوقت ج لو كان المريض لا يشترط استعمال
الماء وجب عليه الوضوء **الفصل الثاني فيما يشترط به وفيه ومباحث**
أصبح التيمم يصل ما يقع عليه اسم الارض سواء تفرقت اجزاءه كالحارب
او لم ينفق كفي كالمطين اليابس ويجوز التيمم بالاعين والاسود والاحمر
والاحمر والابيض وهو لما كوال والسمك والبطا والارض المتوية ونحو
وخل ذلك تراب بيت بجوز التيمم بالمسح على رية التيمم وتراب الغنم
والمتخرج بغضه مع بقاء اسم التراب والافق ب كجوز التيمم بالخر
ج بخره التيمم بالبحر والرمل ك لا يجوز التيمم بالمعادن والركاماد
ولما اشبه الركاب في النعق مقول ليس به ك لا شكك والذقيق ولا بالتراب
المغصوب ولا بالنجس لا الوخل مع وجود التراب ك يستحب ان يقترن
التيمم من ربي الارض وعلى اليد الامن المهابط ولو فقد التراب لم يجز
تيمم بغيره ان ثوبه او ليد سرجه او عرق حاشية ولو فقدوا لطيمم بالوجل

لو كان معه ماء وخاف العطش واستعماله التيمم وكذا لو خاف العطش ورقيقه او حيوان له حرمة ج لو وجد خائف العطش مع الطاهر ماء يجب شرب الطاهر او ابقاءه لوقت الحاجة ويصح د لو نال باستعماله وجبه وامن العاقبة استعماله ك لو كان الماء عند مجيئ الباق وخاف المارة من الحارة عليها وجب التيمم ولو خاف جيبنا الاغن سبب كمن عتاف بالليل وليس هناك شئ يعاقه سوى مجرود الوهم لم يجز له التيمم على احد الوجهين ن لو كان مريضاً لا يقدر على الحركة ولا وجد الماء كون جاز له التيمم ولو وجد الماء قبل خروجه الوقت فهو واجد ولو خاف فخرج الوقت قبل مجيئه انظر نصيب الوقت ج لو كان المريض لا يشترط استعمال الماء وجب عليه الوضوء

بان يضع يديه عليه ثم يفرجه بعد سببه وشيئ به ولو لم يجد الا التراب القليل
عليه يده حتى يحصل فيها نداه فيصير فيها بعض اعضاء الطهارة
الى ان يشفى بما يشيئ على لا فان تعدد ذلك لم يضر به على ربي
الفصل الثالث في الكيفية وفيه مباحث **الحاجة** **التي فيها التيمم**
على الفعل والوجه والاستباحة والقرينة واستنداً منها حاشاً ولا يكون
نية رفع اليد ثم ولو نوى الجنب التيمم يد لامن الوضوء لم يجز ب
ان يضع يده على الارض ثم يسبح بحمده بها من فضايل شعر الرأس الى
طرف الاذن ثم يصيح ظهور كفه اليمنى من الزبد الى اطراف الاصابع يمين
اليمنى ثم يظهر اليسرى يمين اليمنى كذا يجب الترتيب هنا ويجب
بان يبدأ بالحجة ثم باليمنى ثم اليسرى فلو لم يكن اعاد على ما حصل معه
الترتيب والملااة ايضا واجبة وكذا استيعاب مواضع السج فلو اخطأ بجوز
لم يصح ك لا يجب استيعاب الاعضاء على اظهر الغنم واليد من اذن
كان يد لامن الوضوء الكففي به بالضرورة الواحدة للوجه واليد من اذن
كان يد لامن الغسل ضرب ضرورة للوجه والاخرى لليد من على اظهر
سرافوا ن لو قطعت لقاها بقطعة مسجها ومنع كبره ولو قطع بعضها بغير
على المباح ح يجب القضاء الى التعبد فلو تعرض لموت ان لم يكفه
خطح ان يباشر بالمسح للوجه واليدين بنفسه فلو تمه غيره باذنه وهو
قادر لم يجز وان كان عاجزاً اجزأه في لا يجب نقل التراب ولو كان
على وجهه قريب في دله بالمسح لم يجز ولو نقل من سائر اعضاءه
الى وجهه او من يده الى وجهه ك لا قرب عدم الجوان ولو وقع
وجهه في التراب لم يجز ما يقضي بتمسكها القارة مطلقاً ولا يفتقر
المؤمنين الغرض والقال من الصلوة ولو ترك استباحة الغرض دخل
في النفل ويجوز القفل به بعد وقت تلك الغرض وقيل فلو ان جفنا
التيمم في اول الوقت ولو نوى التيمم حاشاً الغرض به في الغرض وكذا حشم
جبهه الطهارات ولو اولى استباحة فمضى الجذارة وضعت اليد فيهما
يستعملان مع ابدال التراب الى ملامسة الشعر واليد فصح لو كان في

على

للتفعل

اصبعه خاتم نوعة البقع المتبقية على جيب اذنه المستوح ولا يلزمه ان يمسح
اصابعه لانه الصلوة الاولى والثانية **الصلوة** الرابع في الاحكام وفيه
مب تحاشا لا يجب اعادة الصلوة بالتميم اذا وقعت بشروطها سواء كان
في بغيره او جسيما وكذا المتعمد للجماعة اذا لم يجد الماء وكذا من منع من جامع
اجتمع خلا للشيخ وسواء كان على جسد نجاسة لا يرضى من اذنها او يرضى
اشاقا حتى بالطلب وتصل ثم وجد الماء في رجله او مع اصحابه فانه يوضا
ويعيد الصلوة ولو طلب فليؤتم ثم يمسح ويصل ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد
ب لو تم وعلى جسد نجاسة صلى كتميمه كالشيخ لا يجوز التيمم قبل دخول
الوقت اجماعا ويجوز مع نسيته بالاجماع وفي الجواز مع البعثة اقوال
اقرنا ما يجوز ان يمسح بفض اليد من بعد صحتها على الارض ثم مسح به
بعده لا لو وصل الثابت الى محل الغرض بخروجه او خشية الجحيم وكل
ما ينعقد الوضوء بفض التيمم ويريد عليه وجد ان الماء مع التيمم من استعمال
ولا ينعقد التيمم بدخول الوقت ولا يجوز وجهه ما لم يجد الماء او وجد الماء
ولو وجد الماء فلم يسطع ثم فقد جده التيمم ولو وجد الماء وقد فرغ
من الصلوة لم يعد اجماعا ولو وجدته قبل الشروع انقضى تيممه اجماعا
ولو وجدته في الاثناء فلا اعادة ولو لم يمسح بشي من الاجرام وفيه خلاف
ولا يجوز ان يعدل بالفرض الى القبل ولا فرق في ذلك بين الغرض والفعل
ح لو عدم الماء والغراب فاضرب الاقبال سقوط الصلاة اداء وقضاء
ط كذا ما يستباح بالفطرة للابية يستباح بالتيمم كجواز ان يصل بتميم
فاحد صلوة الليل والنهار فربما جيعا ونافلا سواء نوى
فربضة معيشة او مطلقة او نوى نافلة او صلوة مطلقة ولو نوى به
فرض الطواف دخل نافلة وبالعكس ولو نوى الصبح لاحد من الخمس ثم
بلغ بغيره لم يطل استباح به الغرض والمواقل على استحباب ولو ذكر
فاحدة صلوة النهار فتمم لادائها ولم يبق الاطهر بعده الزوال حتى اذ ان
بالجنب اذا انقضى تيممه بجديد اصغر تيمم بدلا من الغسل لا من الوضوء
لان التيمم عند نال لا يرفع اليد عن التيمم لصلوة الجماعة في ذلك

هذا اذا كان التيمم
لصلوة واحدة
فلا يصح

كان الماء موجودا ولا يجوز الدخول به في غير ما جاز اذا اجتمع تيمم ومعد
وجبت ومع من الماء يكفي احدى من اخصصه مائة ولو كان مشاذا او مع
ما لم يمس به له او اوض لآخر الناس به اخصصه الجنب وقيل الميت
لو كان بدلا للمعد فحايضا كان الجنب اولى منها ولو كان الماء الميت
اخصص به والفاضل للموتى لا يجوز استعماله بغير اذن الامم فوجب
العطش في وقت الحاجة اولى من الجنب لاستفادة ما لا يستفيد
المجذوب ولو كان وجب التيمم كان اولى الامم ان صرعه في بعض
الاعضاء او في كل واحد وكذا فضل منه فقلة لا يفي الاخر فيه ثم قد يشاء
من كون الفضل يستعمله الجنب ومن استنفاده الجنب ما لا يستفاد
المجذوب به لو غلب المخرج اسياء وصحت طهارته بوقال الشيخ
رحم الله لو وجد الماء بعد الفراغ لم يضر فان فقد قبل الفراغ اعادة التيمم
لما يستقبل من القلوات وجهه انه من جنس المنع الشرعي لا يقتضي زمانا
والاقرب عدم وجوب اعادة التيمم اما لو دخل في نافلة وفلان يجوز
ان يطل وجبت الاعادة بين الاوقات لا يطل التيمم في العاجل بين
يناح له التيمم مع الشك ولا يعيد يطل لو لم يجد الماء فتم التيمم الجنب
عند تاساع القول بالتسوية في الكيفية فالاقرب الجواز كما لو نوى الجماعة
استباح ما يستحبه المجذوب المظفر وبالعكس ولو احدث الاصل جده
اصغر يطل تيممه ولو نوى الجماعة والمجذوب ثم احدث يطل تيممه بطلنا
وقيل يجب على المجذوب والمجذبة والنساء التيمم الاقرب والخطا
لما لم يجد الماء في اثنائها الصلوة عليه فالوجه وجوب تعجيله
على انقطاع الجنب ولو وجد الميت ما يغلب على الظن وجود الماء فيه كالركب
او الخنزير لم يطل تيممه وان وجب الظن سواء بان يطلان ظنه
اولا ولو كان في الصلوة لم يطل خلا له لا تقبلا يطل مع تيقن الماء وضع
نوقبه اولى من الجنب التيمم للنجاسة في البدن مع نية من الماء لم يجز
بالقرب طوك كان مجذوبا تيمم المجذوب لا للنجاسة وبطلانها ولو كانت على
الثوب المنفرد عياله فتمم ولو وجدته النجاسة في الثوب والبدن

هذا اذا كان التيمم
لصلوة واحدة
فلا يصح

غيبيل البدن دون الثوب اذا لم يصب الماء لئلا يمتلئ من الخسوف غيبيل بعض
 جيبه او بعض اعضاءه العوض جاز له التيم ولا يغيبيل الاعضاء العجيبة
 فان غيبيلها وتمر كان الخط قاله الشيخ سواء كان اكثر بدنه او اعضاءه
 صحتها او سقمها لا فرق بين تقديم غيبيل العقب على التيم وتأخيره ولا يكون
 التبعيض بان يغيبيل التيم ويترك باقي الاعضاء يتيمها وكذا لو كان بعض
 العقبولة مريضاً لا يقدر على عمله ولا يمسح كتمير لصلوة الكسوف والكسوف
 والصلوة الاستسقاء باجتماع الناس في العجاء وللغاينة يذكرها وللناقلة
 الدابة بدخول وقتها كالحجوس يدب يقدر على قضاءه لا يعود
 ويصير كما لو كان الماء في بئانه ونقض استجماله فلا يستعمل حتى يضاف
 الوقت كمن يجول للقادم ليجاع وان كان معه ماء يضيقه للموض قبل الوقت
 لعدم قوله ثم فانوا حركتم ابي شيبه وابن كروه فاذا جامعها معه ماء لا يلبس
 للعليل غيبيل فرجه وقد جازتم بينهما وضلوا كذا اذا كان الثوب يجتاحر
 الماري عليه ويترك ولو لم يترك ماء نزع ومضى كما بان ولا اعادة عليه ولو لم
 صلى في موضع من النزع اقبله من غير اعادة وقول الشيخ رحمه الله لا يعول على بعض
 مستنده كطلو وجدها قد الماء والثراب احدهما بعد الدبر في القارة
 انصرف ونظف وهو مخوف قال الشيخ رحمه الله لا يجب عليه اذا طهر الركبت
 عليه بعد التيم سوا اقرع الماء لضمين الوقت فيجاء الوقت وقد مضى وقت
 الطلب وهو جاز على اصله لا يبطل التيم بنزع العامة والخاصة وهو
 ظاهر على اصلنا لب لواحد التيم من حياة جدها صغر ومعه من الماء
 ما يملكه للصلاة التيم وقول الشيخ ضعيف لا يجوز التيم لكل ما يظهر له
 من صلاة فربضه وكافله ومبين للصحة ويجوز الثلاثة او دخول المباح
 وغير ذلك لئلا يقطع دم الحوض جاز الوطئ من دون غيبيل ولا
 يشترط التيم له لا يصح تيمه سواء كانت بيته الاسلام اذ لا فرق بين
 اذا تيم بيته الاسلام او اقبل على ذلك التيم باطل ولو اوجده التيم
 في صلاة جدها يوجب الوضوء ناسياً ووجد الماء نوضاً وجب عليه ما مضى
 من صلاته ما لم ينكح او يستحب بالقبلة قاله الشيخان وهي رواية زرارة

ويحرم من يسل على احد ما عليه وهي صحفة وتارة ابن ادريس في ذلك وهو قوت
 ليس يحرم ان يؤتم التيم المنوضين ونقل ابن ادريس عن بعض علمائنا
 عدم الكراهية في تيمها مع الماء مع المنوضين الماء في أثناء الصلاة ولم يشاهد
 امامه التيم لا يجب صلاته لئلا لوطن قاراية تيم وظل لمجوزه ان
 اخل بالطلب والا اجزائه ولو كان الماء يغلق في عنقه او على ظهره فبصيه
 فان طلب اجزائه والا فلا وكذا لو كان يغلق على رجله سواء كان
 والماء مقدم الرجل او موخره لم لو وجدها في مشيتهم ما يكفي احدهم
 في المباح انتفض بيمهم جميعا وكذا لو كان ملطاً لخدم اولاهم في المباح
 من شاربهم امسألو وطب الجميع او انا جهم على التيم انتفض بيمهم
 ولو اذن لواحد انتفض بيمته خاصة ولو من التيم على الماء ولم يعلم
 به لم ينتفض بيمته ما لو لم يجد الماء الا في المسجد وكان جنباً فالأقرب
 جواز التيم مع خلق يد منه من الجاسة واخذ الماء ولا غيبيل به
 جازجا ولو فقد الاية اغسل فيه ما لا يقتصر ما لا يقتصر الى اللب
 بعد التيم في التيم عن محمد بن علي بن احمد ما عليه انه سئل عن الرجل
 يقم بالبلاد الاضطر ليس فيها ماء من اجل المراسي وصلاح الامر قال
 لا وفي التيم نظر المقصود في الخامس في النجاسات والنظر
 في امرين مذكورين في انواعها وهي عشرة اوب البول والغائط من
 كل حيوان له نفس سائلة لا يؤكل لحمه سواء كان حياً او امراً
 كما لا يبد او عرفت قال المال وكوطوة الانبياء وقول الشيخ رحمه الله
 في الميسر ان بول الطيور كلها طاهر سواء اكل لحمها او لا وكذا قد
 لا انخفاض صنعت ورواية ابي بصير وان كانت حية لغير عارضة
 بعد ما استبول ما يترك من اصناف الحيوان فانه طاهر الا التجاج
 فان فيه خلافاً وبول ما لا نفيس له سائلة وذرة طاهر وبول
 بول البغال والحمير والناوس واوراهاج التي تجس من كل حيوان
 ذي نفس سائلة حتى اكله او جرداً ما كان اقله والاصح طهارته
 من ما لا نفيس له سائلة والذبي والذبي طاهر وان دهم الميسر

لحمه وذرة

من خلق حيوان ذي عرق لا يكون زحاما كدم التمسك وشبهه بحسن اقامه بالا
 نفعه سائلة فانه طاهر كالبن والبرقيف والبرقيف وشبهه بحسن اقامه بالا
 نفعه سائلة فانه طاهر ولا بأس بالصدية والبرقيف فانه الشبيه رجاءه قال
 ما لم يصاحب البصاح القوي الذي لا يخالطها دم والبرقيف الجرح الخلط بالدم قبل
 ان يغسل بالدم والدم المخلوط بالدم الذي لا يخالطه الدم في الدم
 لا المتخفف من خلق حيوان ذي عرق سائلة بحسن اقامه سواء كان اذنيا او بطن
 وكذا انما هو المتفضل من كل حيوان بحسن اقامه بحسن اقامه وان ابن من
 وما لا تخله الحيوة كما انهم والشعر فهو طاهر وان ابن من الميت لا
 ما يخرج من حيوان بحسن العين كالكلب والخنزير والكلب والخنزير
 الرضعي صغير واللبث من الميتة المأكولة اللحم بالذكاة بحسن في رواية
 رواية القصص عن الصادق عليه السلام لا بأس به ولا نفعه من الميتة طاهرة كانت
 قد اكلت من الكلب الغواني والكلب بحسن العين واللعاب ولو نرى
 على طاهر فاوله روى الاسم ان الخنزير بحسنه والتخمس بحسنه
 الكلب وجميع الطوائف المنفصلة منها وسائر اجسامها كالميتة الحيوة او لا
 بحسنه اما كلب الماء فالاصح فيه الطهارة لان اطلاق اسم الكلب عليه في الجار
 ح الميكروبات كلها بحسنه وقول ابن بابويه ضعيف والروايات معارضة
 بعضها وعمل الاصحاب وكذا القصص اذا غلما لم يذهب ثلثه ويضاف
 غارب الخ طاهر ما لم يكن خلقا به ولو انقلب الخ طاهر سواء كان من
 قبل نفسه او بعلاج او طرح اجسام طاهرة فيه وان كان الميتة توضع
 لينقلب من قبل نفسه وتطرح فيها اجسام بحسنه واستعمل في انقلابها
 باثرها المتراكمان الانقلاب لا يظفر ما ط القعاق بحسنه وحسنه علم
 الخنزير عندنا لا خلاف في الخنزير بحسنه وهو حرام من جهة ما يعمل
 في من اللبن ضرورة سواء كان ميتا حيا او اكل حيا به او من لبن
 وكذا الناصب والخلاصة والخنزير والافرنق من الميتة من الشبهة كذا في
 وساعد هذه الاجسام طاهرة ما لم يخالط بها مخلوق كالتبقة والخنزير

الاصالة والغال والفيل وغيره من المشقوق والذباب والادب والذئب والذئب
 والوردة وسائر الحشرات خلافا للشيخ وكذا عرف الخب من الحرام وعرف
 الاصل في ذلك خلافا له والفقير طاهر طاهر قال في ذلك سائر الخب قبل الاستحالة
 او بعد ما لم يخلط طاهرا فانه يكون نجسا وفي نفسه خلاف بين وكذا
 النجاسة والبرقيف سائر من الاربع او خرج من الصدب والجد يد طاهر رواية
 ابن من خارج ضعيفة وطيب الطريق طاهر ما لم يعلم فيه النجاسة وطيب
 المطر طاهر وسحق اذ لا يبعد طهارة ما ولو وقع عليه في الطريق ما ولا يعلم
 نجاسته لم يجب عليه التيمم اجابا وفي طيب الطهارة الفقه
 الثاني في الاحكام وفيه لب بحثا يجب ازالة النجاسة عن الثوب واليد
 للصلوة والطوائف ودخول النجاسة وعن الاواني لا يستعملها ولا توضع
 ذلك بين كفي النجاسة وقليلها في وجوب ازالة الاقدام فان فيه تفصيلا
 يأتي ولو جبر عطفه بعلم بحسن وجب التمسك مع الامكان سواء ستره اللحم
 من عن النجاسة مطلقا فيما لا يسهل الطهارة فيه من غير كالتسعة والخنزير
 والخنزير والفلسفة والنحل واصناف ابن بابويه العامة وهو ضعيف والوجه
 ان الزخمة في هذه الاشياء اذا كانت في الجاهاج الدم ان كان حيا او
 ميتا فانه نجس وجب ازالة قايده وكثيره عرق الثوب واليد وان كان
 حيا ما نجسا فان شق ازالته ولم يبق سبب له كما يجوز في الدابة والفرج
 اللدنة كان عفوا في الثوب واليد قل او كثر وان لم يخرج عن النجاسة
 وسحق في الثوب في اليوم مرة وان وجد طاهر ففي وجوب ازالته اشكال
 وان لم يبق ازالته فان كان فوق الدم البغلي سعة وجب ازالته اجابا
 عن الثوب واليد وان كان دونه لم يجب ازالته اجابا وان كان كثر
 قدر الدم فقل ان ازالته وجوب الازالة وان كان الدم منقرا فالاول
 اعتبار الدم مرة على قدر ما يحسن فيلزم او ما يحصل القصص عن الدم به
 فلا خوف من الدما حيا في ذلك هذه الدماء السائلة والبرقيف والبرقيف
 حرة من الكلب والخنزير بحسنه ولما ساء الدم نجاسة من بعض جهات البعض
 عنه في يجب غسل الثوب من النجاسة بالماء المثلج ولو لم يكن في النجاسة كذا في
 النجاسة

قال في حاشية
 من طهر منه
 ازالة طهره
 من طهره
 من طهره
 من طهره
 من طهره

استحققت حذيفة بالمشقة لو تسفل الدم من أحد قوس الثوب الصديق إلى الآخر
فما نجاسة واحدة ولا تعددنا ولا نجاسة الذك في التي سواء كان باليا
أو رطبا من أدنى أو حيوان ذكر أو أنثى لا يستحق قوس الثوب وجنة
من قبله بالمال في دم الحيض والرجل الغسل خاصة ح يغسل الثوب من البول
من تين والنجاسة النجاسة أولى بعد أد الغسل أما ما لا ينفك من
النجاسات فإنها تظهر بالمرّة ط لا بد من عصر الثوب وذلك ليجيد
ويكفي الدق والتقليب فيها بعد عصره ولو أدخل بالغصم لم يظهر الثوب كذا
لو غسل بعض الثوب النجس ظهر الغسل خاصة ويكفي في بول الرضيع
الماء عليه ونجده من لم يغسل بالطعام ونجد به ابن ادريس بالكلين ضعيف
بالماء المبردة للصبي إذا لم يكن لها سوك ثوب واحد وبصيصه النجاسة
دأبا ولا يضر من قبله في كل وقت يخرج في بطنه مدة واحدة في اليوم
ويستحب أن يجعل الغيلة آخر النهار ليضع القربض الأربع في طاهر واليوم
اسم النهار واللبليل الكلب والخنزير إذا أصاب الثوب واحد منهما رطب
وجب غسل موضع الملاقاة ولو استسبه وجب تعيم الغسل ولو كانا مابين
استحب وغسل الثوب بالماء ولو كان في البدن غسل موضع الملاقاة رطبا وسجدة
بالنواجير باليسابغ البول إذا أصاب الأرض أو الخضر أو البارية وجب غسل
عليه ظهر تحمله وقيل لا يندى وابن حزمه نجوا والقاهرة مع نجاسته باطل لغرض
الباق عليم في رواية نارة القيمة وقد شغل عن البول يكون على السطح أو في
المكان الذي يصل فيه إذا جففت الشمس فصل عليه فهو طاهر وهو كقوس
في الخلاف في الباب ولو جففت الشمس لم يظهر إجماعا وللشيخ قول آخر ضعيف به
عند البول من النجاسات المباحة كما نجد وشبهه لا يظهر تخفيف الشمس على
أحد قول الشيخ به إنما يظهر تخفيف الشمس تقدم من الأرض والنقص
والبيوارك والنباتات وشبهها يوق لا يظهر بالشمس ما يلقى فيه نجاسة
بعد التخفيف من قاله الشيخ رحمه له الأرض إذا أصابها بول فلقى عليها
ثوب من ثياب بحيث يظهر لونه وريحه يظهر ويبقى الماء على طهارته
سوى ذلك فيه نظري ورواية الأعرابي ضعيفة عنه لا ومعارضة بما ورد

عنه عليهم من قوله فيها أحد وما بال عليه من النجاسة وأصر بقوا على مكانه
ما يخرجنا يظهر الأرض بأجزاء الماء والشمس عليها أو وقوع المطر أو سيل
تحت يذهب أثر النجاسة أو وقوع الشمس حتى جفت البول وشبهه على
اشغال قال الشيخ ادريس واللاحق النجاسة أو تطيب الأرض بالطاهر
وليس في الحقيقة مطهرين ولا فرق في التطهير بين كثير للمطر وقليله إذا
انزال العين واللائق ولو لم يزل الراجحة والشراب لم يظهر ولو كانت النجاسة
جديدة أن يكت عينا ولو غاصت اجزاها في الماء لم ينجس رطب يظهر في الأرض
الشراب باطن تحت وأسفل العسل وفي القدم اشغال والشمس يظهرها
والشارع يظهر ما جازته ك قال علم الهدى رحمه الله الصنبل كالسيف
إذا لاقته نجاسة طهر بالمسح وفيه اشغال كما إذا استحكمت الأعيان
النجاسة فقد ظهرت كالحجر إذا أغلقت وكالمطقة والعلة إذا تحركت
أشياءنا وكالدم إذا صار فيها أوصية بدنا أما الخنزير وشبهه إذا وقع
في مائة فاشغال ملحا فاته لا يظهر وحشم الفصح تطهير اللبن المصرب
بما رجس مع صبر وريحه آخر أو خرقا ولا يظهر اللبن النجس إذا انقلب
خلأ ولو انقلبت الأعيان النجاسة ترابا في طهارتها اشغال والكل إذا أكل
ظهر يده دون ما لا فاه برطوبة من ثيابه وشبهها قبل الإسلام ولو
ثابت لمن دمن غير قطرة فكله لك أما المزدحم قطرة فلا فرق
أنه كذا أيضا كذا إذا علم النجاسة في موضع معين من ثوبه أو يده
غسله وجوبا وإن أشبهه وجب غسل كل ما يمتثل أصابة النجاسة له ولو
عمل خصولها بما وجد الثوبين وجهل التغيير غسلها معا ولو لم يجد الماء
منهما وصل في غيرهما أن وجد والأخر بآنا ولا يخرجى وقال أكثر علماءنا
يفضل في كل ما وجد منه مرة وهو الحق عندك وقال ابن ادريس
أن الواجب اقتناع القلب مع العلم بوقوعها مع الفسخ خطأ لأنها
عندنا واجبات أحدنا بالاشتباه والأخرى بالاصالة ولو تعدد دس
النجاسات النجاسة صلى بغيرها في دسوة فكله لك الخبيث ولو صلى
الظهورين في النجس طاهر كذا في رواية الأخر مختفا متافا ولو صلى الظهرين في ثوب

ثم العصب في آخر ثم الظاهر منه ثم العصب في اول صحت الظاهر ولو قيل الجذ
 التوس المستبين وحلى فيه صحت الظاهر اجماعا ولا يجوز ان يحل في
 الاخر ولو جزمها وحلى فيها لم يصح صلوته سواء قيل احد ما اولا ومعه وجوب
 الظاهر يتبين لا يجوز ان يحل في المشبهة مع الاخر اذ لو العبد ذكر لو كان
 معه ثوب نجس لا غير نزع وحلى عوبانا بالايما ولا اعاده في عمله
 قاله الشيخ رحمه الله وفي رواية على وجه الصحيح عن اخيه علم يحل فيه
 والوجه عند النجس كعدمه حتى في ثوب نجس العلم اعاده مطلقا
 ولو في حالة الطهارة فالوجه الاعادة في الوقت لا خارجة خلافا للشيخ
 لم يسمع العلم ثم على بعد الطهارة لم ينع في الوقت ولا في خارجة كونه
 لو دخل في الطهارة ولم يعلم ثم لم يجد كونه العلم اسبق النجاسة نزعها وان
 لم يكن غيره اخذ سائرا ولو احتاج الى فعل كثير قطع الصلاة وسر
 عورته ولو لم يزل يهاث نزعها وان من جاز من اياما ولو جعل جوازها
 طاهرا ما كان الذي تحت صلاة وكذا غير المالكين ولو جعل قارورة في الحانة
 فقد تردد الشيخ في الخلاف وافق في التسوية بالطلان ويظهر لانه
 ان يحل شعرها بشعر ادمي رجلا او امرأة ولا بأس بحصول الطاهر
 ولو غير خجل او اكل ميتة فالأقوى وجوب التقي ولو دخل دما تحت
 جلده فنبذ الذي نزع مع النجاسة ولو كان ويبطه مشدودا بطرف
 خيل وطرفه الآخر مشدودا في نجاسة كالظلمة يظل صلاة سواء كان
 وافضا على الخيل او حامله وسواء كان الكلب قبل لا يتحرك بحركته او تحرك
 وكذا لو كان مشدودا في سفينة فيها نجاسة سواء كان النجاسة في الجيش
 الطاهر ويجوز الصلاة في ثياب الصبيان ويكره في ثياب غارب الجوز
 وغيره من المجرى ما لم يعلم اصلها لها كوجوب الأكل والشرب
 في آنية الذهب والفضة إذا كانا كذا يجوز عندنا البهائم في غير الأكل
 والشرب ونفق الشيخ على غير ما قلناه ما سواد الرجل والمرأة في ذلك
 أما المقتضف فبغيره فلو ان افرها الكراهية وبغض المزع عن وضع
 الفضة وجوبها قاله الشيخ رحمه الله ويجوز اتخاذ الاواني من غير الجوز

عليه

وان غلبت اثنائها واولى المشركين طاهر حتى يعالجها بغيرها ولو ظهر
 من آنية الذهب والفضة فالأقوى صحة طهارتها بخلاف ما لو تعلق
 في الدار المصنوعة وكذا لو جعل آنية الذهب والفضة مصفا لما العادة
 كمن يغسل الآنية من ذلوع الطيب ثلث مرات اولاهن بالتراب
 خلافا لابن الجوزي في العدد والمقيد في الترتيب واذا غسل طهر
 والمجب تجفيفها ولو لم يوجد التراب قال الشيخ اقتصر على الماء والاخر
 حينئذ عدم الاكتفاء بالتراب ولو وجد كما يشبهه كالاشنان
 والمصابون اجزاء استعماله وهل يجوز ثم وجوب التراب اشكال والوجه
 فياد المحل بابتغال التراب فهو كالمقيد ولو غسل بالماء مع جود
 التراب لم يجز وهل يخرج التراب بالماء قال ابن ادريس نعم
 واشتبه ولو تكرر الوضوء الحمد الغسل بعد الكلب او ائمة ولا يغسل
 بالتراب الا من الوضوء خاصة ويلحق بالكل ما يتبعه في الاثر وجزم في
 المبسوط على جواز التمسك به والتحق عندك انه يغسل من ذلوع
 الجوز سبع مرات لرواية على وجه الصحيح عن اخيه الخاطم علم
 كذا اذا وقع فيه نجاسة بعد غسله بعض العدد تداخلا ولو غسل بالتراب
 ثم بالماء مرة ثم ولع استأنف ولا يجب الاكمال ثم الاستئناف
 ولو وقع أثناء الوضوء في ماء قليل جسد الماء ولو كان في كثير لم يغسل
 للمعنى في عملة الأعم للقول بعدم التمسك بكون الوقوع بعد التراب كط
 يغسل الاثنا من غير الجوز وسبعا استنجيا ما عدا خلاف ويغسل من غير الوضوء
 من البهائم طهارة والواجب الانقاء ونقص في الخلاف والمبسوط على الصحة
 ان يظهر بالليل من آخر ما كان من الجواهر الصلبة التي لا يشرب اجزائها
 كما في حاصص الخريف الطلي أما القرع ونخشب ونخرف غير المعصور فلا تقرب
 لردال النجاسة عنه خلافا لابن الجوزي لا حله الميتة لا يظهر بالذباغ
 تحرق كحاف طاهر في نجاسة او لم يغسل خلافا لابن الجوزي لا يحرق لا يحرق
 استعمال حتى من الجوز لا ما كان طاهرا بل يحرق كذا فان كان
 مأكلا لا يذوقه الى الدماغ وهو يفتقر ما لا يدخل تحته مع الدندنة الى الوضوء

نفس الشيخ وعلم الهدى عليه ومع الذبايح لا يغفر الى الغيب ولا يقتصر الذبايح
 الى فعل بل كوضع الذبايح في المذبة قائم بغير ظهور **الصلوة**
 وهي في اللغة الدعاء وفي الشرع اشارة معجزة متشعبة بحركات ونماذج
 مخصوصة يقرب بها الى الله تعالى وهي من اكمل العبادات وانما هي في نظر
 الشرع قال القادق عليه اول ما يجب العبد به الصلاة فاذا
 قبلت قبل ما يرب عليه واذا ردت عليه ردت عليه ما يرب عليه وقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من استخف بصلاة لم يزد على العوض الا والله ليس ما من
 مسكرا لا يزد على الخمر الا والله قال القادق عليه ان شفاعتنا
 لا تنال شيئا من الصلاة وسأله معوية بن وهب عن فضل ما يقرب به العباد
 الى ربهم اجبت ذلك الى الله عز وجل ما هو فقال عليه ما اعلم شيئا بعد
 المعرفة افضل من هذه الصلاة الا ترى ان العبد انطلق عيسى بن مريم
 عليه السلام واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا والاخبار بذلك
 اكثر من ان تحصى وهي واجبة بالنسبة والاجماع ومعرفتها واجبة لان
 التكليف يستلزم العلم بالفعل الذي وقع التكليف به لاستحالة التكليف
 ما لا يطاق فيجب معرفتها انما بالانسان او بالتقليد لمن يصح تقليده من
 المجتهدين فلو صلى بتقليد العاصي لم يقرب بها والصلاة فعل يشتمل على
 اشياء وبشرط له لشيئا وبشرط له امور اما عهد او عهدا وبشرط الى الذبايح
 كثيرة واما اسوق اليك الفتاوى المتعلقة به لكلمة واحدة
 لك وزعمه واجلك بالرايين وذكر الخلاف على كتابنا الكبير المسمى
 بمسئتي المطلب بعون الله تعالى وهذا الكتاب يشتمل على مقاصد
 المقصد اقول في المقدمات وفي فصول الفصل اقول
 في اعدادها وفي مباحث اقول الصلاة قهرا واجبة ونفل فالواجب
 اثنان احدهما واجب باصل الشرع وهو خير صلوات في كل يوم وثلاثة
 الظهر اربع ركعات والعصر ثلثة ركعات والمغرب ثلثة ركعات
 والعشاء ركعتان وترتيبها الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء الاخر

ثم الصبح هذا في الغرض اما في الحقيقة فمن الرباعيات شرطها وبشرط
 اليقين على حالها واجب ايضا صلوة الجمعة والعيدين والكسوف والاموات
 والذين لا والاطواق والاموات والفقير ما وجب بالقدرة واليمين والعهد
 واما النفل فثلاثون ركعة وموتم وموتم فالموتم اقسام اربعة
 النوافل اليومية ومن اربع ركعات ركعة امام الظهر ثمان وبعدها
 ركعة للعصر بعد المغرب اربع وبعدها ركعتان من جلوس شخصان
 ركعة وثمان صلوة الليل ركعتان الشفع والوتر وركعتان للفجر ركعة
 نوافل التماس اربعة ركعتين الفجر في البصرة وفي التبرية خلاف والباقي من النوافل
 باقى بثلثة ركعات كل ركعتين منها تشهد وتسلم للاصلاة الاعلى
 والوتر وسباني بانها فلو زاد على اثنين لم يجز قال في الميسر ركعتا الفجر
 افضل من الوتر يستحب ثلثة ركعات المغرب على خمسة ركعات وركعتان
 عن الكاظم عليه السلام في ركعتي المغرب وقال ان الدعاء فيها شقابة
 صلوة الطلوع بدعة عنه لا يستحب النطق قايما ولو نطق جانيا جانبا
 وبشرط ان يدبر فاذا اراد الركوع قام وبكى الفصل الثاني
 في المواقيت والنظر بالسر اقول في وقت الزفاعة وفيه حباحث
 اربعة صلاة وقتان اقل واخر فالأول وقت الغفيلة والاخر وقت
 الاجزاء ولا يمكن ان يكون الوقت قاصدا عن الفعل بل اذا كان القصد
 بحجب الغفلة لا استحالة تكليف ما لا يطاق وقد وقع الاجزاء الاجماع
 على جواز التكليف مع التوافق اما مع فضل الوقت فالقبح جوازه خلافا
 لمعنع الواجب الموشى وقد ذكرنا في علم الاصول ثم الواجب الموشى
 كما يختص زمان منه بالوجوب دون آخر ويشتمل الوجوب عند آخره
 ووجوب العزم عند التاخير الى فاني احوال من احكام الايمان لا يتحقق
 اليقين ببدنك وقت الظهور والى النبي وانما امره عن دابة نصف
 النهار المعامرين تارة طلق كل شخص في جانب المشرق بعد نقصانه
 او ميل النفس الى كمال الايمان لمن يستعمل القبلة الى ان يمضي مقدار
 اربع ركعات ثم يسفر عن الوقت بينهما من العصر الى ان يبقى لغروب

شعلاق

الشمس مقدار أربع ركعات فيختص بالعصر وركعتي داحج داود بن فرقد عن
 بعض اصحابنا عن الصادق عليه وهو مناسبة للذي لا يل العظيمة فاذا غرقت
 الشمس دخل وقت المغرب ويعرف غروبها بغيبوبة النجوم المشرقية ولا يكلف
 استنباط الترجيح على اصح القولين الى ان يمضي منه اربعة ركعات ثم يفتتح
 الليل من الوقت بينهما وبين العشاء الى ان يصير لانتصاف مقدار اربع ركعات
 فيختص العشاء الاخرة ووقت الصبح طلوع الفجر الثاني المشرقية من وقت
 لا يخرج اقل الكاذب الذي يده لا يخطئ لا يفتتح من اثنائه ويمتد الوقت الى
 طلوع الشمس ووقت الفضيلة للظهر من زوال الشمس الى ان يصير ظل كل شيء
 مثله وللصلاة عند الفجر من قريضة الظهر الى ان يصير ظل كل شيء مثليه
 والمغرب من غروب الشمس الى غيبوبة الشفق وهو آخر وقت يجزى به المغرب
 والعشاء الاخرة الى تلك الليل والمصبح من طلوع الفجر الثاني الى طلوع الفجر
 المشرقية النظر الثاني في اوقات النوافل وفيه ما حدث في وقت زيادة
 الظهر من الزوال الى ان يصير ظل كل شيء مثله وفي النهاية الى ان يطلع
 الظل فحينئذ وقت صلاة العصر من عند الفجر من قريضة الظهر
 الى ان يصير ظل كل شيء مثليه وفي النهاية الى اربعة اقدام حج وقت صلاة
 المغرب بعد هالي ذهب كبرية الغريفة وقت الوضوء عند الفجر من
 العشاء وتمدت بامتداد وقتها قال الشيخ وليست ان يجعلها بعد كل
 صلاة يريد ان يجعلها لا وقت صلاة الليل بعد انتصافه وكل ما قرب
 من الفجر كان افضل وقت ركعتي الفجر عقب صلاة الليل الى طلوع الفجر
 وتاخيرها الى الفجر الا اقل اولي النظر الثاني في اوقات العشاء والظهر
 ونعني بالعدد في ان تقطع الصلاة كالجهر والسر والنجس والضعف وله
 احوال ملته ملاذ الى ان يخلو عنها اذن الوقت بقدر الطهارة واداء ركعة كما لو
 ظهرت الحايض قبل المغرب قبلها بالعصر ولو ظهرت قبل مقدار
 الطهارة وخمس ركعات وجرت الظهر ايضا والاربعون في صلاة الظهر
 لا الفجر على اشكال وتظهر النجاسة في المغرب والعشاء وكذا لو طهرت
 قبل انتصاف الليل بمقدار ان الطهارة في ركعة وجبت العشاء ولو كان مقدار

١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠

خمسين وجبت في رمضان ويكون مرة بالاحمال فيريضة على راي ولو اهل
 حينا وجب القضاء ولو فطر الوقت عن ركعة لم يجب الكسالة الثانية
 ان يحاول اقل الوقت فاذا دخل الوقت ومعنى مقدار الطهارة وركعة وما
 ينجم للصلاة ليعملها وجبت الصلاة ولو حصل العذر وجب القضاء عند
 زواله ولو لم يتبع احمال الفريضة لم يجب القضاء احكام الثالثة ان تعم
 العدد بجميع الوقت فيسقط الصلاة اداء وقضاء النظر الثاني في
 ملاقات الضرورة للنوافل فيحرم ابدان النوافل في حجة اوقات لغة
 منها الموقت عند طلوع الشمس وغروبها وقيامها نصف النهار لا يوم
 الجمعة واثنان للغير بعد الصبح وبعد العصر والنوافل المبركة والله
 سبب لصلاة الزيادة والنجية والجدد والطواف استا قضاء النوافل
 في هذه الاوقات لم يفسد بركته وذكره الفقيه عند طلوع الشمس وغروبها
 خاصة استا الفريضة فلا يضر اجازة كذا المندورة سواء اطلق النذر
 او قبله وكذا صلوة الكنايل وسقوط اعادة الصلاة الواجبة جماعة من صلى
 منقرا وان كان زواقات النهي كالصبح والعصر والمغرب ولا فرق بين
 ركعة وغيرها في الكراهية ولا بين الصلوات والسنن والاعمال العموم
 النظر الثالث في الاحتكام وفيه يومها الصلاة في اقل الوقت افضل
 الا ان يستعمل في الظهر من والمجهر في العشاء والظهر من والمجهر في العشاء
 والمستحاضة الكثيرة التيم في الظهر والمغرب والمصلي العشاء الى ان يفتتح
 المغرب ولا يتم ولا يتم في الصلاة التي سجدت فيها ركعتين ولو اخرجت في وقت
 لم يتم واجد ما ياتي به ويكون مودة جامع الاختيار ويستقر الخبر بمضي
 والفريضة من الوقت ولو تضيقت بجمع وعنى بالتأخير ولو ظهر فيها دفعة
 فليخرج الوقت فهو اداء ولو مات بعد الضمة قبل التفتيح لبعض دفع
 عنه حج او ادرك المخلوق من وقت صلواته الاولى قد لا يجب به ثم حج او
 خاضعت المرأة ثم زال الزمان بعد وقتها لم يجب الثانية في الصبي المتطوع
 بوظيفة الوقت اذا ابلغ في الاشياء بالاولى عليها استأنف مع بقا الوقت
 وانه المتوسط ثم ولو كان فيه فرج وجب عليه الاستئناف مع ادراك

١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠

الطهارة وركبته لا يجوز الصلوة قبل دخول وقتها حتى يصلي قبل الوقت عامدا
 او جاهلا او ناسيا فلو كان حلو وركبته نافلة الليل على انفساد المياض
 او الشائب المتنجس بالوطوء من الاستيقاظ وقضاها افضل ولو كان
 دخول الوقت ففعل ثم ظهر فبطلت خطته اعاد الا ان يكون الوقت دخل
 وهو يظن ولو بالشم والبرق والريح او جبا الاعادة ولو شك
 في دخول الوقت لم يصلي حتى يتحقق او يغلب على ظنه اذ انقضى طريق العلم
 ولا يجوز له الغدول الى الظن مع امكان العلم بمعرفة الوقت واجبة
 ولو اخطأ عدل بدخول الوقت فان لم يكن طريق سواه والاخذ عن علم
 بنى عليه لا فاداه الظن ولو كان طريق علم لم يقول على قوله ولو كان الاجراء
 من اجتهاد لم يقلد واجتهاد ولو اتبع الادان من ثقة عارف ولم يتحقق
 من العلم رجوع اليه ولا فلا يجزى الا عن طريق العلم فان ظهر بطلان الاجراء
 قبل دخول الوقت اعاد اذ لم يدخل مطلقا ولو شك في دخول الوقت
 وصلى حينئذ لم يعتد بصلواته ولو انقضت في الوقت لم يخرج وقت
 الظهر وقد تلبس منها ولو ركعة زاحم بها الفريضة وكذا العصر
 لو ذهبت النجاسة لم يعتد بركعة واحدة للمغرب ابتداء بالعشاء
 ولا يزاحم بباقي الفريضة ولو طلع الفجر قد صلى اربع ركعات خفف الباقي
 ثم صلى الفريضة ولو صلى دون الادب بداء بالفريضة ^{من ثمانية}
 ففريضة فوترها حين يذكرها ما لم تصيب الحاضرة ولو ذكرها في اول وقت
 الحاضرة استحب تقديمها على الحاضرة سواء التجدد في النافذة او تعددت
 وقيل بالوجوب ولو ذكر في انشاء الحاضرة عدل بنية استحبها او جوبا
 على الخلاف مع امكان الغدول الى القاء الترتيب كالمواضع فلو فاة
 ظهر وعصر من يوم قدم الظهر وجوبا فان عكس لم يسا عدل بنية
 ولو لم يذكر حتى يقع اجزاء ما فعله ولو كانا من يومين قدم الباقي
 منها ولو اشتهه سقط الترتيب وجوبا واستحب على وجه الاحتياط فصل
 الظهر من بين غيرها العصر وبالعكس ^{يجوز لو طلع ان صلى الظهر} فاستعمل
 بالعصر ثم ذكر عدل ولو كان بعد الفجر فان صلى في المختار بالاعادة

سما

بعد الظهر والآن في الظهر وكذا لو دخل الوقت المشترك وهو العصر
 بعد وقت فضا ^{نافذة الليل بالنهار ونافذة النهار بالليل}
 من المباداة الى البتة يد قال الذي رحمه الله صلى الله عليه وسلم
 وقال علم الهدى رحمه الله صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم
 بالعبادة والصبر بالغير الفضا ^{في القبلة ومطالعة اربعة}
 سوا ذلك القبلة وفيه مباحث القبلة هي الكعبة اوجبتها وقال الشيخ
 رحمه الله الكعبة قبلة من شاهدها او في حكم المشاهدة من كان في
 في المسجد والمشهد قبلة لمن كان في الحرم والحرم قبلة لمن نأى عن الحرم
 وراؤا القرب من كان في المسجد يجوز ان يستقبل هذا اركان من جهة
 وكذا من صلى في حرم الكعبة لا اعتبار بالبيت فلو خرجت والعباد بالبيت
 صلى الى حرمها يصير الفريضة حرم الكعبة واستحب فيها النافلة فلو صلى
 جوفها بعد خرابها ابدى من يده منها شيئا وصلى قائما ولا يحتاج الى تعبد
 قدامه ورواية الشيخ هنا ضعيفة ولو لم يزد شيئا بطلت صلاته ولو صلى
 على موضع ارفع منها كجبل الى قبيل يستقبل جهتها وكذا لو صلى في موضع
 اهل من منخفض عنها ككل اقليم توجهت الى ركن من الاركان الاربعة فاهل
 العراق الى العراق وهذا الذي فيه التجر واهل الشام الى الشام واهل المغرب
 اهل المغرب واليمن الى اليمن الى الجهات كل قوم من هؤلاء له علامات وضعتها
 الشارع لعرق القبلة في الارض والاعراف ومن والا هم جعل الفجر على المغرب
 الا بيبعد والمغرب على الايمن واليه في محاذي المنكب الا من وعين
 الشمس عند الزوال على طرف المنكب الايمن فمقابل الانف والقمر ليلة الباق
 عند المغرب في القبلة وليلة احدى وعشرين في القبلة وقت الفجر
 علامة الشام بان يكون بات نعش حال غيبوبة ما خلف الاذن اليمنى
 واليمنى خلف الكتف اليسرى اذا اطلع وموضع تعبد شهيل على العين
 اليمنى وطلوعه من العينين واليه على الجنب الايمن والشمال على
 الخلف الايمن وامت اهل المغرب فان الشربا على يمينه والعبادة
 على شماله واليه على يساره وخلفه الايمن واهل اليمن بان

بعد الظهر والآن في الظهر وكذا لو دخل الوقت المشترك وهو العصر
 بعد وقت فضا نافذة الليل بالنهار ونافذة النهار بالليل من المباداة الى البتة يد قال الذي رحمه الله صلى الله عليه وسلم وقال علم الهدى رحمه الله صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم بالعبادة والصبر بالغير الفضا في القبلة ومطالعة اربعة سوا ذلك القبلة وفيه مباحث القبلة هي الكعبة اوجبتها وقال الشيخ رحمه الله الكعبة قبلة من شاهدها او في حكم المشاهدة من كان في في المسجد والمشهد قبلة لمن كان في الحرم والحرم قبلة لمن نأى عن الحرم وراؤا القرب من كان في المسجد يجوز ان يستقبل هذا اركان من جهة وكذا من صلى في حرم الكعبة لا اعتبار بالبيت فلو خرجت والعباد بالبيت صلى الى حرمها يصير الفريضة حرم الكعبة واستحب فيها النافلة فلو صلى جوفها بعد خرابها ابدى من يده منها شيئا وصلى قائما ولا يحتاج الى تعبد قدامه ورواية الشيخ هنا ضعيفة ولو لم يزد شيئا بطلت صلاته ولو صلى على موضع ارفع منها كجبل الى قبيل يستقبل جهتها وكذا لو صلى في موضع اهل من منخفض عنها ككل اقليم توجهت الى ركن من الاركان الاربعة فاهل العراق الى العراق وهذا الذي فيه التجر واهل الشام الى الشام واهل المغرب اهل المغرب واليمن الى اليمن الى الجهات كل قوم من هؤلاء له علامات وضعتها الشارع لعرق القبلة في الارض والاعراف ومن والا هم جعل الفجر على المغرب الا بيبعد والمغرب على الايمن واليه في محاذي المنكب الا من وعين الشمس عند الزوال على طرف المنكب الايمن فمقابل الانف والقمر ليلة الباق عند المغرب في القبلة وليلة احدى وعشرين في القبلة وقت الفجر علامة الشام بان يكون بات نعش حال غيبوبة ما خلف الاذن اليمنى واليمنى خلف الكتف اليسرى اذا اطلع وموضع تعبد شهيل على العين اليمنى وطلوعه من العينين واليه على الجنب الايمن والشمال على الخلف الايمن وامت اهل المغرب فان الشربا على يمينه والعبادة على شماله واليه على يساره وخلفه الايمن واهل اليمن بان

يعرف الحق في وقت طلوعه من غيبه وسهيل حين يحب ككيفية العرف
 على مرجع كنهه البهي كما تحت لاهل العراق النياير قليلا الى سائر المصالح
 المطلب الثاني في المستقبل وفيه يخرج بحثا يجب الاستقبال في وراثة
 القلوب مع العلم بحكمة القبله ولو جعلها عول على الامارات القديمة
 للظن والوقوف بالمدينة بسنن محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه من القبله
 فليس له الاجتهاد فيه بالناس والتباير بين العاد على العلم لا يجوز له الاخذ
 بالطرق والاجتهاد والقناور على الاجتهاد لا يجوز له التقدير يجب ان يعمل
 على قبلة الهدى الى العلم انما يت على الغلط والاعى العاجز بقا المصطفى العلم
 العارف ولو قد قال الشيخ رحمه الله يقول في الامانة وظاهر كلامه في الخلاف
 انه يصل الى اربع جهات مع التبعة ومع الضيق فخير ولو صلى من غير هذه الاربع
 ولم يستند الى مارة فان اخطأ اعدا وان اصاب على اشكال حج لو فقد العلم
 اجتهاده فان علمه على طه لجهة الامارة على عليه فانه العلماء كافة ولو لم يعلم الطريق
 والامارة هناك واعتبه الحال صلى الى اربع جهات كل وضعة مع البعثة ومع
 الضيق يصل ما يتيسر له الوقت ولو كانت واحدة وتخير في الواجبة والياقظة
 دأوصلى باجتهاد حج حصلت اخرى قال الشيخ يعيد الاجتهاد الا ان يعلم عدم
 تغير الامارات فلو اجتهد ثانيا وظن غير اجتهاد الاول لم يعد صلاها انما
 لو تغير اجتهاده في الصلاة فانه يحرف ما لم يضر يستند بها او فشرقا او غربا
 فيستأنف لا العاقبة يرجع الى قول العبد المختاره في الميسر وظاهر كلامه في
 الخلاف انه يصل الى اربع جهات ولو اجتهد وصلى ثم تغير في اجتهاده بعد الصلاة
 اعاد الاجتهاد ولو كان في الاثناء استمر اما لو ان له الخطا لم يعرف جهة
 القبلة الا بالاجتهاد المخرج الى الفعل الكثير فانه يقطع ويجتهد في كونه في الاعين
 بقول واحد واخره آخر بخلافه معنى في صلاته مع الشك في العادة ولو صلى
 بقول بصير ثم ابصر في الاثناء عمل على اجتهاده فان وافق والاعداد الى الاجتهاد
 ولا يستأنف ولو احتاج في الاجتهاد الى فعل كثير فالاقرب الاستمرار انما
 لو كان مقلدا انما ابصر فانه يضي في صلاته قطعا ولو شرع يجتهد في العاقبة
 باجتهاد فغير اجتهاد ولو استند في الحرف ولو اشتبه ووجد الموضع

هذا هو الوجه
 في الاجتهاد
 في الصلاة
 في وقتها
 في حالها

ان وان نظاما استأنف مع المؤيد والى اربع جهات حج من وجبه عليه الربح
 للاختلاف اذا غلب على قلبه لجهة فان كان ما عليه الفعل استأنف والاعرف
 اليها قال في المصنوع ولو كان يستند بواستأنف والاقرب عند الاستئناف
 عالم يحسن بين المشرق والمغرب ولو اضر المختار باختلاف وجهين استأنف
 عالم يحسن بين المشرق والمغرب ولو اختلف اجتهاد رجلين على كل باجتهاده
 اذا كانا من اهل حق اهل الاجتهاد وهو العالم بادلة القبلة وان جعل
 احكام الشرع والافرق بين ان يشاء بالعلم او بنفا وتامع نياير ما في
 شر بط الاجتهاد في القبلة ولو ضاق وقت احداهما على الاجتهاد وقوله الاخر
 وليس لاحد ما مع الاختلاف الا انما يصاحبه في الواقع الامام والموسر
 في اجتهاد بالاجتهاد ثم عرض على القيادة استند ان فان علمه ظن المأمورين
 عليه تابعه والا فاما مستخرجين ولو اختلفوا رجع كل الى قلبه بالمقدور حج
 الى اركان المجتهد من عدالة ومعرفة ولو رجع الى القول مع الشرايط فالان
 الصحة ولو تباير واختار لاجتهاد بظنه اصابة القول بيب المجتهد مع العدة
 عن الاجتهاد برخص وشبهه كالمقلد حج لو صلى مقلدا فاحرم مجتهد فان كان
 عن يقين رجع الى قوله والا الى عدل ومع الشاوكا بيب المطلب
 الثالث فيما يستعمل له وفيه يباحث الاستقبال شرط في الفريض دار
 مع المكنة والاقرب ان الناحية كذلك ويجب الاستقبال بالذخيرة والامانة
 وقت الاحتضان والتغيبيل والصلاة والذين ومع شدة الخوف يقطع فرض
 الاستقبال فان تخشى من الاستقبال بتكسيرة الافتتاح وجب والا فلا
 انما طالب العدة من الامن فانه يستقبل بلاجور الفريضة على الرجل مع
 القناعة وان تخشى من استيفاء الواجبات على راي وجود لامنها فيستقبل
 ما أمكن ولو لم يخش استقبل تكسيرة الاحرام فان لم يخش يقطع ولا يابس
 بالفضل على الراحة اختيارا ويتوجه حيث توجهت ويصح ان يتوجه بكسرة
 الاحرام سواء كان مشافرا او لا وان كان الافضل للزولج اذا احتل على
 الراحة من قناعة الضرورة ونفعا مع الاختيار ولم يخش من استيفاء الاعمال
 او ناء للزك في ذلك وجعل السجود اقل من الاقرب في بين الجوار والغير

اجتهد

والغرس وغيرهما من اصناف الخيرات طاهرة كانت او نجسة ما لم يجز
 نجاستها فيجب التوقيح بها كابل مع الحنطة لانه يختص من الاستعمال في الدنيا
 ويختص في الآخرة وجب وقلة القليل على الاطلاق حيث توجب قلة عدل ايمان
 كان الى التوبة جازا حقا والافاق لا قرب لكونه لا ية ولو صلى على الاطلاق اخطأ
 فاحتاج الى التوبة ولو صلى على الارض ولو كان ينقل على الارض فاحتاج
 الى التوبة وكذا في الصلوة ما لم يحج الى فعل الحج لا يجوز ان يعلى الفريضة
 ما فيها من الاختيار وهو قول كل من يوجب عنه العلم والمصلحة بصل على قدر
 مكنه واستقبل القبلة ما تيسر والا فبالقصر ويكون ان فعل ما يشاء اختيارا
 حط حرم المنة ورتب وجوبه الكبار حتم الفريضة الحجب بوجبه ما تقدم في
 النعمان المعقول والارضية المعلقة بالحيال لا يبيح الفريضة عليها اختيارا على
 اشكال الطلب **الرابع في احكام الغسل** وفيه دعتنا من ترك
 الاستقبال في الفريضة عندا محتملا وجب عليه لاعادة في الوقت وخارجه
 ولو قلنا الاستقبال ثم تبين الخطأ في الاناء انما كان من المصروف
 والمغرب والابستناء ولو بان الخطأ بعد الفراغ وكان بينهما فلا اعادة
 وان كان بينهما اعادة في الوقت لا خارجه وان كان مبدئيا قال النجاشي
 في الوقت وبعض طائفة وقال السبكي يعيد ولا يقضى ب قال السبكي
 حتم النامي والمصلحة بجهة حتم المظان حتى انه ان كان الوقت باقيا اعادة
 ان كان بين المشرق والمغرب وان خرج لم يعيد وفيه اشكال ج لا يجوز
 على قول الخاف في القبل مع فقد الاحتياط والميل العارف ولو اعادة
 الظن فالأقرب القول وكذا الفاسق ولو وجد للمسلمين كالتعاين فله
 في المشرق في مكانهم في جوار الاستبدال بما عليه المشرك ترد ولو اخرج لم
 لا يعرف عدالة ولا فقه فالأقرب القول ولو لم يعلم حلال الحبر وشبهه
 اسلامه وكفره لم يقبل قوله بدون الظن بخلاف الفقه في عدالة الشك لان حاله
 يبين على العدالة اما القبيح فلا يقبل قوله ويقبل من المرأة والواحد من الكمل
 في السفينة يستقبل القبلة مع الحنطة ولا يستحب الاحرام ثم يستقبل على صلاتها
 الف **الرابع في لباس** وفيه مطالب طاهرة المطلب ما قبل فالحرام

الصلوة وفيه من اللباس وكل في طهارة الا يكون الصلوة في حله الميتة ان
 دافع ويكفي في العلم بالندبة وجوده في بدنه لا يستعمل حله الميتة او في سوق
 السلب او في بلد الغالب فيه الا يلام مع عدم العلم بالموت ولا يكتفى بالآخر ولو
 وجد مطروحا لم يحرم بالندبة وكذا يحرم الشيف من الميتة وشبهها
 لقول القاضى لا يتصل به شيء منه فلا شيع ولا فرق بين الميت الطاهر في
 جوده والنجس والماتول النجس وغيره ولا يمين ان يكون على جوده توش
 طاهر غيره او لا يوش فلو اخرج من ميتة الميتة بالندبة لا يقبل بخلاف ما
 لو اخرج به طهارة الثوب الطروح لا يكون الصلاة في حله ما لا يوش
 لحمة كالسباع وشبهها سواء كانت طاهرة حال الكوفة كالتبوع والبراد
 نجسة كالكلب والخنزير وجده ذكيت او لم يذك وساء ذبح حله ما لا يوش
 واطلق الشيخ في الخلاف القول بجاسة السوخ وكذا الميتة وعلى الذكر ان
 في هذه امين المشرقين ج لا يجوز الصلوة في شعره على ما يحرم اكله ولا وجوه
 ولا في غيره الا كحل لخالص وكذا اصل والسجادة على قول وفيه والاداء
 والتعاليق الغنص والجمود واثبات الاقويك الميتة في القلة والفلسوف
 حله ما لا يوش حله اشكال هل يكون حرمه حتم النجس ام لا احوط المنع
 ولو عملت الفلسفة من ومن ما لا يتصل به او النجاسة منه او من حرمه
 محض فليست في لان لا اجمع علماء الاسلام على حرمه لمس كحل المحض
 للرجال في الصلوة الا بعد الضرورة وعلى تبويغه للنبا في غير الصلوة وحل
 يسوغ له في الصلوة بعد الضرورة منع ابن بابويه منه ولكن خلافه
 ولو صلى الرجل فيه بخار وطلعت صلواته ولا فرق بين ان يكون كبريا سائرا
 او غير سائرا بان يثوب الغيرة في ثوبه بغيره انما في حال الضرورة او الحرب
 خلا باس عليه للرجال ويجوز لهم اقترانه والوقوف عليه اما الممنون
 بغيره فلا ياتي للرجال في الصلوة فيه وان كان الا يمس غالبا ما يستعمله
 بحيث يصبه ق عليه انه ايسر ولا باس بالثوب المصروف ما يحرم المحض
 على كراهية والكف ما لو صوف في رؤس الاحكام واكثر في الذيل وجوز
 الرقيق ولا يحرم على الولي تحيين الفقير من ثوبه وتحريم الصلوة في الثوب

لا يشترط
 دلهما
 واما حبة

غيرها

نشد

المغصوب مع العلم بالذهب اجمع عليه على الامصار ولو صلى فيه عالما بالفضيلة
 بطلت صلوة عند علمائه اجمع ولا فرق بين ان يكون سائر الوعيرة بان يصلي
 في الباق او تحته والاقرب بطلان الصلوة في الحائض المغصوب وشبهه ولو
 جهل المغصوب صحت صلاته ولو علم وجعل التيمم بطلت ولو علم بان الصلوة
 تركته وان الصلوة الا ان يكون عليه غيره ويحتاج في الباب الى فعلين فيصانف
 بعد السائر ولو اذن المالك للغاصب او غيره صحت الصلوة فيه ولو اذن
 مطلقا جاز لغاصب دون غيره بشاهد الحال ولو تقدم العلم بالخصية
 لم يفسد حال الصلوة في صحتها اشكال ان يطل الصلوة في حائض الذهب وكذا
 الميطقة والتربث المبرج بالذهب والمثوق به المذبحان في النجاسات خاصة
 وهل يجوز انشرائه فيه اشكال اقرب المحرم ونقصه في حائض جديد ومنه
 بعض اصحابنا منه تعي الا على رواية ضعيفة لم قال الشافعي لا يجوز الصلوة
 فيما يستر قدم القدم كالنسيج والنعل البندك وكرويه والمنسوط وهو اقرب
 اما ماله سابق كالخف والجربوق فلا يرب به اجابته بشرط ان يكون من
 جلد ما يجمع الصلوة فيه ولا يشترط فيه الطهارة ويستحب في النعل الغرض
 طحيم الصلوة في الثوب النجس مع العلم بالنجاسة غير المعصوم عنها وقد يفتى
 المطلب الثاني فيما يجوز الصلوة فيه وفيه كذا في اجاز كل ما يركل لحيمة
 مع التدبيرة يجوز الصلوة فيه ذهب اليه علماء الانصار وكذا الصوف والشعر
 والوبر منه سواء جرت من حي او من دابة او من ثوب ولو قل من الميت فالحال
 الشيخ لا يجوز استعماله والاقرب جواز مع الغيل والخارج عن حي من اجزائه
 ولو شك في الصلوة هل هو ما يركل لحيمة او لا يجوز الصلوة فيه يجوز
 الصلوة في اخذ الخالص لا العنبر شرب الارباب والتعالي ولو كان
 الثوب من ابريسم وخارجا من الصلوة فيه والاقرب من الميت من اخذ العنبر
 بصوف مالا يوصل لحيمة وشعره ويختص الرخصة بغير الخبز لا لحيمة ولا
 بالتوقف على مورد النضج يجوز الصلوة في ثوب واحد للرجال اذا كان
 صفيقا وتكره اذا كان كفيقا ولو جعل ما عليه لحيمة لم يجز في ثوب في الثوب
 الذي تحت ثوب الارباب والتعالي والمذكور ومنع الشيخ لروايت سنية

الوقت

شأننا
 سنانا

ضعيف لا يصح في الثياب السوداء ما عدا العامة والخصف وكذا يصح
 والمغصوب والاحسن للرجال وتكره ان ياتوا فوق القميص ولا يصح تحته
 ان يصدره اشتغال القميص بالاجماع العلماء وهو ان يلتصق بالارباب ويدخل
 طرحة تحت يده ويحجمها على منكب واحد يصح في البذل في الصلوة على
 كما يفعل اليهود وهو ان يلتصق بالارباب ولا يرفع ثوبه وهذا يفسد
 اللبسة في اشتغال القميص طمحو ان يصلي الرجل في ثوب واحد ياتوا
 ويرتدي بالباقي كيصبر الصلوة في عمامة لا يتركها يا يصبر ان يغير
 يات الرجل في ثوب واحد وهو الثوب الذي جعل على القميص يصبر
 ان يتركها بالحد يد بار في الصلوة يصبر في ثوب فتم لعدم توقيت حاجته
 من النجاسة يد يجوز الصلوة في ثوب على اهل الذمة اذا لم يعلم باشراهم
 له في طهارة ويستحب عليه حينئذ اتابع العلم فيجب وكذا غيرهم من
 اصناف الكفار يصبر لوصلي في ثوب غيره ايا كانت اخره صاحبه
 نجاسته لم يبعد صلاته لرواية عيسى بن القاسم الصفي عن ابي عبد الله عليه
 السلام يصبر الصلوة في ثوب فيه ثياب ولو غير الصورة زالت النجاسة
 ولو كان في ثوبه ساذرة ذات ثمنان لم يكره ان يصلي على ثيابه فيه
 ثمنان ولو كانت معه دراهم عليها ثياب شراعت نظره ويصبر في
 خاتم عليه صورة وفي خاتم اللؤلؤ مضوءة ولو كان احمر لم يصبر لها
 يصبر الصلوة في اللباس للرجل اذا لم يمنع سماع الفارة ولو منع حرم ولو كان
 اللباس على حبيته وجب كشفه عند السجود ويصبر الثياب للمرأة ان يركب
 الشحان وعلى القديس رجمها يصبر للرجل ان يصلي وعليه ثوب مشدود
 الا في الحرب لا يترقب من حلة قال في التهذيب ذكر ذلك على من
 امكن ثوبه وبمعناها من الشيوخ مذاخرة ولم يجد به خيل مستندا
 يصبر ان يصلي ومعه فارة المجدد كما يجوز وعليه الزبلة ك
 يجوز للرجل والمرأة ان يعليا تحت عشرين او عليها خرقه الخفاف مع طهارتها
 في الاولى من خرقه وان يصلي باردا فيه وكان يجوز للرجل ان يصلي
 ويداه تحت ثوبه وان اخرجها كان اقوى صايجر الصلوة في الثياب المظلمة

والكتاب وجميع ما في يمينه الارض من حشيش مملوك او في حشمه مع الخلو من
اجاء عاكب بخودان يصلي وفي كنه طائر يخاف قوته او في فيه خرد اولوق
اذ لم مع القلة ولو منع خرد قال الشيخ رحمه الله لا يجوز ان يصلي الرجل
وهو معقوص الفهر ولو فعل بطلت ويجوز للمرأة وعندك فيه نظر قوله
الخراسية قال في الصالح عفا عن شعره ولبته على الرأس كالكة
وقيل جعله كالكة في مقدم الرأس على الكبة وعلى هذا ان منع من السجود
فالحق ما قاله الشيخ والا فلا كذا يجوز ان يصلي وعليه قوله شيء من شعر
او كفه اذ لم يمنعها الا انها طائر ان الطل الثالث
ستر العورة والنظر في امرين ما لو ستر العورة وفيه ما حجت الاجع
علماء الاجماع على وجوب ستر العورة وهو شرط في الصلاة عندنا والعورة
في الرجل القبل والد يقول ابن الكراج انها من البقرة الى الركبة لم يثبت
عندنا وهل البيضا من سترها بعض الروايات اذا سترت الفخذين والبيضا
فقد سترت العورة ولا فرق بين الحي والعبد وليست البقرة ولا الركبة
من العورة باجاءها فان المرأة فالجسد كله عورة يجب ستره في الصلاة
ما عدا الوجه واليدين وطرف القدمين ب المرأة البالغة كوة يجب عليها ستر
رأسها في الصلاة بخلاف الامة والصبيحة ح الاولى استحباب الفناع للامة
ولا اوقف فيه على نص دأتم قوله كالا لمة وان كان ذلك حيا وكذا العورة
والخاتمة المشوطة والمثمنة التي لم يؤخذ من رجايتها شيئا اما العنق
بعضها بكتانة وغيرها فكاحتره لا توصله الامة مكشوفة الرأس فاحترقت
في الاماخذ د البائن مع القدر وعدم الفعل الكسر ولو احتاجت
اليه فالاقرب تلط في الصلاة مع سعة الوقت والاستمرار مع الضيق هـ
الاستمرار في الخلاف ولو لم يعلم بالعنق حتى امت الصلاة صحت صلواتها
ولو علمته ولم يعلم وجوب البس لم يعذر ولو بلغت الصبيحة في الاما
ما لم يطل استأنفت الصلاة وكذا بعيرة مع مضان الاداء والائمة استحبابا
لا يجوز للامة كشف شيء من جسد ما عدا الوجه واليدين والقدمين
والرأس كالحش المشط كجب عليه ستره في اجزاء وان كانت احداهما ناعا

وهل يجب ستر جميع جسده كالمراة لان الشرايط يقيد بماله بدونه او لا يجب
لاصالة البراءة فيه اشغال ط يجب ان يكون البائن مائتول بين النافر وبين
لون البسوة ويستحب للرجل ان يستر جميع جسده ويستر يديه ويستر
في الصلاة ويستحب للمرأة ان يصلي في ثياب انوار وروع وقناع وان كان في روي
عنها ابن ابراهيم عن الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام لا تصلي
المراة عطلالا ط الثاني في احكام الخلل وفيه يومباحث الفاق
للبا لا يسقط عنه من الصلاة ولو وجد خللا طائرا او حشيشا تمك الاستمرار
به وجب ولو وجد طينا وجب عليه تطييب العورة ب لو فقد البائن صلى قايما
مع أمن المطلق بالاياء للرفع والسجود والاجتنابا موبها لرواية علي جعفر
عن اخيه عليه السلام اطلق القول بالجلوس والاراء وليس يعتد بكون
بين الرجل والمرأة لو صلى على ما لم يؤد ولو صلى على غير الامور كان يقوم
ويكبر ويجهد مع الخوف من الاطلاع فانه يعيد وان لم يره احد له لو انكشف عورة
في الاما ولا يعلم تحت صلوة ولو علم في الاما سترها سوا طائرا لم يفت
فصل عليه الا لم تطل اذى وكذا اذا لم يعلم به ولم يستره اعاد سوا انكشف
تبع العورة او اقل او اكثر ولو قيل بعدم الاحتياط بالبس كان وجها
لان البس شرط وقد نأت اذا صل قايما او جالبا بضمي ولا يستر ليل يندو
العورة ولو وجد جفرة دخلها صلى قايما بركوع وسجود وهو رواية
ابوب ابن نوح عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام لو وجد وجلا
او ما ركد لا لو تله يستره وجب عليه مع انقضاء المشقة وكذا لو وجد يديه
يسترن بها ولو وجد ما يستر احد العورتين وجب صلى كالعاركت
وهل تجزئ في ستر ايتهما شاء قبل او قيل القبل اولى لاستقبال القبلة د يوم
واستنار الذي بالايدين وكون الركوع والسجود اياه فلا يظهر كغيره
القبيل وهو جرح قال الشيخ في الموطا باس ان يصلي في ثوب ولا يستر
جسده فان كان في الثوب جرح لا يمانع العورة جاز وان جازاها
لم يجز ويجوز ان يصلي في قميص احد اذ لا يستر جازاها واسع الكعب
كان او ضيقه وكذا في القبة ثوبا وحلوا سواء كان تحته ميز او لم يقن

ولو كان الحجب واسعا وتطهر له عودته فلا ركن جاز ط لا يجب على العاركي تأخير
 الى آخر الوقت خلافا لما في بعض وساد ولعل على خطئه وجوهها لبارت في انما الوقت
 فالوجه وجوب التأخير في لو وجد العبد وجب القول ولا يجب على العاركي الاعادة
 لو سجد ولو وجد الواجب قال الشيخ يجب القول ايضا وهو جلي ولو وجد
 الباطل ومعه من لا يتضرر به دفعه وجب وان زاد عن قول المثل والا يجب بال
 لو لم يجد الاثر باجبا فالأقرب الصلوة عاريا ولو وجد الاثر في الحجب
 في السبوط ولو لم يجد الاثر طامرا او قريبا وجب ستر العورة بستره ولو وجد
 العاركي ما يستر عودته وجب ولا يجب عليه ستر المخرجين بل يستر ولو لم يجد
 ثوبا يستره على عانة طمرا ولو لم يجد وكفى في الاستحباب بها كان كافي
 وفيه من يستر العورة لتجاعة ويصلون جلوسا يتقدم امامهم تركته ويك
 ويسجد بالأيدي وصل بركع المأمورين ويسجدون على الارض او بالأيدي قال
 الشيخ بالأيدي والشد بالأيدي وكذا في ستر النساء العورة ان يصلن جماعة
 كالرجال ولو اجتمعوا الى وضع صفوف ثيابا المتقدمون للركوع والشد اجامعا
 ولو اجتمع النساء والرجال جاز ان يصلن ثيابا خلف الرجال على ان يستر
 لو كان معهن من له ثوب صلى فيه بركع تمام ويجوز كابل فان اعانته وصلى عاريا
 لم تصح صلوة ولو قبل ان يصاحبه الثوب ثوبه وخافوا خروج الوقت صلوا عاريا
 ولو صلوا جماعة امر صاحب الثوب بوبه وخافوا خروج الوقت ولو كان امرا لم يتم
 ولم ياتهم ولو صافى الوقت فارد اعانته استحب اعانته للفقراء لئلا ياتهم
 ولو اعانوا لانه كان كسرا فاقدم ولو استسوا اعان بالقرعة ولو كان مع نساء
 استحب له تخصيصهن به يهتبه ستر العورة عن العيون في غير الصلوة والا
 يجب في الكثرة الا في الصلاة بوزنك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 والواشمة واليشمة والواشمة واليشمة وفي رواية بذلك الواشمة النابضة كذا في
 واليشمة وليس تحليل الخدي من الوصل بحاسة الشعر ولا تحريم نظره
 اذا كان من احسنة وقول ان كانت غير ذات اجل فالعلة التبرع
 والا فالنابض على الركوع ولو اذن لعبد الفصح
 انخاص في المكان وطالبه ثوبه ما اذن فيما حرم الصلوة فيه وفيه كس

مباحة يحرم الصلوة في المكان الغضيب باجماع العلماء ان كانت ممتعة
 او يصلح العمل بالغضبية والخصنة من الكروج بطلت صلوة وان جعل
 التحريم ولو كان جاهلا بالغضبية او مضطرا صحت صلاة وان جعل التحريم
 ولو كان جاهلا بالغضبية او مضطرا صحت صلاة ولا فرق بين
 الغاصب ومن اذن له في ذلك الفصح رحمه الله وهو جلي لان الغاصب
 لا يصح تصرفه مباشرة فلهذا اذنه وجب لبعض المتأخرين الاذن هنا
 على المالك فاستبوه هذا القول وليس يجزئ به لا فرق بين الغاصب
 رغبة الارض بان يدعيها او منافعتها بان يدعي اجازتها وكذا لو خرج
 لوشيا او سارا الى موضع يحرم عليه او غصب سفيهة وصل فيها
 او على بياض مضمون ح لو اذن المالك صحت صلاة سواء المأذون كان
 له الغاصب او غيره ولو اذن غير المالك لم يجز به ولو اذن المالك
 مطلقا صحت صلوة غير الغاصب دونه ولو دخل ملك غيره بغير اذنه
 وعلم بشاهد حال عدم كراهية المالك الصلوة فيه صحت صلوته
 وعلى هذا يجوز الصلوة في البياتين وان لم يعرف اربابا فلو كان الانسان
 مغمضوبا فالأقرب المنع ولو اذن المالك بالخروج وجب المبادرة
 ويصلي خارجا ولو صافى الوقت صلى وهو اخذ في الكروج ويومى الركوع
 والهجود في مستقبل ما بين والطبق الحفلا كافة على تحطية الى عالم
 في هذا المقام لا يجوز الصلوة في مكان يتعدى الحاسة اليه ولو لم
 يتعد جاز اذا كان موضع لحيمة طامرا وكذا البياض سواء تحرك
 الجسم تحركه او لا ولو يطمع الجسم لهاها وصل عليه صحت صلوة اجامعا
 ولو صلى وقد نه فوقي جليته وفيه رغبة كلب صحت صلوته وكذا
 لو شغل الطرف الاخر في وسطه او يده والا قرب عدم تحريم الغرض
 جوف الكعبة خلافا لقوم ان قال الشيخان رحمه الله لوصلت المرأة والرجل
 الى احد جانبيه او خلفها بطلت صلاتها وكراهه السيد وهو حق
 ج لو كانت قد اذنه او الى احد جانبيه او خلفها بطلت صلاتها وكراهه السيد وهو حق
 يستأخرها ولو كان الرجل اعمى فالوجه الحق ولو غش العبد عينه

فانما حال ط لو كانا في موضع ضيق لا يتحتمان من التباعد صلى الرجل الا
 ثم السراة والوجه في الصلاة او لصحبت صلاتها في قال الشيخ رحمه الله لو صلت
 خلف امام بطلت صلاة من الى جانبها وخلفها ولو صلت الى جنبه بطلت
 صلاتها وصلاة الامام دون صلاة المأمومين المطلق الثاني
 فيما لا يكون الصلوة فيه وفيه كنحننا اوجب باطل الشرع صلاة واحدة
 في مكان واحد وبني ركعتي الطلوع في مقام ابراهيم عليه وما عداها اوجب
 في غيره من الامكنة الا بالندد واختصاص المندد ومنه في الفضيلة
 كالسجود والوقوف لا المندد بكون الصلوة في الاماكن كلها عدا ما
 استثنيناها ونسحب المحذورة في السجود لاجزاف الكعبة والناقلة في المنزلة
 افضل خصوصا نافلة الليل يحكمه الصلوة في الحجام ومنع الى الصلوة
 ضعيف لرواية علي بن حنبل عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلوة في الحجام
 وفيه صلاة فطره لا باس بالصلوة في المصلي وعلى من صلى في الحجام يحرم
 الصلاة في المقابر سواء تحوز الدفن او لا وتقبل الشخ من بعض
 علماء من الطلوع ولو جعل بينه وبين القبور حائلا او تبعه عنه لمعدن
 عشرة اذ زرع زالت الكراهية والمنع ولو نقل الميت من قبر جازت الصلاة
 عليه ويكره السجود على القبر وان يعطى اليه ومنع ابن بابويه منها
 قال الشيخ رحمه الله ورويت رواية يجوز ان يوافق في وقت الصلاة عليه ولا
 الكراهية في يكره الصلاة في معاطن الابل وهي ما ركبها رجل الماء لغيره
 منه عملا بعد ذلك قال صاحب الصراح والفقهاء قالوا هي الميا ركب فطنا
 ومنع ابو الصلاح اجاز ولو صلى فيها صححت عندنا ونشكل فيه ابو الصلاح
 ولا يذول الكراهية بغيره بل لا يل عنها حال الصلاة لو صلى الى القبور
 لم يفسد ركوعها وكذا لو صلى في مكان منفع تحته معطن ط لا يفسد
 الصلوة في مابض الغنم وقال ابو الصلاح لا يجوز في يكره الصلوة في
 بيت فيه كلت من يكره الصلوة في بيوت الخايط واليهاء في المراكب
 وفي بيت بماله فيه ولا باس بالصلوة على سطحها يحكمه الصلوة في بيوت
 المجرمين ولو اضطرر منه بالمال استنجى با و صلى فيه وكذا يكره في
 في مراكب الخيل والبغال والحمير سواء كانت حرة او اسيرة وقول الى الصلاح لا يجوز
 في يكره الصلوة في صح

اشكال

الحنون والمكرات يد لا باس بالصلوة في بيوت اليهود والنصارى وفي بيوتهم وكذا يكره
 يكره الصلوة في بيوتهم
 النيران وحرمة ابو الصلاح في يكره الصلوة في جوارح النيران ولا باس بالطلوع
 التي بينهما ولا فرق في الضاربة بين ما كثر استطراده وما قل ولا يبين ان
 يكون فيها بالكثرة وقت الصلوة او يركض ولو بني ما باطلا على الجادة لا يكره
 الصلوة فيه من يستحب ان يجعل بينه وبين مص الطريق سائرا با جماع
 العلماء قد نذر دواعي قد بنا ولو لم يجد استنجى بالماء والنجس والغثرة وغيرهما
 ولو لم يجد جعل بين يديه كوة من قارب او خط بين يديه خطا وهي رواية
 محمد بن ابي عبد الله عن الرضا عليه السلام ولو كان معه عصى لا يمسكه نهضا وضعا
 عذرا بين يديه ولا باس بان يستنجى بالبحر الخيون ولا يمان الاجل
 ظهره اليه ولا فرق بين مكة وغيره في استحباب الشجرة ونسحب للمصلي
 ان يدنو من شجرته وفي رواية ابن عباس بنان الصحابة عن الصادق عليه السلام
 اني ما يركض بينك وبين القبلة مريض عن وأكثر ما يكون مربوطا
 فوس وصلة الامام شجرة لم يخله وليست الشجرة واجبة بالاجماع
 ولو صلى الى شجرة مغموصة اجزاء ولم يتقبل في الشجرة لم لا يقط الصلوة
 ما بين بين يدي المصلي وان كانت امارة او حائل او كلبا اسودا ولو من
 اتيان بين يدي المصلي في طريق يسلكه لم يفسد له رده والا استحب
 ما لم ينته الى الفعل الصغير ولو عجز له فيها كره رده وط قال ابو الصلاح
 يكره الصلوة الى اتيان مواجهة المرأة نائمة كراهية وهو حسن ك
 يكره ان يصلي الى تان مضرة وقال ابو الصلاح لا يجوز وتذكر
 في اقياد الصلوة وكذا يكره الى الصور والتمائم والمصحف والباب المنقوش
 ومنع ابو الصلاح في المصحف وتذكر في الفياض ولا فرق بين حافظ القرآن
 وغيره ويكره من وثق القبلة وتحتها وكثرة شيء عليها لا شغل النظر
 كما ذكر على وجه من اخيه عليها لا باس ان يصلي للرجل واما شيء من الطير
 او الخلة وفيها جملها الركن وفيه جملها كبريكه ان يصلي الى سيف
 شغل او غيره من السلاح ومنع ابو الصلاح وتذكر في الاقياد وقال
 يكره الى السلاح النوارى قال الشيخ لو طاف من العدة لم يكره
 الدابة الى السيف المشغول يحكمه الصلوة في هذا في الانعام ومنع

أبو الصلاح كد بصره المصلوة في قرك التمل وبطون الاودية والارض
البيضة وارض النخل ونجى المياه في السيفينة ولا يابس بها على سابط
يجري تحتها نهر أو ساقية ولا فرق بين طام الماء ونجيه والا قرب كراهية
المصلافة على الماء العذيق كنه يكره المصلافة في تلك مواطن بطون تلك
صلى وادى ضحيان والبيضة وذات الصلابة ونقصه في وادى الشقرة كوالبيضاء
لغة المغارة وبنت مراده بل ما دعاه الشيخ في الصحيح عن الميرزا عن ابن كعب
قال كان ابو جعفر عليه السلام اذا بلغ ذات الحيش جند في الين ولا يصل حتى ياتي
مغفر بن النبي صلى الله عليه وآله فكيف دون الغصنة بثلثة أميال وقد ورد
انما ارض خيف بها تنبها وبين ذى الحليفة جبل صحيان جبل والصلابة
جمع صلصال وهو التي صوف والشقرة بفتح الشين وكسر القاف واحد الشعر
وهو شقار النعان وهو كل موضع فيه ذلك وقيل موضع مخصوص بطون
مكة وقيل هذه مواضع خيف بصره المصلوة فيها وفي كل ارض خيف
بالسخط وبها عليها وقد عثر أمير المؤمنين عليه من ارض بابل وصلى
واجانب من الغارة وردت له الشمس هناك ولم يكن فأتى بالخليفة كن
بصره المصلوة في ارض الرمل المغارة وفي ارض الوجل وخوض النار
المطلب الثالث فيما يلي عليه وفيه سبع اجمع علما وناسا على
انه يحرم التجرد في الاعلى الارض او ما استنزه الارض ما ليس مأكولا ولا
ملبوسا ولا يجوز التجرد على الاستحالة من الارض وخرج بالاستحالة عن
اسمها كالعادن سواء كانت منطبعة كالغدير والنفط والنفط وغير
منطبعة كالعقيق ولا يجوز على ما بنيت الارض من المأكولات كالقنوب
والخمار وفي الحنطة والشعير اشكال اقرب الجزا من التجرد على
ما استنزه الارض من الملبوسات وفي الفطن والكفان قولان اشهرهما
المنع ويجوز في حال النقية ج لا يجوز التجرد على كود العامة لانه حيث
انه حائل له على ما يلوخ من كلام الشيخ بل من حيث انه ملبوس ولو
كانت العامة من جنس مثلا صح التجرد على كودها وكذا يصح لو وضع
بين جسمه وكود العامة قطعة من خشب وشبهه ليجوز عليها

بجانب
لها

لا يجوز ان يتجرد على بعض اعضائه اختيارا ولا على الغير والنفط والكبريت
والصبروخ وجميع ما خرج بالاستحالة عن اسم الارض ولا على النجاسات ولا
على النخل لا يجوز التجرد على الارض وعلى ما بنيت منها غير ما حول
ولا ملبس ولا يتجرد على الارض من الثياب ويجوز التجرد على النجاسات افضل
ويشترط اذا كان مكثرا بان يجوز التجرد على الخمر اذا كانت معلة بالخط
ولو كانت معلة بالسيور قال الشيخ لا يجوز اذا كانت ظاهرة بشئ
على الجبهة من يجوز الوقوف على ما يجوز التجرد عليه كالصوف والشعر اذا
كان مائلا على الجبهة مائلا على التجرد عليه ط لا يضطر جاز ان يتجرد على
العادن وكذا التجرد على الصوف والثياب بالنقية لا يجوز التجرد على
الرجل فان اضطر او ما لا يجوز التجرد على شيء من بدنه فان خاف لغير
تجدر على ثوبه فان فقهه يجزى على الله والتجرد على القطن والكفان حال
الضرر في اول من التمس ولو جعل على ما منع منه للضرورة والنقية ولا إعادة
بشرط موضع الجبهة الملبس وحده والطهارة وهل يشترط طهارة
مواضع باقي الاعضاء السبعة يخبر به أبو الصلاح خلافا للاجتهاد وبشرط
قرب الملبس اجازة اذا تبين حصول النجاسة في موضع وجعل بعينه فان
كان متحصلا لم يجز على شيء منه والا فلا يابس الغنى السادس
في الاذان والائمان ومطالبة اربعة اركان في محله وفيه بالاختيار الادان
لغة الاعلام وفي النسخ اذا كان مخصوصة للاعلام باوقات الصلوات وما
من وشيد النبي قال رسول الله صلى الله عليه وآله المودة بين اهل البيت
اعتنا قلوبهم القيمة وقال عليه السلام على ثياب النبي يوم القيمة يغفر لهم
والآخر من رجل ناذى بالمصلاة الخمس في كل يوم ليلة ورجل يوم قنبا
وجم به راحون وعبد ادعى حق الله وحق مولاه وفي الصحيح عن محمد بن
سليم عن الصادق عليه السلام اذا اذنت في ارض ملاء واقب على طرفة
بسمان من الملايكة وان اذنت قبل ان يوردن على خلفك صعب واحد من
عبد الله بن علي عن ابي الهيثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من اذن في
سبيل الله صلوة واحدة اما نارا او خبثا او نفقا بالي اشعر وجعل عذرا له
ما بين من يرد من خلفه بالخصنة فيما بين من عزم وجهه وبين الشهداء

على الارض

للجماعة

الوجه اعنى الوجوب او التيقن والتفريق الى الله خاصة فسوء لو نوى
 الاداء بان خروج الوقت فنوى القضاء ثم بان الكثرة لزمه الاعادة لانه
 لو نوى القضاء لم يطل خروج الوقت فنوى القضاء ثم بان الكثرة لزمه الاعادة لانه
 ح يسهل بنية التعيين فيما اذا نوى تعيين المكانية خاصة ولو كان على طهر
 وعصر فنوى بالقلوة احدها لم يحدد من واحد منها لا يشترط فيه التقيد
 والتمام لا يشترط فيها مقدارها للتصريح بالافتتاح ويجب استمرارها كما
 الى المزارع فلو دخل بنية متتردة بين الامام والقطع لم يحد ولو دخل بنية
 صحيحة ثم نوى قطعها بالخروج منها اذ انه سيجزى منها او نود دخل حرج
 ام لا قال الشيخ لا يشترط صلوة ويقوى عنده ان لا يشترط ما فاء الشيخ
 هو الاقوى عنده ان لو نوى فعل ما ينافي الصلاة لم يفعل لا يشترط الصلاة
 ولو نوى باحد افعال الصلاة غيرها بطلت صلوة ولو نوى ببعض افعال
 القلوة الربا بطلت صلوة لانه منهي عنه والنهي يدل على الفساد بحج نقل
 البنية في مواضع كذا كذا الغائبة وطالب فضيلة الجماعة وسورة الجمعة ولو احدث
 بنية عن التعيين لم يصح له لو صلى ما هو الاشتراط ان ينوي الامام بخلاف
 الامام بالو شئت هل نوى ام لا في الحال استأنف ولو كان بعد الانقضاء او في
 ان البنية استمر ولو على علامة الشدة الموجبة للاستئناف بطل ولو شئت هل
 في آخره يظهر وعنده الحال استأنف للفصل **باب الباطل في تكبيرة**
 في الاحرام وفيه بطلان التكبير ركن في الصلاة وجزء من دخولها او غيرها
 في بطلت صلاته وصورتها انما لا يفسد ولو اخل بحرف منها او اتي بمعناها او بغير
 او الحجة مع الدين اذ اتي باكثر معناه فاختلاف الالفاظ لا يفسد او يغير
 في الاصحح ب الاصحح عليه التعلم ولا يشترط بالصلوة مع سعة الوقت ولو اخل
 احرم بلفظه الاخر من ينطق بالرض فان عجز عن النطق اطلاقا بالاشارة
 باصبعه او رمي دحرجان ياتي باكثر على وزن الفعل فلو قصد صلاته بغير
 وهو الظاهر وان قصده بطلت لا يجب على الفعل ان يسمع نفسه بالتكبير ان
 كان صحيح السمع والالفاظ بما لو كان صحيح السمع وجب ان يسمع
 فانما ظاهره ان يقول بالتكبير وهو اخذ في القيام ثم رتبة او شيع في الركوع كالامام
 من لفظة الغلاة لانه سبق بنيةها ولو قصد بطلت صح

المستوفى قبل اقامه بطلت صلوة وان كانت نافلة زلوا في التكبير قطعاً
 لم يصح لان النظم انما يحصل بالاخبار يستحق التوبة بسبع تكبيرات كما
 نظيرة الاحرام انما شاء جعلها الفرض فلو نوى بالاولى التكبيرات
 وقعت البواقي في الصلوة وله ان ينوي الاخرة والوسطى ط هذه البع
 يستحب في سبع مواطن يراون كل فريضة واول صلاة الليل والوتر
 واول نافلة الزوال واول نافلة المغرب واول ركعت الاحرام وفي
 الوتره ويستحب ان ياتي بينهما ثلثة ادعية كى يستحب ان ياتي بعد تكبير
 بالوجه روى زيادة والصحيح عن الربا في علم قال شيخنا في التوجه
 الى الله تبارك وتعالى في القلوة ان يقول وحجته وحجى الذي فطر السموات
 والارض على ملة ابراهيم حنيفا مسلما ما انا من المشركين ان صلاتي
 وضحي ومحجتي وما في الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا
 من المسلمين وقال الشيخ وان قال في التوجه وحجته وحجى الذي فطر
 السموات والارض على ملة ابراهيم ودين محمد ومنهاج علي حنيفا مسلما
 الى احد الثماني كان افضل وكذا ما قال ابن بابر به يا شيخ رفع اليدين
 بالتصبير ورايين القلواته موافقها الى ان يحاذي بها تحجتي الخ
 وان كانت يده تحت يديه ولو نسيه وذكر قبل انتهاء التكبير رفع يده به
 ولو انتهى لم يرفع يده يستحب قد الاصاب وختمها والاستقبال بباطنها الى
 القبلة ويحذر ان يحاذي بها راسه فيستحب للامام ان يسمع من خلفه التكبير
 اذا لم يلفظ العلق الملقط ولو لم يسمعه الا به اسمع من يسمعه المامم
 غيره ولا يستحب له ان يسمع من خلفه غير تكبيرة الاحرام من غير
 واللاموم اسماع الامام يده مستحب بعد الشبهة الشبهة بالله من
 الشيطان امام القلوة والارض والارض والارض وصورته اعرف بالله من
 الشيطان الرجيم ويحذر بالله التمسح الغلام من المشيطان الرجيم قال الشيخ
 ويستحب الاسرار به وبه التمسح ويستحب ان يقول ركعة من الصلوة
 خاصة ولا يستحب الباقى ولو نسيه علة او نسيها حتى قرا مضى في
 قراءته ولا يجزىها ولا في الركعة الثانية ولو نسيها ولو نوى الافتتاح

انفتحت صلواته فان كان في صلاة الافتاح بطلت صلواته فان كان في صلاة
 الافتتاح انفتحت صلواته وان كان في صلاة الاخرة من ثمانية او ثلثة او غيرها
 واوجب تعجيل الفجر وجب عليه التعجيل بقدر الامكان ولو لم يكن له او لم يكن له
 لم يفتي به باين لو ادرك الامام راكعا كان الافتتاح واجبا ثم ان المحدث
 تكبيرة الركوع استحب له فعلها والا فلا ولو نوى بها تكبيرة الركوع او الافتتاح
 متعاضدا للركوع بطلت صلواته بطلت بطلت للمام ان يكبر بعد فراغ الامام من التكبير
 ولو كثر معه جاز ان يكبر قبله لم يصح ويجوز ان يقطعها بسلامة ويسانف
 بعده او معه تكبيرة الافتتاح الفصل الرابع في القراءة وفيه محققا
 القراءة واجبة وتعين الحمد وسورة كاملة في كل ركعة في الثانية وفي اول
 الثلاثة والرابعة وتختار في الثالثة والرابعة من الحمد واربع نسيها
 صورته سبحان الله والحمد لله والاله الا الله والله اكبر وان قال ذلك كانت
 موات كان افضل وقيل يجب وليس يعتد به لا يجوز الاخلال بشئ من الحمد
 والبيوت ولو نسي في حاله بطلت صلواته وكذا الاغراب والتشديد
 يجب ترتيب كلمات الحمد ايها وفي السورة ايضا كما هي في المصحف وكذا يجب ترتيب
 الحمد على السورة فلو جاز في شئ من ذلك عدل اعادة الصلوة وان كان ناسيا
 استأنف القراءة ما لم يركع فيمضي وان تكبر في الركعة الاولى في القراءة فلو نسي
 من غيرها استأنف وكذا لو نوى قطع القراءة وسكت ولو سكت لابتية القلم او نواه
 ولم يقطع لم يطل صلواته ويجوز ان يقطع القراءة يسكت ويدعوا لا يخرج بعض
 اسم القاري لا يبرأ من الرحمن الحمد آية من كل سورة الا براءة فلو اخل بها في الحمد وفي
 السورة بطلت صلواته ان كان في ذلك الا فلا ويجب ان يقرأها بنية انها من سورة
 معينة فلو قرأها من غير نية ففتش عليه اعادة ما عهد قراءته السورة وكذا بعد
 الوعد ان سورة اخرى ولا يجوز مع الاختيار الافتقار على الحمد من دون السورة
 الا بجملة في الاقلتين من القاريين ويجوز مع الضرورة خلافا للشيخ في بعض احواله
 ان لا يجوز في القراءة الترجمة ولا يقرأها من العوية حج لو لم يحسن القراءة وحده
 العقل بالعربية ولو عجز او لم يقرأ من تحتها كان يحسن بغيرها فلا ولو لم يحسن شيئا
 منها فقرأ من غير ما عشتن والاقرب به في رواية بيوت صلاة الركوع

يعلمها وهل يجب ان ياتي بسورة اخرى عوض الحمد او لا ولو لم يحسن سورة كاملة
 في ما يحسنه والا قرب انه لا يجب ان يقرأ بعد آياتها ولو لم يحسن الآية او
 منها في اركانها واجزاءها والا قرب بيقوط وجوب تكرارها شيئا ولو لم يحسن
 شيئا من القرآن وصلى الوقت وجب عليه ان يقرأ في الاصل في الصلاة فلا قرب
 ان كان يفتي في ما وجب قراءته والا فلا ولو لم يحسن شيئا من القرآن اصلا قس
 الله وهله وسبحه بقدر الغلة ثم يجب عليه التعجيل ولو لم يحسن شيئا من القرآن
 وصلى الوقت وجب عليه ان يقرأ من المصحف ان كان طارفا في الاخر من
 سجدة لسانه بالقراءة ويعقد بها قلبه بما قد بينا ان الحمد لا يجب في الاخر من
 بل تختار الصلوة بينها وبين التسبيح ويجب الامام القراءة فيها ولا يجب قراءه
 سورة بعد الحمد فيها يجب لا يجوز عن البيوت في الاولين تكرار الحمد بل
 يجب سورة اخرى غير الحمد متاخرة عنها فلو عكس قراءته لم يعد السورة
 او غيرها ان لم يفتي بخلاف يجوز ان يقرأ السورة الواحدة في الركعتين معهما
 فيما وان بقدرها ما سويين متساويين وان لقراء في الثانية السورة التي تلي
 السورة التي قرأها في الاولى ويقرأها من المقتدات عليها والمتاخرات يد
 لا يتعين الحمد في الصلوة ولو ما بل قد ما كونها بطلت السورة بعد ما فيها
 الاغراب واجبة فلو اخل به عدل بطلت صلواته ولو لم يحسنه وجب التعجيل
 الامكان ولو صلى الوقت صلى على ما يحسنه والا قرب وجوب اتمامه
 بالعدول لو يجب ان يقرأ بالمسحوق ولو قرا في غير موضع بطلت صلواته
 من يجوز ان يقرأ ما يقرأ في صلاة الصبح ولا يجوز ان يقرأ بغيرها
 وان اتصلت ولو نية بوجوب ان يخرج الحروف من مخارجها فلو اخل في الصلوة
 في ولا الصلوة من محجج القلم بطلت صلواته ان كان عالما او جاهلا محجج العلم
 في الا فلا ثم يجب عليه التعلم ولو اخل باصلاح لسانه في القراءة مع القدرة اطل
 صلواته والا فلا بطل صل عليه النسيب في التسبيح على ما نلناه فيه انفعال في
 لو اخل بالقراءة في الاولين بعد اطلت صلواته ولا يطل بالاخلال سبها
 فلا يقطع التحميم بعد منها ومن التسبيح في الاخر من كتابه لا يجوز الا قرب
 بين سورتين غيرهما في الصلاة من القاريين وصل حو بطل الشيخ في كل

بغيرها
رواية

و يجوز في النافلة من استحب في مواضع منها ك قال علماءنا الصلح والشرح كاحدة
 وكذا الليل وليلة فلو كان احداهما بعد لصح في الغرض وجب ان يقرأ
 الاخرى ويجب التسليم بينهما على الاخرى ك لا يجوز ان يقرأ في الغرض شيئا من
 العزائم الا بعد ويجوز في الغرض وكذا يحرم ان يقرأ ما بقوت الوقت بقرائه
 كد سجدة الجهر بالجهر والسرورة في الصلح واولى المغرب والعشاء ويجب الاخفات
 في الظهرين والمساء والاربعاء في الجهر من الحفائض وللمسند هنا خلاصه
 وجبة الجهر ان يسمعه الغريب الصلح والسرورة في الاخفات ان يسمعه نفسه
 كسقط الجهر عن المراء اجافا كسقط الغشاء حشم الاداء في ذلك كساق
 فعل الغشاء في الليل والنهار ك لا يقرأ بالجهر في الاخفات في موضع عمل عالما
 بطول صلاة ولو كان خافلا او ناسيا لم يطل ولو ذكر في أثناء القراءة الترك انقل
 الى ما يجب عليه ولا يستأنف القراءة كطسبت للإمام ان يسمع من خلفه القراءة
 في الجهرية ما لم يفرط انما يجب في القراءة دون غيرها من اذكار القلوة
 نعم يستحب للإمام الجهر بالشهادة لا يجب للجهر بالتمسلة في مواضع الجهر ويستحب
 في مواضع الاخفات ويجوز الاسرار بها مع التيقن وان وجب الجهر لم يستحب
 الحاققه في نوافل النهار والجهر في نوافل الليل كاستحب للمصل الجهر
 بعد قراءة الحمد وبعد اليهوده لم يستحب ترتيب القراءة والوقوف في مواضعه
 الفلح كحروف بحيث لا يخفى بعضها في بعض له المعقود ثابت من الغرائز
 ويجوز ان يقرأ بها في الغرض لو سبقت قصار المعقل في المغرب والظهرين
 ومتوسطاته في العشاء ومطلقا في القراءة ويستحب قراءة الجهر بالجمعة والمنافقين
 فيظهر في الجمعة بالجمعة وان يقرأ ليلة الجمعة بها والاعلى في عشاء الجمعة
 بها وبالاخلاص وفي عداة كنجس اقل في الغاشية وفي نوافل النهار ان يقص
 اليوم وفي نوافل الليل مطلقا لا ثم لم يستحب قراءة قل يا ايها الضالون في سبعة مواطن
 اول ركعة من ركعتي الزوال واول ركعة من نوافل المغرب واول ركعة من صلوة
 الليل واول ركعة من صلوة العداة اذا اضجع بها واول ركعتي الجهر واول ركعتي الطواف
 واول ركعتي الاحرام وروى في صلاة التهجئة في هذه الاوائل ويجوز في الثانية
 كحسب ان يقرأ في اولي صلوة الليل للنجس مرة قل هو الله احد وفي الجاهلي

و يجوز

بالطول لط اذا قرأ في النافلة عزيمة سجدة وحدها عند موضع التهجئة ثم قام قائم
 السورة وكلم ولو كانت النجدة في آخرها فقرأ الحمد بعد قيامه لم يركع عن
 قراءة ولذا يجب ان يسجد لو استمع ثم يفعل ما ذكرناه ولو سجد حتى
 ركع سجدة مع الله كركعتين له اذا روي عنه من التهجئة ان يركع
 ولو طان مع امام لا يسجد ولا يركع من التهجئة او ماء من سجدة ان
 لم يركع بعد من سورة الى اخرى ما لم يركع في النجدة في الاسورة الحاقه
 والاخلاص فانه لا يركع عنها الا في ظهر الجمعة فانه ينقل الى الجمعة
 والمنافقين ولو قرأ سورة بغلط جان له الحمد ولو مطلقا لرواية زائدة
 الصحيحة عن الباقر عليه ورواه يحيى بن ابي عمير الصحيح عن الصادق
 عليه ومع الحمد ولو يعيد التسليقة ما اذا من المصل بآية نعمة استحب
 له ان يبال ان شاء الله تعالى اليه واية نعمة يتعذر منها ما اذا انقضى
 المصلي سبقت عن القراءة فاذا استغفر ثم قال قول الله عز وجل
 سبقت الصلوة سواء جهر بها او سبقت في اخر الحمد او قبلها اما ما رواه
 وعلى بن خالد واجماع الامامية عليه للنقل عن اهل البيت عليهم السلام
 ولا يركع في الركوع فانه لا يركع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 كذا في الركوع وفيه به عتقا الركوع لغة الاخفاء وفي الشرح
 كذا في الركوع وفيه به عتقا الركوع لغة الاخفاء وفي الشرح
 وجب في الركوع والآيات في كل ركعة خمس مرات على ما يأتى
 ب يجب فيه الاخفاء الى حيث يركع من وضع يده على ركبتيه ولو
 لم يركع من هذا الحد وجب الاثنان بالمركع ولو لم يركع من الاخفاء
 اصلا او ماء ولو كان بصورة الركوع كركع او ركع فام على حسب حاله
 لا يجزى للركوع قليلا ليكون فان قايين قيامه وركوعه قال في النجدة ولا يركع
 في الركعة وفيه اشتغال ولو بلغت يداه في الطول الى حيث يركع الى الركبة
 انحنى كما ينبغي ميتوى الخلة وكذا الركعات بقصر من الميتوى ح يجب فيه
 الطمانينة بعد الذكر الواجب وهي ان يكون حتى يرجع كل عضو
 مشغولا ولو لم يركع منها سقطت ح يجب فيه الذكر كالتسليم

بالاخلاص

انصر

والنكير التقييد واوجب جماعة من علماء النسيب خاصة والاقرب قال
لا يجب ان ياتي بالذكر حالة الركوع فلو اشتغل عنه وهو اخذ الركوع
اذا اشتغل بالرفع قبل اتماله لم يجب وقولنا من الركوع فلو
هو للركوع قبل انتصاه منه من غير عدد لم يجب ولو افتقر الى الانتصاه
على شيء وجب ولو لم يفتش سقط ولو قال المأخوذ بعد السجدة لم يتركه
قال الشيخ رحمه الله وكذا لو قال قبل السجدة ولو كان فاطران اقبلت
الى الارض قبل القيام بسجدة ولا يحتاج الى القيام لفوات محله اما لو سقط
قبل ركوعه فاته يرجع ويأتي بالركوع ولو سقط بعد الركوع قبل الطائفة
ففي إعادة الركوع اشكال ويجب الطائفة في الانتصاه بان يعتدل قائما
ويبتدئ بيمينه ثم يمشي الى يساره وان كان يركع قائما فافقاده به
بالنسيب محذور اذا فيه وبينهما ثم يركع وان يقع يده على ركبته ففوات
الاصل ولو كان باحدى يديه عذر وضع الاخرى وبرد ركبته الى خلفه
ويسوق ظهره وبرد عنقه موانيا ظهرا وان يفتش في ركوعه بين قدميه
لا يقدح احدهما على الاخرى ويجعل بينهما قدر شبر وان شغى في حال الركوع
لا يضر شيئا من اعضائه على شيء الا باليد على الركبتين وان يقول في
ركوعه سبحان ربّي العظيم وحده ملنا وافضل منه حيا والاكمل سبعا
وسجدة للامام الخليفة ثلاث وان يدعو في حال ركوعه فيقول رب لك
ركعتا ولك الحمد وبك امنت وعليك توكلت وانت ربّي خضع لك سميع
وخبير وشعير وبشري ولحي وذبي رقيق وعصبي وعظامي وما خلقته
قدما غير مستكبر ولا مستكبر ولا مستكبر ثم يسبح ملنا ط لا يستغفر الا
في الركوع والسجدة اجماعا على سجد للامام رفع صوت بالذك فيه يا سجد
ان يقول بعد انتصاه من الركوع سمع الله لمن حمده الحمد لله رب العالمين اهل
الجنة رب والكبرياء والعظمة لله رب العالمين للامام والمأموم الحمد وان سجد
الامام به يسمي قال الشيخ رحمه الله وان قال وتعالى الحمد لم يطل صلته
وراوي ما نقل عن اهل البيت عليهم السلام لو قال من حمد الله سمع الله يا سجد
لا اخل بالخير والصورين ولا في الاول دعاء والتالي شرط وجوز ان يدعو على

عند رفع راسه فقال الحمد لله رب العالمين وتكون به السجدة العظمى
بعد الركوع جاز به بقوله ان يسبح ويكبر ويحمد تحت يديه بل يجب ان يكون
باركاد في حقه الفصل الثاني عشر في السجدة وفيه باب في
السجدة لغة لخفض والاختيار وسرعا وضع الجبهة على الارض وجوب
والسجدة في كل ركعة سجدة واحدة ومجوزها ركعتين سقط الصلاة بالاطلال بها
عند الاوسيا وبالواجبة عند الاسوياب يجب في كل واحدة منها السجدة على
سبعة اعضاء الجبهة والكتفان والركبتان وابهاما الرجلين ولو اخل بالسجدة
على بعض هذه عذر بطلت صلوة عالم كان واجاهلا لا تسقط اليه والركبتان
على بعض اعضاءه مانع من السجدة عليه سجدة باقى الاعضاء ولو كان على
جبهته دمل او شبهه وامنه ان يحفر حفرة ينزل فيها يقع السجدة على الارض
وجب ولو لم يركع لاستغراق الجبهة بالمانع او لعدم ركعة من ركعتين احدى
او اخريهما سجدة على احد الركبتين وعلى بقية الاعضاء ولو تعدى ركعتين
سجد على الارض ولو تعدى ذلك كله او تراجح لاجب السجدة على جميع اعضاء
الجبهة وشرط بعض الاصحاب الملاقاة بدوم وليس بمعتد ولا النسيب
في بقية الاعضاء ويجب ايراد الجبهة للسجدة سجدة على ما يصح السجدة عليه
ووضع الجبهة عليه فلو سجد على كور العامة بطل الا ان يكون
لعدو واستحب ايراد الركبتين دون غيرها بحسب الاختيار للسجدة حتى
يساوي موضع جبهته ويجوز ان يكون موضع السجدة اعلى مما لا يقدح
به كاللينة لانها ولو وقعت جبهته على المرتفع جاز ان يرفع راسه
وسجد على المياوي ولو تعدى اتي بالركن ولو لم يركع من الاختيار
مطلقا جاز رفع ما يسجد عليه وان سجد او تراجح لاجب الذكر في كل واحدة
كما اخبره في الركوع والاركان فيه كالحلاف فتارة الاولى فيه التيسير
ملنا وافضل منه حيا والاكمل سبعا ويجب ان يدعو امام الذخيرة
اللهم لك سجدت وبك امنت ولك اقبلت وعليك توكلت وانت
ربّي سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك
الله احسن الخالقين والحمد لله رب العالمين ثم يقول سبحان ربّي الاعلى

لم تبطل ونفخ موضع التيمم ورفع المص في الصلوة وتعيين العزم
 الصبيح والتورث وهو ان يعتمد بيده على وركيه وهو التمسك واليدين
 وهو وضع اليدين على الارض او الكف وارسل طرفيه يدك ان يستند
 الحائط ويضع يده على الارض ان يعتمد عليه بحيث يسقط مع سقوطه وان
 انما اذا عطس ويصلي على النبي واله وان يفعل ذلك اذا عطس غيره وان
 يمشي العاطس اذا كان مؤمنا وان برد السيل نطقا مثل قوله سلام عليكم
 ولا يقول وعليكم السلام ولو سلم عليه بغيره سلاما عليه قبل لا يكون اجابته
 الا ان يقصد الدعاء ويكون مستحيا وعندي فيه اشكال ولو جاءه بغير السلام
 قالوا قرب جوان الرد به لعدم الآية ولا يضره الا ان يسل على المصلي ولو ترك
 الصلوات ردا للتمتع مع تعينه فالوجه بطلان صلاته يجوز للمحل والراء الايمان
 للمحاجة وتصديق احده يد به بالآخرى وضرب الحائط والتسبيح والادوية
 في القرآن ويضرب ذلك لغرض ودية لا يقطع الصلوة رعايا ولا في وجاه
 الزمان ازالة وان الصلوة ما لم يخرج الى فعل ما في كولا يقطع الصلوة ما لم يخرج
 في يده طالب الشئ ولو تولى ان يصلي بالتطويل لم تبطل صلاته لو خففها وهو
 جنة المقصود الثالث في باقي الصلوات وفيه فصول اربعة
 في الجمعة ومباحثها كب الجمعة ركعتان بدل الظهر وهي واجبة اجزاء بصلها
 تكبرها ويجب عند ردا الى الشئ يخرج منها اذا صار ظل كل شيء مثله ولو لم
 انقاع الوقت للخطبة وركعتين خفيفتين وجمعة الجمعة ولو علم او علم ظنه
 قصور الوقت لم يجب وصلى ظهرها ويجب اليقين مع القرب عند الزوال ومع التعبد
 قبله بحيث يدركها ويستحب اقول التماس معتقلا قد ميث شيئا من الخطب
 جبهة وليست حليته وتخلق راسه ويقص الظمارة وبأخذ من شارب
 ويثاكو وليس نظف ثيابه ويقيم ويد تفتك ويدعو امام توجهه
 ويكون على سبينة وقار وبقفل يقرين وكلمة أربع منها زيادة على
 باقي الايام يستأمنه انبياء المؤمنين ويستأمنه ان يعاها ما ستقبل التذلل
 والركن عند الزوال ولو اخرج النافلة اوصلى بين الفرضين يستأمنه
 يستحب للمصل ان يمشي الى الجمعة ان كان قريبا ولو وجد البعيد مشقة وجب

ان

ج

واذا الى المنيح جلس حيث يشي به المكان ويضرب ان يخطي رقاب الناس و
 ظهر الامام او لا وسواء كان له مجلس معناه لجلس في الجاه لا ولو تركوا
 الضعوف الاولى خالية جاز ان يخطيها اليها ولا يضره الامام الخطي وليس
 له ان يقيم مجلس موضعه وان تعاضا للجلوس فيه او كان اجالس عليه
 ولو اثنى غيره جاز وفي الخصبة نظر ولو فرض له فضل لم يرضي خصوصا
 لان سبق بالابدان لا بما يجلس عليه من شرط الجمعة الامام العادل
 او من نصبه ولو لم يكن الامام ظاهرا فلا يابك بسقط الوجوب جازا
 وهل يجوز الاجتماع حيث يشي مع امكان الخطبة قولان في العدد شرط في
 الوجوب والنجواز وهو جهة نفس الامام احدهم واشترط الشيخ سبعة وليس
 بمعتاد ولو انقصوا في اشياء الخطبة او بعد ما قبل التمسك بالصلوة سقطت الجمعة
 ولو كان ذلك بعد التمسك بالشريعة جاز الا انهم ولو لم يبق الا الامام وكذا لو كانت
 الامام في أثناء الصلوة او عرض له حدث تبطل الصلوة فدم الجماعة
 من يتم بهم الجمعة الخطبتان شرط في الجمعة ولا يفي الخطبة الواحدة
 وبشرط في كل خطبة حمد الله والثناء عليه والصلوة على النبي واله وقراءة
 سورة خفيفة من القرآن والوعظ ولو قرا عن مرة نزل وسجد حمد الله
 المستمع معه وقتها عند نوال الشئ ضيقا وشاء وفي جوان تعد بها على
 الزوال قولان ويجب تعد بها على الصلوة ولو صلى اقل لم ينعقد الجمعة
 وان يكون الخطيب قايما وقت ابراه مع القدرة وان يسع العدد
 المعين فضاء وان يفصل بين الخطبتين خطبة خفيفة وفي اقتراح
 الطهارة للخطبتين قولان والجماعة شرط في الجمعة فلو صليت فردى لم ينعقد
 واذا حضر امام ماضل وجب عليه الحضور والتقدم ولو منع لعرض جاز
 له الاستئذان انفراد الجمعة شرط فيها يعني انه لا يصح جمعان في موضعين
 وبينهما اقل من فرسخ بطلنا ان افترقا وان شققت احدهما بطلت
 اللاحقة سواء كانت التباقة هي جماعة الامام الراي او غيره وسواء كانت
 احدهما في المسجد الجامع والاخرى في غيره او لا وكانت احدهما في قبة البلد
 والاخرى في اقصاه ولو لم يعلم سبق احدهما او علم وجعل عينها او علم عينها

الليس

ب

ج

د

هـ

و

ز

ح

ط

ي

ك

ل

م

ن

هـ

و

ز

ح

ط

ي

واشتبه بطلانها مع بطلانها لان اثنان ان يركبوا الجمعة وجبت والاولى
 اما لو بطلنا للمريض الاخير بين وقتي من الوقت ما يركب فعل الجمعة معه هل
 يجب ام لا قال الشيخ رحمه الله يجب الجمعة والوجه عندي انهم يقولون ظاهرا
 لان احدهما صحيحة وجوب الاعادة بجعل التبعين لا يقتضي اليأس في
 نفس الامر اما لو جعلنا كيفية وقوعها فالوجه ما قاله الشيخ ويعتبر ان
 ولو يتعجب من الاحرام ولو احكم فالخير في الاشياء بالآخرى استأنف الكلام
 ولا يجب به الاتمام ظاهرا المصدا ليس شرطاً في الجمعة بل يجب على اصل التباد
 والفرق ولا يشترط القرية ايضا بل يجب على اصل الجاه وبوت الفعل اذا
 كان قاطنين وليس الا بيطمان شرطاً ولو اقام في بلد على سبيل التجار
 او طلب العلم وفي الجمعة الاخراج مع قضاء وطوره وجب عليه الجمعة وليس
 الجمعة في الشبان شرطاً بل يجوز اقامتها في الصحراء وليس بها الوقت مع التمسك
 شرطاً ولو دخل في الجمعة في وقتها ثم خرج ولم يبقها معها الجمعة اما ما كان
 مأموراً والاقرض عندها كشرائط ادراك الجمعة اما لو فات الوقت ولم يركب
 بها فاما بقوت ولا يقتضي جمعة بل يقتضي كل طائفة يجب الجمعة على الذلور والمخلفين
 الاحراد انما يرضون او من هو كغيرهم السالمين من الغنى والمريض والعرج والشيخوخة
 انما حصل معها العجز عن الحركة فلا يجب الجمعة على المرأة ولو تكلفت الحضور وجب عليها
 الجمعة وان لم يعتقد بها ولا يجب على القه ولا المصاب ولا المذهب ولا المجانح ولو
 اذى المولى الشجب له الحضور ولو حضر وجبت عليه وفي الاعتقاد به قولان ولو انقض
 بعضه فهاهاه مولاه لم يجب الجمعة وان انقضت في يوم نفيه وقول الشيخ رحمه الله
 هناك صواب ولو صلى الظهر فاعتن بركب عليه الحضور والمسافر لا يجب عليه الجمعة ما لم يسهل
 بله الخربة شهر او ينوي مقام عشرة ايام ولو حضر الجمعة او نوى المقام عشرة ايام
 شهر وجبت عليه واعتقدت به وانما يسقط الجمعة عن المطيع بغيره ولو صلى الظهر
 فخرج عن حصر المسافر لم يجب عليه حضور الجمعة عن المطيع بغيره ولو صلى الظهر
 عن حصر المسافر لم يجب عليه حضور الجمعة والا على لا يجب عليه الجمعة وان وجد
 قائدا ولو حضر وجبت عليه واعتقدت به ولو صلى الظهر ثم حضر سقطت عنه
 والمريض يسقط عنه الجمعة سواء كان المريض بالخطأ او لم يركب ولو حضر

عليه واعتقدت به ولو صلى الظهر ثم حضر سقطت الجمعة ولو صلى الظهر التي
 صلاها سواء زال المانع او لا وكذا اصل من لا يجب عليه الجمعة ويسقط الجمعة
 عن الاعرج ولو حضر وجبت عليه واعتقدت به على لا يجب الجمعة
 على من كان منه وبها ازيد من خمسين وجبت عليه واعتقدت به وبها ازيد من
 خمسين ولو حضر اقل وجبت عليه واعتقدت به وبسقطت له الحضور
 ولو لم يحضر وجبت شرط الوجوب وجبت عليه الجمعة في موطن او تكلف
 الحضور ولو انقض التبعين عن خمسين وجبت عليه الحضور او فعل الجمعة في
 موطنه مع الشرايط يا يسقط الوجوب مع الطهارة في الطريق المانع من الحضور
 او الوجه الذي يشق معه الشئ وكذا مع كل عذر يتعذر معه الفعل
 بغير الصافي يجب عليه ولا يصح مرة مع من سقطت عنه الجمعة يجوز ان يصلي
 الظهر في اقل وقتها ولا يجب عليه الساجد ولا شئت يده قبل الاصل الى الخطبة
 واجب والسلام في انائها حرام وعندي في اشتغال لحن لا يطل الجمعة معه
 اجتماعا به انما يتعلق النهي حال الخطبة ليس لا قبلها ولا بعدها ولا يكره شرب
 العاطس ولا زوال الشئ قال الشيخ وبشره الخطيب الكلام وليس يجب
 يومين وجب عليه الجمعة فصلي الظهر وجب عليه الشئ فان ادركها صلاة يوم
 والاعادة طهرته بين لو فاتته الخطبة وكذا وادرك مع الامام الثانية فقد
 ادرك الجمعة وكذا لو ادرك الامام وكذا في الثانية ولو كثر وكذا في
 صل كان الامام وكذا انما يوفقا فالوجه قرات الجمعة وجبت الظهر
 بعسيرة الامام الخطيب فلا يصح امامة المخوف اجاعا ولا الصبي وان كان
 شاهقا والامان فلا يصح امامة الفاسق وظهارة المولد فلا يصح امامة ولد
 الرنا والدكورة فلا يصح النيابة للبيعة ولا الخشن والكرهة عند قوم والاقرب
 عندي حرام امامة العبد مع كمال العذر بغيره وكذا يجوز ان يصلي المسافر
 اما اذا تم العدد بغيره وكذا المريض والاعمى ولا يوم الاحد والارض واذا حضر
 امام الاصل تعين الاجتماع معه ويؤثر هو الخطبة ولو خطب امرؤ فغوى وتوكل
 غيره صلى يومه في وجوب اعادة الخطبة نظر ولا يثبت طه النائي حضر الخطبة
 بط شجب الخطيب اذا صعد الى يتركه على قوس او عشا في او سبغها وشبهه

والصافات والرحمن وزيارة النبي والآية عليهم خصوصاً الذين علم وبشره
فيه إن شاء الله تعالى وتكملة الصلاة **الصلوة** في صلاة العيدين وفيه
بطناً أصلاً العيدين واجبة على الأعيان بشرائط الجمعة والأخطى وحسب
جماعة مع الشرائط الأصلية والقدرة في أن يظلمها حبساً منقراً أن يماكنها
يصلي جماعة ولو قد كانت إحدى الشرائط منقطعاً الوجوب واستحب الأعيان
بما جماعة وفرداً كما سقراً وحضراً ولو أدخل بها مع الشرائط عوف على ذلك
فإن امتنع قوم من فعلها في بلد أو على ذلك وقت هذه الصلاة من طوع
النفس إلى الزوال وبشرط الخروج إلى الفصل بعد إحياء الشيق تأخير الخروج يوم
البركة عن الخروج يوم الاثنين لو كانت هذه الصلاة في المسجد بعد
أو نسياناً أو جهلاً أو بغضاً أو جألاً أو ندماً سواء كانت فرضاً أو لفلاً كحقيقة
هذه الصلاة في العيدين واحدة وهي ركعتان يقبل في كل واحدة منها يركع
تكبيرة الافتتاح الحمد وسورة ويستحب أن يقرأ في الأولى بعد الحمد الأكل
وفي الثانية الفاتحة فما دافع من القراءة في الأولى كثيراً وقصراً وفي الثانية
حسب مرات ثم ركعتين البادئة وركع بها . وبشرط في الثانية أربع ركعات
عقب كل تكبيرة ثم ركعتان الخامسة وركع بها فتكون الركعة من التكبيرات
يسبقها أربع في الأولى وأربع في الثانية غير تكبيرة وتكبير الركوع في دفع اليد
مع كل تكبيرة من غير ركعة الجهر بالقرآن والتكبير الزايد متاجز عن القراءة
في الركعتين خلافاً للابن الجوزي والأقرب أن التكبيرات الزائدة مستحبة وكذا القنوت
بينهما وقال المرتضى يوجب ركعاً في التكبير وركعاً لم يقضه بعد الركوع وقال
في اختلافه يقضيه بعد الصلاة ولو شك في عدد التكبيرات في كل ركعة في الركعتين والركعة
بعض التكبيرات مع الإمام أتى مع نفسه ولو خاف قوت الركوع إلى ما ولا ركعتين
القنوت ركعتاً وقضى بعد السلام طمأنينة لم يفتل أن يستأنف ويقبل ويخطب
وبليس أخرجهما به وبما كركع العامة فتارة وضيقاً والأصحا بالقبلة إلا
مصلحة فاته يقبل في المسجد الحرام ويستحب للإمام أن يخرج ماشياً جافاً إذا كان
تدعى سجدة وعليه السكينة والوقار ولو كان موطنه يعني من الفصل أو كان
على جرة أو دابة جازله أن يركب على الأمان ولا خلاف في العيدين بل يركب

المؤذنون الصلاة تلقاً باستماعه لأن يطعم شيئا من خلالة قبل حركته في الفطر
وبعد حركته في الأضحية يتأخر به بركعتين من الخروج إلى الصلاة أصلاً
في المسجد أو في منزله قال القائل في الصلاة على الإمام يخرج المجتنب عن الركعتين
يوم الجمعة إلى الجمعة ويوم العيد إلى العيد ويترك ركعتيه فإذا مضى الصلاة
والعيد وقدم إلى المسجد في الخطبتين واجتنب أن يخرج منها في الجمعة بعد الصلاة
ولذلك ما يدعى ولا يستماعاً إجماعاً بأنه يستحب له أن يخطب ثانياً في
خطب جالسا فإن وكلما لو خطب على رجليه به يكرهه الفقهاء قبل صلاة
العيد وبعد ما إلى الزوال للإمام والمأموم إلا أنه يفتي بأنه يخطب
في مسجد الرسول عليه ركعتين قبل الخروج ولا يكره قضاء الواجب وتركه قضاء
الثالثة والخروج بالسلام يوم العيد إلا أن يركع ركعتي التكبير للجمعة والعيد
المباين والركعة الرجل والمركعة الجهر والعيد ليلة الفطر عقب صلاة المغرب
والعشاء ويوم الفطر عقب الضحى والعيد وأضيق أن يركع ركعتي التكبير
العيد وظاهر كلام السيد المرتضى أن التكبير يوجب الوجوب سواء ركع
الإمام أولاً وفي الأضحية يركع عقب خمسة عشرة صلاة إن كان من أولها
ظهر الفجر في غير ما عقب عشر وقال المرتضى يوجب به أيضاً وصورة
التكبير في الفطر الله الله الله الله لا اله الا الله والله أكبر الحمد لله على ما بدأ
وله التكبير على ما لا نا ويريد في الأضحية وركعتان بركعة الأتعام ولو كانت
صلوة يركع عقبها قضاءها ولو ركع قضاءها في أيام التشريق أو غيرهما
ولا يشترط فيه الطهارة ولا القبلة يركع الفطر بعد الفجر يوم العيد إلا
بعد أن يشهد الصلاة ويحرم بعد طلوع الشمس قبل الصلاة لا ينقل المنبر
من موضعه بل يعمل شبه المنبر من طين أو غيرها بشرط أن لا يجتمع العيد
والجمعة تحب من صلى العيد في حضور الجمعة وأقبحه أي الصلاة والأقرب
ثبوت التكبير لأهل البيوت دون أهل المصالح على الإمام إعلانه ذلك في
خطبته ولا يثبت التكبير للإمام ويستحب للإمام أن يركع في خطبته في الفطر
الحركة على الخطبة ودخولها وخروجها وقدرتها وقت إخراجها ويستحب أن
يخطب عليه ويستحب ما في أحكامها وفي الأضحية الحرك على الأضحية ووصفها فيها

ويثبت لاهل الامصار التعريف آخر بانه عرف واعظم استنباطا في حصة الحق
 الثالث في الكيف وفيه يطعن على صلو الكيف واجبة
 على الاعيان عند كبر الشئ وخوف الفقر والزلزلة والآيات كالظلم
 الشد بدة والرياح المفددة والصيحة وعبر ذلك من اخايف القيامة
 هذه الصلوة وكذا في كل ركعة حين ركعات وليفتها ان يركع ويكبر
 ثم يقراء الحمد وسورة ثم يركع ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة ثم يركع هكذا
 ثم يجلس ثم يسجد ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة ثم يركع ثم يقوم فيقرأ
 الحمد وسورة ثم يركع ثم يقوم هكذا حتى يسجد من بين وبين هذه وفي كل
 ركعة وان يقراء مع الحمد في كل ركعة بعض التوبة ثم يركع فاذ اقام التماسين
 غير ان يقراء الحمد ولو كان في التوبة قام من الركوع فقرأ الحمد وسورة
 او بعضها وقول ابن ادريس لا يقول عليه وهل يجب قراءة سورة كاملة في
 ركعة مع الحمد وكذا في الثانية انشغال والاقرت الوجوب في ركعة الاطالة
 بقدر زمان الكيف واجبة خصوصاً مع اجتناف جميع الركوع قراءة
 التوبة الطوال مع سعة الوقت واطالة الركوع بقدر زمان القراءة واطالة
 التجرّد والتخير عند كل دفع من كل ركوع الا في الخامس والعاشر فانه يقول
 فيها سمع الله لمن حمده والفتوى في القيام الثاني قبل الركوع والرايع والسادس
 والثامن والعاشر ودونه في الاستحياء التوبة والخامس والعاشر والجمعة
 في الكسوفين والبرود بما خلت التماسين كوسق المأمون يركع فالأقرب قرات
 تلك الركعة فينبغي التماس في باقي الركعات الى ان يقوم الامام في الثانية فيبتدئ
 المأمون بالقلوة فاذ ايلم الامام انه هو الثانية لا اول وقت صلوة الكيف
 او تخير في اتماده واخره ابتداء الانحلاء ولو لم يسمع الوقت لها لم يجب ولو
 خرج الوقت المتبع ولم يسمع منها انها انما التماس وان لا يزل وما فيها
 من الايات اليسير زواياها فالأقرب عندنا ان وقتها الغرضه وهذه الاشياء
 علامات التوجيب ليست اوفاناً في صلواتها اذ ان مكنت ولو لم يعلم الكيف
 حتى خرج الوقت فان كان قد انصرف الغرض كله وجب القضاء والا فلا خلافاً
 للقيده ولو فانت سبها نأخا لا قرب عندك القضاء في كل وقت وفي النهاية

وتختص مع الاستيعاب لا بد منه ولو علم وقطع في كل وقت الصلاة المستوفية
 من الايات فلا بد القضاء مع الجهل فكيف مع العلم والتمسك او انسان لا يسمع
 لا يجب ترتيب هذه الصلوة مع الايض اليومية لوقتها وكذا لا يجب ترتيبها
 وانفسها لوقتها منها صلى في وقتها من غير ان يسمع لوقتها في الصلاة والتمسك
 وما استحب من صلى ولو غابت الشمس كانت اوطأ على الفجر المستحب
 او ابتداء تسويته وقت طلوع الفجر ط يجب هذه الصلاة على الرجال والنساء
 والخصائى والمجانق والمخاض والحج والعبد ولا يشترط اذن الامام ولا
 اليقين ويستحب للمريض ان يجلس في صلاتها ثم كراهه تعالى بعد الوضوء
 بقدر زمان التسويف ولكن التماس في كل وقت من الصلوة ولم يجز الكيف
 اعداد الصلوة استحياءاً وقول ابن ادريس بعد استحياءه وبعض علمائنا
 يوجب به ضعيفان بالتحجب فيها الخطية يك لو انفق الكيف في وقت
 فريضه فالوجه عندي ان التوسيع في النجاسة في البداية بابتها سناً
 ثم يعقب بالافرك وان ضاق وقت احدى بالنجاسة في البداية بها ولو نصبت
 صلى الخاصة وقول البيهقي والمضاج والشيخ في النهاية لا يسلم بما رواه
 محمد بن مسلم وروى العجلي الصحيحة عنها عليها السلام لو دخل في الكيف
 وخاف فركب فطعها وصل في الخاصة ثم عاد فركب الكيف وبه روايات صحيحة
 تخصص عمر بطال العمل للشيء يد لو صلى الخاصة فاجل الضيق فان
 صلى مع تصديق الوقت الخاصة فالوجه عدم القضاء مع عدم الترتيب ووجه
 معه بعد لو اجتمعت مع صلاة الجنازة والاستسقاء والعيه بداء بالجانزة
 مع خوف النجاسة او باناف قوته ولو نجاؤاً في اتمام الوقت بداء بالجانزة
 ثم الكيف ثم بالعبد ثم بالاستسقاء يوجب لو اجتمعت مع النافذة قدم صلوة الكيف
 سواء كانت النافذة موقته او لا رابعة او لا وان خرج وقت النافذة لم يركب
 وقت الكيف حتى لا يدرك ركعة لم يجب ولو ادركها فالوجه الوجوب ولو
 قضى الوقت عن اقل صلاة ممكن لم يجب على شيطان ان يصل هذه الصلوة
 في كل وقت وان كان وقت الصلاة في كل وقت قبل مجز ان يصل صلوة الكيف
 على ظهر الرتبة وباشياء والوجه التمسك بالعتد ويجوز معه لا بد منه

صلوة على علم مستحبة وهي ركعتان يقرأ في الأولى منها الحمد مرة والثانية مرة
 مائة مرة وفي الثانية الحمد مرة والثالثة مائة مرة وقيل ان راويها
 صلوة على وهذه صلوة فاطمة عليها صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة
 وهي ركعتان يقرأ في الأولى الحمد مرة والثالثة مائة مرة وانما انزلنا خمس عشرة
 ثم يكمل ويقرأ ما خسر عشرة مرة ثم يقرأ ما كان عليه من سجود يقرأها
 خمس عشرة مرة ثم يقرأ ما كان عليه من سجود يقرأها ثانياً فيقرأها خمس عشرة
 ثم يقرأ ما كان عليه من سجود يقرأها كما فعل في الأولى الصلوة الجامعة مستحبة وهي
 أربع ركعات يسلم بين ركعة قبل الصلوة يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب
 عشر مرات وقيل عود بين ركعتين عشر مرات وقيل عود بين ركعتين كذا
 التوحيد عشر مرات والتوحيد عشر مرات وكذا الآية الخروء وشهد الله
 ثم يدعى بالمقول وصلوة الاعراب مستحبة يوم الجمعة عند ارتفاع النهار
 وهي عشر ركعات يقرأ في الأولى الحمد مرة والثانية سبع مرات والثالثة
 الحمد مرة وقيل الحمد مرتين الثانية سبع مرات فاداء قراءة الكورت سبعاً
 ثم يقوم فيصلي ثانياً ركعتين يسلم بينهما يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والحمد
 مرة والتوحيد خمساً وعشرين مرة في صلوة ليلة القدر مستحبة وهي ركعتان
 يقرأ في الأولى الحمد مرة والثالثة الحمد مرة وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد
 مرة واحدة في صلوة الغد مستحبة وهي ركعتان قبل الزوال من يوم
 الغد يركع ركعة يقرأ في كل ركعة الحمد مرة وكل واحدة من التوحيد
 وانما انزلناه واية الكورت عشر مرات في صلوة ليلة النصف من شعبان
 مستحبة وهي أربع ركعات يسلم بين ركعة يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والتوحيد
 مائة مرة وهي ليلة مولد صاحب الامر عليه قيسية احياءها في صلوة ليلة الجمعة
 ويومها مستحبة وهي اثنا عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والتوحيد
 والتوحيد أربع مرات ثم يدعى بالمقول يا صلوة الاسحابة مستحبة وكذا
 صلوة الحاجة و صلوة الشخص مستحبة ايضاً عند جود النعم ودفع البقر وهي
 ركعتان يقرأ في الأولى الحمد والتوحيد وفي الثانية الحمد والتوحيد و صلوة التوبة
 ايضاً مستحبة وقد اورد الشيخ احاديث كثيرة في بيان فضل هذه من غيرها

المقصود الرابع في اللوائح وفيه فصول العشر
 الواقع في الصلوة وما حثه عشرون يجب اعادة الصلوة على كل
 من اخل بواجب منها عداً يجوز ان كان او غير ذلك ولغني بالركن ما يجب
 اعادة الصلوة بشرطه عداً وسواء وبغيره ما يجب اعادة الصلوة بشرطه
 عداً لا سواها كان الواجب جزئياً او شرطاً او كسبة او تركاً وكان الواجب
 ما يجب تركه او ترك ما يجب فعله جاهلاً بوجبه الا الجهر والاختفاء فافترق
 لو تركها جهلاً لا يجب عليه الاعادة ولو جهل غصية التوب او المكالم
 فيما او جهل بحاشية التوب او المذنب او موضع التجرى لم يعد ولا يلزم له
 وجعل الحزم للغير وكذا لو توجأ بامر معصوب مع العلم بالعصية فانه
 بجهد الوجه والصلوة ولو جهل بالبعد واجتنبها ولو علم ان الجملد ميتة
 وصلى فيه اعادة ولو لم يعلم انه ميتة فان كان شق من سوق اليد او كان
 في يد سبيل لم يعد وان وجدته مطروحة او اخذه من غير سبيل او بعلمه
 من جنس ما يصل فيه ثم صلى فيه اعادة اذا اخل بركن منها فان تجاوز
 تحلة اعادة الصلوة فمن اخل بالقيام حتى نوى او بالنية حتى طهر او بالتصغير
 حتى قرا او بالركوع حتى سجدة او بالسجدة حتى يكمل سجدة او بالركعتان
 الاولى او بالركعتين ولو كان الجمل باقياً في به من اخل بالركوع وهو قائم
 لم يسجد او بالسجدة من وهو قائم لم يركع وللشيخ رحمه الله قول آخر بالركوع
 الاولين والاخرين غير معتد به كقوله في الصلوة وكذا عداً او سبيل فطاعت
 صلوة وكذا الزيادة بالتوحيد بين افعال الزيادة ركعة عداً فانه بجهد ولو كان سبيل
 فان لم يقم جالس في آخر الصلوة بقدر التشهد اعادة فن لا واحد وان كان قد
 جلس بقدره فالوجه عدم اعادة الزيادة زياره الضحية على الجاهل
 عليه ولو زاد الزيادة قبل الركوع فقد وجب له وسجد سجدة في السجود ولو زاد
 بعد الركوع وقبل التمجيد فالوجه التشهد والتكليم ان كان جلس بقدر التشهد
 والاعادة كركوعه ثم يقف في التشهد كركوعه تأسياً بالاوليين او صلى ركعة
 من العداة وتشهد وجعل تأسياً بالتكليم والتكليم التوبة الا ان يطل الظهارة
 او يلبس ثوبه او يات زياره تأسياً فحينئذ فعل ما يلزمها غير ما ذكرناه كالسلام وقول لا

اقربها حقيقة الصلوة وكذا الركعة التسليم وذكر بعد الجدل ان لو شئت في الركوع
 وهو قائم ركع لانه في سجدة ولو ذكر ركعة الركعة انه كان ركع اعاد الصلوة
 قال ابن علقم وهو الوجه عندك وقال السمع والسمع وحدهما انه يترك
 نفسه ولا يرفع راسه ولو ترك سجدة بين ركعتين او ركعتين ركعة واحدة
 اعاد الصلوة وكذا لو لم يعلم هل نما من ركعة او ركعتين لان المفسر لما في
 الدقة عند معام التخييل ولو علم انها من ركعتين فضاها بعد التسليم وسجد
 يسجد سوا كما شئت من الركعتين او الركعتين من ركعتين بعد الصلاة
 كالصبي وصلوة اليه والجمعة والعيد والمكثوف او في الصلاة كالغيب او في
 الاقربين من الرباعيات اعاد وقال ابن بابويه صحيف ولو ذكر بعد التسليم
 فان لم يكن قد اتم الصلوة بفعل ما يقضي على ما ذكره والاعاد وكذا
 بعد اتم لم يذكر على مطلقا او كان في الصلوة فلم يذكر اتم لاجل لاحد السجود
 في مواضع من نبي القراءة او قراءة الحمد او السورة حتى وكما في الاحكام او
 المذكورة في الركوع او الطائفة فيه حتى رفع راسه او الطائفة في القيام حتى سجدة
 او الذكر في السجدة او السجدة على الاعضاء السبعة او الطائفة فيه حتى رفع راسه
 او الطائفة في القيام حتى سجدة او السجدة او رفع الرأس منه او الطائفة فيه
 حتى سجدة ثانيا او الذكر في السجدة الثاني او السجدة على الاعضاء السبعة او
 الطائفة فيه حتى رفع راسه او سجدة سبوه وتواتر فانه لا يفتت ويبنى على
 وقوع ما شئت وقوعه من غير خبر ان قال الشيخ هذا الاثر ان سجدة
 مرات متوالية ولا حرج للسجدة في السجدة اي في سجدة وقيل في وقوعه وكذا
 لا حرج ان يسجد في شيء وقد اتفق عليه بل يستمر على فعله سوا كان ركعا
 غير ركعتين كن سجدة في سجدة الا فتاح وهو في القراءة او فيها وهو الركعة او فيه
 وهو ما جرد في السجدة او في التسليم وقد قام والشيخ جده الله في السجدة والتسليم
 قول اسالو تشيخ في قراءة الفاتحة وهو في البقرة تحاية بقراءة الفاتحة ثم
 السجدة لا تجاز محل القراءة ولا سجد في التأمل بل للمفعل ان يسجد على ما اراد
 ويسجد البناء على الاقل ولا سجد على المأمور له احتفظ عليه الامام وبالعكس
 ولو انكر كل واحد منهما بالسجدة اختص ببعضه ولو اشرك اليهود اشركا

راسه
 آخر

في الموجب ولو ادرك المائتين ركعة مع الامام اتم صلوته بعد تسليم الامام
 ولا يسجد للتسليم عليه ط لو سها عن قراءة الحمد فذكر وهو السجدة
 رجع فقرا الحمد ثم السجدة ولو سها عن السجدة ذكر قبل الركوع قبل السجدة
 وذلك وكذا بعد ذلك لو سها عن تسليم الركوع أو السجدة وهو فيها ولو سها
 عن الركوع فذكر وهو قائم ركع ولو ذكر سجدة ترك سجدة قبل الركوع سجدة
 وبعده ويقضي او يسجد للسجدة سوا في ذلك الا في ان والآخران على خلاف
 ولو ذكر في الركعتين قبل الركوع سجدة ما بعده بعد الصلوة ولو ذكر
 ترك اربع سجديات من اربع ركعات فضاها بعد الفاع وسجد للسجدة والركعتين
 التسليم الاول فذكر قبل الركوع رجع فسجد ثم سجدة للسجدة على ان الركعة
 مضى في صلاته وضاها بعد التسليم وسجد للسجدة ولو لم يبق الا ركعة
 التسليم فضاها للسجدة ولو اخذت قبل فضاها تطهر وقضاها وسجد
 وفي ركعة الصلوة لان التسليم وقع في غير موضعه وليس سجدة ولو كان الثاني
 للتشهد اما في لم يجمع رجع المأمورين ولو ذكر بعد الركوع فجمع على الثاني
 ضابطة ولو ذكر وهو قائم وقد ركع المأمورين وجب على الامام الركوع
 وفي الوجوب على المأمورين اشكال اقربه الركوع مع اليهود اتمام مع تعديهم
 فالاشكال اقربا اقربه لا يفتقر حتى يقيم الامام ويقضون التسليم بعد
 التسليم ولو انقلب القرض وجب على المأمورين خاصة الركوع ولو لم يبق الصلوة
 على النبي علم وذكر بعد التسليم قضاها ولو كان في التسليم اول فالاقرب
 الركوع قبل الركوع وفي وجوب اعاد التسليم اشكال ولو ذكر بعد الركوع
 قضاها بعد التسليم والاقرب وجوب سجدة اليهودي اذا شئت فيما اراد على
 الاقربين من الرباعيات فان غلب على الظن احد الطرفين على غيره وان
 تباين الطرفين فان على الاكثر ويصلي بعد التسليم ما شئت فيه وحديث
 ابن بابويه بين هذا وبين البناء على اليقين وطرح الشك فلو شئت
 بين الاثنين والثلث بنى على الثلث واتم الصلوة ثم صلى للاختيار ركعة
 من قيام او ركعتين من جلوس وكذا الوعد بين الثلث والاربع ولو شئت
 بين الاثنين والاربع بنى على الاثنين وصلى بعد التسليم ركعتين من قيام

ولو نزلت بين الاثنين والثلاث والاربع بن على الاثر وصلى ركعتين من قيام وكعتين
من جلوس ولو نزلت من الاربع والخمس بن على الاثر وسجد للرب هودا السليم
ولود شربعد الاحتياط مانع من يجب عليه الاعادة وان كان ناقصا سجد
كان الوقت باقيا ولا ولود ذكر قبل الاحتياط فان كان ليكمال ولا شيء عليه وان
كان للنقصان كان حظه خمس من سلمية الا ولين ناسيا وان كان في
الاحتياط وذكر النقصان فالوجه الاعادة ولود ذكر الشاك في الاثنين
والثلاث والاربع بعد احتياطه بالركعتين من جلوس ما الله صلى المنا والوجه
صحة صلوة وعدم وجوب الركعتين من قيام ولود ذكر الركعتين من قيام
بحسب علمه الركعتان من جلوس بالركعتين الاثنين والثلاث وهو قائم كالمثل
يقول كادى قباي لثانية او ثالثة بطلت صلاته لانه في الحقيقة نزلت الاربع
ولونال لا ادرى قباي لثالثة او رابعة فهو نزلت في الاثنين والثلاث
ولونال لا ادرى لاربعة او الخامسة فقد وصلى ركعة من قيام او ركعتين من جلوس
وسجد لله ولو قال لثالثة او الخامسة فقد وصلى ركعتين من قيام وسجد لله
وكذا الاحتياط لو قال لا ادرى قباي من الاربع لثالثة او لثالثة قبل السجود وكذا
باقى السجود الا ما قبل الاخرة فان الاربع عندى فيها البطلان في لثالثة
في الاحتياط من التوبة وتكبير الافتتاح وقراءة الفاتحة ولا يجب التوبة ولو نزلت
قبل الاحتياط فالاربعة عندى البطلان اما لو حدثت قبل حصار التوبة فالاشكال
الذي يترجح بحسب سجد اليهود على من تكلم ناسيا او علم ناسيا في غير موضوعة
نسخ بين الاربع والخمس وهو جائز او نسي السجدة او التمسك حتى ركع او
تعد في حال قيامه فليكن ناسيا وقال ابن ابي عمير يجب لطل نفضة وزيادة
سهوا غلاير وايه الخلق الصحيحة عن الصادق عليه وهو الاخرى عندى يقول
سهايا في ثالثة ما يجب السجدة من في الغرضه لم يجب السجدة ولو قام في الثالثة فيها
وربع ناسيا لم يقط الركوع وتشهد وسلم ولا سجود لليهود في صلاة الكسابة
ولا في سجود التلاوة ولا في سجود التهوية بحسب سجود اليهود النية
والسجدة ان على الاعضاء البيعة والتمسك والتمسك وليس فيها تسليط
ويؤخذ فيها من الله وبالله التمسك على التمسك والتمسك وبالله

[illegible]

من الفاعل فيمن في سقوط الترتيب وظن أن في التقطع والاحتياط ثبوته فيمن
لو كانه ظهر وعصر الظهر أو العصر ثم الظهر ولو كان جهرا معرب حتى الظهر
ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر
وعندها من الواجبات كالصلاة والقيام أو صلاة الأتية أو الاحتياط فالأثر
صحيح ورده قضاء وإذا لم يفعل في وقت الجهر فحينئذ يجب الترتيب بينه لو تعدد
بالنسبة إلى الجهرات وبينه وبين غيرها من الغزوات أو الأجزاء المنسية كالشبهة
المستترة كالسجود والشهادتين مثلا فالترتيب فيه الترتيب بينه وبين الغزوات كالخروج
والسجود لا يجوز لمن عليه فريضة فاجبة أن يتكفل قبل قضاءها فلو ذكر في الصلاة أو قبل
النافلة أو غسل بالفرضة طرأ في صلاة ولم يعلم بعينها صلى مع غيرها
وإبقاء بغيرها ما في ذلك من وجوب غيرها من الجهر والاختيار ولو بقي صلوات
كثيرة معجزة عن معلومة العدد ذكر من تلك الصلاة إلى أن يغلب على
ظنه الوقت ولو لم يعلم بصلواتها كثيرة إلى أن يغلب على ظنه الوقت ولو فاته
صلاة واحدة ولم يعلم عددها ولا عينها صلى ثلثا وأربعين إلى أن يغلب
على ظنه الوقت كما يستحب قضاء النافلة المترتبة مع العورات ولو لم يعلمها
صلى إلى أن يغلب على ظنه الوقت ولو فاته بالبرص لم تأكل الاستحباب وتختب
أن يتصدق عن كل ركعتين بمدة فإن لم يقض فعل كل يوم بماء ويجوز
أن يقضي أو أن الجماعة في ليلة واحدة بالأجر القضاء أكثر من مرة واحدة
وجب القضاء كما فات فالساعة إذا فاته في صلاة في غير قضاها فصر ولو
كان في الخضر ولو فاته في الخضر قضاها تأمل ولو في البرص ولو فاته جهر
وجب قضاها كذلك ليلا ونهارا وكذا يقضي الاختيارية إكفائيا ليلا ونهارا
بب من ترك صلاة مع وجوبها عليه مستحلا فقل إجماعا ولو تركها جهلا
يؤجر بها لم يقتل ويؤمر بها ولو تركها نهارا أو ليلا ففعل ولا اعتذر أو لا
فان فعل ولا اعتذر ثانيا فان فعل والأفضل وقيل يقتل في الرابعة ويكره راول
الأخيرة وإن استحق القتل ولا يقبل توبة من وجب عليه القتل ولو فاته التعذر
لم يقتل حتى يعتذر ثلاثا ولو ترك شربها مخمولا عليه مستحلا كقصر أو الخضر ما تقدم
ولو ترك ما اختلف في اعتداله لم يقتل به ولو اعتدله بخبره تركه في عيبه الطاهر

القصر الثالث في الجماعة ومطالبة ثلثة إراقل في اصطلاح الجماعة
وفيه بدعتنا الجماعة فيمن تجب في الغزوات كلها استيجابا موكدا وجب الجماعة
والعبد من مع الشرايط ولا يجوز في الغزاة هذا الاستيجاب والعبد من مع
وفضلها متفق عليه قال الله تعالى والذين هم الراحدين وقال عليه السلام
ليخوضن المسجد أو لأخرين عليهن في منازلتهم وقال علم من صلى الصلوة
التي جماعة فخطبها به كل خير والصارفة جماعة بفضل صلوة الفرد بل يجر
وعشر من صلوة الجماعة تعقد بآيتين قصائد ويجوز فعلها في
البيت والصحراء ولا يجب في المسجد وإن كان قريبا وفعل الصلوة فيها كبرية
الجم من المهاجد أفضل ولو كان في الجاهل مسجد لا يعقد الجماعة فيه إلا بحضور
فيعمل فيها أولى ولا يكره إعادة الجماعة في المسجد غير أنه لا يؤمن بترتيب الجماعة
إلا إذا انتضت الصفوف فيجوز الأذان والإقامة وقال الشيخ رحمه الله تعالى
يجوز ترك الجماعة من أدركت الأذان والخطبة ولو كانت الصلاة ركعة
أو ركعتين فالأحوط في ترك تلك الركعة أن لا يصح لمن سمع وبين الأذان والخطبة
منع المشاهدة غير الصفوف إلا في الضرورة ولو وقف الإمام ومجرب دخل
فصلاته من بغالته ما ضمه دون صلاة من الجماعة إذا لم يشاهده أو
يجوز صلاة الصفوف الذين في الصلاة أو في الصف أو في الأثر فشاهدون من مشاهدة
ولو كان قدامهم صححت جماعته إذا شاهده الإمام أو القف ولو كان
الحابط قصير من المشاهدة حاطا لم يمس خاصة فالوجه الجواز
ولو كان له دار فقتل فيها جماعة مع مشاهدة من في المسجد صحته صلوة وكذا
لو انتقلت الصفوف من داخل المسجد إلى خارجه ثم إليه والأفلا ولو كانت بآية
أو بحد أو باب المسجد عن بيته أو بشاره وانقلت الصفوف من المسجد صحته صلوة
ولو كان في داره فذاع هذا الصف صفا آخر ليصح صلوة المتقدم ويصح
لو كان خلفه بمساجد الصف المتصل بالإمام لا يجوز أن يكون الإمام
أعلى من المأموم ما يقرنه به ولو صلى جسيما فالوجه صحة صلاة الإمام
لا خصوص الذي بالمأموم ولو كان أعلى مني يسرجان ويجوز أن يكون
المأموم أعلى من الغيبة ولا يجوز تعلد المأموم عن الإمام بأحد كسجل في العادة

الغزاة

الجماعة

البرص

من غير صغوب متصلة ولواصلت جان وبسبب ان يكون بين الصبي
مقدار مريض متصلة ولواصلت جان وبسبب ان يكون بين الصبي
وبعد الجماعة في السبعة الواحدة وفي السبعة المتعددة انصت
انصت مع الفاشدة للإمام او لمن خلفه وجبولة الطريق ليست
مانعة من الاقام مع المتابعة وان يكون للإمام أن يقدم في الوقت
على الإمام فان فعل بطلت صلوة خاصة وبجواز ان يقف بجانبه
يميناً وشمالاً وخلفه وان كان واحداً نعم يجب للولي ان يقف عن
يمين الإمام وان كان اثنين وقفاً خلفه وان وقفاً عن يمينه وشماله
تربكاً للفضل وبجواز الوقوف بين الاطمين ويكره للإمام الوقوف
في الجواب الداخل في الجايط والمراة تقف خلف الإمام وجب ما بعد بعض
علمائنا وكذا الخشع للرجل ولواجب الخشع والمرأة وقت المرأة خلف
الخشع وجب تأجيل ذلك القول ولو كان الإمام امرأة وقتت النساء الخ
وكذا العاري اذا صلى بالمرأة جلوساً وسروراً عن يمينهم بركبته وبكره
ان يقف الإمام وحده ولا يخل صلاة بذلك وسقط نقد اهل
الفضل في الصف الاول ويكره تحزين الصبيان والعبيد والمجانين
فيه وسقط ان يقف امامه في مقابلة وفي الصف ويتقدم الرجال على
الصبيان والصبيان على المجانين والمجانين على النساء ولوقوف النساء
في الصف الاخير نجاء رجال وجب ان يأتوا اذا لم يرض للمحال
موقفاً اماماً من حج اذا كان الإمام ممن يقتدى به لم يكن للإمام القراءة
خلفه في الجهرية والاختفية وبسبب في الجهرية اذا لم يسمع ولا يسمعه
ان يقرأ وهذا الجواز ما اقتضاه من الاحاديث في هذا الباب وادافع
الإمام من الفاتحة قال الماسم اكره الله رب العالمين استخفافاً ولو كان
الإمام ممن لا يقتدى به تابعه ظاهرًا ووجبت القراءة وتخفيفها
في الجهرية والاختفية ولو قراء عزيمة ولم يستجد الإمام سجدة اياً ولو فرغ
من القراءة قبله سجد الى ان يركع وسقط ان يركع آية من التوراة
فاذا فرغ الإمام فقرأ اصلاً بحجج المأثورة من متابعة الإمام ولو فرغ منه

ولوا دونه في الرابعة قام بعد تسليم الإمام فقلبي الثانية باحد السورة وفي
 باحد او التسليم ولوا دونه بعد دفعه من الاخرة كثر وجهد معه فاداهم
 الامام قام فاستقبل صلاة بيك شتانف اما لودكه بعد التحيه الاخير
 فانه يصبر ويجلس معه فاداهم قام فاستقبل صلاة من غير استيذان فكثير
 يدحجون ان يعلم الماسوم قبل الامام وينصرف لصلاة وعزها ولوا استيب
 المشيوق اولى اليه ليعلم عند انتهاء صلاته ويقوم هو فباتي ما يلقى عليه
 المظلم الثاني في الامام وفيه بحثنا في طرقة الامام الايمان
 والعدالة والعقل وطهارة التوكل فلا يجوز امامة الضافر ولا اهل البيت ولا
 الخلفاء للفقير وان كان مرجحيا في مذهبه ولا المشيوق ولا الفاسق قبل
 له به ولا ولد له وان كان عدلا يوارى في ذلك كله الاعيان والجمع والى
 الغرض ولولا العلم في امامه ولا بدعة حتى صلى معه بما يحسن الظاهر بعد
 ولولا جعل حاله ولم يظهر منه ما منو الايمان به ولا ما يشيخه في الصلاة
 والمخالف في الفروع يجوز الصلاة خلفه مع عدلته وان كان خيرا الا ان يفعل
 في الصلاة ما يعتقد الماسوم خاصة بطلان الصلاة في حال صلاة الماسوم
 المضال ولو فعل شيئا من المختلف فيه يعتقد تحريمه فان كان شرعا ما يعتقد
 شرطا للصلاة او واجبا فيها فلا فائدة وكذا صلاة من اثم به وان كان الماسوم
 مجتهدا في ذلك الاعتقاد وان لم يكن في الصلاة فذلك لصادق المصنفين
 ولم يشك ولا يجوز الصلاة خلف المجنون فان كان بفهم نارة وحق اخرى
 كرهت الصلاة خلفه وقت افاقته لحوار اختلافه وقت جونه لا يجوز
 امامة الضيف وان كان مرادها عارفا خلافا للشيوخ ورحمة الله ج لا يجوز للمقام
 الايمان بالقاعدة سواء كان امام الحق او غيره وسواء كان من يرضى بول
 موضعه او لا ولو اعتزل الامام مجلسا مختلفا ولا يات الغيبة المطلقين ولوام
 القاعدة مثله جان ولو عجز عن القعود فقلبي مضطجها فالوجه انه لا يجوز للقاعدة
 ان يات به ويجوز مثله والاقر به انه لا يجوز في غير من الايمان به حتى ان يكون
 اما للثنا عليه وانه يجوز ان يكون اما للثنا عليه لا يجوز امامة الايمان للثنا
 ويجوز بالعكس والايمان من لا يحسن التحيد او يعجزها وان عرف غيرها ويجوز للثنا

تعالى
 حلال

فلم يات الفاروق بالامام حتى صحت صلوة الامام خاصة ولوام فاداهم فاتي بآتي
 بطلت صلوة الفاروق خاصة ولا فرق في ذلك بين صلوة الجهر والاعتقاد
 ومن ترك جرحا من حروف الفاتحة التحية عنه او ابدله بغيره كالكلام الذي
 يجعل الراء غينا والآن في الذي يدغم حرفا في حرف والتمتاع الذي يكره
 البناء وعذبات يصح الايمان بها ويصح امامة من لا يفصح ببعض الحروف
 كالضاد والغاب سواء كان لغينا او عجميا الفصح على حرمانية ولو كان كذلك
 حرم لا يوجد في سورة تجتنب قراءتها لا يجوز امامة اللسان بالمشيوق
 سواء قصد المعنى كالتدبير بضم التاء في النعت او لا ويجوز ان يات مثله
 مع عجزه عن الاملاح ولو لم يكن منه لم يصح صلوة ولا صلاة من يات به
 اذا كان عالما بحالته ولو كان جاهليا بالفاتحة وكان احدهما يحسن سبع
 آيات من غير الفاتحة والاخر لا يحسن شيئا منها آيات ويجوز للمجاهل الايمان
 بالآخر وفيه جوان العكس اشكاله ولو وجد اللسان والامم الفاروق المتفق
 ان يات به مع حقيق الوقت عن العلم والوجه عدم احكام الامم بالايمان
 مع استعان المعلم ويجوز للشيء ان يات بعد اذا كان اذامه وهل
 ليس الشيء من الاحزاب منع الشيء منه ولا فرق بين اللحن والمذموم والمكاتب
 والوجه جواز امامة العبد لثقله لا يجوز ان يات رجل ولا خشي ما يراه
 ولا خشي برفض ولا ثقل ويجوز للمرأة ان تات بالرجل وان كان احيا من
 غير كراهية وبالحسن ايضا وبالمراة في قراءت الصلاة وعواظها اذا اعلنت
 المرأة بالتيار فامنه يعجز في الصفة ويخطا ولو احتجج الرجل العنينة
 جان وواقته اسراة اخرى حصلت الماسوم عن نفسها ولو ائتمت رجل وتعدت
 خلفه ح يجوز امامة من اعنى اذا كان وراة من بسطة واقطع اليد
 والخصي لا يجزى ذلك ايض امامة الاصح وان كان اعنى ولا يصح امامة
 الاخرى ولا اقطع الرجل جلس بالسليم ويجوز اذا كان مقطوع احد الرجلين
 وان كان يخل بالسبح على عضوة لا يصح الصلاة خلف الضافر مع علمه
 بغيره ولا الموت ولو لم يعلم بالحق صلوة ولو علم في الانشاء انوى الايمان
 وصحت صلوة ولو حصل ذلك من شيء اسلامه اعاد لاستقرار العادة

في رواية اخرى ان الفاروق كان يات بالامام
 في صلاة الفجر فيقول يا ايها الناس اطيعوا الله واطيعوا
 رسوله فليكون من ذلك ما يشاء

في رواية اخرى

عند ناء لا يحكم باسلام الفضل لمجرد صلاة سوا كان في دار الاسلام او في الحرم
ولا يحكم بان تداء او لو قال بعد الصلوة لم اسلم لا يجوز ان يات عاق ابي
ولا ناء طهر وجهه ويحضره ان يات المنيق المتوضئين والمياه والماء من ويحضر
العكس فيما فان اتم المشا فواو ما بالتيك وان يتر صلى فرضه ولا يجوز الانعام
مع الامام وطاهر ان هذه الصراحيه انما تعلقت بالزيمات وكذا يحضر ان
يستتاب المستوفى وان يات من يكرهه الماتون ويحضره ان يات الاعراب
بالمنا جرين والمردوم والابرص والمردون بعد ثوبه وصاحب الثوب والبعية
والاعلاف غير المترجس من الجنان من ليس كدله بالاعتقاد احد على
غيره في سجدة ولا في مسئلة ولا في اجازة الا بانه وان كان اقرا منه
اذا كان من يقينه امامته ولو دخل المسجد جئت العبد كان السيد اولى
بالامامة ويستحب ان ينظر الامام الذي جرت عاده بالصلوة في المسجد
ولو خيف قوته وقت الفضل قدم غيره باب الهاشمي اولى بالامامة من غيره
اذا كان بشروط الامامة اذا تنازع الائمة كان من جتاره الماعرف اولى
فان اختلفوا قدم الاقراء وهو المنيق في الترتيل بخارج الحرم والاعراب
فيما يحتاج اليه في الصلوة فان نسا وبأية ذلك قدم الاقراء فان نسا يا فالاشرف
وهو اعلمها نسباً وتداوا فطاهما في نفسه فان نسا يا فالأصغر حجماً فان نسا يا
فالاكبر فان نسا يا فالأصغر حجماً فان نسا يا فالأصغر حجماً فان نسا يا
التقدم على سبيل الاولوية فلو قدم المفضل صا جان يده يستحب للامام اماع
من خلفه الشهادتين في جميع المصلوات به اذ اقامت الامام يحن عن القبلة
وايشنا به الامور غير وكذا الواجعي عليه او عرض له مانع من حدث ونسيه
ويستحب ان يكون النايب من شدة الاقامة ولو استجاب الامام اختياراً جاز
ايضاً لو اذ دخل الماسوم وخشي قوت الركوع جاز ان يركع ويستحب من يحجى وقف
معه فان لم يحج احد جاز ان يمشي في ركوعه يلحق بالصدق قال الشيخ فان جحد
موضعه والتحق به في الركعة الثانية كان افضل ويجوز للامام ان يطول ركوعه
مقدار الركوع وفعتين يلحق بالداخل في الركعة ويحضره للامام ان يطول
صلوته انتظاراً لمن يحج فيركعه نجاة او ينتظر من له تقدم فان احجى لم يخل

فيما يحتاج اليه في الصلوة فان نسا وبأية ذلك قدم الاقراء فان نسا يا فالاشرف

لم يلزمه التطويل يلحق بالداخل الركوع من يبغي الامام ان لا يسبح من مضاه
كحجتي من فاته من الصلوة خلفه صلاة لطلوع
الثالثة في المياعد وفيه سبباً ايضاً المياعد فيه فضل كثير والى
جن بل قال الصادق عليه من يني سجدة الكفوف فظلة يني الله له
في الجنة وقد ما يستحب قال امير المؤمنين علم من اخلف في المسجد
كصاب احدي القبان اخافه نفاذ في الله او عبداً مستطراً فافادته
او حجة منكرة او كلة فقهه عن ردى او يسبح كلمة نداء على هذا
او ترك ذنبا خفية او جباية يستحب الا يسبح فيها قال رسول
الله صلى من اسبح في مسجد من مساجد الله تعالى يراها من الملائكة
وحلة العرش يستغفرون له ما دام في ذلك المسجد وضوء من الجراج
ج يستحب للمذلل ان يتعاهد نعله او حذاه لئلا يكون فيه نجاسة
ويقدم رجله اليمنى فيقول بسم الله وبالله الشمل عليك ايها النبي ورسوله
الله وبركاته اللهم صل على محمد وآل محمد وافرح لنا بآيات رحمتك
واجعلنا من عمار مساجدك وحلقات جبرك واذا خرج قدم اليسرى
وقال اللهم صل على محمد وآل محمد وافرح لنا بآيات فضلك وصلوة
الريضة في المسجد افضل منها في المنزل قال امير المؤمنين علم صلوة
في البيت المقدس تعدل الف صلوة وصلوة في المسجد الاعظم تعدل مائة
صلوة وصلوة في مسجد القبيلة تعدل خمسين صلوة وصلوة الرجل في بيته وحده
في مسجد النبي تعدل احدى عشرة صلوة وصلوة الرجل في بيته وحده
صلوة واحدة امسا صلوة النافلة في المنزل افضل وخاصة نوافل الليل فانها
مستحبة لعلية المساجد بل يحن وسطاً ويحضره ان يني مظلة لم يكون
مستحبة ويحرم زخرفةها ونقشها بالذهب او يني من الصود ويحضره
ان يكون مستحبة لعلية المساجد ولا يني المنارة في وسط المسجد بل مع حائطه مشرفة
لا تعلو عليه ويجعل الميضاة على باب المسجد لئلا يدخلها ويكره جعلها
طريقاً مع الاختيار والتميم في خاصة في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى

فانها

وإخراج الحق من أن أخرجه ردة اليها والى غيرها من المباحد ويكون
 نقض ما استشهد به منها ونقض اعادته ويكون استعمال اليه لا غيره
 من المباحد ولا يكون مع اليه تعالى ولا يكون أن يؤخذ من المباحد
 في صلات أو طريق ولولا ذلك أتاه في أخذ شيئا من المسجد ردة اليه أو
 إلى غيره من المباحد ويكون نقض البيع والكفايس مع انبساطها
 أو إذا كانت في دار حرة ويكون أن يبيع فيها ولا يجوز أن يخذلها
 مطلقا ولا استعمالها في الأمانة ولا يحكم إدخالها في التجارة اليها ولا
 أن الشرا فيها جاز يبيح كسبها ولا يجوز أن يبيعها أو يكره أن يبيعها
 فيها فإن فعله غطاء بالثبوت ولا ينقص فيها العقل فإن فعله غطاء بالثبوت
 وكذا يكره بيع التلف ويرى النبل وسائر الصناعات فيها وكسب العود
 وبيع الحق جذا فأكسب البيع والشراء والمجانين والصبيان والأحكام
 وتعريف الضالة وإقامة الحدود وإنشاء الشعر ورفع الضيق فيها
 ومن أجل مثل الثوم والبصل لا تحضر المسجد حتى يردوا إلى حظ لا يبيع
 أن يستعمل وهو قائم بالحمل وليس لها ولا يكتف عود في المباحد ونحو
 يستعمل من العود والركبة كمن كان في منزله مسجد جعله لنفسه
 يبيع فيه جاز توسيعه ونقصه وتغييره ولم يخرج عن ملكه
 يأ لا يؤمن الميت في المباحد بكونه المباحد على غير الغاية
 مع الطمع وانقطاع الرأية **الفصل الثاني** في طهارة
 الحرف وفيه كائنا أكلوا صلوة الحرف ثابتة بالنقض والاجتماع
 وحكمها باقي عن يمينه وفي مقتضى سفر الاجتماع في الحرف إذا صليت
 جماعة ولو صليت فرد فعقلان في شروط هذه الطهارة بأن يكون العتق
 متاح القتال وأن لا يكون هجره ككثرة وكون العدو في غير جهة القتال وأن
 يكون في المسلمين كثرة فيهم أن يفرقوا فحينئذ ينقض كل طهارة بمقابلة
 العدو وأن لا يحتاج للأمان إلى تعظيم أو بد من فرقتين في الصلوة
 أن كانت شريطة صل الأمان بالطهارة الأولى ركعة ثم وقفاً إلى الثانية
 فيسوي من خلفه الأتباع وأجبا وموقوف بالتخفيف ثم يذهبون إلى التي

مناجاة العبد وباتى الثانية فيكون ويكبر ثم الثانية له فإذا جلس للشفقة
فأما قائما بالثانية وتشهد قائما يصلي ثم الأمام وإن كانت ثلثية فإن
شاء صلى بالأول ركعة وتقف الثانية فيصلي من طهارة ثم باتى الثانية
فيجلس معه فإذا جلس للشفقة جلسوا معه من غير تشهد ثم يصلي الثالثة
بهم فإذا جلس للشفقة تشهدوا معه أول تشهد ثم أعاد الثالثة وصلى
بهم وإن صلى بالأول ركعتين والثانية ركعة هذه صفات ذات الوقاع
فإذا كان يصلي بالأول كمال الصلوة ثم بالثانية مرة أخرى ويكون ثلثا
له وهي صلاة التي علم بطن الخلد يجوز أن يغزى حال الانتظار ولو غزى
قبل يجزئ ثم رفع فأن أدركوا ركعة تمت له الركعة والآلة لا حكم لغير
الماوسين حال شغلهم إذا حال آخر دم لم يحضر منهم ما تقدم وما
المشهور ولو هي الأمام يصلي بوجوب السجدة من الخشوع إلى السجدة إذا انخفض
بالسجدة وإذا اجتاح الأمام إلى تغزى ثم أربع وقضى الركعتين بوضعتين
ثم يعيد ما نفلا لا يندى العرفان الأحرار من هذا الذي مرأه جماعة
ويعود أن يصلي كل واحد بانفراد ولا يضر جسده في الحضر الأمام للمسلم
في عدد الصلوة سواء فلا يجوز أن يصلي بأحد ما ركعتين من غير تسليم
وبالثانية آخر من فيكون له أربع ركعات ولعل طائفة ركعتان ط
لا يحب الشبهة بين الطائفتين ولا فرق كل طائفة ثلاثين سجود ولو كان
واحدا إذا كان فيه مغايرة كما يجب أخذ السلاج في الصلاة وهو ما ينفو
به عن فقيه كالشافعي واليه طين ولا يكون ثلثا كما يجوز من ولا ما ينفو
من احتمال السجدة كالمغفر ولا يؤذى غيره كالزبح إذا كان وسط الصلوة
وإن كان طرفا حاد ولو وقع الشك شيئا من واجبات الصلوة لم يجز إعادته
ولو كان السلاج بخلافه في حيز آخر حقه فلا إن بها الجواز بالوكان المقيم
أذى من مظهر أو من غير لم يجب أخذ السلاج إجمالا على صلوة الخريف
جائزة في الحضر فإن قلنا بالقبض فالكيفية كما تقدم والأصل بغل
طائفة ركعتين ولو صلى بالأولى ركعة وبالثانية ثلثا أو بالعبس حاز
كذا الوقت فهم ثلثا وصلى بأحد من ولا سجدة للمبهور ولو قدم أربع فرب

وصلى بكل مرة ركعة جان وكذا الوقت ثلثا وصلى بأحد من ركعتين سج
 لو كان العدد في جهة القبلة قال الشيخ يجوز ان يصلي بهم ركعة التي يعلم
 بحيفان يد لو صلى بهم الجمعة صلاة الخوف خطب بالوقت الأولى وصلى بهم
 ركعة ثم صلى بالثانية أخرى هذا اذا كانت الأولى عدد الجمعة ولو كانت كل
 لم جز ولو كانت الفرقة الأولى العدد ذلك لو فارق بعد الخطبة وجاء ركعتان
 لم يصلي بهم الجمعة إلا بعد التمام إعادة الخطبة ولو صلى بالأولى الجمعة كاملة
 لم يكن لأن يصلي بالثانية الجمعة أخرى بل يظل به لو صلى به في الأثر صلاة
 الخوف قال الشيخ رحمه الله جاز مع ترك الأفضل وهو مفارقة الأمام سواء
 في ذلك صلاة ذات الرخاء ونحوها وبطل الخل ثم قال ولا يجوز صلاة
 الخوف بطلب العذر لا تبرهنا كخوف وفي الجمع نظر إلا ان يريد
 الفحص قال والغالب المحرم لا يجوز فيه صلاة الخوف فان خالفوا وصلا
 صحت صلاتهم لعدم اختلاف بين الارضين بل صار كل من وجب وهو غير
 مبطل وهو يعطى أنه لم يركب به ما ذكرنا بقية صلاة الخوف بغير صلاة
 نقار صلاة الخوف بغير صلاة الطارئة والمباينة مثل ان يستحب الى العائقة فيصلي
 على حسب ما يحسنه ما شيا او كما ويستقبل القبلة بشكيرة الاحكام ان
 تمسح ولو لم تمسح من التوسل صلى ركعتين ويصلي على قبرين بركعة
 فان لم تمسح او ما جعل اياه التوجه الخفض ولو خاف صلى بالتيسير
 من غير ركوع ولا سجود ويقول عوض كل ركعة سجدة او ركعة سجدة لله
 ولا اله الا الله والله أكبر ويجب فيها النية وتكبيرة الافتتاح والاف
 وجوب التقعد ولا يجوز ان يوترها حتى يخرج الوقت ويجوز الى اخره ان
 لو صلى نحوها فامسأتم صلاة أمين وبالعكس واشترط الشيخ رحمه الله
 عدم استند بار القبلة وفيه اشكال ولو رأى جهادا فظنه عدوا فصل
 مؤمرا او شاهدا عدو فصل بالامانة بان كان بظنه او حصل ما جعل الاعد
 سج الفارق من الخوف بعد ما صلا بالامانة مع عدم تسوية الفارق ان رض من
 استيقظا الانفعال حال عدم الفقد ولا إعادة مع تبويجه وكذا العاجز في حال
 بعد ما صلا مؤمرا ولو خاف من قبل او سمع جاز ان يصلي صلاة شدة

في
 في
 في

في

فظهر ان الميخل والغزير يصلان على قدر ما هما ويؤمنان للركوع والسجود
 ولا يقصران الا في جهرا وخوف كسب الجهر بمسح على الرجال ويجوز في حال
 الحرب قال الشيخ ولا يجوز في شه ولا التردد به ولا الافتخار عليه قال
 وكذا الخضم في البيت والقلعة ويجوز لو كان ذكرا او جنبا او كفا او كفا او كفا
 او قليب أو وليس الذم بمسح على الرجال سواء كان حائما او طارئا او على
 كل حال ولو كان ممرها او تحريك فيه وقد اندرس وبقي اثره لم يصح به
 بابس كالحاقه صلوة الخوف فضاها صلاة أمن في الكيفية اما الخوف
 فان كان فيها فضاها فصل وان كان في الخضم فالأقرب التمام ويختص
 صلاة أمن حالة الخوف صلاها كما فاشه في العذر ويجوز ان يأتي بالنية
 على هيئة صلاة الخوف **الفصل الخامس** في صلاة التيسير
 وفيه كذا يجب في التيسير التقصير في الصلاة والصوم معا بشرط يأتي
 الآية اربعة مواطن صحة والمدينة وجامع الكوفة والحائر فان الامام
 فيها في الصلاة افضل وقال ابن بابويه ينبغي ان يولي القائم بالوطن الاربعة
 عشرة ايام ليتسبب شرط التقصير قصد بردين معا مائة فراج اربعة وعشرون
 ميلا كل ميل اربعة الاف ذراع يدع اليد الذي طوله اربعة وعشرون
 اصبعاً سواء قطعها في زمان طويل او قصير في زمان واحد ولو قصد اربعة فراج
 فان هدم الرجوع من بوجه فقد اتموا قصد التردد في ثلاثة فراج ثلاث
 مائة لم يقصر الا ان لا يبلغ في الرجوع الا اتموا مشاهدة الجدران ولا يصح
 الادراك ولو يركب احد الطريقين وهو مباحة دون الاخر وان مال الى الحقنة
 والتيسير رحمه الله في اخر بيان التقصير في اربعة فراج وهو به في الثمانية
 والعقد ما قلناه جاز لو استغنى قصد اليان له لم يجز القصر وان تجاوزها فالتمام
 لا يبرخص وكذا لو قصد دون الياقة ثم تجدد له عزم على مثل الأولى
 ولو تجاوز المجموع المباحة ولو عاد قصر مع بلوغ المباحة والا فلا وكذا
 لو طلب غير ما او انفا او دابة شرهه وان كان اياها اذ لم يقصد المباحة
 ولو قصد في الامانة قصره لو خرج بظن رفقته ان حصان سافر اتم
 ما لم يبلغ خروجه المباحة فيقصير في طريقه وموضع انتظاره ما لم تجاوز

علم
 في

انما كان حصل احد الامرين او ولو صلاة واحدة ولو في العشرة ثم رجع
 فان كان قد حصل على التمام ولو صلاة واحدة لم يفتقر عليه حتى يخرج ولا
 قصر ولو كان رجوعه في أثناء الصلاة فالوجه التقصير ليس بالشخص رجوعه
 انما بالانتماء وهو حتى ان كان دخل في الثالثة والا فلا والا قرب الصوم
 حاله فلو رجع عن نية الإقامة بعد التبرع في الصوم انما هو بالرجوع
 انما انما في الاعتناء بمرجوع الوقت ولو دخل في الصلاة بنية التقصير ثم
 عزم على الإقامة اكتمل انما يكمل مع كمال الشرط يجب التقصير ولا يجوز
 التمام الا في احد الواطن الاربعة وقد سبق فلو صلى تمامًا عايدًا اعاد
 في الوقت وخارجه وان كان جاهلاً بعبده وان كان في الوقت باقياً ولو كان
 ناسياً اعاد في الوقت خارجاً به ولو قصر الميا في انما في بعض اعاد فليقل
 ولو قصر على المظلمة مسافة اتم وان تيسر له بعد طأته مسافة لم يعد
 به ولو قصد المسافة قطع فان كان بحيث يحتمل الاداء قصر ما لم يرجع عن نية
 التمام ولو خرج في البحر فودعه الزبح قصر ما لم يبلغ سماع الاداء ثم لو لم
 اقامة عشرة في غير بلد ثم خرج الى ما دون المياف فان عزم على التمام والاقامة
 اتم في ذهابه وعزم في البقاء ولو عزم على العود دون الاقامة قصر بطأته
 يتيمم التقصير في وجوبه ولو كان في احد الواطن الاربعة كلو قصر الميا في تحصيل
 تحصيل التقصير لم يجر صلاة لتقدم نية التقرب بالصلاة لا اعتقاده عاص
 كالاقامة في الصلاة الاية الرباعيات بلا خلاف ولو قصر في التوبة او الغرض
 او الجمعة او العيد من جاهلاً او عابثاً او ناسياً بطأت صلاة كس من عزم
 صلاة فضل او ناسياً صلاتها كما قاله في قوله تعالى فليقل التقصير او القصر
 لو ياف بعد دخول الوقت قيل ان يصل ولو دخل بنية بعد دخول الوقت
 فالاقرب الاتمام ايضا كذا قد بينا ان الاوقات في الظلمين والظلمين
 وعشر من ظلمة على الظلم عيدين ما يجوز ان يصل العصر عقب الظهر وكذا
 العشاء عقب المغرب ولا بد من التسليم بينهما وانفصال احداهما عن الاخر
 ولا يشترط في ذلك التسليم ولا المظلم كنه الميا في اذاعة التقصير على
 فرضه ولا يتابعه في الاتمام وكذا لو صلى المظلم خلف الميا في التقصير
 ويستحب للامام بعد تسليمه ان يقول لمن خلفه ايقوا فانما في ولا يشترط

عنه

قد
في
التي
لا
في

ان
اتم

النوم

على الجاهل وان اتم الامام الميا في الما من بين الميعين فان فعله لم يعد عليه صلاة
 وكذا ان كان ناسياً مع بقا الوقت انما الما من بين فان فعله لم يعد عليه صلاة
 والا فلا ولو اتم الميا في صلاة ناسياً فان بقي الما من بين ايضا اعاد في الوقت
 خاضع ولو كان ناسياً هلين صحته صلاتها ولو كان احدهما جاهلاً حتى صلاة
 انما الاخر فعله التقصير ويخبره الميا في ان ياتم الجاهل وبالعكس كذا اذا
 ياف بعد ودان التبرع قيل ان يصل التواضع استحب له تضاروهما كذا يتخير
 للميا في ان يقول عقب كل صلاة سبحان الله وبحمده لله ولا اله الا الله والحمد لله
 اكبر وليس من تلهج بقصان صلاة وهل الاستحباب يختص بعينه كل
 صلوة اذ ان يقصر فيها فيه نظر كمن يجوز للميا في ان يصل الثالثة على
 الراجحة ويوجه حيث توجهت اختياراً او الفريضة اضطراراً
كتاب الزكوة
 وفيه مقدمة ومقاصد انما المقدمة فيها ومباحث الزكوة لغة
 النماء والظهادة وشعها القدر الخبز من الثمار من الزكوة احد
 ان كتاب الايلاء وهي واجبة بالنقص والاجماع وفيها فضل كذا قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله ارض الغيامة ناز ما خلا كل المؤمن فان خدمته
 بطلته وقاله الباقر عليه السلام بينا رسول الله في السجدة اذ قال فيا ولان
 ثم يا فلان حتى اخرج خمسة نفر فقال اخرجوا من مسجد الانصار
 فيه و اتم لا تركون وقال الباقر عليه السلام والصدقة بغير ان الغنى
 ويزيدان في الغنى ويدعان عن سبعين مائة سورة وقال الصادق
 عليه السلام ان الله فرض الزكوة كما فرض الصيام وقال الصادق عليه السلام
 انما الزكوة بالركعة من انقص وجوب الركعة وهو من جعل ذلك انما
 لغرض عبده بالاجلام او لغيره عن اهل الامصار لم يحتم بكفره ولا
 فهو من يد من منع الزكوة معصية لوجوبها اخذت منه من غير اداء
 فان مانع قول حتى يد تعبا ولا يحتم بكفره ولا يفسد دنايته بالفساد
 حتى واجب سوى الزكوة وليس وجوب اخراج الفضة والكس عبيد
 الحصاد والخط في قولان والزكوة قياساً ذكوة اكل ذكوة الغنم وكل

في
التي
لا
في

واحد منها ضايف واجب وموجب ونحن نرى الكلام في ذلك انه يتم بشي
بالحبس في مقاصد الله المقصود من اكله فيمن تجب عليه وفيه ثلاثة
وعشرون تحاشا لشرائط الوجوب الباطن والعقل والحرية والملك التام وان كان
النقص في وجوب الزكاة في حال الطفل سواء العبد والعتق والحرية في ذلك
وانما تجب على البالغ على من قد علمنا بالشحنان وجهها اوجبا الزكاة
في علاته ومواسمه والاقرب الاستحباب لو تجرد له في مال اربا فاقا استعمله
ان يخرج عنه زكاة التجارة ولو ضمن المال وكان ملكا والتجرب فيه كان البيع
له والزكاة عليه استحبابا ولو اشترى احد وصفي الملاة والولاية ضمن المالا والبيع
لليتم ولا زكاة هنا على واحد منها بل العقل شرط في وجوب الزكاة فلا تجب
في مال المجنون تطلقا واوجب الشيطان الزكاة في علاته ومواسمه والاقرب
الاستحباب والبحث في التجارة بما له كالمبحث في الطفل سواء والتكليف بالوجوب
على راي الشيخين وتاوه يستحب على راي في الطفل والمجنون متعلق بالولن دونها
ح اكثرت شرط الوجوب فلا تجب الزكاة على المملوك سواء قلنا انه ملك مملوك
مولا او لا وانما تجب على المستبد ولو كان بعضه حرا وملك من كسبه او غيره
تقدر حريته ما يبلغ نصبا بوجوب الزكاة والا فلا والكتاب المشروط والذكا
لم يوجد من مضان سنة ثانيا والمدبر وام الولد كالعق ولو عجز المشروط عليه
فرد في الوقف استقر على اليد لما في يده واشتات الكول وضعه الى مال
في الاسلام ليس شرط فلا يفيق الوجوب عن الضايف ثم لا يصح منه ادائها
ولو اقبل بغير ذلك واشتات الكول عنه الاسلام لا انما تجب الزكاة على من ملك
احد النصب الزكوية على ما ياتي بيانها فلا تجب على الفقير وهو من نص مال
عن احد النصب وتجب الزكاة على المديون اذا ملك نصبا وان قصر على الدين
فمن شرط الوجوب كون المالك تاما فلو ذهب نصبا لم تجب في الكول الا
بعد القبض وكذا الواقض له اعتبر الكول بعد القبض ولو اوصى له اعتبر
الكول بعد القبول والوفاة ولو رجع الواهب في هبة في موضع يبيع له
الرجع فيه فان كان قبل الكول سقطت ولو كان بعد ما يسقط والاقرب
ان الرجوع لا يضمنه ولو فسخ البيع فالحج فيه كالمدينة لان المشتري

مصلحة
رأى في كتاب

يضمنها ان يملك الحياة فاداء الزكاة نصبا ودال على الكول وجبت
الزكاة والاقرب ابتداء الكول من القيمة سواء كانت الغنية من نفس
واحد او اجناس مختلفة ولو قبل بوجوب الزكاة الواجب دون المتعدد
كان وجبا ولو عجز الامام حصة الغنم وكان حاضرا وجبت الزكاة
مع الكول وان كان غائبا اعتبر الكول من بعده وصوله اليه والى وكيله
وحسب الغنية نصفه للامام ان بلغ نصبا وجبت الزكاة والا فلا ونصفه
للمالك الا صنف لا زكاة فيه لعدم تعيين اربابه والا نقاب للامام خاصة
ان بلغت نصبا وجبت الزكاة والا فلا ح الوفاق لا زكاة فيه ولو
ولد له الغنم الموقوفة وبلغت الاولاد نصبا وجبت الزكاة فيه خاصة
قال الشيخ رحمه الله ولو شرط الواقف كون الغنم وما يتواله منها نصبا
فلا زكاة ط لو خلف الماشي نفقة لاهله فقد انصارت وعال الكول وجبت
الزكاة ان كان حاضرا والا فلا ح لو نذر الصدقة بالكتاب والكول فقلت
الزكاة ولو نذرها بعد اكل الكول اخرج الزكاة ونص في الباقي وكذا اخرج
الزكاة لو نذر الصدقة بعد ان انصارت من غير تعيين يا لو اشترى
بختيار ملك بالثمن اختص بختيار باحد ما او اشترى وجبت الزكاة
بعد الكول وان اشترى باقيا وقول الشيخ رحمه الله هنا ضعيف ولو رد على
البائع استأنف الكول من حين الزكاة ويقتصر على قول الشيخ رحمه الله
بوجوب الزكاة على البائع في اختيار المشتري او المختص به فهو اختيار
للمشتري ولو اخرج من العين بيب امكان التصرف شرط في الوجوب
فلا تجب في المالك الموقوف والمجور والضال والمودع عن غيب حتى
يصل اليه او الى وكيله والها قط في البيع والغايب مع عدم تحضنه او
وكيله منه يبيع ولو عاد المقتصد او الضال او الغايب استحب له ان يركبه
لينة واحدة ولو ضل غنما من الاربعين في اثناء الكول انقطع الكول
فان عادت استأنف ولو ايسر المشتري وله مال في بلد الاسلام
لا يضمن منه بغير الوجوب بل المثل ان كان عن فطرة فان
كان بعد الكول اخذت الزكاة من المال وان كان قبله استأنف ونذر

هذا الكلام في وجوب الزكاة على من ملك نصبا ودال على الكول وجبت الزكاة والاقرب ابتداء الكول من القيمة سواء كانت الغنية من نفس واحد او اجناس مختلفة ولو قبل بوجوب الزكاة الواجب دون المتعدد كان وجبا ولو عجز الامام حصة الغنم وكان حاضرا وجبت الزكاة مع الكول وان كان غائبا اعتبر الكول من بعده وصوله اليه والى وكيله وحسب الغنية نصفه للامام ان بلغ نصبا وجبت الزكاة والا فلا ونصفه للمالك الا صنف لا زكاة فيه لعدم تعيين اربابه والا نقاب للامام خاصة ان بلغت نصبا وجبت الزكاة والا فلا ح الوفاق لا زكاة فيه ولو ولد له الغنم الموقوفة وبلغت الاولاد نصبا وجبت الزكاة فيه خاصة قال الشيخ رحمه الله ولو شرط الواقف كون الغنم وما يتواله منها نصبا فلا زكاة ط لو خلف الماشي نفقة لاهله فقد انصارت وعال الكول وجبت الزكاة ان كان حاضرا والا فلا ح لو نذر الصدقة بالكتاب والكول فقلت الزكاة ولو نذرها بعد اكل الكول اخرج الزكاة ونص في الباقي وكذا اخرج الزكاة لو نذر الصدقة بعد ان انصارت من غير تعيين يا لو اشترى بختيار ملك بالثمن اختص بختيار باحد ما او اشترى وجبت الزكاة بعد الكول وان اشترى باقيا وقول الشيخ رحمه الله هنا ضعيف ولو رد على البائع استأنف الكول من حين الزكاة ويقتصر على قول الشيخ رحمه الله بوجوب الزكاة على البائع في اختيار المشتري او المختص به فهو اختيار للمشتري ولو اخرج من العين بيب امكان التصرف شرط في الوجوب فلا تجب في المالك الموقوف والمجور والضال والمودع عن غيب حتى يصل اليه او الى وكيله والها قط في البيع والغايب مع عدم تحضنه او وكيله منه يبيع ولو عاد المقتصد او الضال او الغايب استحب له ان يركبه لينة واحدة ولو ضل غنما من الاربعين في اثناء الكول انقطع الكول فان عادت استأنف ولو ايسر المشتري وله مال في بلد الاسلام لا يضمن منه بغير الوجوب بل المثل ان كان عن فطرة فان كان بعد الكول اخذت الزكاة من المال وان كان قبله استأنف ونذر

٦٩

المقصود

الحول وان كان عن غير غفلة ولم يخرج ملكه عنه بالقتل ولا الفداء الى دار
 اكرب وجبت الزكوة ان تم الحول والاثمناه ولو خرج عن ملكه بالقتل
 او الفداء استأنف ورثة الحول ولو اخذ الامام او نائبه الزكوة من الميت
 ثم اسلم اخراجه عنه ولو اخذها غيرهما لم يخرج عنه وكذا لو اذاعها ولو اخذ
 بعض ماله ليلابى عنه وجاز عذر الا ان يدعى الشبهة المحتملة ويؤخذ
 منه الزكوة من غير زيادة والخذ الظاهر الزكوة لم يخرج عن المالك وبالأجزاء
 واما ان يه الذئب لا زكوة فيه واوجب الشك في وجهها الزكوة فيه
 ان كان نازح من جهة ماله بان يكون حاله على ما يذلل ولو كان
 من جهة من عليه الدين سقطت الزكوة والاعتماد على ما قل نعم يستحب له ان
 يزكته لئلا يمتنع عوده اليه بين اللقطة اذا كانت نصا با غير محكم ملكها ان
 شاء بعد التعريف حولا ولا زكاة الا بعد استئناف حول آخر من حين التملك
 بين المرأة تملك الصداق بالعتق فلوحال الحول بعد قبضه وجبت الزكوة
 وان لم يبدل ولو طلقها قبل الدخول انقطع الحول في النصف وتمتة المخلف
 ان بلغ نصا ولو لم يقبضه فلا زكاة كالدين ولو وقع العتق اجب بسقط
 المهر فلا زكاة مع عدم القبض ولو قبضته فالإقرب الوجوب بعد الحول
 وتضمن الماخوذة في الزكوة ولو قبضته حولا ثم طلقها قبل الدخول فان كانت
 قد اخرجت الزكوة رجع عليها بالنصف كمالا وان لم يكن اخرجت فالنصف
 كمالا للزوج وعليها حق العتق ولو اذ قيمة المال قبل الاخراج جاز طردها
 اخذ الباقي من نصفها ولو لم يجد لها شيئا اخذ ما في يد الزوج والا قرب
 صحة العتق ورجوع الزوج عليها بقيمة الماخوذة ولو اصدقها حيوانا في
 الذمة سقط وجوب الزكوة واستأنف ولو طلقها قبل الدخول وقبل الاخراج
 لم يخرج من العتق الا بعد القيمة ولو اصدقها نصا ما وطلقها قبل الدخول
 وقبل زكوتها الاخراج فالوجه سقوط نصف الزمينة مع الفرض بحسب
 الزكوة على المفترض ان تركه حولا ولو اذره في التجارة استحب الزكوة
 فيه ولو استأجره المفترض لم يجب الزكوة حتى يحول عنده الحول خلا ولو
 استقطب المفترض الزكوة على المفترض لم يسقط الزكوة عنه وللشيخ هنا

نصفه
 ٢

قول غير معتد انما لو ادعى المفترض الزكوة عن المفترض فان ذمته قبل
 بد لفظ بطلان الاداء شرط في الصان لا في الوجوب فان تلف بعد
 الحول من التصاب حتى قبل الفرض من الاخراج سقط من الزمينة عتق
 ولو تموتش ولم يخرج وجبت عليه الزمينة كمالا كلو رخص من
 الدرع الى الامام او نائبه ولم يدفع ضمن سواء طالب الامام والنائب
 او لا ولو دفعها الى الباقي فتلقت في يده فلا ضمان ولو مات المالك بعد
 ايقان الاداء لم يسقط الزكوة وكذا لو مات قبل الفرض ولو لم يكن
 كالحول كان له نصيب فافترض آخر وارهن ماله وجب عليه الزكوة في
 الفرض ولا زكوة في الوهن لعدم ملكه وللشيخ رحمه الله قول يعطى وجوب
 الزكوة في الوهن ايضا على الراهن وبكلمة الاخراج من غير الوهن مع
 يساره ومنه لا معة كمالا لو كان معه اربعون شاة فاستأجر راعيا
 بشاة منها سقطت الزكوة ولو استأجر بشاة في الذمة اشق على القولين
 حجة وجوب الزكوة في مال التجارة قل ان اقر بها الاستحباب المقصود
 الثاني فيما يجب فيه وما يستحب وفيه فصلان الاول انما تجب الزكوة
 في خمسة اشياء الابل والبقر والغنم والذهب والفضة والخمسة والسبعون
 والاربعون ولا تجب فيما عدا ذلك سواء كان مما يشال ويوزن او لا وسواء
 كان مما يبيع بقايه او لا وسواء كان مما يبيعه الادسيون او لا وسواء كان
 مما يفتات او لا وسواء قضه بين راعيه ثا الارض او لا وسواء كان عليها
 في الارض المحتاجة او لا والعليس عند الشيخ نوع من الحنطة واليكت
 عنده نوع من الشعير والاقرب عندى عدم الوجوب فيها **الفصل**
 الثاني في زكوة الابل وفيه كتب بخلاف اشروط زكوة الابل الملائم
 واليوم والحول وامضان النصف وكما العقل وقد تقدمت ونصيب الابل
 اشياء عند ادائها خمس ولا يجب فيها دواشي اجامها فاذا بلغت خمسا فدية شاة
 الثاني عشرون وفيه شاتان الثالث خمس عشرة وفيه ثلاث شياه الرابع عشرون
 وفيها اربع شياه الخامس خمس وعشرون وفيه حتى شياء عند اكتمالها
 وقال ابن ابي عمير يجب فيها بنت مخاض وليس بمعتد البارس من عشرين

ان قلنا ان زكوة
 الفرض على من
 فكل ما يبيع من
 في الارض المستأجرة

وفيه بنت مخاض الباقية ست وثلاثون وفيه بنت لبون الثامن ست وأربعون
 وفيه حقة الناضج التاسع احدى وستون وفيه جذعة العاشق ست وسبعون
 وفيه بنت لبون الحادي عشر احدى وستون وفيه حقتان الثاني عشر مائة
 واحدى وعشرون فيؤخذ من كل اربعين بنت لبون ومن كل خمسين حقة
 بالعام ما بلغ فيكون في مائة واحدى وعشرين بنت لبون وفي مائة وثلاثين
 حقة وبنت لبون وفي مائة واربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين
 بنت حقتان وعلى هذا الجواب بت لو كانت الن بادة على مائة وعشرين بخلاف
 بعير وجبت الفريضة عن احدى وتسعين ولو اجتمع في مال ما يخرى اخراج
 الفريضة من منه كما لا يشك بخلاف المالكة والافضل ان يدفع اربعة لاسان
 وبني الحقائق ولو كان عنده احد الصنفين اخرجته المالك لولا اشتراك الصنف
 الآخر واخرجه ولو لم يكن عنده فخرج في شرايهما شاء والاولى للحقائق
 وان شاء اخرج اربع جذعات واستخرج ثمان شياه او ثمانين درهما او اخرج
 خمسين بنت مخاض ومعا عشر شياه او مائة درهم ولا خيار للباقي
 الصعود والتمويل وليس لولي الطفل والمجنون اخراج اهل الفريضة
 ان قلنا بالوجوب ولو كان عنده اربع مائة جاز ان يخرج منها ثلثا ومنه ثلثا
 ولو كان عنده خمسين بنت لبون وثلث حقائق اخرج الخمس من المائتين وليس
 له اخراج الحقائق وبنت اللبون مع الجيران الفرع ولا اخراج اربع بنت
 لبون وحقة ويطالب بالجيران اما لو كانا فحينئذ كادع بنت لبون
 وثلث حقائق فخرج مع الجيران فيدفع بنت اللبون وحقة ويطالب الجيران
 او ثلث حقائق وبنت لبون والجيران وليس له دفع حقة وثلث بنت لبون
 مع الجيران لكل واحد الا بالعقبة ح لا ذكوة فيما دون الخمس ولا فيما
 بين الخمس من الاشتاق لامتنعه ولا منفردة ولا يجب الا بدين من البن
 الواجب باعتبارها ولو تلفت اربع من نفع وجب الزكوة كلاسوا تلفت
 قبل الكول او بعده وقبل امكن الاداء او بعده ولو تلفت خمس قبل الكول
 فلا ذكوة بعده ويستقط حقة الشاة ان كان قبل امكن الاداء ولو تلفت
 ست من ست وعشرين بعد الكول قبل امكن الاداء سقط من بنت المخاض

فيها او انما لا يكون الا بالبركة ولا بد من ثلث حقائق

بنسبة المالك وكذا الوصل بخمس من ست وعشرين قال الشيخ هذا يكون
 من صلح خمس المال الا خمس الخمس فيكون على اربعة اخماس بنت مخاض واربعة
 اخماس خبيها وعلى المالكين خمس بنت مخاض الاربعة اخماس خبيها
 الشاة الماخوذة ينبغي ان يكون الجذعة من الضان او النسيه من الجوز
 وكذا شاة الجيران ويجوز الذكر والانثى سواء كانت الابل ذكرا وانثى
 اما ثا ويجوز من غنمه او غنم غيره قال الشيخ ويؤخذ من نوع البلد
 لاس من نوع بلده اختلاف الحقة والعقبة والنسبة مختلفة والاقرب عندك
 الاخراج من اقل نوع سواء لان التناهي بين الشاتين اقل من التناهي
 بين الضان والمعر ويجوز ههنا ان يباع ثا اجمالا يجوز ان يخرج
 عن الابل الذكوة الشاة الضرية واللبنة والسوية والمزولة ولا بد من الذكوة
 من الابل المتعاج ولو كانت مراضا ومطافا ومكسبة فقتل الخمس مريضه ومجتمعة
 واخذ الشاة ناقصة عن بدل التعاج بنسبة نقصان ولو اخرج بمائة
 الشاة لم يجز به الا اذا كانت قيمة الشاة او ازيد ولو كانت قيمة الشاة بغير
 قيمة بنت المخاض جاز اخراج الشاة عنها ولو لم يجز لكانت الشاة او دفع
 قيمتها البيوتية ولا يجوز به عشرة دراهم اذا كانت اذن من وجب عليه
 من دفعها ووجد الا على بدو دفعها واستمره شاتين او عشرين درهما
 ولو وجد الاذن دفعها ودفع شاتين او عشرين درهما من وجب عليه بنت
 مخاض وعنده بنت لبون اخرجها واستعاد من المصدق ما قلناه والى العكس
 العكس كان يجزى عليه ولو وجب عليه بنت مخاض وعنده ابن لبون
 ذكر اجزاء مع عدم بنت المخاض من غير جيران ولو كانت عنده بنت
 مخاض اعلى حقة من الواجب وعنده ابن لبون تجب بنت المخاض
 ولو عدلها جاز ان يشترى ايها شاء ولا يجزى علوا ليس في الذكوة
 الا نوله في غير هذه الصورة فلو وجب عليه بنت لبون لم يجز ان يخرج
 حقا ولا يخرج عن ابن اللبون حقا او يزوجها اجزاء ولو اخرج عن بنت
 المخاض بنت لبون او عن بنت اللبون حقة اجزاء ولا يجوز ان يزوجها
 اقل من بنت المخاض مع الجيران بل بالقيمة الشوية وكذا الا يزوجها على

فيها او انما لا يكون الا بالبركة ولا بد من ثلث حقائق

من الجذع إلا بالقيمة أو لعدم البسق وما يليه يصعد أو نزولاً لم ينقل
 إلى الثالثة بتضاعف الجبران بل بالقيمة الباقية على اولى القسوس ط
 لو اذاجير بقاوة وعشوة دراسيم بل بياثين او عشرين درهما الأعلى
 سبيل التقويم البوقي ولو كانت ابله مراضا والغريضة معدومة وعنده
 ادون واعلى ذلك الادون والجبران وليس دفع الأعلى بأخذ البسق ولو
 انتفى الصتر عن الفقدان كان كالأبنة الجبران وغيره لا بل بالالجاني من
 من الابل والعواب والتجيب والكر والليس سواء بقية بعضه الى بعض
 وجب الزكوة مع بلوغ المخرج النصاب فان كطوخ بالاجرد والاخذ
 من أو سطر المال ولو قيل يجوز اخراج ما شاء اذا هو الشرايط كان جذا
 يب لا يؤخذ المريضة من الصحاح ولا الهرمة وهي الكبيرة من غيرها ولا ذوات
 الخول من البليمة ولا يؤخذ الرقيق وهي التي يربى ولذا هي الى خمسة عشر يوما قبل
 الى خمسين ولا الاكولة وهي الحنطة المنقذة للاكل ولا قبل الصلابة لغير العلم
 اياك وكرام امواله ولا الجابل لانه متى ان باخذ شافعا ولو طوخ المالك
 بذلك جان ولو كانت ابله مراضا لم يكلف شرا صحيحة ولو عدم الغريضة من
 المراض لم يجب شرا صحيحة فان اشتكت مريضه اجزاءه وكذا الجوهري لو
 اخذ قيمة المريضة ولو كانت ابله صما أو مراضا كلف شرا صحيحة بقيمة
 صحيح ومريض ولو كانت قيمة الصحيح عشرين والمريض عشرة كلف شرا
 صحيح بخمسة عشر ولو كانت كلها صما أو مراضا أو الغرض مريض كلف صحيحا بعد
 إسقاط الثقات وبين الصحيح والمريض من الغرض ولو كانت امراضا متباينة
 اخذ من وسطها ما خرد من الزكوة بسبب فريضة وما يتعلق به الزكوة
 نصابا وما نقص شرا فاقول فريض الاكل بنت الخاض وهي التي شكلت لها
 سنة ودخلت في الثانية والماض الحابل والمخاض اربع خنثى لا واحده
 من لفظه والواحدة خلفه ثم بنت البتون وهي التي لها بنتان ودخلت في الثالثة
 ثم كنفه وهي التي لها ملك سنين ودخلت في الرابعة ثم كنفه بنت الملك المعجبة
 وهي التي دخلت في الخامسة وهي على الايمان فادخلت في السادسة
 وهي الثمينة فادخلت في السابعة فهي الرباع والواحدة فان دخلت في الثامنة

المخاض

فهي سدسين وسبعين فاذا دخلت في السابعة فهي ان الى على ثمانية ثم بعد
 ذلك بازل عام او بازل عامين وهكذا بيد اليوم شرط في الاكل والبق والعظم
 اجماعا فلا يجب الزكوة في المعلونة ولو علمنا بعض الكول فالبسق يستحب
 الاكله والاقره عندي اعتبار الاقر وكذا لو اعلقت من فيها او منها بازل
 من البسق فعلمنا ما فيها او غيره باذلة او بغيره به الكول شرط في الانعام
 الملك والذهب والنقطة بلا خلافه ويخفى كمال الكول اذا قيل الثاني عشر
 وان لم يخل أيام الكول ويخسر النصاب والمالك من اقل الكول الى آخره
 فلو نقلها عنه في اشياء الخول انقطع فان استرداها استأنف الكول من حين
 الاخذ وكذا لو عارضها غيرها او يفرق بينها قال قول في المالكه ولو كان الخول
 من غير مدين ولو شهد عليه فلا يكره ان الكول قبل واخذ منه انش ولو مات
 المالكه انتفى النصاب الى الوراء وباتت حيث الاشتراك لو كان معه
 خنثى من الابل قال عليه كزكان وجبت شاة واحدة ولو كان قد اخذ من
 ماول من غير العين ثم حال الثاني وجبت عليه شاة ثانية ولو كان معه ان يذ
 من النصاب وحاله عليه الخول وجبت الزكوة متعديدة عن كل سنة بعد إسقاط
 ما يجبه في السنة المتقدمة من نصابه المتأخرة الى ان ينقص عن النصاب في كل
 حال على وجه وعشرين كزكان وجبت بنت الخناض وخمس شياه ولو حال ثلثة
 وجبت بنت مخاض وتبع شياه بين لا ينفذ الخناض مع الامهات ولا زكوة فيها
 حتى يولد عليها الكول وليس حول امهاتها حلالا سواء كانت متولدة منها او من
 غيرها وسواء كانت امهاتها ثلثة من النصاب او فصاها وسواء وجدت معها
 في بعض الكول أولا والوجه عندك ان الجناح لا يجب فيها النصاب حتى يستغن
 عن امهاتها بالزكوى ثم حتى يولد بعد وبيح لو كان معه دون النصاب فتمت
 في اثنتا الكول حتى كمل النصاب يستوف الكول عند كمال النصاب من حصول
 اليوم في الخناض يط لو ملك فصاها من الصغار انقضى عليه الكول من
 حين اليوم وان لم يكن معها كبا أو ثم يؤخذ منها ولا يجب كسيرة غيرها
 من شرط الانعام الا يكون غراما فانه لا زكوة في الهوامل وان كانت
 طامية كالولدت من نصابه حتى يضمن المالكه او فريضة كزكان كان

خ
 شاهرهات
 الجوز كسيرة

تفريط ولا سقط من الفريضة بنسبة المالك من النصاب **كتاب ينقطع الكول**
بارتداد المالك ان كان عن عقلية ويستأنف ورثة الكول من حين الارتداد
والترجيح ولو كان عن غير عقلية لم ينقطع وجبت الزكاة تمام الكول مادام
بأقبا **كتاب المالك في زكاة البقر** وفيه ط مباحة الزكاة
تجب في البقر بشرط الا بل وقد تقدمت الا ان النصاب هنا في النصاب
ثم فليقر نصابا من احد ما تلتون وفيه سبع او تسعة والثاني اربعون وفيه
مستة وهكذا ادا يركل ثلثين سبع او تسعة وفي كل اربعين مستة وليس
وليس فيما نقص عن الثلثين شي ولا فيما بين الثلثين والاربعين **كتاب**
لا شيء في الزكاة على الاربعين حتى يبلغ ستين وفيه تسعين او تسع مائة
ج التبع والتسعة هو الذي لا ستة ودخل في المائة ويسمى خذ عا وخذ
الان في الستة التي دخلت في المائة وهي الثلثة ولا يؤخذ غير ما في البقر
واذا دخل في الرابعة فهو دباغ ولو رابعة وهو في الخايس سدس وفيه
وفي السادس جالو ثم لا يبره بل يقال صالح عام وصالح عامين وهكذا
د ما يؤخذ منه الزكاة يسمى نصابا والمأخوذ فريضة وما لا يؤخذ منه يسمى
وقضا **كتاب النصاب** النصاب في النصاب في النصاب في النصاب في النصاب
في الاول ولو جبه عليه سبع او تسعة فخرج خمسة اجزاه اجزاء او جبهت
عليه ستة ففي اجزاء التسعين او التسعينين نظرا في الاجزاء مع عدم
النصاب قيمة **كتاب الفريضة** المأخوذ في الاول والبقر الاناء خاصة سوى
ابن التوت وهو يدل على بنت المأخوذ في الاول والتسعين في البقر خاصة
ولو اعطى ميسر بدلا من الاجزاء اجزاء او كات ايلة فكور كلها في
تقليده الا ان نظرا في جواز اخراج الذك كالعبيد لو فقد البيوت
الواجبة في البقر انتقل الى غيرها بالقيمة البوينة او في الفريضة ح البقر
العامة والجراميس جسر في حد قبضتهم اجزاء الى الاجزاء ويؤخذ من كل
نوع بمحضته فان ما ليس اخذ منه الفريضة بالنسبة الى الجيد والردى
فان كانت الجايس عشرة والعاب عشرين نظرية الفريضة فان كانت من
الجراميس بستة ومن العاب ثلثة كل فخر فريضة او فريضة او فريضة بها وكذا في النصف

الفريضة في الكوفة والرداء واخبار الى المالك لا يباع ط لا زكاة في بقر الوحش الجاهل
والشركاء من الوحش والاني يعتبر فيه الا في الف **كتاب النصاب**
زكاة الغنم وفيه مباحة آش وط زكاة الغنم كزكاة الابل والبقر من
المالك والنصاب والتسعين في النصاب والتسعين في النصاب **كتاب النصاب**
هنا غير النصاب هنا كذا واعلم ان النصاب اربع نصاب اولها اربعون وفيه
الثلاثة مائة واخري وعشرون وفيه ثمان مائة والثالث مائتان وواحدة وفيه
مائة شياء الرابع مائتان وواحدة وفيه ثمان مائة شياء وهكذا بالغا ما لو في البقرة
او في جارية خيس وهكذا وفيه التسعين رجاءات في ثمانية وواحدة في
شيء وفي اربع مائة وواحدة يؤخذ من كل مائة ثمانية وراول اربع مائة
به الزكاة يسمى نصابا وما لا يتعلق به هنا يسمى غنما ولا زكاة فيها نقص عن الاربعين
ولا فيما بين التسعين النصاب والغير جوا يسمى بعضها في بعض يؤخذ من
كل شي ببسطه فان ما ليس اخذ بالنسبة فان كان النصاب عشرون والعشرون
عشرين دقيقة ثلثة المجرى عشرون ويخرج النصاب ثمانية عشر اخذ منه ثمانية
سبعة عشر او جبهت ثمانية عشر ولو قيل بجزي اخراج ما يسمى ثمانية عشر فانها
في لا زكاة في النصاب والمتن ليدل على الوحش والاني يعتبر الا في
لو طرأ اربعين حال عليها ستة اشهر ثم ملك اربعين حال عليها ستة اشهر
ثم ملك اربعين اشهر وجب عليه ثمانية عشر تمام حول ماول واذا تم حول
الثانية لم يجب فيها شي اقل لو طرأ بعد نصف الكول تمام النصاب الثاني
وزيادة واحدة فزاد وجب عليه عند تمام حول ماول ثمانية عشر وكل
ابتداء انضمام النصاب ماول الى النصاب الثاني عند طرأ الثاني او عند
تمام حول ماول الا في ماول وفيه اشكال ولو قيل ببسط اعتبار
النصاب ماول عند ابتداء ملك تمام النصاب الثاني وصيرورة الجبر
نصابا واحدة كان وجهها واول ما تملك الشاة يقال لملكها شاة
لذكر والانثى في النصاب والخنثى يقال برة لذكر فاذا بلغت اربعة
اشهر فهي في النصاب جفس وجفرا والجمع جفان فاذا جاوزت اربعين اشهر
فهي غنود وكنح عند الفاء وعريض وجعلها عراض ومن حين

بسيطة
فيها

الى هذه الغاية - يقال لها عناق للأنثى وجندي للذكر فاذا استحلته
سنة فلا تحق عنه والذكر يمس فاذا دخلت في الثانية فهي جديعة والذكر جديع
فاذا دخلت في الثالثة فهي العنقة والثمن في الرابعة دبايع وفي الخامسة
سدس وسدس وفي السادسة صالغ ثم يقال صالغ عام وصانغ
عامين أما الصان فالحيلة والبهنة كما في الحزن ثم هو محل للذكر والأنثى
دخول الى سبعة أشهر ثم هو جديع الى سنة وفي الثانية ثمن أو ثمنيتة ثم يمتحن
بالمعدة في الاسم واقم الجديع من الصان مقام الثمن من الحزن لان جديع الصان
يؤثر في البيعة أشهر والمعدة اثنا عشر وفي السنة الثانية **الفصل**
الحامس في زكاة الذهب والفضة وفيه يد بخلاف شرط الزكاة فيها
الملك والنصاب والحوال وكما مضى بين منقوشين بيعة المعاملة او
ما كان يتعامل به درهم او دينار او مكان التصرف والتجارة فلا زكاة
فلا زكاة في التبايك والتمار والحقول بل للثمن من الذهب والفضة نصابان
فالاول في الذهب عشرون دينارا وفيه نصف دينار ولا زكاة فيما دون
ذلك ولو كان بشئ يسير وان ما يورث جعل النصاب مائة درهم او ربع درهم
الثاني اربعة دنانير ففيها قبل طاف وهكذا دابا في كل اربعة قبل طاف
وليس فيما دون اربعة شي أصلا وبذلك في الفضة مائتا درهم وفيها
خمس دراهم والباقي اربعون درهما وفيها درهم وهكذا دابا في كل اربعين درهما
درهم ولا زكاة فيما نقص عن المائتين وان كان بشئ يسير جديعا ولا
فيما نقص عن الاربعين في كل واحد من الجوهريين يعتبر بظاهره في نفسه لا
بقيمتة من الآخر ولو اختلفت الموازين فقص في بعضها دون الآخر ما جرت
الحادة به وجبت الزكاة ولو نقص في الموازين اجمع سقطت الزكاة
في صدر الاسلام كانت صينين بخلية وهي السور وكل درهم ثمانية دنانير
وطبرية كل درهم اربعة دنانير ففيها في الاسلام وجلا درهمين مئتين
وزن كل درهم ستة دنانير فصار وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل
بمثقال الذهب وكل درهم نصف مثقال وجمعه وهو الدرهم الذي قدور به
النبي صلى الله عليه وسلم المقادير الشرعية في نصاب الزكاة والفضة ومقدار الدراية في الحجة
وعبر ذلك والفاق ثاني حيايت من اوسط حجب الشجر في الاعتبار
في بلوغ النصاب بالميزان لا بالعدد والاعفوا مازال في الذهب ما نقص عن

العشرين والباقي ما نقص عن اربعة والعشرون اول في الفضة ما نقص عن
المائتين والباقي ما نقص عن الاربعين ولو من على العشرين نصف الحول
ثم سلك اربعة اخذ نصف دينار عند تمام الحول ثم استغنى حول العشرين
استأثر ملك خصة اخذ بالواجب من العشرين عند كمال الحول واشبه كمال الحول
الرايد من حين الملك فاخذ منه الواجب لا يجب في العشرون من الذهب
والفضة حتى يبلغ صافيها نصابا فاذا بلغ فان اخذ جديعا بمقدار العشرين
او اخذ من غير العشرين وكان الغش متفعا اجزاء والا فان علم مقدار
الغش اجزأه ان يخرج من الصافي خاصة وان لم يعلم استظهر في الاخراج
أما او منها ما يحصل به اليقين بالحد وان لم يفعل لم يربح شيئا على الاشكال
ولو كان الغش نصابا لا يجب له زكاة ولو لم يعلم بلوغ النصاب
نصابا لم يجز له الاخراج ولم يكلف الشك ولو كمل الصافي من الغش في
ماعة من الخالص وجبت الزكاة ط لا عبرة باختلاف الزكاة مع ثبات
الجوهريين في البيان ويقسم جديعا الثمن كالصوتية مع ما هو به في القيمة
ومشابهة في العيار وينبغي ان يخرج من الاعلى والا ويحيط وان اخرج
من الادون حاز وان اخرج من الاعلى فقد وثقة الادون الجهر
في المحسوس من الدرهم والدينار والكنس يورث به ويقتضيه جديع
الزكاة فيه ما يحل لا يجب فيه زكاة سواء كان محلا لو يمن ما كسبه
قل ولا فرق بين ان يتخذ للاستعمال او الاعادة او الاجارة او للخدمة
ودوى ان زكاة اعارته برب ما يجزى على البيوع والحيطان من الذهب
حرام سواء الكعبة والسياسة وغيرها في ذلك احتان والشمع وورخ
في اختلافها حقه وعلى النقد برين لذكره فيه قال الشيخ كحلة البيوع
والهيام بالذهب حرام قال رحمه الله ولا نص لاصحابنا في نذهب الحاربي
والفضية ما نذهبها حرام وقد روى الاسان بالذهب والاصل الاجابة
والاواني من الذهب والفضة حرام ولا زكاة فيها ولو اختلفت اشلت ان مع
قيمة الفضة دون الصنعة لا بما حرمه بلح لوقفه الزمان باليسر فان
سقط قبل الحول فلا زكاة وان سقط بعده وجبت الزكاة وكذا لو قصده

عمرها صحيحاً وبعض علمائها ذهب الزكاة مع فقد الفارق الجليل لولادته ما كان
ما يات مائة للصيغة تجزئ المائتين دفع خمس فيها سبعة ونصف وبين
العشر من العشر والمصعة مائة إلى وقت بيعها وتبين دفع ذهب أو غير ذلك
بقية سبعة ونصف ولو دفع مائة الحبة سبعة ونصف لم يجز إلا أن يدفع
بدل الأربعة السابغة والبقية إلى الذهب والفضة وكذا الأربعة غير من
الهما **الفصل السادس** في ذكوة الغلات وفيه كتاب الشوط في
وجوب الزكاة هنا الحديث والتأنيب والتخفيف وإمكان التقصير بالتأنيب
هنا الغلات الأربع شي واحد وهو حبة أو حب فلا يجب الزكاة فيها دونها ولا نقد
فيها بل يجب فيه وإن قل به المائتين ستون صاعاً فصاعاً النبي صلى الله عليه وسلم
أربعة أمجاد والمذبطان وزرع بالعدائي وقول ابن أبي بصير المذطل ودفع
تقريباً على رواية ضعيفة والنظر العرا في مائة وثمانية وخمسون درهماً والعدة
إسباح درهم وهو تحون مثقالاً والمثقال درهم ومائة إسباح درهم وهذا القدر
عقيق لأقرب ولو نقص النصاب عن خمسة أو سق سقطت الزكاة وإن قل
ج النصب فتمت بالكيل الأصابع واعتبر الوزن للصبي قدر بلغ بها أو بالوزن
وجبت الزكاة قطعاً ولو تكلم بلغت بالكيل دون الوزن كالشعر لثقت في وجوب
الزكاة فطرق به العدم **د** لو تباين الموزنين في النصاب لم سقطت الزكاة
ولو اختلفت فيه وجبت ولو شح في الميزان ولا مجال هناك ولا ميزان
ولم توجد أسقط الزكوب دون الاستحباب **هـ** إنما يعتبر ما ساق عند
الحفاف فلو بلغ الربط نصاباً لم يجب الزكاة واعتبر النصاب عند جماعه
فما **و** لا يجب الزكاة في الغلاب الأربع إلا إذا تمت على ملكه ولو استرى
غلة أو وضعت له أو ورثها بعد بدو الإصلاح وجبت الزكاة على الباع أو المالك
انقلت إليه قبل بدو الإصلاح فإذا صلاحها عنه وجبت الزكاة عليه
والأقرب احتياجه إلى الشئ من المونة بخلاف غير الأصول وإذا أخرج
الزكاة من الغلة لم يكره عليه وإن بقيت أحوالاً ولو استرى بخلافه
قبل بدو الإصلاح فالزكاة على المشتري ولو كان بعد بدو الإصلاح فالزكاة
على البايع ولو مات المالك وعليه دين فظهرت الغرة ولا زكاة على الوراث

ولو فضل النصاب بعد الدين اثنان او اربعة فما والا انما من ثم مات ولو كان
الدين مستغنيا ولو اضافت الزكاة فالوجه تقديم الزكاة وقيل بالخاص
انما بلغت الغلات الاربع النصاب وجب فيها العشر ان كانت بسقي سحبا
او بعلا او عذما ولو اؤتمرت سقيا الى مؤنة كالدوالي والواخير وجب
فيها نصف العشر والابن كخدا الابان والثواني ولا احتياجا الى انما في
لشتمل الى من موضع آخر نقصان الزكاة اثنان او حرك الماء ومائة
من الشهدا يستقر في مكان قريب من وجه الارض ونفق الى الالة
في صعوده وجب نصف العشر ولو شربت الثمرة سحبا وعين سحبا اعتبر
الاغلب وحكم له ولو تبا وما اخذ من نصف الثمرة بحساب العشر
ومن نقصها نصف العشر ولو كان له رد عاقل احد ما سحبا والآخر
ناضجا فما في فضل النصاب واخذ من كل منها ما وجب فيه والفضل
قول المال من غير دين في اقلية الناضج في الوجوب يقعان بالحق
اذا اشتد وبالثمره اذا بدأ صلاحها وقيل لما يجب اذا صار الزرع
خضرا او شجرا والوطء من اوزن بيا والعشر اقول ويظهر
المقابلة فيما تصرف بعد بدق الصلاح قبل بدق وانه قيل واتفق العلماء
كأنه عطف ان الاحراج لما يجب والعلة بعد التصفيه وفي الثمرة بعد
انجفاف ما لو تلفت بعد انجفاف بتغير طبعها وبدونه لاصاب
ولو قطعها قبل بدق الصلاح لما حجة فلا زكاة ولو يحن قد فعل كل
وان كان اخر ما حجة فلا زكاة ايضا لكنه فعل مذكورما ولو تلف
بعضها بعد بدق الصلاح اعتبر بتغيره وجب الزكاة اذا اطلق المذبح
النصاب ومزق من العريضة بنفسه النصف من المذبح يكفى لو
لم يشتر على الثاني اذ ربح المذبح قبل بدق الصلاح وذهب بعد انشاده
بحسب فلا زكاة وان ظهر فيما اذ المذبح من اصله في الوجوب سقط
لعدم ملكه من التصرف ظاهر لو كان له رطب لا يحق عادة
وجب الزكاة فيه بعد بلوغه النصاب ويعتبر بنفسه لا بحسبه
يد لو كان له محل يتفاوت اذ اياه بالسرعة والبطي اذ ربح او لم

كأنه ليس السابق مع اللاحق إذا كانا لعام واحد وكذا البحث لو كان الملاحة
 متعادلا سواء كان في موضع واحد أو في أمكنة متباعدة به لو كان
 له ثقل يطبق من ثقل في عام ضمنها فان طبع المخرج نصا بانعكشت
 الزكوة واللا فلا قول الشيخ هنا مذهب بل لو كان الثقل جديا
 لم يجز الردى ولو كان رد ثقل لم يكلف مثل الوجود ولو كان منها اخرج
 بالانقضاء على لا فضل ولو اخرج من الازدي في الاجزاء نظرا وفي رقعة
 حسنة عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال سألتهما قل ما يجب فيه
 الزكوة قال حسنة او ما قال ويترك ما فاره وانه يجوز ولا ينكر
 وان كثر او الظاهر ان مراده عليه السلام لا يخرج منها الا لانه لا زكوة لو بلغا
 النصاب بين الزكوة في الغلات يجب بعد الملوحة كاجرة البيت والعمارة
 والحضار والبيوت والحداد والحداد والحداد والحجاج وبعد حصة البطان
 فاذا اخرجت هذه الاشياء وكان الباقي نصا با وجبت الزكوة والافلا والشيخ
 رحمه الله هنا قول ضعيف يجوز اخراجه في الكرم والحداد والافلا والشيخ
 جاز في الزرع ويضمن الخارص المالك حصة الفقار ودفن بعد الصلاح ويجزى
 الخارص الواحد والافضل اثنان ولا بد ان يكون امينا يطا اذا عرف
 المقداد خير المالك في ابقائه امانة في يده وليس له التمسك بحسنه بل بالبيع
 وفي قصصه فيصرف كيف شاء ويجزى ان يضمن الخارص حق المالك ويجزى
 ان يقسم الثمرة على رؤس الثقل فيعين البائع حصة الفقار في ثقل بعينه كـ
 يبيع في الخارص الخوف على المالك بقدر ما يبيع ظهر به المالك لما يكون باذا
 المادة وما يتألف فيا حله المولوم وما يتألف به الطير والنظر في الخريف الى
 الخارص كما انخص لا يقيه التضمن وان اختار المالك الضمان بل
 اخرج الزكوة بحكم الخرص لو تلفت بفقر يط من المالك ولا بعد القدر
 ولو تلفت من غير فقر يط سقطت الحصة المضمونة بالخرص ولو اختار
 المالك الحفظ ثم تلف الثمرة او تلفت بفقر يط ضمن حصة الفقار
 بالخرص ان لم يعلم القدر والافضل القدر وكذا لو تلفها اللاحق
 ولو اقتصرت الخلة التي تجوز الثمرة جفت وسقط من الخرص حجاب

في الخارص المالك
 في الخارص المالك

كتب لواء على المالك المثلث او ثلث البعض بعد اخراجه فان كان مبيعا
 قال قول قوله ولا يمين عليه لوانهم اسلموا خلا للشيوخ ولو نكل عند البيع
 غنوم ولو كان يميني قال قول قوله ولا يمين ايضا ولو ادعى غلط الخارص
 بالثقل قبل قوله من غير يمين ولو ادعى غير الثقل لم يقبل منه ولو ادعى
 قال باء المالك واستثنى له بذلك قال ابن الحنفية صح لو اخرج الامام حاصلا
 جان للمالك ان يخرج حاصلا وان يخرص بنفسه ويخطا في الثمن
 ويجوز للمالك قطع الثمرة وان كره الخارص سواء ضمن او لم يضمن وفيه
 الشيخ في المبيع ط ليس يجزى كذا لا يجوز للمساكين اخذ الثمن عن الخارص
 ولا الضيق عن الزرع الا بان يجتهد حاله عند الخفاف فان فضل وقطعا
 وان نقص استعاد النقصان ولو دفع المالك الثمن عن الخارص لم يجزه ولو
 كان عند الخفاف يدين الواجب الا بالقيمة السوقية وعندى فيه نطق
 كذا لو استأجر خارا فزادها بمدة كانت الزكوة على المأجور ولو استأجر
 ارضا وعصبتها ولو زرع مزارعة فامدة كانت الزكوة على صاحب الارض
 ولو كانت صحوة كانت الزكوة عليها الى الميع نصيب كل منهما نصا ولو بلغ
 نصيب احدهما وجبت عليه خاصة كذا لو اشترى ثمرة بشرط النطق قبل
 بدو الصلاح فلم يقطعها حتى بدأ صلاحها فان طلق ابايه بالنطق او لم يترك
 او اتفقا جاز ولو لم يبق ثمة الزكوة عن المشتري قال الشيخ في الخارص
 فيه اشكال ولو اتفقا على الثمرة او بقيت برضا المالك فان الزكوة تجب
 على المشتري قول واحد اكثر لحظته والشيخ هنا جاز ان اجاز لا يقيم
 احد ما الى الآخر وان اتفقا في باب الربا على الاقوى الذي
 البائع في الاحتكام وفيه يا محتا لو نكل النصاب قبل النطق سقطت
 وانه فعلمه فاما وكذا لو باء خارا جنيها مما نكل او تخالف فمتألف في
 البذل الخول من حين الاقبال فلو وجد به عيبا قبل النطق وانه وامتنع
 المشتري واستأنف الخول من حين الرجوع وان كان بعد النطق وقيل لا
 يطل الزكوة الا ان يفرض الزكوة من غير العيب على اشكال وان كان
 بعد الاداء من الخين فكذا ليد وان كان من غير العيب جاز الرد ولو

يؤخذ

كانت الباقية فاسدة لم يزل ملك واحد منها فاعادته اكل وجبت الزكاة على
 اشخاصه بثلث النصاب بعد اكله قبل الاداء حتى في نصيبه وورثته نصيب
 الفقراء فان ادى الزكاة من غيرهم صح البيع ولا يخل نصيب الفقراء في
 المشتري حينئذ ولو عزل نصيبهم وبيع الباقي صح ولو وصيه بعد اكله صح
 في نصيبه وورثته نصيب الفقراء فان ادى الملك من غيره صح والا فلا
 صح لا يسلط الزكاة بغير مالك اذا وجبت سواء اوصى بها او لم يوص
 وتخرج من حله مال من لوطه لئلا من غير تعريض سقطت الزكاة
 وان كان بتعريض او بعد اشحان الاداء وجبت ما يجوز اخراج القيمة في
 من الانعام وغيرها ومنع الفقهاء في الانعام بيعه ويجوز اخراجها ما شاء وقمة
 والقيمة تخرج على انها قيمة لا اصل والا فرب جواز النافذ ولا اعتبار بالخلقة
 في الزكاة بل تخرج كل من المالكين ما يخصه من ماله ان بلغ النصاب والافلا
 حتى ولو بلغ الجميع النصاب او اكثر سواء كانت خلقة اعيان او اوصاف
 كما لو اشترى في الميراث والميراث والميراث والميراث والميراث وكذا لاشتر
 للمخلطة في نقصان الغريضة فلو كان لثلاثة مائة وعشرون وجبت على
 كل واحدة شاة ولا فرق في سقوط اعتبار الخلقة بين الماشية وغيرها
 كل لو كان النصاب الواحد وجبت الزكاة عليه وان كان متفرقا او اما من
 مختلفة كما لو كان له اربعون شاة متفرقة في البلاد سواء شاعرت في البلدان
 او تفرقت ولو كان له ثمنون في بلدان وجبت شاة واحدة في الزكاة
 تجب في العين لا في القيمة سواء كان المال حيوانا او انما نأ او غلات فلو كان
 في نصابه واحدة حال عليه لخلان ولم يجر وجب عليه فريضة واحدة ولو
 ادى من غير الغنم وجب عليه الاخراج نائبا لا يفتقر خبره فلو كان
 عنده اربع من الابل وعشرون من البقر فخلان من الغنم لم يجز عليه
 شيء وكذا باقي الاصناف كما الذين لا يبيعون الزكاة وان استوكب سواء
 في ذلك الاموال الظاهرة والباطنة ولا فرق بين حقوق الله تعالى وحقوق
 الادعي بما لو حال اكله على النصاب فتصدق به اجمع صح ثم ان
 نوى الزكاة اجزأه والاصل حصنة الفقراء الف

في
 النصاب
 في
 النصاب
 في
 النصاب

الناس في ما يثبت فيه الزكاة وفيه مطلقان ساقا في مال التجارة وفيه
 مائة وعشرون نجاة آتية الزكاة في مال التجارة على اقوى القبول وهو
 المال المنقول بعقد معاوضة يقصد به الاكتمال بانه عند الفسخ ولا يفي
 القيمة من دون الشراء ولو انقل بمسبة او قبل شاة او نوى القيمة فلا زكاة
 به شرط ثبوت الزكاة فيها استصحابا عندنا ورجحنا عند بعض علماء اكله
 وبلوغ القيمة النصاب ونية الاكتمال به باعده الفسخ وان لم يكون
 الاكتمال بفعل كالا ببيع والاكتمال بانه الحيلة لا بما يملكه بل بانه
 وان نواه للتجارة والافق به اشترط كون الفسخ بعوض لا بالية
 والاحتياط والاحتياط والاحتياط والاحتياط والاحتياط والاحتياط
 وجوه راس المال طول اكله فلو كان عنده شاة قيمة نصاب فزاد في
 اثناء اكله لم يثبت الزكاة على الاصل بل ثبتت زكاة راس المال
 عند تمام تحول الاصل وزكاة الزيادة عند تمام تحولها ان بلغت مضافا
 سواء نقص المال في اثناء اكله او لم ينقص ج قال الشيخ لو اشترى عرسا
 للتجارة بدراهم او دنانير لم ينقص حول الدراهم بل بقي حول الفسخ على حول
 الاصل ولو اشترى بنصاب من غير الاثمان كخبرة من الابل استأنف اكله
 ولو كان معه سلعة سبعة اشهر ثم باعها بقي حول الاصل ولو اشترى
 سلعة للتجارة وسبعة اشهر جرت في اكله من استعمالها اليه
 عروض التجارة بقي حول بعضها على بعض فلو كان في يده من عرض
 للتجارة ثلثت فيه الزكاة اقسام في يده سبعة اشهر ثم اشترى مدخرات
 آخر للتجارة وقيام سبعة اشهر بقيت الزكاة من كل واحد الزكاة الواجبة
 لو باذل احد النصف بعينه وكذا لو نقص المال بقي على حول العرض في
 بقيت زكاة التجارة في كل حول مع الشرايط ان لو اشترى مائة الف
 تمام حولها وان بلغ الجميع النصاب فكله عند خلان اكله عليه
 اجمع ولو كان ساقا لم يفتقر دون الباقي في كل ما حال عليه اكله
 من غير ان الاصل وزكاه كالمال الواحد ج ولو ملك دون النصاب وبه حال
 عليه اكله لم يثبت الزكاة ويشترط وجود النصاب في جميع اكله ولو كان

في
 النصاب
 في
 النصاب
 في
 النصاب

هذا هو الحق
في الزكاة
على كل حال
في كل وقت
في كل مكان
في كل شيء
في كل حال
في كل وقت
في كل مكان
في كل شيء

دون النقص به ثم ضل به زيادة القيمة السوقية او بزيادة او بانضمام عرض
آخر للتجارة في ملحق اعتبر الحول عند الضال ولو نقص في اتنا به ثم جعل اعتبر
الحول من حين الضال طـ لو اشترى بقبض بعين حال الحول وهو ما كان
ما به وحال الحول على الزيادة ثبتت زكوة ما به وياخذ النقص بالعتق
ولو اشترى بسلعة حال الحول ثم وجد ما عينا فربما به ثبت الزكوة كـ
لو باع السلعة في اتنا الحول استأنف حول الثمن بما يقوم بالسلعة بعد الحول
بالثمن الذي اشترى به سواء كان نصا با أو أقل ولا يقوم بتقديرا بله
ولو بلغت السلعة نصا با بعد التقدير دون لافي ثبتت الزكوة بـ التقدير
المخرج هو دفع عشر القيمة من المند الذي كان را به المال في لون القيمة
وقت الشراء لم ثبت الزكوة ولو من التجارة بعد ذلك او ركب ما لا ان
استوجب وقصد به التجارة لم يصح التجارة لم يثبت الزكوة بل لو نقص من المال في
النسبة ولو بقيت سلطته الزكوة وان كان منه انصاف انصاف ولو نقص من
المال استأنف الحول حسب ما ولو نقص بعد الحول ولم يبق الا ان تسقط
والتناقص ولو كان قبل كان الا ان سقطت فيه خاصة بـ زكوة التجارة
يتعلق بالقيمة فيجوز بيع العوض قبل الا ان يكون زكوة التجارة لا بـ زكوة
الوطيرة فلو اشترى بقبض للتجارة ثبتت زكوة ما به وجب على المالك زكوة
الذخيرة عنه ان لا يثبت زكوة العين وزكوة التجارة في حال واحد ولو طـ
الرعين سائمة للتجارة وقصد بها نصا به وحال على الحول وتثبت زكوة
التجارة وثبتت زكوة العين ثم لو اشترى بـ ارضا للتجارة فمن عاها او عاها
فأشترى ثم وجبت زكوة العين في المدة والمدة لم يسقط زكوة التجارة الا ان
والنخل والاشجار وحدها تنقل في حيزها عند ربط لو كان عنده ما يتا معه
وربما فلا شئ مما ينة وحيز عرضا فان لم ينقص فبمته كمال الحول
جزم الى الحولين وثبتت الزكوة ولو كان معه زكوة سائمة فعرضها
باربعين سائمة وكلاهما للتجارة وحال الحول عليها ثبتت زكوة التجارة
وعلى قول الشيخ ثبتت زكوة العين كـ لو دفع النما فراضا على النصف
فدفع الفاضلة حصة المالك الى راس المال وثبتت الزكوة فيه وفي

الحول

حصة العايل ايضا اذا اتفق راس المال والزيادة في الحول ولو احتلوا الحول
زكوة راس المال مع حوله واذا حال الحول على الزيادة اخذت الزكوة
من حصته والباقي على العايل ودره الشيخ وجه الله في جعل الحول
حصة العايل لحصول المالك به بظهور البيع وكذا في القرض فحظه منه
بظهور البيع وبين تأخره الى القيمة لظهور وفاة وهو عندى الحول
وهذا الاختصاص بمكة فانه لو كان را به المال عشرة فربم عشرين
ثلثين كانت الحول بينهما ولو اشترى ملكة للمساكين للعامل للحول
كما لو اشترى بنصا به التجارة القيمة تعين الباع على ما تقدم من الحول
كزكوة المالك كـ لو اشترى سلعة بدراهم حال عليه الحول وباعها
بالدراهم قوت السلعة دراهم ولو باعها قبل الحول بدراهم ثم حان
الحول فثبتت الدراهم بدراهم كـ لو خرج مال التجارة كان النسخ مال
التجارة فخرج به نصا به الزكوة في نصيب التجارة وليس للحول
الا اصل على ما تقدم المطلب الثاني في بقية ما يستحب فيه الزكوة
وفيها جـ ما حبث استحب الزكوة في الحول بشرط للملك التامة فلا
تستحب في المنفعة والانتفاع ولا العوض ولا الضال الثاني اليوم
فلا وجبة في العاقبة الثالث الحول الرابع الاوضة فلا زكوة في الحول
بـ يخرج عن كل عتق في كل سنة ديمان وعن كل زوجين في
كل عام دينار ويحب الزكوة في كل ما يخرج من الارض غير الموات الا ان
التي تحب فيه الزكوة بشرط الضمان والملك والنصاب كالارث
والعديس والذرة واشباهها والنصاب هنا كما هو في الغلات الاربع
حصة اوسق في القدر المخرج العشر ان كان تدبقي شيئا او شيئا ونصف
العشر ان كان تدبقي بالذوال والنواضع واشباهها ولو اجتمعوا فلا خلاف
في الاستحب في الخمس كالحول والبيع واشباهه من مخرج الزكوة في المالك
والعقارات والمالكين اذا كانت بقبض وتخرج من ثمنها الزكوة ولو لم يكن
الدارس دار غلة ولا عقارا فمضى للاخرة لم تثبت الزكوة في الاستحب
الزكوة في الاقضية والاثاث والغرس والاداني والرخس والمائنة عدا

اربعين

جـ

ما تقدم للفصل الثالث في وقت الإخراج والمتولى له وفيه طلبان
أولهما الوقت وفيه بحثان الأول في الأقسام والأقسام حتى يخرج الكل
وقد مضى وهو واحد عشر شهرا فإذا أهل الثاني عشر وجبت الزكاة إذا استمرت
الشرايط كمال الحول ووجوبها على الغنم فاستألف الغلات فإذا أصبحت وأقلعت
الثمره وجب الإخراج على السواد ولا يجوز له التأخير سواء طوى به أو لا مع وجوب
المستحق به لو أخر الإخراج مع التفتيش ووجوب التفتيش ضمن وكذا الموقوف عليه
زكاة ليندفعها فاختار مع وجوب التفتيش وأما الإخراج ضمن وكذا الرضى
لو أخر دفعه ما أوصى إليه بدفعه ولو كان عليه ضمان في الإخراج جاز التأخير
ولو أخرها ليدفعها إلى من هو أحق بها كالأب أو غيره من الحاجة الشديدة فمن
مع وجوب التفتيش قلت أو كثرت ولا يكون قد فعل إذا ما أتى قضاء الزمان
ولو كثرت المقتضى في البلد وطلب تعويضها في التأخير في الإعطاء لعل
واحد يقدر ما يفي على غيره وفي ضمان خبيثه اشكال ج كونه لا يخرج
الزكاة من دون إذن الباعى ولو أخرها عن ملكه ولم يجد الباعى ولا الفقير
وثلاثة من غير تخطيط فلا ضمان له لو دفع إلى الفقير الزكاة فأمنه الفقير
أن يستخرج له بها شيئا أو غيره ولم يقبضها فقلت ضمن المالك لأن الفقير
لم يملك لعدم القبض فالتوكيل قائم إذا لم يقبض لم يقبض إلا بالقرض وطا
رؤى جواز تأخير الزكاة شهرا وشهرين وعندي أنه يحمل على التأخير وحسينه
لا يشترط بعينه في الوقت قد رؤى جواز تقديم الزكاة شهرا وشهرين وثلثة
وأربعة وهكذا إن هذه الروايات تحمل على سبيل القرض على الزكاة لأنه
زكاة معجلة ويكون صاحبها ضامنا متى جاز الوضوء وقد أيسر الأخذ ولا يضمن
لو بقي على الاستحقاق ولو كان معه أقل من نصابه فخرج زكاة نصابه
وأما إن تم النصاب كان ما أخرجه زكاة معجلة ثم جاز ما جاز إذا كان
معه نصابه لأن بدفع الزكاة منه قرضا قبل الحول سقط الوجوب وعند
الشيخ رحمه الله يشترط أن يكون ما أخرجه مائة ولو لم تكن انقضى الحول
وله استرجاع الثمن كذا إذا دفع الزكاة قبل الحول قرضا فإن بقي المالك على وجه
الوجوب واليتمنى على صفة الاستحقاق انشبه القرض عن الزكاة عند الحول
منه

هذا هو الوجه في وجوب
الزكاة على الفقير
لو أخرها عن ملكه
ولم يجد الباعى
ولا الفقير

وكون نفعها إلى غيره ولو تغيرت حال المالك أو حال الفاضل يستعيد
العين إن كانت موجودة والقيمة عند القبض إن تلفت ولو زادت العين
زائدة متعلقة أو منفصلة فلا استعادتها بغيره قال الشيخ بسعيد هالان
المالك إنما أقرضها زكاة فلا يملكها بل يملك المالك الباعى الزكاة
من غير ميلة المالك ولا الفقير ثم حال الحول والمالقة والمالك يملك
النقطة العينية وقعت موقعها وإن تغيرت حال الدافع ردّها الإمام على
المالك وإن تغيرت حال المدفع إلى ردها الإمام على غيره ولو كان تغير
المدفع إلى قبل الدفع ضمنها الباعى مع التفتيش وعدمه ولو قبلت يملكها
رعا الحول ولم يتغير حاله وقعت موقعها وإن تغيرت بعد الدفع فالحكم
بما مضى وإن كان قبله وعلقت من غير تخطيط قال الشيخ الأولى أن يكون
منها لا يملك وكل واحد منها إذن ولو قبلت بميلة الفقير ولم يتغير الحال
وقعت موقعها ولو تغيرت بعد الدفع فالحكم بما مضى وعلقت في يد
قال الشيخ يضمن أهل النصاب ولو قبلتها بأذن المالك خاصة ولو تغيرت
الحال وقعت موقعها وإن تغيرت بعد الدفع فالحكم بما مضى وإن كان قبله
في يد الباعى فالمالك ضامن لأن الباعى أمينه بما يتجمله يستخرج
مستوردين الزكاة ولا يسترداد ولو تغيرت حال المالك أو الفقير قبل
الحول يستعيد وكل موضع يستعيد المالك فانه يأخذ العين مع وجوبها
والفضل مع عدمها ولو تعذر أو لم يقبض شيئا استعاد القيمة ويقع التأخير
بين اعتبار القيمة يوم التملك أو يوم القبض أنا يستعيد المالك لو قال
للفقير خذ الدفع هذه زكاة فقبلها له ولو طلق أو قال عند صدقة
لم يقبض له استرجاع إلا أن يدفع على الفقير بالتحويل فيرجع مع نكول الفقير
عن العين ولو كان الدافع الوالى جاز له الاسترجاع إطلاقا أو قيد بـ لو أيسر
الفقير فإن كان بعض المدفع جاز احتسابه من الزكاة وإن كان خيرا
استرجع منه أجمالا أو يسدا بما يكمل لو كانت إلا فتولد له أو من الأفاضل
قال الشيخ لا يرجع الزكاة وفيه نظير لأن القبض عند قرض وما القرض
المقدّم من الحج لو أيسر بعد الدفع ثم حال الحول عليه وهو فقير جاز الاسترجاع

كان

وهي مكية وآياتها التي الفتنة والمباينة وفيه مباح لا ميسر الفقير
واليتيم مع الاندلس ومن الاجتهاد لا بد من ما بين والقدرا الفتنة مباح
هو عدم التقطع من مونة السنة واختلف في اياتها الفتنة مباح لا ميسر الفقير
احدهما الفتنة مباح لا ميسر الفقير عليه مباح لا ميسر الفقير وقال الفتنة مباح لا ميسر الفقير
والثاني مباح لا ميسر الفقير واختلف في مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
مشتق من كسر الفاء فانه مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
مباح لا ميسر الفقير تعالى مباح لا ميسر الفقير فكانت مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
والثاني مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
لشدة حاجته والمباينة به مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
ولنقل مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
عن ذلك مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
اجماعا واختلف مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
الزكاة او قيمته والثاني مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
ب يجوز لصاحب الدار والجار والفرس اخذ الزكاة مع حاجته واعتاده
لذلك مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
له اجرة عقار او غيره مع الطاعة اما لو لم يملك نصا بكونه او اكثر لا يملك
الطاعة مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
لغيره مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
له دار علة بملكه عليها مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
ما يملك نفسه وعياله مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
تجارتا مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
ولو كان كسبه مستعنه عن الكسب في الرزق والا فرب مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
ح لا يشترط في استحقاق مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
الفقير اذا كان زوجها غنيا فان كان ينفق عليها حرمت منه اجماعا ومن
غيره ولو منعها النفقة مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
ابيه والاب المكنت ينفقه الابن لا يجوز لاحدهما اخذ الزكاة من صاحبه

بعض
الفقير
الزكاة
بعض
الفقير

وفي الجواز من غيره مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
يعطى مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
ه فيه مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
لوقر مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
لا عوضا واجرة مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
والعرف مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
د مباح مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
من الصدقة وهم قوم مشركون لهم نصيب من الزكاة لكونهم مسلمين
في جهاد غيرهم من المشركين وصلحهم من الصدقة غيرهم من المسلمين قال الشيخ
لا يعرف اصحابا موثقة اهل الاسلام وقال القيد المولدة صبيان مسلمون
ومشركون واعلم ان المولدة من المسلمين اربعة اصناف اشرفها طائفة لهم
نية حسنة في الاسلام ويعلم ثباتهم عليه لئلا ينقل من المشركين اذا
اغطوا رغب نظروهم في الاسلام الثاني اشرف بينهم ضعيفة اذا اعطوا رغب
حين ينشروا وثباتهم الثالث مسلمون في طرف بلاد الاسلام لهم رقة منع
من يلهم من المشركين ان اعطوا فاعطوا عن المسلمين وان منعوا لم يعطوا
واحتاج الامام في قتالهم الى مونة شديدة لتجهيز الجيش الرابع
مسلمون في الاطراف باذنه قوم يودون الصدقات حتى فاجروا ان اعطاهم
الامام جبرها وان منعهم مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير
قال الشيخ لا يفتنع ان تولى الامام ان يتالف هؤلاء القوم ويعطيهم
نساء من المولدة وان غار من غير المصلح لان القوم هذا من فرائض
الامام وفعله حجة ولا يفتنع عليها في ذلك حكم اليوم ليقوطه ورضا
تجديد ذلك والفتنة فيه وقيل الشيخ رحمه الله جردت قال الشيخ
سهر المولدة ساقط الا ان وليس يزوج ح لو اوجبت الى الجهاد دخل غيبة
الامام فالزوجة جواز صرف البهر الى اربابه من المولدة د اذا احتاج
الامام في قتال اهل البق او مانع الزكاة الى التالف استعان بالمولدة
وصرف اليهم البهر المصنف الخامس الرقاب وفيه مباح لا ميسر الفقير مباح لا ميسر الفقير

بعض
الفقير

المراد بالثبات المكاني والعبرة اذا كان في جهة واحدة يشترط ان
يعتقد ان يكون له وجه عليه كفارة عتق وهو قبيح فالك قبيح من احكامنا
يجوز ان يعطى من الزكاة ما يشترط به رتبة ويقتضى كفارة من سائر
لان القصد اعتاق الرقبة وقال الشيخ الاخر ان يعطى من الرتبة من
سائر الرقاب القربى فيشترط هو ويعتق عن نفسه وقيل يعطى من القاربين
ح لو لم يجد مستحقا جاز ان يشترط العبد من مال الزكاة ويعتق وان لم يكن
تحت شدة يجوز صرف السهل السيد بأذن المكاتب والى المكاتب بأذن
السيد وبغير اذنه لا يعطى المكاتب من سائر الرقاب الا اذا اقتضى ما يورثه
في كتابته وهل يعطى قبل حلول الخيم فيه اشتغال اقر به الجواز الصنف
السادس من العاديين وهم المديون في غير معصية وفيه من يباحث الوفاق
الغارم ما استدان به معصية لم يقض عنه من الزكاة سواء تابت اوله
وقرأت وكان قتيلا جاز ان يعطى من سائر الرقاب ويقضى هو بـ
يعلم فيما اذا انقضت قال الشيخ لا يقضى عنه والوجه عندك القضاء ج
لو قضى الغارم ذكبه من ماله او من غيره لم يحسن له اخذ عوضه من الزكاة
الا ان يكون قضاء من دين اخر كواستغنى سائر الدين جاز للامام
ان يدفعه الى الغارم وان يدفع الى الغارم يقضى هو ولو قضى سائر
الدين وطلب اخذه ليجوز به ويستفضل ما يحصل به تمام الدين فالوجه
الاجاز لا الغارم حتى بان احد ما تجوز مالا لا طفا فنية بان يتلف مال
رجل ويجهل مثله وكاد يقع بسببه فنية فتجوز رجل فنية لا مكان
القابضة وسواء كان التخلل لا طفا فنية الثانية بالقتل او تلف المال
والثاني من استدان لنفسه فنية اما الاتفاق في الطاعة او المباح
والثالث ان يعطيان من سائر العاديين ولو ضمن دينا وكان هو والمضرب
عنه موبس لم يورث من سائر الغارم وان كانا موبسين جاز ولو كان الضرب
عنه موبسا دون الضامن احتمل الا يصر في البلطيق النفع الى الضرب
عنه ولو كان الضامن موبسا دون المضرب عنه فالأقرب صفة الى الاجل
الامكان ولا يصر الى الضامن لا يباراه مع امكان الضرب الى الاصل كـ

د

ب

٢

ليجوز

يجوز القضاء عن الحق وان كان ضمن جهة فنية مع الجزر ويجوز ان تقاض
ما عليه وكذا يقضى من الميت وتقاض ان كان ضمن جهة فنية ايضا
ان جاز المناقضة انما هو مع تصور النكحة الصنف السابع في سبيل
الله والشيخ في ان في نفسه احد ما يجاهد كحكمة والمال جمع شمل فقير
ومصالح المسلمين كعونة البارين والحاج وقضا الدين عن الحق والمشتوباء القاطنين
والمجاهدين واشياء ذلك والثاني اقره والقراءة قضان المطوعة الذين ليسوا
بمحل بطين ولا ايتهم لهم في الديوان وليست ايتهم الذين لهم نصيب من
الدين وانما يعز ذلك اذا نطقوا والمال الذي لهم من التي وممن في الديان
الذين هم يوم الجهاد والاقاوت باخذ من النصيب اجماعا وكذا في
في المال والوجه عندك جواز اعطائه لموا اذ كل من الصنفين لا انفصال
صاحبه جاز الصنف الثامن ابن السبل وفي نفسه قهران احد ما
احد ما للمجانة الجناز بغير اذنه المتقطع به وان كان غنيا في بلده وبذل
الضيف والثاني لابن الجنيمة اية المجتاز والمفتي للغير والا قرب عندك
الاول فيعطى الثاني من سائر الرقاب مع نفسه لانه سائر الرقاب لا يعطى
حين اقام ابن السبل يعطى ما يقضيه لذها به وعرضه ان قصده في بلده
وما يقضيه لوصوله الى بلده ان قصده ويعطى في سائر الطاعة والمباح لا العينة
الصنف التاسع في الاوصاف وهي ما تحتها الاجرة صرف الزكاة
الى الخاف غير المولدة ولا الى غير المؤمنين من سائر اصناف المسلمين فان كان
لم يجز سواء كان عتقا او ذميا لا يستلزم لولم يوجد له من قال لا من غيره
منها وينظر الوجهان سواء كان غير المؤمن مستحقا او لا جاز حكم الزكاة
الذخيرة حشم ذكرة المال وحق بعض علماءنا دفعها الى المستضعفين
مع عدم اليقين والحق خلافه يجوز ان يعطى زكاة المال والفقير
اطفال المؤمنين وان كان اباؤهم قبيحا ولا يجوز اعطائه اولاد الكافرين
ولا اولاد المخالفين الحق في اختيار الشيخ والسيد الميرضى اشتراط
العدالة في الباحثين وتخصه اخرون وهو لا فرق ما قاله اخرون يشترط
مجانة المشتري فعلى من لا يجوز اعطائه الفاسق اذا كان موبسا والادعاء

ولا يشترط

والاول

ما

على منع إعطائه من يجب نفقته على الدافع ومن لا يزال وإن عكسوا والأولاد وإن
تزوجوا والزوج والزوج من الزكاة الواجبة ويجوز للزوجة أن تعطى زوجها
من زكواتها من عدل ما من الأقرار كالأخ والعمة والخال لا يمنع
من الزكاة مع الشرايط بل هو أولى من لا جنس سواء كان واد قار أو لم يكن
ح لو كان في عائلته من لا يجب نفقته كسبيته حتى جاز دفع الزكاة إليه والاتفاق
عليه من الزكاة خط أجمع العلماء كفاية على تحريم الزكاة على بني هاشم
من غيرهم ومن الآن أربعة أولاد أبي طالب والقبائل والقبائل وأبي هاشم
وهل يجوز من لبن الطالب أقر به المفيد في العزبة والحق عندك خلافة
في يجوز لغير بني هاشم ومن غيرهم أن يعطوا الزكاة من مثله من الصالحين
والأخذ المتدوية من غيرهم لو كان الهاشمي فقير قد منع من الخبز
جاء له تناول الزكاة وهل يتقدم بعد الحاجة أو يجوز له إلى زيادة لآخر
سأول من جاز لودع في شخص الفقير فإن عرف كذب به منع وإن عرف صدقة
أعطى وإن جهل قبلت دعواه ولا يكلف بيته ولا مينا ولو عرف له مال
وإدعى ثمنه قال الشيخ خلف البيهنة وعندك فيه نظر ولو ادعى الجور
عن الأكتاب قبل قوله من غيرهم وإن كان شابا لم يملك لودع
العبد الضميمة ولم يعلم صدقة فإن صدقة المديون البيهنة قوله وإن كذب
أفتن إلى البيهنة به لودع في الغنى فإن كان لمعلمة ذات البين فأمرو
مشهود وإن كان لمعلمة نفيه ولم يعلم صدقة فإن صدقة المديون وإن
يكذب به فالوجه القول من غيرهم وكذا لو ادعى تلف ماله والشيخ
ككفه في المأني البين بل لا يعطى الزكاة المملوك وإن كان طفلا لا يمنع
يجوز إعطائه للمالك يجوز أن يعطى أطفال المومنين فيقول لا أخذ
وليسهم سواء كان رضيعا أولا أكل الطعام أولا وكلما يجوز الدفع إلى
المجنون بطل المخالف إذا أخرج زكوة إلى أهل عيلته ثم استبصر بها
لو دفع الإمام أو الباعى إلى من يظنه فقير فبان غنى بعض الدافع
ولا للمالك وللإمام والباب الاستعانة من المدفع إليه مع ظهور
غناه شرط في ذلك حال الدفع أو لا أعلم أنها زكاة أولا ومع تقدمه بغيره

وهل يحرم
من غيرهم
من لبن الطالب
والقبائل
والقبائل
وأبي هاشم
وهل يجوز
من غيرهم
أن يعطوا
الزكاة
من مثله
من الصالحين
والأخذ
المتدوية
من غيرهم
لو كان
الهاشمي
فقير
قد منع
من الخبز
جاء له
تناول
الزكاة
وهل
يتقدم
بعد
الحاجة
أو
يجوز
له
إلى
زيادة
لآخر
سأول
من
جاز
لودع
في
شخص
الفقير
فإن
عرف
كذب
به
منع
وإن
عرف
صدقة
أعطى
وإن
جهل
قبلت
دعواه
ولا
يكلف
بيته
ولا
مينا
ولو
عرف
له
مال
وإدعى
ثمنه
قال
الشيخ
خلف
البيهنة
وعندك
فيه
نظر
ولو
ادعى
الجور
عن
الأكتاب
قبل
قوله
من
غيرهم
وإن
كان
شابا
لم
يملك
لودع
العبد
الضميمة
لم
يعلم
صدقة
فإن
صدقة
المديون
البيهنة
قوله
وإن
كذب
أفتن
إلى
البيهنة
به
لودع
في
الغنى
فإن
كان
لمعلمة
ذات
البين
فأمرو
مشهود
وإن
كان
لمعلمة
نفيه
لم
يعلم
صدقة
فإن
صدقة
المديون
وإن
يكذب
به
فالوجه
القول
من
غيرهم
وكذا
لو
ادعى
تلف
ماله
والشيخ
ككفه
في
المأني
البين
بل
لا
يعطى
الزكاة
المملوك
وإن
كان
طفلا
لا
يمنع
يجوز
إعطائه
للمالك
يجوز
أن
يعطى
أطفال
المومنين
فيقول
لا
أخذ
وليسهم
سواء
كان
رضيعا
أولا
أكل
الطعام
أولا
وكلما
يجوز
الدفع
إلى
المجنون
بطل
المخالف
إذا
أخرج
زكوة
إلى
أهل
عيلته
ثم
استبصر
بها
لو
دفع
الإمام
أو
الباعى
إلى
من
يظنه
فقير
فبان
غنى
بعض
الدافع
ولا
للمالك
ولللإمام
والباب
الاستعانة
من
المدفع
إليه
مع
ظهور
غناه
شرط
في
ذلك
حال
الدفع
أو
لا
أعلم
أنها
زكاة
أولا
ومع
تقدمه
بغيره

بغيره

المثل أو القيمة ومع النعت تدعي من المبالين ولو كان الواقع هو
فلا يرب عدم الضمان مع الاحتياط وثبوته لا معه فإن وجد العين استعادها
والأصل أو القيمة إن شرط وقت الدفع أنها زكاة واجبة ولو لم يشترط
فلا يرجع كما لو بان المالك أن المدفع إليه عبد المالك فالوجه عدم
الاجزاء مطلقا كتب لودع على من ظاهره الإسلام أو الكوفة فإن
بالخلاف أو بان هاشميا لم يضمن كما تقدم في الفقهاء والمالكين وكذا
يوطون عكاه مطلقا لا يربعي ما يفعلون بالصدقة أمسا الرقاب
والغادمون في سبيل الله وابن السبيل قائم بطلون مراعى فإن خرج
المالك ما أخذ في الكتابة والاستبعاد منه أن دفع إليه ليصرفه فيها
ولو لم يبق بما عليه واسترق سبيله قال الشيخ لا يمنع والغارم
إن صرف منه في الدين والإقرار بوجه اجتماعه خلافا للشيخ والغارم
إن صرف منه في الدين والاستبعاد ولو فضل منه فضل بعد الغزو
لم يستبعد وابن السبيل إن دفع منه في مودة بغيره ولا الاستبعاد
خلافا للشيخ ولو فضل معه شيء يملكه من الصدقة استبعد كذا
الغازي والغارم ملون عليها والغارم لمصلحة ذات البين يأخذ ونسخ
العقود والعقود والباقي أنا يأخذ ولو مع الفقر لا غير وابن السبيل
يأخذ وإن كان غنيا يملكه بغيره في بلد الأخذ كذا من يجب نفقته لو
كان غان با أو عاملا أو مضافا فإن أن يدفع إليه من يرضى من نصف
بصينة ولو كان ابن السبيل دفع إليه ما يحتاج إليه ليعزم أمرا بغيره
النفقة الأصلية كالتزوية ومؤنة الطريق ولو كان مملوكه مضافا
جاء أن يدفع إليه من لاه من زكوة ما يرضيه على فقير فقير ومنع
منه ابن الجهم كولو يوافق زوجته كان الزايد عن نفقة فقير
محب من سمر ابن السبيل ولو كان بغيره كذا كانت عاصية فلا يعطى
شيئا ولو كانت مضافة جاز لزوجها دفع ما يرضيه على فقير فقير
كانت وكذا لو كانت مضافة كسب يجوز أن يخص بالزكاة كلها بخص واحد
من صنف واحد ولا يفضل صرفها إلى الأصناف بأشهرهم ويجوز لفصل بعضهم

المالك

رقبته

كانت

على بعض وإن الفقير ما يفي به وما ين يده عليه دفعة فلو دفع اليه ما يفي به
 حرم الزاد في القامح يعطى قدر الدين خاصة كثر أو قل وكذا المكاتب
 وابن السبيل والغاري يعطى ما يفي به لغزوه والعامل يعطى بهمه
 أو نحوه ولو عتق له الأمان أجره وقصر المهر ثم مرام من المال
 أو من سم عتقه ولو زاد نصيبه عن أجره رد الزاد يده على باقي المهر
 كقط في حق من نفل الصدقة من يدها مع وجود المتيقن في لوان
 اقربها الصراعية ولو نقلها من أمثالكم يوجد المتيقن في يدها
 فإن النقل سابق مع ظن السلامة إجماعا ولا ضمان مع عدم التيقن
 كالمكان المأخوذ عن بلد المال استحب إخراجها في بلد المال ولو كان بعض
 عنده استحب أن يخرج عن كل بلد يده لا لو فقه المتيقن استحب له غيرها
 والأيسر بها ولو أدركته الوفاة وجبت الوصية بما لم يوصف لنفسه
 مختلفة جاز أن يأخذ بقل وصف قسطا في أقل ما يعطى الفقير ما يجزئ القصار
 سارق ومخبة ورسم ونصف دينار قاله الشافعي وأما بابونه وهو الأشهر
 الروايات في قال ابن أبي عمير وبه لا ما يجزئ النصاب الثاني وهو جرم أو
 خيل طائر ولم يقدره الرضوي ولا أحد لأكثر ما يعطى لست بمتيقن أن يعطى
 ككوة الأمان والثقات أهل الفقه المصنفين يأخذ الزكوة وذكوة النعم أهل
 المتجمل ليس لو كان الفقير يبيع عن الزكوة جاز اعتباره ولا يبيعها بها
 زكوة لغيره للفقير مع حاجته للاشتاع من قبولها كمن يعطى
 شيئا بقره في قبيل وكان منه فإن كان المال قد عتق لم يبعه بقره
 وإن لم يبيع جاز أن يأخذ مثل غيره لأن يده على أهل اليقين أمّا
 يستحق عند القسمة إذا أخذوا نصيبهم فإذا مات فقير قبل الأخذ
 لم ينفق إلى ورثته شيئا لسط بقره للرجل بشرط صدقته واستئجارها
 وبأجله قتلها اختيارا وليس بحق ولا بأس بعودها اليه يملك
 وشبهه من غير كراهية وكذا الواجب إلى شئ بها زالت الكراهية
 الجيدة المشتاع من مال الزكوة إذا مات ولا وارث له وورثه أرباب
 الزكوة والرواية به وإن كانت ضيقة إلا أن تحقق علما بأهلها بها

وقال

ما لو ادعى المال الأخرى قبل قوله من غير ثقة ولا بين وكذا وقال
 هي ودفعه أو لم يحل التحل المقصود **الحامس** في زكوة الصدقة
 وفيه فصول ثلاثة فمن يجب عليه وفيه لا يحل أخذ زكوة الصدقة
 بشرط الحديثة والثقل والخفى فلا يجب على المملوك بل يجب على السيد
 ابتداء وحكم أم الولد والمدة والمكاتب الشرط حكم الفتن أمّا
 المطلق كان له يوت شيئا فالعطرة على المولى وكذا إن أدى وعالم المولى
 فإن اتفق من كسبه وجب عليه وعلى السيد بالخصص أن يملك
 بالحدية ما يجب معه الزكوة لا زكوة على الصبي والمجنون ولا يجب
 على الولي الإخراج عنها إجماعا وكذا لا يجب على من أهل شوائ
 وهو مغمى عليه ح الفقرة لا زكوة عليه وهو من محل له أخذ زكوة المال
 وقال ابن حبيب يجب على من فضل من مؤنته وموثة عياله جامع
 وليس بمعتقده **الحامس** على الفتن وهو من ملكت قوت سنة له
 ولجأه أو يكون ذلك كسب أو صنعة بأدبه وأدعياله وزيادة
 مقدان الزكوة وللشيخ هنا قول آخر في الزينة معتبرة وإخراجها
 فالشافعي يجب عليه ولا يخرج منه أدائها ويسقط بالإسلام بعد الهلاك
 لأقله ولو أيسر عبد التاجر قبل الهلاك ولم يبع لم يملك مولاه للإخراج
 عنه والعطلة يجب على أهل البادية كما يجب على أهل الحضارة
 يجب أن يخرج العطلة عن نفسه وعن جميع من يول سوار كان للعامل ولا يول
 وسوار كان للمولى مسلما أو كافرا أحدا أو عبدا قريبا أو بعيدا عنها أو قبل وسوار
 وجبت العبد له أو ثمنه بها ويجب عليه الإخراج عن زوجته وعبدته إن لم
 يعلما غيرها ولو عالها غيره وجبت على العاقل **الحامس** في الزوج إخراج العطلة
 عن زوجته وإن كانت عتية ولا يجب عليها وكذا أكل من وجبت ذكوته
 على غيره يسقط عنه وإن كان لو انفرد وجبت عليه كالضيف الفتن
 والمرة الوسة ولو فشت سقطت مؤنتها ولم يجب عليه ففتنها وإن
 أدريس احتطأ هنا حيث أوجبها عليه والادعي الإجماع وهو يجب
 والزوجة الصغيرة وغير المدخول بها إذا لم تكلأ من نفسها لم يجب عليه

في

فلا يراد زكوة
 على إخراج العطلة
 المؤقتة سوار
 أو من مقرر
 عليها أو غيره
 الإجماع والعلم
 تفصيل من الحديث

نعتها ولا تظن تباطؤ المطلقة رجعية تجب على الزوج ان يخرج عنها الى البائت
فلا تجب عليه عنها ولو كانت حاملا او حيا النفقة للحمل فلن لا وجبت
كالمشقة بها لا تجب فظن ما على الزوج الا ان يقول ما تجبها يا زوجة العبد
او المولى اذا كانت موصى فلا ذكوة على الزوج قطعا وهل يسقط عن الزوجة
قال الشيخ نعم وعندي فيه اشكال والاصل فيه ان الزوج ان ثبت على الزوج
اجدار فالوجه ما قاله الشيخ وان وجبت عليها ومحلها الزوج فالظنة واجبة
عليها وكذا البعث في امة الموصى اذا كانت نجس او مولى نص الشيخ على سقوط
ظن ما عن مولاها والبحث كما تقدم به لا يخرج الزوجة عن نكاحها فان
كان باذن الزوج اجزاء عنها والا فلا يخرج لو كان الزوجة من أهل الاقدام
فانما ثبت خادما باجرة لم تجب على الزوج فظن ما اذا لم يعله وان كان ملحقا
لها فان اختار الزوج لا نفاق عليه وجب عليه فظن ما والا فلا ولو استأجر
خادما وشروطه فنفقة فان اختار الزوج ذلك وجبت فظن ما والا فلا بد
مخرج عن ولده مع العيلة لا صغيرا كان كوكيل موصى او معيلا به لو كان
الولد صغيرا معيلا وجبت فظن ما على الاب له ولو كان موصى فنفته به ماله
فاذا لم يعله الاب نكحها قال الشيخ لا يسقط الفطرة عن الاب لانه من عياله
والوجه عندي سقوط الفطرة عن الاب لا نفقا العيلة وجوبا ونسقا
وعن الولد لا نفقا التكليف اما الكبير فيجب فظن ما عليه ولو كان فقيرا فعلى
الاب وكذا النكاح في الاب والابن والجد وحكم ولد الولد حكم الولد سواء كان
ولدا او بنسبا ولو كان للمولود خادم فان كان محتاجا اليه للزمانه او الصغر في
وجوب فظن ما على الاب مع اعياد الولد ترقده بن كسب على المولى الاخراج
عن عبده وان كان غائبا او بقا او موهوبا او موصوبا سواء رضى عوده
او لا وسواء كان مطلقا او محبوسا كالا سيرا مع علم حيوته ولو لم يعلم حيوته
قال الشيخ لا يلزمه الفطرة عنه واوجبها ابن ادریس وعندي في ذلك
ظن من الاجب على الغاصب اخراج الفطرة عن العبد الغصب ولا على
المالك وليس يجزئ سطر اذا اشترى عبدا ونوى به التجارة وجب عليه
فظن ما ولا يسقط ذكوة التجارة فيه نكح او وجوبا على الخلاف ولو كان له

عبد للتجارة في يد المصارف وجبت فظن ما على المالك لو ملكه عبدا
فان احلها التملك فان ذكوة على المولى وان سقناه فالأقرب وجوب ما على
المولى ايضا فظن ما عبد المالك المشروط على مولاة والوجه ان زوجة
كزوجة الفتن كسب من نصفه حق ونصفه مملوك فظن ما على المولى نصيب
الزوجة وعلى العبد نصيب الحرة ان ملك بها نصيبا ولو كان احدهما معيلا
سقط نصيب وجبت على الآخر ولو كان بين السيد والعبد مائة أو
بين ارباب عبد المشتق لم يدخل الفطرة فيه كسب الفتن اذا تزوج
باذن مولاة كانت فطرة امراه على مولاة سواء كانت حرة او امة اما
لو لم ياذن وجبت فظن ما عليها ان كانت حرة وعلى مولاها ان كانت امة
كسب المولى المكافاة اذا كانت له زوجة كافرة وجبت فظن ما على المولى كسب
لو تزوج امة بغير غيره او مكاتبه وبطلها اليه وجبت فظن ما على مولاة دون
زوجهما من حق محبس سقطت فظن ما عن المولى ليسقط نفقة عنه بالسلم
وعن المجهول ولو تزوجها من موصى وبطلها اليه وجبت فظن ما على الزوج
ولو سقناه عنه وقت وجبت الفطرة على السيد كسب لو اجبر عبده كانت
فظن ما على مالك دون المستاجر كسب اذا وصى رجل برفقة عبده ولا نفقة
كانت المفطرة على مالك الزوجة كسب فطرة التملك على ارباب المحصرين
فرق بين ان يكون بين اثنين اكثر ويجوز ان يتفق الشركاء في خمس
المخرج وان تخطا خط الاب ان يخرج عن الجنين لاختلاف علان في الطائفة المتضاربة
لوجوب الفطرة لبعضهم وصيانة الشهرة كله وكذا من العتق الاولين والآخرين
اخر ليلة من الشهر كسب يهل الهلال وهو وصيافته وهو الاقرب لا يستحق
المفقير حاج الفطرة عن نفسه وعن عياله ولو اخذها استحب له دفعها ولو
خاف عليه اذا ساقا على عياله تصدق به الفص
الثاني في تدريسها وحبسها وفيه عشرة مسائل احسنها كان قريبا غاليا
كالخطة والشعب والنسب والزيب والادب والاقط والبين فلو تزوج
احد هذه اجزاء وان كان غاليا قرب البليغ فله وأفضل هذه الاجناس
المحرم ان ينسب وقيل الافضل ما اعطى على قسمة البلد وهو حين تب

قدرة الفطرة صاع من جميع الاجناس بصاع النبي عليه والصاع اربعة
 امداد والملة رطلان ونحوه بالعراقي وهو ايضا ما بين واثنان ونصف
 درهما ونصف والدرهم ستة دوايق والفاق ثمانى حبات من اوسط
 حبة الشعير فقدر الصاع تسعة ارباط بالعدل في وستة بالمقياس قال
 الشيخ رحمه الله يجوز من اللبن اربعة ارباط بالمقياس ورواية ضعيفة
 ج يجوز به الصاع من سائر الاجناس اذا اعتبر الضل سواء ثقل او خف
 وهل يجوز الوزن من دون الضل الوجه ذلك لو اخرج اثنان
 من اجناس مختلفة عن جماعة جاز اجماعا هل يجوز ان يخرج اقل من
 صاع من جنس على اذا ساوى قيمته صاعا من ادون على سبيل التخمين
 عندي فيه تردد ولم اقدر فيه على قول لو اخرج من غير الخالص على قنطرة
 جاز وان كان ادون قيمة لا يجوز به اخراج المعيب ويجوز ان يخرج من
 طعام قديم اذا لم يتغير طعمه وان نقصت قيمته عن قيمة الحديث ج يجوز
 اخراج القيمة ولا يتقدم بقدر معين بل يرجع الى القيمة السوقية وقت الاخراج
 وقد روي قوم من علماءنا بدمهم ما حروف باربعة دوايق وليس على ط قال
 في الخلاف لا يجوز للمدين والسوق من كخطة والشعير على التماسل ويجوز ان
 على اتمام قيمة وعندي فيه نظر وكذا البوص في الخبز هل يجوز على اتم اصل
 او بالتقويم كى البسك ان قلنا انه نوع من الشعير اجزاء طاهية اصل لا قيمة
 والا اعتبرت قيمته وكذا البسك في العنبر كذا الخبز والبرس وما اشبهها
 فلا يجوز بان اصلا بل بالقيمة والطعام المستخرج بالثابت يجوز ان يخرج
 بالخرج الى الحد المعيب فان خرج وجبت الزالة او الزيادة المقابلة
 الفصل الثالث في قنطرة وقتها ومحتتها وفيه كخاتمة ج الفطرة
 بعزوب الشين من اذنين من رمضان والمشيخ قبل اخر بوجوبها بطاوع
 العجز الثاني يوم الفطر واختاره الفقيه وابن الجوزي لو وجب له فطر
 فاضل شوال ولم يقبض فالفطرة على الواجب ولو قبل ومات قبل القبض
 فقبض الوارث قال الشيخ ج الفطرة عليه وليس يجزى ج لو ولد له
 ولد بعد الهلال او تفريق او اشترى او ايسر او اطلع او صار غنيا او نكح

منه لا يجب الفطرة ولو كان قبله وجبت ولو كان قبل الفطر بغيره
 لو مات له ولد او مولى او فطنت زوجته او باع عبده قبل الفطر فلا
 زكاة عليه فيها بعد على الخلاف ولو مات العبد بعد الهلال قبل ان يملك
 الاداء عليه وجب الاخراج عنه لا لو اوصى له بعد ثم مات الموصى بعد
 الهلال فالزكاة عليه وان مات قبله فان قبل الموصى له قبل الهلال ايضا
 فالزكاة على الموصى له وان قبل بعده قال الشيخ لا زكاة عليه ولو مات
 قبله فان قبل الموصى له قبل الهلال ايضا فالزكاة على الموصى له وان قبل بعده
 قال الشيخ لا زكاة على ائمة اوصى له الموصى له فان للوارث الثلث
 فان قبل الهلال وجبت الفطرة وهل يجب عليه او في مال الموصى له قال
 الشيخ لا يلزم احدا وظاهره الا ان يقول والوجه ان الفطرة على الورثة
 ان قيل بان يقال الشركة اليهم كالمراهم والافالوجه ما قاله الشيخ ج الوعد
 اذا كان نفسه حر او هائلا مولاه فوقع الهلال في نوبة احدهما فلا ينظر
 بالفطرة ترددا اقر به الوعد ط يستحب اخراجها يوم اعيد قبل الخبز الى المقتل
 ويستحق عند الفطرة وهل يكون تقديرا على هذا لا يشك الا في عقدت
 جواز ذلك من اقله رمضان لا اكثر لا يجوز تأخيرها عن صلوة العبد
 اختيار فان اخرها لم ولو لم يخرج اياها ثم اجتمع ان كان قد غفل
 اخراجها مع الامكان وان لم يخرج قد غفلها فالافضل حشرها وانما
 قبل اداءه وقبل تسقط وصح القول اذا غفل المالك ويضمن بالتأخير عنه
 مع وجوب المتيقن ويكون نقلا من ملكه مع عدم المتيقن فيه ومع عدم الخلاف
 ويضمن بما يجوز ان يخرجها من المالك القريب عنه والافضل اخراجها من
 ملك المالك وقيمة ما فيه يت تصرف الفطرة الى من يقصر اليه زكاة
 من المالك ويجوز ان يعطى اطفال المؤمنين وان كان ابا قنطرة ولا يجوز
 صرفها الى غير المتيقن والميتة صحت غير متيقن خلافا للشيخ ولو فقد
 المتيقن جاز التأخير ولا ضمان مع وجود المستصحب ج يجوز
 صرفها الى واحد ويجوز للجماعة صرف صدقتها الى الواحد دفعة
 وعلى الشاغب مالم يبلغ الى حد الغنى يد لو اخرجها الى المتيقن فاخرجها

أخذ هالي دأ بها بان يصون العقب فدا هذا وتصدق باجاز به يستحب
تخصيصه بامار به بان لا يخرج من مع وجوده مواصف ويحتج بوجه اهل
العقل في العلم والدين ان يكون للمالك ان يتولى الشفعة بنفسه ولا يستحب
صرفها الى الامان او نائبه ولو تعدد ضررته الى الفقيه المأمون من امانة
بذلك ان يعطى صاحب الكادم والدار والدين من الزكوة ولا يظلم
بذلك لا يعضه به يستحب ان لا يعطى الفقير اقل من صاع ويكون ان يعطى اصلا
ولو اجتمع جماعة لا تبيع الا صواع جاز ان يعطى الواحد اقل من صاع يط
لا يفيض صدقة العطاء بالموت ويخرج من اصل الزكاة كالدين وان لم يرض
بها كالا يملك الميخني الزكوة الا مع القبض من المالك او وكيله وليس للوارث
الاطالة بالموتات اليه حتى قبل القبض المقتضى في التاديب في
وفي قصور القاتل فيما يجب فيه وفيه ثلثون حقا يجب التحريم بصفة
اصناف الغنائم من دار الحرب والعاديين والكنوز والغوص وفاضل ثمنه
ومونة عياله عن السنة وان باج الغنائم والصفاهات والرهائن والكلال
اذا اختلط بالحرام ولم يميز وارضى الذي اذا اشتراها من يملك الغنائم
التي تؤخذ من دار الحرب يجب فيه التحريم تمامه العكس وما لم يحرمه امض
نقله او لا يبيع بملكه ما يؤخذ من دار الحرب منه اذا كان في ايديهم عسبا
من يملك او معاينة لا يجب التحريم فيه ويجب رده على الغصب منه
الجب يجب في الغيبة قلت او كثرة كالمعادن كلها يخرج من الارض مما خلق
فيها من غير هاتاه قيمة ويجب فيها التحريم لا الزكوة سواء كانت مباحة كالعين
والنفط والكسيت او جامدة سواء كانت من طبعة بانزادها كالرصاص
والنحاس واليديد او من غيرهما كالزيت او غير من طبعة كاليافق والبرديج
والبحش والعقيق وفي اعتبار النصاب في المعادن قولان للشيخ احمد
انه يعتبر والى انه غير معتبر فيجب التحريم في قليلها وكثيرها والاقر باول
ثم في قدر النصاب قولان احد ما عثر ون ديارا وهو الاقوى عندك والاني
ديارا واحد اختاره ابن بابويه وابو الصلاح فلا يجب التحريم في شيء من المعادن
حتى يبلغ ثمنه عشرين ديناراً والنصاب معتبر بعد الملوثة فان بلغ

ذلك ولا يجوز

فيها

يوجد هاتاه با وجب التحريم والا فلا وتعتبر النصاب فيما اخرج دفعه واحدة
او دفعات لا تخللها ترك اهل فلوا خرج دون النصاب وترك العمل
مهللا ثم اخرج دون النصاب يجب في ولو حثلا نضابا اما لو بلغ احدهما
نضابا وجب فيه خاصة ولو تخلل ترك العمل لا يستراحة مثلا او اصلاح
اله او طلب اكل او معاون او خرج بين العدين ثواب او شبهه وجب
التحريم اذا بلغ المنفعة النصاب ثم يجب في الزيادة مطلقا في النصاب يعتبر
في الذهب وما عداه بالقيمة ولو اشتمل على جدين ضم احدهما الى الآخر
سواء كان ذهبا او فضة او لاط لا يعتبر التحول في المعادن ك
العدين ان كان في ملكه ملكه صاحب الملك فيخرج حصة والباقي له
وان كان في مباح فالتحريم لا يرباه والباقي لواجده في قال الشيخ
الذي من العقل في العدين فان اخرج منه شيئا ملكه واخذ منه التحريم
بالتحريم يجب في المخرج من العدين وملك المخرج الباقي ويشترط في
ذلك الصغير والكبير ولو كان المعدن لكاتب وجب فيه التحريم ولو اخرج
العبد معدنا يملكه سيده وجب على مولاه حصة مخرج لو باع الواجد جميع
المعدن فالتحريم عليه ويجب جبر المعدن لاختص المقتضى في الكثرة هو المال المعدن
في الارض ويجب فيه التحريم سواء وجد وارض الحرب او ارض الحرب
بغير الحرب وان وجد في ارض موات من دار الاسلام او غيرهما فالتحريم
كما في الاصلية المتقدمة في دار الاسلام وجد وان في الجاهلية وقوله
فان كان عليه ان الاسلام فلقطة وان لم يكن عليه ان الاسلام اخرج
حصة وملك الباقي وان وجد في ارض مملوكة له فان اسقط اليه
بالبيع عرفت السلام فان عرفت والا عرفت الباقي قبله وهكذا فان لم يعرف
لحقا منهم فلقطة وان انتقلت الى ارض عرفت باقي الورثة فان
اتفق اعلم انه ليس لمؤثرهم فهو لاول مالكة فان لم يعرفه لحد فلقطة
وان اخذت ارض لم يعرف بخصه وكان حرم المنكر ما مضى هذا اذا
كان عليه ان الاسلام وان لم يكن عليه ان الاسلام فلقطة قولان احدهما
انه لقطة والثاني للملحدين وان وجد في ارض مملوكة لغيره يملك او معاينة

في

في

فهو لصاحبها ان اعترف به والا فلا قول مالك وان لم يعرف احد في تلك
 الراجحة اشغال وان وجد في دار العرب فهو لواجده سواء كان عليه امر
 الاسلام او لا يخرج منه الخبيث وكذا الموكلة في ارض مملوكة لغيره في بعض
 بنو لؤي شاجر اجبر له بالخير له طلبا ولكن في حقه فهو للمبتاجر وان شاجر
 لغيره ذلك فالخير للاجبرين او استاجر دارا فوجد كسرا في داره لمالك
 ولو نزعها فالفول في داره لمالك وللشيخ رحمه الله قول آخر ان الفول قول
 المستاجر يخرج الخبيث في كل كسرة على اختلاف انواعه من الذهب والفضة والبر
 والفضة والفضة والفضة والفضة والفضة والفضة والفضة والفضة والفضة
 وجد وجب كسب الخبيث على الواحد شيئا كان او ذميا حرا او عبدا اصفيا
 او كسيرا ذكر او انثى عاقلا او مجونا لان ما يجده الجدة مستند به في
 الاخذ على السيد اما المكاتب فيملك الكسرة يخرج حقه والباقي له والعبد
 والمجنون يملك ان اربعة اقسامه والباقي لادبائه يخرج الولي والمملوك ملكه
 المظنة كسب كسب الظهار الكسرة على واجده واخراج الخبيث منه ولا يسطر
 الخبيث بكتما به كسب لا يجب في الكسرة شي ما لم يبلغ قيمته عشرة دراهم
 بعد الموضع من خفي وغيره وليس له نصاب اخذ بل يجب في الزايد مطلقا
 ولو وجد دون النصاب ثم وجد كسرة اخرى دونه فاجتمعا نصابا فالأقرب
 عدم التوجه بكم القوم على ما يستخرج من البحث كالمولود والمجان
 والعنبر وغير ذلك ويحب الخبيث اذا بلغ قيمته دينار وان نقص
 ولو غاص فخرج دون النصاب ثم غاص آخر فأكلمة فالأقرب
 وجوب الخبيث ان كان الشكر لا يستلحق وشبهها وعنده ان كان
 بينه الاعراض والاهمال ولا يعتد في الزايد نصاب بل يجب فيه الخبيث
 وان قل كسرة قال الشيخ رحمه الله العنبر من نبات البحر وقيل من شيب
 في البحر وقيل يؤخذ منه البحر الى جزيرة فلا يأكله شيء ولا ينفق طار الا نفل
 منقاره فيه وان وضع اظفاره عليه فمكث وماتت فان اخذ بالعنبر اعتد
 نصاب العنبر وان اخذ من وجه الماء كان له حكم العادن كسرة قال الشيخ
 الحلي ان اخذ بالعنبر او قتل الخبيث اما النصاب من البحر فلا يجب فيه

قوله اخذ من وجه الماء

والا فبث عندك الحاجة بالادباج لا بالخصوص كيف كان كسرة الخبيث
 فيه كسرة ارباح النجارات والصفار والبرصاء وجميع انواع الاكثريات
 وقواضل الاقلام من الغلات والزرعات من مونة السنة على الاقصاد
 يجب فيه الخسران افضل عن مونة السنة له ولجاليه وللخبيث في القود
 بل يترتب الى تمام السنة ويخرج من الفاضل حقه ولا يترتب الى كل
 شيء مما يجب فيه الخبيث سوى هذا ولو احتجب من اقل السنة ما يملكه على
 الاقصاد واخرج حقه الباقي معاملة كان افضل كسرة التاج في هذا
 النوع من قواضل ارباح النجارات والصناعات والزرعات ولا يجب
 في المباشرة ولا الهبة ولا الهدية خلافا لابي الصلاح ولا فرق بين بيع النوع
 الاكثريات فلو عجز عن شرائه فبثته ان زيادة ثمنه وجب الخبيث
 في الزيادة ولو زاد ثمنه لغيره لغيره لزيادة في الخبيث
 كسرة الحرام اذا اختلط بالجلال ولم يميز احدهما من الآخر ولا يصح
 اخراج الخبيث وكل الباقي ولو عرف مقدار الحرام وجب اخراجه سواء قل
 عن الخبيث او كسرة وكذا لو عرفه بغيره ولو جهل عرف انه عرف انه كسرة
 من الخبيث وجب الخبيث وما يغلب على الظن ويجب في الزايد ولو عرف
 صاحبه وجب صرف ما يخرج به اليه اولى ورنه فان لم يرض له وارث
 والا مام ولو ورث بالامتن يعلم انه جمعه من حرام وجلال اخذ
 حقه مع الخبيث كما تقدم لا يترتب في غنايم دار الحرب ولا الجلال
 المستخرج بالحرام ولا الاصل المباحة من الذي نصاب بل يجب الخبيث
 في قليل وكثير **الفصل الثاني في مستحقة وكسرة**
 وفيه ثمانية مباحات اجمال الخبيث ستة اقسام فقصه وهو سر الله وسر
 رسول له وسر ذك القنبي للامام خاصة ونصفه للثلاثة فيه اللبائس وسر
 للمباكين وسر لآباء السبل ويشترط في هذه السنة ان ياتيها الى عبد
 المطلب ابن هاشم بالاب لا بالام وهو لان اولاد ابي طالب والعباس
 والكارث وابي الهيثم ولا يعطى غيرهم شيئا الاصح منه اولاد ابي طالب
 خلافا لابن كعبين والمفيد في احد قومه قال السيد المرتضى من

قوله في مستحقة وكسرة

التي هي الى هاشم بالأمومة التي هي الخيرة وكرمت عليه الزكوة وفيه نزل
بعتبه واذن الخيرة الايمان ويجوز اعطاء الفاسق دلائل الخيرة عن المال
مع وجود المستحق فيه فان جلد ضمن ولو لم يوجد المستحق جاز النقل ولا
ضمان ويعطى من خسر البلد ولا يمنع من اعطائه لا المورد بذكر القدر
هنا الامام خاصة وهو يأخذ سهم في الثمن بالحق وسماه الله وسماه رسول
بالوراثة عن الرسول صلى الله عليه وآله وبأخذ الامام هذه الاسم مع الحاجة وتعد لها
أما الشيخ فهو من لا بد له من لم يبلغ الحنك ولا بد أن يكون هاشميا
وهو بشرط فقره قال الشيخ لا للعدم وعندك فيه نظر اذ يحكم على
من لا بد من فقره ووجود المال له انفق من وجود الاب فيكون أولى
بالحكم من أم الخيرة فالمراد به المعنى المشترك بينه وبين الفقير ليس
اليسيل لا يشترط فيه الفقر بل الحاجة في بلد الفقر والاحتياج في
الخيرة في الاصناف من غير تخصيص وهل يجوز التخصيص الظاهر كلام
الشيخ في النوع وفيه اشكال ولا بد استيعاب كل طائفة بل لو اقتصر من
كل طائفة على واحد جاز في حق الخيرة من الزكاة والعادى في الخيرة
من الفقير ولا يجوز صرف حق المعدن الى من وجب عليه لا نقاش في حق الاخراج
حينئذ في الاسم السبعة التي للامام ملزمة بوضع به ما شاء من نفقة في
غير ذلك والملك الباقي لا رباها لا تختص القديس ولا الذكور ولا الخيرة
اصدا هم بل يقدحها الامام بحسب ما يراه من يسوية وتفصيل ولا يوجب
فان فضل عن قدر كفاية الحاج من شئ جاز حمله الى الامة ولا ضمان
الفصل الثالث في الانتعاب وفيه ما بحث في الانتعاب
كل ما يخص الامام وهو كل ارض الخيرة عنها أهلها ولو لها طواغيت
قال في كل ارض خيرية باء أهلها سواء جرى عليها ملك أحد أو لم
يجز وكل ارض لم يوجب عليها الخيرة ولا ركا وبدرس الجبال والجران
الأودية والأجام والأرضون الموات التي لا ربا لها والمعادن والحقايق
المملوكة ونظائرها ما كان في أيديهم من غير جهة القصد وما يصفونه من الخيرة
في الكتب مثل الغرس والقارية والشوك المرفوع والحجارة الكريمة والسيف

الفاخر وما اشبهه وميراث من لا ورث له سواء كان الميت ذميا أو مسلما
إذا لم يخلع وأرثا وإذا قاتل قوم من غير أدب الامام فقتلوا كانت الغنيمة
للإمام عليه خاصة قال ابن ادریس اختصاصه عليهم بدرس الجبال
وبطون الأودية والمعادن إنما هو فيما يكون في ارضه المختصة به أما ما
كان في ارض المسلمين المشتركة أو لمالك معروف فلا اختصاص له عليه
الاية وهو قول الشيخ في التخصيص فيما يخص الامام حال ظهوره الا بان
منه فان تصرف فيه منصرف كان فاصبا والتماء ان حصل للامام نصيب
اليه الخيرة ما جعه فيا خاف نصيبه يجعل به ما شاء والنصف الآخر يصفه في
اربا به على قدر حاجته ونصرون قال الشيخان فان فضل كان الفاضل
له وان أعوز كان عليه وسعه ابن ادریس وعندك في ذلك تردد
الاذن جازان صرف حصص الاصناف الثلاثة اليهم بنصيب فيما يليق به
تمام دار الحرب مع وجود الامام على اشكال في اباح الامة عليهم المقتسمين
الملك في حال ظهور الامام وتخصيصه والحق الشيخ رحمه الله المباح للناظر
وان كان ذلك ما جعه الامام أو عطفه ولا يجب اخراج حصص الموجودين من
اربا به الخيرة منه قال ابن ادریس المراد بالناظر ان يشترى الانبياء
تمامه حقوقهم عليه لم يتجزأ ذلك قال ولا يوجب مقتضى انه اذا ربح في
ذلك المجهود شيئا لا يخرج منه الخيرة وكما يسوغ للامام ان يحل في زمانه ذلك
يسوغ له ان يحل بعده ومنه ان الخيرة ضمنية ان اختلف علما ونا في
الخيرة في حال غيبة الامام فاسقطه قوته ومنه من اوجب دفعة ومنه من
يرى حيلة الذرية والفقر الشيعية على وجه الاستحباب ومنه من يرى
عذله فان خشي من الموت وصلى به الى من يشق بدنه وعقله ليملكه الى
الامام ان ادر له والاوصى بملكه الى الامام ان اوصى له لوصى به لملك
الى ان يظهر ومنه من يرى صرف حصصه الى الاصناف الموجودين ايضا
عليه الا ان عند عدم الضمانية وهو حتم يجب مع الخيرة والغنية وهو اقوى
فيجب ان يتولى صرف حصص الامام في الاصناف الموجودين من اليه الخيرة
عن النية كما ينبغي اذا ما يجب على القاطع اذا قاطع الامام على شئ

ويعلم ان الامام في نفسه
سواء كان في دار الحرب
أو دار الاسلام في دار
الحرب أو دار الاسلام
فان في كل واحد من ذلك
شئ كان هو الذي
عليه ولا يجوز ان
منه في نفسه

من حقته على ما مضى من الطبيعة ووجب عليه الوفاء به
كتاب الصوم وفيه مقدمة
ومناقشة اهل المذاهب فيها ما جرت الصلوة لغة الامم والى في الشرح عبارة
عن الامم عن اشياء مخصوصة في زمان مخصوص على وجه مخصوص
الصوم ينقسم الى واجب ومندوب ومضرة ومخطور فالواجب سنة رمضان
والضمانات ودم المتعة والذين وما في معناه من ميم او عيم وصوم الاعتكاف
الواجب ونصا الواجب والندب جميع ايام السنة الا العيدين والاشهر الحرم
لمن كان يمس ويأخذ منه اربعة عشر صوم طاعة الله في كل شهر من ايام
فاحده واقال ان اجاز في الشهر الثاني واما ايام البيض ويوم الغدير ويوم النحر
وسبعة ووجا الارض وعرفة لمن لا يضعفه عن الدعاء مع تحقق الملاحة
على وجه كبري ويوم الميعة وكل خميس وكل جمعة واول ذك الحجة وهو
مولد ابراهيم عليه ويا في الغدير والا عيد ورجب وشعبان والخروج يوم
عرفة لمن يضعف عن الدعاء او تركه الهالك والنافلة مفرا عدا ليلة
ايام الحاجة بالمدينة والضعيف خافلة من دون اذن مضيقه وبالعكس
وكذا الولد من غير اذن الولد والماتق الى طعام والمخطور ببيعة الصوم
العيدين مطلقا واما الشهرين لمن كان يمس ويوم الفدية الغرض
وصوم نذر المعصية وصوم الصلوات وصوم الوصال والمفعل للمرأة والعيد
من دون اذن الزوج او المال وصوم الواجب سفلي عدا ما استثنى
صوم شهر رمضان واجب بالنفس والاجزاء والصوم المشروع هو الامم
عن المقتل من اول طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس الذي يجب معه
الصلاة ان في الصوم من افضل العبادات واصليها بقرآن قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من صام يوما فقال عليه الصائفة عبادتي وان كان نائما
على فراشه ما لم يفت بصلواتي وقال عليه ان الله وكل ملا يرضه بالبر
للصائمين واخبرني جابر عن ربه تعالى ذكره انه قال قال سائر ما لم يكن
بالقادر لاحد من خلقي الا استجب لهم فيه وقال الصادق عليه السلام
عبادة وحنينه تسبيح وعلة متقبل ودعاؤه مستجاب وعن الحسن عليه السلام

أي

كتاب الصوم

قال جاء نعيم من اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبأله اعلم عن صايل فكان
متأبها انه قال لا شيء فرض الله على الصوم على المشركين بالدين وليس
بهم فرض على الامم اكثر من ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان آدم عليه
السلام كل من التجرة في بيته فليس بواجب فرض الله على آدم عليه
السلام فيها الجوع والعطش والذي باكلونه بالليل تغفل من الله عن ذلك
عليهم وكذلك كان على آدم فرض الله ذلك على اتق من تلا هذه الآية
كتب عليه الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلهم يتقون
معدودات قال اليهودي صدقت يا محمد فاجزاء من صايل ما قال النبي
صلى الله عليه وسلم شهر رمضان احيا بالاولا وبعده الله تبارك
ونعالى لم يبع حلالا اقلها يدوب احكام في جسده والثانية تبارك
من راحة عن وكل والثالثة يكون قد كسر خطية ابيه آدم والرابعة
يهون الله عليه سيئات الموت والحاجة آسان من الجوع والعطش يوم
الغربة والباد سنة يعطيه الله براءة من النار والباية بطعه الله
من طيبات الجنة قال صدقت يا محمد والاخبار في ذلك كثير
المقدمة في الاصل في النية وفيه خمسة وعشرون بحثا
النية شرط في الصوم فلا يصح بدونها واجبا كان او نذرا رمضان كان او غيره
ويكفي في شهر رمضان نية القربة وهي ان يتوكل الصوم متق بالي الله
تعالى لا غير ولا يقتصر الى نية التعيين اعني ان يتوكل ذلك الصوم
كرمضان او غيره متق بها وان لم يتوكل صومه كالنذر المطلق والافعال
والنفساء وصوم النفل فلا يفتقر الى نية التعيين اجاعا وما يتوكل صومه
غير رمضان كالنذر المتعين زمانه قال الشيخ لا يفتقر فيه نية القربة
بل لا يفتقر فيه من نية التعيين وقال السيد المرتضى يكفي والاول قول
بنية القربة لا يفتقر الى نية التعيين في كل موضع بشرط فيه التعيين ولو كان
التعيين نسبانا فلهذا نية التعيين تكتفي عن نية القربة لا يفتقر الى
ان يصوم رمضان بنية انه منه اذا كان سفيما تقصير وهل يجوز صوم
نية النفل والواجب غيره الوجه عدمه وتورد الشيخ هنا ضعيف

د لو نوى الكافري في شهر رمضان صيام غيره مع الجمل وقوم عن رمضان انما القلم
 فقبل ان كذا قيل لا يجوز عن احدا من هذه من اتوقفين
 وقت النية في الصوم المعين كرمضان ونذر المعين من اول الليل حتى يطلع
 الفجر فينقض قبل طلوعه بمقدار ايقاعها فلو اخرج صام العبد حتى ظل الليل
 فيصوم ذلك اليوم ووجب قضاءه ولو تركها ناسيا او نسيه وجاز حذوها
 الى الزوال ولو نوى اى وقت من الليل اجزاءه ويجوز معاينتها بطول الوقت
 ولا يشترط في النية من الليل الاستمرار على حكم الصوم بل يجوز ان يتوكل
 ليلا ولا يفعل بعدها ما يتينا في الصوم الى قبل الفجر وان ينام بعد النية نعم
 يشترط الاستمرار على النية خصوصا اذا كان في المشقة كالقضاء والنذر للظلمة
 فواته يستحق الى الزوال فيجوز ايقاعها اى حكمه كان من هذا الزمان
 اذا لم يفعل للثاني نارا وقت نية النقل من الليل الى الزوال اى وقت
 نوى من هذا النية اجزاءه عند جماعة من علماءنا وعند الاخرى عند جماعة
 بائنا ان النية فيجوز النية بعد الزوال الى ان يبقى من النهار ما يصح صومه
 انما انتهى النهار بانتهاء النية لم يقع الصوم وهو عندى حين ذلك يحتم
 بالصوم الشرع القابل عليه من وقت النية او من ابتداء النهار قال
 الشيخ في الخلاف بالثاني وهو القيد ج قال الشيخ في الخلاف جازا صامنا
 في رمضان ان يتقدم بنية عليه يوم او ايام وفي المصنوع لو نوى قبل الهلال
 صوم الشهر اجزاءه النية السابقة ان عرض له ليلة الصيام فهو يوم القاء
 فان كان ذا كرا فلا بد له من تجديد بداهة وكلاهما عندى من كل طر اذ لم يصح
 والسيد المرتضى رحمه الله الاجماع على انه يكتفى في رمضان بنية واحدة من اول
 الشهر عن الشهر كله ولا يحتاج الى تجديد بنية كل ليلة ان قلنا بما ذهبنا اليه
 ولا ينعقد الاحتكام في النذر والعين وعلى قولها لو بانته النية من اول الشهر
 لعدا وغيره هل يصح في الواحدة في ثانی ليلة او ثالث ليلة عن باقي الشهر
 ما قرى بعدم الاضفاء بهى لا يكره صوم الثلثين من شعبان بل يستحب على
 انه من شعبان بنية مستحبة على انه من شعبان سواء كان هناك مانع من
 الوقاية اولا وسواء كان صامها قبله اولا وكذا المفيد صومه مع العجز الا

الشافعي

لمن كان صامها قبله بالو لم يحصل البرورة ولو صومه من رمضان كان
 حراما ولا يجزئ ولو صوم من رمضان وتروى في الشيخ في خلافه فلو نيت
 الهلال قبل الزوال حكمه النية واجزاءه ولو نواه من شعبان ثم بان
 من رمضان والنهار باقى حذوها واجب واجزاءه ولو لم يعلم حتى فات
 النهار اجزاءه ولو نوى انما واجب او نذر او لم يعلم لم يصح صومه النية
 ولا يجوز به لو صوم من رمضان الا ان يجتهد قبل الزوال ولو نوى انما ان
 من رمضان فهو واجب وان كان من شعبان فهو نذر وان كان من
 رمضان قبل الزوال ولم يغاير ذلك فليس في الاجزاء والشافعي عليه السلام
 لو نوى الاضطرار لا يعتد انما يشعربان قبل من رمضان قبل الزوال ولم يغاير المفضل
 نوى الصوم الواجب واجزاءه ولو ظهر بعد الزوال امسح بنية نهاره
 ووجب القضاء صح لو نوى الصوم في رمضان ثم نوى الخروج منه بعد انقضاء
 قال الشيخ لا يبطل صومه وعندى فيه نظر كذا لو شك في الخروج ام لا
 على تردد ضعيف ولو نوى انما يصوم عددا من رمضان لم يسهل تسعين مثلاً
 وكان سنة احدى وتسعين فمضت بنية انما لو كان عليه قضاء اليوم باق
 من رمضان فمضى قضاء اليوم الثاني او كان عليه صوم من سنة اربع فمضاه
 من سنة خمس فالوجه عدم الاجزاء يده لو اخرج عددا واحدا بالهلال
 وقلنا بعدم الاضطرار فاقرى بالوجهين انه لا يجوز ان يجزئ عن رمضان
 واجزاءه وكذا لو كان عارفا بحجاب المنان والقياس او اخبر العارفين
 الهلال من غير مشاهدته لو نوى انما صام عددا ان شاء الله فان قصد
 والتردد لم يصح منه وان قصد التبرك وانه موقوف على النية والتوقيف صح منه
 لو نوى قضاء رمضان او تطوعا او بعين ايعى بين لو نوى ليلة الثلثين
 من رمضان انه ان كان عددا منه فهو صائم وان كان من شوال فهو مفطر في صحة
 الصوم نظر في ترك النية عمدا حتى زالت النية وجب عليه الامساك
 والقضاء وهل يثاب على الامساك الوجه عندك انه يثاب ثواب الامساك
 لا ثواب الصوم نظر لواقعية نية الاضطرار مع علمه بانه من الشهر وجوبه
 عليه الامساك سواء اضطر او لا ثم يقضى واجبا ك قال الشيخ في الموطأ
 ثم جند النية لم يجزئ سواء كان قبل الزوال او بعده ووجب عليه

الاجزاء

صومه

رسوله وعلى الامة عليه السلام فمفهوم الصوم وخالف السيد المرتضى وهو قد
 كمال المشقة والنفقة بالقياس لا يوجب الاضطرار وكذا الخدب على الله
 وغير رسوله وعلى الامة عليه السلام كما اذا قلنا الطهارة في غير استوى
 على الله وعلى رسوله وعلى الامة وعلى الذين اوتوا الكتاب الا انما هو
 قال المتبحران يفسد الصوم وقال المرتضى لا يفسد وهو فيقول والشيخ
 بانه محتمل غير مفيد وهو محتمل وعليه ان جعل لصحة الوايات فيه مع
 الشيخ قال ليست اعرف حديثا في اجابة القضاء والكفارة لغيره
 على المرتضى في لباس بصب الماء على الرأس المستتره والاعتذار وليس
 بمشقة كذا اذا لم يمسح على الرأس في غسل الماء الى خلفه فيفسد صومه
 كان قد وصل باختياره او مضطرا اصاب وجهه الماء على راسه فدخل الماء
 تعدد خلقه فان كان الادخال وكان الضرب يوجب اليه قطعاً فيفسد صومه والا
 فلا لا فرق في تحريم الاواني من الماء التجارية والركاب القليل والكثير
 كانه اصيل الختان الغايظ لغيره الدقيق والنفوس في الخلق اختيار
 موعده للصوم ولو كان مضطرا او دخل في اختياره او غير شعور فيظن
 كثر من اجنب ليلاً وتعدى القاء على الحنونة من غير ضرورة ولا عذر
 يطلع الفجر فيفسد صومه كذا الاقرب ان حكم الخابض والنفاس اذا
 اذا انقطع دمه ما قبل الفجر كذا وقال ابن عثيمين اذا طهرت بالبلات وكذا
 الغسل حتى يطلع الفجر عليه من وجب عليه القضاء خاصة كذا اذا جامع قبل
 الفجر ثم طلع وهو على حاله فان اقبل ضيق الوقت نزح وانحصر منه من غير
 ان يتحرك حركة الجماع ووجب عليه الغسل والقضاء ان كان قد ترك
 المراجعة ولو نزح عنه بنية الجماع فطهر ووجب عليه القضاء والكفارة ولو لم يكن
 الفجر ولم يطق قربة فجامع من نزح من اقل طلوعه فيفسد صومه كذا لو طلع
 الفجر وفيه طهر لم يطفه فان اقبله فيفسد صومه لواجب ليلته نام
 ناول بالغسل حتى اضر صومه ولو نام على غير الترك ولو لم ينام على
 احد ما في صومه لا لو احتل ناول في شهر رمضان ناولاً او من غير فقد لم
 يفسد صومه وجاز له ان يغسل اجزاء من غير ان يغسل الصوم خلافاً

في

يا

للسيد المرتضى وابن ادریس ولو دعه الف لم يظن والقدر في جامع حسن
 يلو العلم اوردونه وليس بين فان عاد فطهر في فعل هذا لا يفسد الصوم وقيل
 القليل من الطعام او الشراب الى الف من البطن اعاده صا حبه والقائه
 فان اخلع بعد حروجه من خلقه الى فم او خارج فان تعدد اظفر سوا قار عايد
 او غير عامه وان لم يستعمل يظن اذا كان الف من غير عذبة الاضطرار بالبيع
 حرام وهل يفسد الصوم للشيخ قولان احدهما الا في اداء وهو قول المفيد
 والثاني لا يفسد وهو المختار المرتضى وابن ادریس وابن ابي عمير كذا لا يفتقر
 بالجماع بالجماع لا يفسد به الصوم خلافاً لاى الفلاح وابن اليتام كذا قال
 الشيخ لو داوى جرحه فوصل الدواء الى جرحه فسد صومه والوجه عندك
 عدم الا في اداء لو خرج نفسه في موضع فوصل الى جرحه فسد صومه كذا قال الشيخ
 يفسد صومه والا قرب خلافاً لو لم يظن في اذنه دهن او غيره وقيل
 الى الذراع لم يظن خلافاً لاى الفلاح لو لم يظن في اذنه دهن او غيره وقيل
 او ادخل في فيه سبلاً لم يظن سواء وصل الى الفم او لم يصل لطبع
 الاحتراز في الصوم عن جميع المحرمات وهو فيه الله منه غير من
 منع المفيد وابو الخطاب من التبرع وهو ما يصل الى الذراع من اللثة
 واقربا به الصوم وقال الشيخ انه مكروه غير مفيد ما يترك الى الحلق
 وهو الاقوى ما لا يابس بضع الحلق وان كان ذا طعم قريبا او ضعيفا اذا
 تحفظ من ابتلاع اجزائه ولو وجد طعمه في حلقه لم يظن به كذا ما دخل الفم
 الدم ولا يذوق الحلق لا يابس به كمن لم يابس بضع الطعام للصوم
 وقت الشايع لم يظن لو ادخل شيئا في فيه واشتغ به فان كان افوض
 صحيح فلا قضاء عليه والا وجب القضاء ولو لم يضمض فابتلع الماء
 كان فموا فان لم يسترد فعله القضاء وان كان للوضوء فلا شيء عليه وكذا
 لو ابتلع ما لا يقصده كانه يابس ولو فعل عذبة افطن مد بجوز للصائم
 البوك سواء كان رطبا او يابسا اول النهار وآخره ولو كان البوك
 يابسا جاز ان يبله بالماء ويتبوك به ويحفظ من ابتلاع رطوبته وكذا
 يجوز ان يتبوك بالماء اذا قد فسد ما يابل الصوم بما عذبه اذا

وقد عدا ما لو وقع نسيانا فلا وكلما لم يحصل من غير قصد كالغبار الذي يدخل
حلقه من الطريق والذباب وكذا الوجبة في حلقه في كرها انما لو وقع على
توكيد الاضطرار وتوقف حتى اكل فذلك عندنا وقال الشيخ في فطره وليس
يجب من لو فعل الفطر جاهلا بالتحريم فالوجه الاقرب في الكفارة
لفطر من لو اكل او شرب نسيانا فطر فساد صوميه فتعد الاكل والشرب
قال الشيخ في فطره ويقضي ويكفر وهو جسد قال وذهب بعض
اصحابنا الى وجوب القضاء خاصة في لو عقد الصوم ثم نوى الاضطرار
ولم يفطر فان عماد ونوى الصوم كالوجه الحق والافلاقيون في وجوب
القضاء انما لو نوى انه سيفطر بعد ساعة اخرى فانه لا يفطر بذلك
انما لو نوى انه وجد طعاما فطر وان لم يجد استمر على صومه فالوجه
انه لا يفطر قال الشيخ ولو نوى الاضطرار في يوم يعلمه من رمضان
ثم حقه بنية الصوم قبل الزوال لم يفتقر وفيه نظر القسوس
الباقي فيما يجب اجتنابه وفيه يجب احتياطا بذكره ما شدة التباين في القسوس
ولم يأت ملاءمة الا في حق الشيخ الصغير المأثور به فان القبلة ليست مكتوبة
وكذا امن لا يحسن القبلة شق ثم لم يفتل ولم ينزل لم يفطر اجاعا ولو
انزل وجب القضاء والكفارة حج ذوى الشيخ في الصحيح عن الكاظم عليه السلام
لا يابى ان يفطر ليالي الملاءمة والملاءمة وهو حين يفطر حتى يخلو ليالي
احدهما من الزطوة فان وجدت فليفتقر من ابتلاعهما الذي لا يفتقر
القياس ودعاية راحة بالانسان بالبدل شاذ فلو كمل امره فامتنع لم يفطر
عليه شيء بذكره الاكتفاء بما فيه من اوطع يصل الى الحلق كالصبر
وليس عظم ولا محظور ويذكره اخرج الدم المصوم بقصد صوم او
حجامة وليس له ان يخطو ولو لم يضعف لم يكن به بأس ولا يفطر
الحاجم والمجروح لم يجوز للقياس دخول كتمان فان خاف الصوم او
الغش حكه حج ثم الربا حين مضروحة ويالك في النجس لم يضر
ط الاضطرار بالجماع مضروحة وليس بخطوب ولا مفطرى بذكره
التوب على الجسد ولا بأس بالرجل يستنقع في الماء ويضربه للملاءمة ليجلس

بما

ن

فيه وقال ابو القلاح انما يفطر وليس من هذا ما يكره التعريط ان لم يفتقر
الى هاتين بذكره الملاءمة الصوم والنازع وانما التعريط لا ينافي
وان كان غير من المقصود الثالث فيما يوجب القضاء والكفارة
او القضاء خاصة في الحرام ذلك وفيه فساد لا ذلك فيما يوجبها او
يوجب القضاء وفيه كذا انما اذا وطئ في فح الملاءمة حتى ادخل الحشفة
والصوم واجب عليه وجب القضاء والكفارة ولا يستغنى وجوب القضاء
بوجوب الكفارة ولا بالتحريم بالصوم ويتعلق هذا التحريم بطي
البالغة والصبي والميتة والحقة والمأمة والمضروحة والمختارة والمجنونة
والعاقلة والمزنية بها الزوجة بفساد صوم الملاءمة بذلك وجب عليها
القضاء والكفارة ههنا اذا كانت مختارة ولو اكره امره عليه وبما
صاها وجب عليه كفارتان وعليه قضاء واحد ولا قضاء عليها في الزنى
بما في ناز رمضان فان طأ وعنه لزوم كفارتان وان اكرهها وجب
عليه كفارة عنه وهو يجب عليه اخرى عنها قال الشيخ لا لو استحل
ذكره وهو بايم افطرت دونها وعليها كفارة عن نفسها ولا كفارة عليه ولا
عليها عنه ولو اكرهته على الجماع وجب عليها كفارة عن نفسها وهل يجب
عليه كفارة فيه نظر اقرب الوجوب ان لو وطئ امراته في ذريها وانزل
وجب القضاء والكفارة اجاعا ولو لم ينزل فالأصح انه كذلك ولو وطئ
غلاما فانزل وجب القضاء والكفارة لهما ينزل فذلك وكذا يجب على المنفرد
رجلا وامرأه لو وطئ في فح بجمعة فانزل وجب القضاء والكفارة ولو لم
ينزل قال الشيخ لا ينقض فيه وجب القضاء خاصة للاجماع دون الكفارة
ومنع ابن ادریس من القضاء ايضا وفيه قوة لا بين وطئ الزوجة عنها
كت لو استمنى بيده فانزل او انزل عقيب الملاءمة او الملامسة او التقبل
الوطئ في غير الفرجين وجب عليه القضاء والكفارة وقال ابو القلاح لو استمنى
فامتنع قضاء بها لو لم يافتحها فان كان لنا وجب القضاء والوجه وجوب
الكفارة ايضا بوطئ الفرجين وهو جماع فاستلزام اجماع فعليه القضاء
والكفارة ولو نزع في الحالك مع اقل طموش الفرج من غير لزوم فان قضيه

بما
ن
فوق
ن

الزنى
كفره

تحصيل وجب القضاء خاصة والأدلة لا يخرج لو تركه نية الصوم من الليل وجامع
 وجب القضاء والكفارة به من أكل أو شرب عمدًا في نهار رمضان مع وجوب
 الصوم عليه وإسلامه أحياها وجب عليه القضاء والاقامة ولا فرق بين الرجل
 والمرأة وأحرر والعبد ولغيره في ذلك سواء أكل بخلل أو عمدًا أو كان النسيء
 وسواء كانا معًا أو منفردين أو غير معًا ومن خلافا للجهل به يجب بأصل الغبار الغلط
 إلى الخلق القضاء والكفارة وقال السيد المرتضى لا يجب الكفارة وهو ترك
 وجب الشيطان القضاء والكفارة يستعمله الذي عليه الله وعلى رسوله وعلى الأنبياء
 عليهم السلام ومع من ذلك السيد المرتضى وابن عقيل وهو أن تركه بعد نية
 لو يجب الجلاء وتعمد النفاق على الجحاد حتى طلع الفجر وجب القضاء والكفارة على
 قول الشافعي وعنده ابن أوفى القضاء خاصة وكذا التمام غير ناء والفعل حتى
 نائم طلع الفجر ولو نائم على نية الاعتكاف ثم أتته ثم نائمًا ثم أتته ثم نائمًا واستقر حتى
 طلع الفجر قال الشيخان يجب القضاء والكفارة وفي الكفارة عند أبي شريك
 يجب قديشًا أن لا تماس حرام خلافا لابن أوفى ولا يجب الصوم خلافا
 للشيخ ولا يجب القضاء والكفارة خلافا لبعض أقواله في حال الشدة
 المرتضى كخفة محم لا يجب قضاء ولا كفارة وقال أبو الطاهر يجب القضاء
 مطلقا وقال الشيخ يجب القضاء خاصة بالمأثم خاصة كالأداء عن الإسلام
 أو طرا جاعلا وعليه قضاءه فإن تناول شيئا من المفطر وجب الكفارة أيضا كما
 لو ياف أو حاضك أو نهشت أو طهر أو عليه القضاء خاصة كجب القضاء
 خاصة في الصوم الواجب المنع من عشرة أشياء من أفطر مع ظن بقا الليل
 ولم يرصد الفجر مع القدرة ثم بان طالعًا ومن ظن أنه المعيرة في عدم الطلوع
 مع ترك المباحات وكان قادرًا عليها ثم فعل المفطر ومن أخيره بالطلوع
 المعصية فظن كذبًا وفعل المفطر وكان طالعًا سواء كان المعصية لا أو فاقها
 أم لا وأخيره عدلان بالطلوع ولم يستغ فالوجه وجوب الكفارة وفي أخيره
 بدخل الليل فاخلط إليه وأفطر ثم بان كذبًا مع القدرة على المراجعة
 ومن ظن دخول الليل لظلمة عن ضل غير أو غير فافطر ثم تبين فبان
 ظلمه خلا فالشيخ في بعض أقواله ومن قوله الذي ولو دعه لم يضر ومن

المراقبة

اجتنب بالمأثم ومن تمضمض للمخبر دون الطهارة فدخل الماء حلقه ومن
 غاب يومه نائبا وهو يجب مع نية الغيل حتى طلع الفجر ومن بطر إلى
 من يحرم عليه فطرها ينقضه فامني ولو كانت محلة لم يجب ولا كفارة في
 هذه المواضع العشرة صح في مسابقة الاستسقاء للمضمضة وذلك
 فظن أنه يوم الصوم كذا روى النجاشي عن الصادق عليه السلام إذا
 تمضمض لم يطلعه ريقه حتى يسبق ثلاث كرات كذا المشهورين
 عليهما بعدم الفرق بين صلوة الليل والفرض وفي رواية صحيحة
 السيد عن الصادق عليه وجوب القضاء بدخول الماء المضمضة للصلوة
 المنسوبة دون الواجبة كولو تمضمض مند أو با أو طرح كثرًا
 أو غير في فيه لغرض صحيح فسبى إلى دلالة فلا قضاء ولا كفارة
 ولو كان عما قبل وجب القضاء خاصة وفيه نظر كذا لو
 وصل إلى الجوف بغيل الخلق لم يقصد الصوم الأكفنة بالمأثم وإنما
 يسأل من الفضلات من راسه إذا استعمل وتعدى الخلق
 من غير قصد لم يقصد الصوم ولو تعدى ابتلاعه فيه الفصل
 الثاني في الأحكام وفيه كذا مختارًا أما يجب الكفارة في إقطارها
 يتعين صوره كرمضان وقضائه بعد الزوال خلافا لابن أوفى
 والتدبير المعين وشبهه وفي الاعتكاف الواجب وما عدا ذلك
 لا يجب فيه كفارة سواء كان واجبا كالنذر المطلق وصوم الكفارة
 وقضائه غير رمضان وقضائه رمضان قبل الزوال أو مندوبًا كالأيام
 المتيقنة صومها والاعتكاف المندوب ويقصد الصوم في ذلك
 كذا أما يقصد الصوم إذا وقع منه المفطر عمدًا مختارًا مع وجوب
 الصوم عليه ولو فعل المفطر ناسيًا لم يضره ولو فعله نائمًا أو مكرها
 أم لا وتعدا وكان جاهلا بالتحريم لم يضره كل موضع يجب فيه
 القضاء أم لا منه إذا أو منضا فإنه يجب يوم مكان يوم لا غير
 كفارة كل يوم من شهر رمضان عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين
 أو إطعام ستين مسكينا مخير في ذلك وقال ابن أبي عمير على

فإن كان المفطر نائمًا أو مكرها أو جاهلا بالتحريم لم يضره
 وإن كان نائمًا أو جاهلا بالتحريم لم يضره
 وإن كان جاهلا بالتحريم لم يضره
 وإن كان جاهلا بالتحريم لم يضره

الترتيب والسيد المرتضى قولان لا الاطعام اكل مبيح لا
 فاق في ذلك بين الخطبة والشجر والهر وقال الشيخ في
 ثمة ان وروي اليه باطن عن الصادق عليه وقد سأل عن القار نصبه
 عطش حتى كان على نفيه قال يشرب بقله وما يملكه منه ولا يشرب
 حتى يروى وهي جيدة والا فرب عدم وجوب القضاء والكفارة ولو
 شرب زيادة على ما يملكه الرق وجب القضاء والكفارة لو عجز
 عن الاضناف الثلاثة صام ثمانية عشر يوما فان عجز نصفه في واحد
 او صام ما استطاع فان عجز استغفر الله تعالى وسقطت عنه الكفارة
 ح حذ العجز عن التكفير بان لا يجد ما يصرفه في الكفارة فاضلا عن قوته
 وقوت عياله ذلك اليوم لا يفسد القضاء بسقوط الكفارة للرجح
 سبطم ولو عجز عنه ايضا كفاه الا يستغفر ان كان لو عجز عن شهرين متتابعين
 وتمش من صيامها متفرقة ولم يقد رعي العنق ولا الاطعام فالوجه
 وجوب الشهرين متفرقة ولو عجز صام ثمانية عشر يوما كما قال الشيخان
 اذا عجز عن الاضناف الثلاثة صام ثمانية عشر يوما ولا بد فيها من التتابع قال
 المقيّد والميرضي ولو عجز من صيامها متفرقة فالوجه وجوبها على
 التتابعين لو عجز عن شهرين وقد عجز على شهر فالوجه وجوبه ولا يشغل
 الى ثمانية عشر يوما والوقد عجز على شهرين يوما على اشكاله في ذلك كله ولو عجز
 عن اطعام ستين مسكينا وتمش من اطعام ثلثين وجب ولو تمش
 من صيام شهر والصدقة على ثلثين فالاقرب وجوبها معا في الكفارة
 في اطار قضاء رمضان بعد الزوال اطعام عشرة مساكين فان عجز
 صام ثلثة ايام وروي ان عليه كفارة رمضان وحملها الشيخ على التتابعين
 وروي ولا شيء عليه وحملها على العاجي بالمشهود ان كفارة النذر
 المتعين مثل كفارة رمضان وقيل كفارة ميسرة لو اكل شاة في
 طلوع الفجر وثلثين طلوعة ولا عدته واستحق به الشك فلا قضاء
 عليه وله الاكل حتى يشق الطلوع ولو اكل شاة في غروب الشمس واستمر
 الشك وجب القضاء وفي وجوب الكفارة نظر ولو قل ان الشئ قد غاب

يد

ثم استقر المذهب على قضاء من لو كذا الشئ المقتضى وجوب الكفارة ويوم
 فتنزلت الضغارة من كذا كذا عن الاول او لا وكذا في يوم واحد
 قال الشيخ ليس لاحكامنا فيه نص والذي يقتضيه مذهبا انه لا يشترط في الكفارة
 المرتضى بالتحسين وقال ابن الجوزي ان كذا عن الاول كذا ثانيا ولا كذا
 كفارة واحدة عنها سواء في الشئ او في خلافه ولا يشترط القضاء في
 التتابعين في يوم واحد او في ايام من افطر في حلاله فاد على الفطرة فهو
 ولو لم يترك فاقعد اياما مع عجزه لم يعامل بعد ذلك بما يعامل به المولى في
 الفطرة ولو اعتقد التتابع عجزه وان عاد عجزه فان عاد فكل في الثالثة
 وقيل في الرابعة مع عجزه من كذا امراته على الجاه في رمضان تحجب عنها
 وعليه كفارة ان وقضاء واحد ولا كفارة عليها ولو طأ وعنه عجز وكل واحد
 منها تحجب وتجرى سوطا بطل قال الشيخ رحمه الله ولو طأ نائمة او تحجب
 ضصوصها وعليه كفارة ان وجب من ذلك في النائمة قال ولو طأ بها
 لا كفارة بل حرمها حتى يحض من نعيمها اقل من ولزمتها القضاء ولا كفارة
 عليها الا نساء فعت الصدق بالتحسين كما لمريض وان عجز سقط القضاء
 عنها كذا لو في بها فعل كل منها كفارة ولو اخرجها قال بعض علماء النكاح
 عنها الكفارة ايضا وفيه نظر مع حسنة كذا لو طأ العنق وفيه طعام لقطعة
 ولو طأ في فسد صومه وعلمه مع القضاء الكفارة كذا لو طأ الجاه حتى
 لطأ العنق فغيرها في القاعه والعجل ولو عجز عن الاضناف وجب القضاء
 والكفارة ولو قلن السعة فواقع مع المراعاة فلا تحق لو كذا بساكن ولو كان
 لامع المراعاة فالتصا كذا لو انقرد بروية هلال رمضان وافطر وجب
 والكفارة كذا لو فعل ما يجب به العفارة ثم قطع عنه فرض في ذلك اليوم
 لمريض او حيض او نفايس فالوجه عدم سقوط الكفارة كذا لو طأ
 مشقوعا عجزه عليه جاز سواء كان المكفر عنه حيا او ميتا الا في الصوم
 فانه لا يقع نية الاية الموت المكفر لذلك الرابع فيمن يتصدق
 وفيه احد عشر مائنة البادع شرط في وجوب الصوم فلا يجب على الصق
 وان اطاقه وجدا البادع في الذكر خمس عشر سنة او الايات او الاجلالم

ولا كفارة

صوم

بالطهارة

في الاثنى بلوع تسع سنين او عشرين او الالامات او الاجتلام والخصه دلالة
على سبب البلوغ من بين الصبي بالصوم اذا اطاقه وكذا
المصيبة وبذلك يتلوه سبع مع الكثرة وصوم الصبي المتيقن شرعي وبسته
صحبة وبني التدب وقال ابو حنيفة ليس بشيء وهو ما وجدناه
وجه قوة حج العقل شرط وجوب الصوم وصحة فلا اعتبار بصوم المجنون
ولا بوضو به كما يوجب الصبي ولو كان يغفل يوما كاملا وجب صومه يوم
الافاقه كحضر الغنى عليه حكم المجنون سواء سبقت النبوة او لا على الاصح
فلا قضاء عليه مطلقا ولو وجد في الاعمال في اخره من النهار بطل صومه ذلك
اليوم خلا للمنيعة كالا سلام شرط صحة الصوم لا في وجبه فالخروج
عليه ولا يصح منه ولو اقبل سقط قضاؤه انما المنيعة فيجب عليه ولا يصح منه
حتى يبرحه ويقضي ما فات من تيمم والطهارة من الحيض والنفاس شرط في صحة
الصوم فلو وجد بعد ما فات ولو في اخره من النهار بطل صومه ذلك اليوم وبخروج
لها الايام تأويلها اذا رثاه بعد النكاح ولو انكسرت احدها ونقض الصيام
يعقد سواء غلبت بالتحريم او لا وجب عليها القضاء عند الطهر ولو انقضت يومها
توجب طوع الفجر لم يفسد الصوم ذلك اليوم بل امسكتا ناديا وجب القضاء في
المستحاضة بحكم الطاهر كعليها الصوم ويصح منها اذا فوضت اليها
من الاعيان ولو اخالت بافع وجب بانظر الصوم وقضته لا يصح الصوم
الواجب من اليافى الذي يجب عليه قصر المصلاة الا نادر الصوم العجز اذا
قده بالبرء ومن عجز عن دم المتعة فانه يصوم لثمة ايام في الحج وان كان
ميا قرا والمفيدة وجه انه قول جواز صوم ما عدا رمضان ومن فاضل
فاما ما عدا ذلك قبل الغروب وعجز عن البدنة فانه يصوم ثمانية عشر يوما وان كان
شيا قرا والمفيدة وجه انه قول جواز صوم ما عدا رمضان من الواجب وهو نادرا
انما صوم النافلة فالوجه انه مكروه فيه الالامة ايام الحاجة ندبا في المدينة
كل المريض لا يصح منه الصوم ان كان يضربه ولو تكلفه حبيد لم يجزه
وان لم يضربه وقد روي عليه وجب ولم ينعده المرض ولا في في جواز الاقطار
بما يراى من المرحى للمضقة كوجع الايمان والعين والحمى والراية وغير الائمة

عليها
ب
المفيدة

والمرحى الضرر به الى حال الايمان نفسه او قول الجاهل كذا سبقت
منه اثبت صح صومه وان ايمت الى الليل ولو طلع الفجر عليه نائما ولو ايمت
الى النكاح وجب القضاء بالتحريم اذا ترك العجل علة مع القدرة على طلع
الفجر لم يصح صومه وجب القضاء ولو ايسر طحا انعقد صومه عن
رمضان والندم المتيقن ولا ينعقد عن قضاء رمضان ولا عن نذر رمضان
قال الشيخ ولا ندبا المقصود كالحائض الزمان الذي يصح
فيه الصوم وفيه خمسة مسائل اما يصح صوم النهار دون الليل ولو نذر
صوم الليل سقط او منقوض اما يصح اجتماعات لا يصح صوم العبد من الاجماع
ولو نذر لم ينعقد حج صوم ايام التكليف لمن كان في حرام وفي اشتراط
كونه في ما يجزى او عجزه نظر وهو يوم الحادى عشر من ذى الحجة والقال عشرين
والثلاث عشر ولو نذر صومها وهو من لم يعقد ولو كان بعينه من رمضان
صح صومها نذرا ونذرا وعن قضاء الواجب وما يجزى في غير من كبرها
من الايام التي تقع فيها الصوم كصوم الشيخ على انة من رمضان حرام
وقد تقدم لا لو نذر صوم يوم معين فانقض احد هذه الايام لم يجز
صومه والا فرب عدم وجب القضاء المقصود كالياديين
في شهر رمضان ومطالبة ثلثة امانات في علامته وفيه بوجها ان يعلم
الشهون بروية الهلال فمن رآه وجب عليه الصوم وان كان واحدا عدا لا
كان او غير عدل شهد عند الحاضر او لم يشهد قبل شهادة او ردت
بلا ولم يرد لعدم طلبه او لعدم الحاشية او لغير ذلك اعتبر بالشهادة
ولا اختلاف في اعتبار الشهادة بروية الهلال وانما الخلاف في العدد فانما
سلوك قوله الواحد في اول رمضان خاصة وقال المفيد والمرفعي انما قبل
عدلان صحيا وفيما واشترط الشيخ خبيرين من البلد مع العلة او اثنان
من خارجه ومع عدم العلة خبيرين من البلد وخارجه والوجه قول المفيد
لان قبل شهادة النساء في ذلك ولا في شيء من الائمة لا منقوضات ولا
منقذات ولا قبل في الاقطار الا شاهدان من لو شهد عدلان باقوله
قضا من اثنين ثم لم يزل الهلال مع الصبر لزم الفطر كالمفيدة ولو انقضت بروية

شوال وجب عليه الاططار و اورد عدلان ولم يشهد بعد الحاجه وشهدا
ورقة شهدا بها اعدم محرقه بها جاز في يومها الاططار ولكل شهران
تظهر ان لم يعرفه عدالة صاحبه ولوا صرحا يا يوم القدس من رمضان
فشهد عدلان برويته في الماضية اقطر وصل العيد اذا كان قبل الزوال
ولو كان بعده اقطر ولا صلافة في لو راي في البلد دية شابعة وجب
الصوم اجاب عاج او لم ير الهلال اصلا وعز على الناس اكل عدة شعبان
تلتين يوما ثم صاموا ولو نمت الاهلة اكل كل شهر ثلثين يوما على
قول بعض علماء ما والوجه عند ذلك القول رواية الحنفية ط يستحب الثري
للحلال ليلة التلتين من شعبان ورمضان على الاعيان وجب على الكفاية كن
لا يجوز التحول على الحد ول لا على كلام المفتين ولا على الاجتهاد فيه
ولا على العد خلا فالمن تيمم النية الى تمام وناقض فتعيان ناقض ايها
ورمضان تام ايها ولا اعتبار ايضا بغيره الغرض بعد الشك ولا بد منه
ولا بعد خمسة ايام من الماضية ولا برويته قبل الزوال بالوا قاطر يوم
التحريم قامت النية برويته قضاء بعد العيد ولو لم يعرفه لكان
اصل شوال بعد صيام ثمانية وعشرين يوما قضى يوما واحدا الا ان
يقوم النية يومين ب ان اذا راي الهلال اهل البلد وجب الصوم على
جميع الناس سوا ما عدته البلاد او قاربته والصبر رجه الله جعل البلاد
المتقاربة التي لا تختلف في المطالوك بعدا والبلد الواحد والبلاد
المتباعدة كغداة ومصر لكل بلد حكم نفسه وفيه قوة فعل قوله
لو يافى من راي الهلال في بلده الى بلده لم ير الهلال فيه لبعده فلو راي الهلال
بعد ثلثين فالوجه انه يوم معهم في ذلك الحال لو كان بحيث لا يعلم
الاهلة كالحجيج وشبهه اذا لم يعلم الشهر جهده ويغلب على ظنه
فان ظن عمل عليه والا توخى شهر او صامه فان ايقن الاشياء
اجله وان وافق رمضان او كان بعده فذلك له وان وافق قبله لم يجز
والا يرب عدم وجوب العتد والاجتهاد بعد الصوم ولو وافق بعضه
الشهر دون بعض صح فيما وافق الشهر وما بعده دون ما قبله واذا وافق

يوجد الشهر فالمعبر صوم ايام بعده بعودة عاقبة بوا ووافق من
هلالين او لم يوافق وسواء كان الشهران تامين او ناقصين او محتملين
وليكن رمضان ناقصا وقصا شوالا وكان ناقصا لزمه قضاء يومين ولو
التعدي الغرض لم يجب عليه شي ولو كانا تامين لزمه قضاء يومين ذلك العيد
وكذا لو كانا ناقصين ولو صام قبل رمضان وظهر ذلك قبل دخوله
وجب ان يصومه ولو صام تطوعا فافق شهر رمضان فالاقرب انه
لا تجز به يك يستحب الدعاء عند رؤية الهلال ما روى عن امير المؤمنين
وعنه من الادعية المأثورة بيه وقت وجوب الامساك هو طوع
الخير الثاني الذي يجب معه صلوة الصبح والمغرب والشمس التي تك
معه صلوة المغرب وعلامته سقوط كسرة المشرقة قال الشيخ
وقال بعض اصحابنا علامته غموس به القرص فلو غاب عن الافاق
ثم شاهد ضوءه على بعض الجبال من بعيد او بارعا مثل منارة امكد
جان الا فطار و ليس بعينه ولو انشبه عليه العيوب وجب عليه
الامساك ويستظهر حتى يتبين ولو غاب القرص ونفى له اماره الظهور
فاصح التامين وجوب الامساك حتى يذهب علامة ظهوره بوسم
الصلوة على الاططار الا ان يكون له من ينتظره للاططار معه
الطلب الثاني في شرايطه وهي فيما مر انك شرايط الوجوب
وفيه مباحث الاول العقل والبلوغ شيطان وجوب الصوم
ولو بلغ قبل النحر وجب صوم ذلك اليوم ولو كان بعده لم يجب فيه
ويستحب له الامساك مطلقا كان او صام او لا قضاء عليه ولو افاق في
في اثناء الشهر وجب عليه صيام ما بقي وان افاق قبل النحر وجب
صوم ذلك اليوم والا فلا وكذا الغني عليه الاسلام شرط في الصحة
على ما قلناه فلو اصاب قبل النحر وجب صوم ذلك اليوم وما بعده وان
اصاب بعد النحر سقط ذلك اليوم خاصة وانك اجتنب ما حرام الصلاة من
المرض شرط في الوجوب اذا كان الصوم يؤيد في المرض او يبطؤ البراءة
معه اما الصحيح الذي يخاف المرض بالصوم فالوجه وجوبه عليه وكذا

لو كان به شقة عالمة للمجا عتلى ان يفتي خاء والمبتغاة اذا خاف
 افطرته في الاقامة او خضعها شرط في الصوم فلا يجب على المسافر معراج
 معه تفصيلا للقلوة ولو صام في تحريمه ان كان عالما بالاحكام ولو لم يكن
 الاقامة في ثلثة ايام وجب الصوم ولو رد دنيته حكم بعد شرف بالمكة
 كل من وجب عليه الفضة في الصلوة وجب عليه التفصيل في الصوم وهل
 يفتي بيمينت النية من الليل قال الشيخ نعم فلو نيت اليسر من الليل
 ثم خرج الى وقت كان من النهار وجب الفضة ولو خرج بعد
 لم يخرج الى وقت كان من النهار وجب الفضة ولو خرج بعد
 وكان عليه صيام ذلك اليوم وليس عليه فضاؤه اى وقت خرج الا ان يكون
 قد خرج قبل طلوع الفجر فانه يجب عليه الافطار على كل حال ولو قصر وجب
 عليه الفضة والاقارة وقال المحدث رحمه الله المعتبر خروجه قبل الزوال
 فان خرج حينئذ لزمه الافطار وان خرج بعده اتم ولا اعتبار بالنية
 وقال السيد ابن بابويه يفتي عن خراج وان كان قبل العروب ولم يعتد
 التبييت والاقامة في الغداة لا يجوز له الافطار حتى يغيب عنه اذان
 حصره او حتى عنه حد رات يديه ولو قدم المضاف او ما المريض فمطلق
 اوجب لها الامساك وعليها الفضة وكذا الحاضر اذا طهرت والطاهر اذا
 حاضرت ولو قدم المياق او ما المريض صامين فان كان قال عليه ما قبل الزوال
 وجب عليها الاتمام واجزاها وان كان بعد الزوال يفتي الامساك وجب
 الفضة ولو عرف المياق انه يصل الى بلده او موضع اقامته قبل الزوال ايجز
 له الافطار وان ايسر حتى دخل واتم صومه كان افضل ان اخلق من
 الحيز والنفاس شرط في الصوم فلو ازال عدرا مما اثناء النهار لم يقع صومه
 ووجب الفضة وكذا لو حجد في اثناء النهار ولو قبل العروب بشي
 الشالى شرط الفضا وفيه رباحة ايفتريط ووجب الفضا
 الماوع حال العوات فلو فاتت الصبي لم يجب الفضا سواء كان صرا او غير صرا
 في العقل شرط في الفضا فالمجرب اذا فاته شي من الايام او الشهور
 كله وهو مجنون لم يجب عليه الفضا وكذا المعنى عليه واليوم الذي يقضي

لا يجب فضاؤه الا ان يفتي قبل الفجر وفيه واشتراط بعض علماء السنة
 والعنى عليه وليس يجب الا اتمام شرط في وجب الفضا فان كان الاصل
 لا يجب عليه فضاؤه ما فاته حال كونه ولو ايسر اثناء الشهر لم يقضى الغايت
 وجب عليه صيام المستقبل واليوم الذي اكل فيه لا يجب فضاؤه الا ان
 يسل قبل الفجر في فطر فيه ولو اكل بعد الفجر باعقوان ما يوجب الكفر
 او يفسده فيما يفتي بالشك في لو ان بعد عقده الصوم ثم عاد لم يقض
 صومه وفيه نظير في لو ان عقه بفساد او شرب مرقه وجب عليه
 فضاؤه ما يفتي فيه قال الشيخ رحمه الله لو طهر حلق الفجر عليه
 او من ناله عقه كذا انه من الفضا اذا افاق وليس يجب وسائط الضام
 في شرط الفضا وكل موضع سقط فيه الفضا سقطت فيه الكفارة
 المطلق الماتر والاضطام وفيه يطمحنا اثبتين فضا الغايت
 في السنة التي فاتت فيها ما بينه وبين رمضان الا ان فلو اخر المريض
 الفضا بعد برءه تها وباحتى دخل الثاني صام الحاضر وفتي ما قال وكفر
 عن كل يوم مدين واقله مة خلا فالاي لا يبين ولو كان تاجر مع العزم
 على الفضا حتى اذله الثاني ولم يقض وجب الفضا خاصة ولو استمر به
 المرض الى رمضان الثاني ولم يصح فيها ما صام الحاضر وهل يقضى الغايت
 قال ابن بابويه نعم ولا كفارة وقال الشيخان يكفر عن كل يوم بما
 تقدم ولا فضاؤه عليه والوجه عندى قول ابن بابويه وعلى قول الشيخين
 لو صام ولم يكفر فبالوجه الاجزاء في ظاهر كلام الشيخ في الخلاف نعم
 الحاضر والمريض وغيره ممن فاته الصوم وفيه نظير في حصر ما اذا
 على رفقائين حكم الرضا بين سواد الواضه ستمين فما اراد
 فيه اشكال والافرب عدم تكفارة الكفارة لا لو استمر به المرض
 حتى مات سقطت الفضا ولا كفارة لكن يستحب ان يقضى عنه اما لو برأ
 من مرضه وتمكن من الفضا ولم يقض حتى مات فقتى عنه الذي
 يقضى عن الميت اكبر اولاده الذكور سواء فاته مرض او غيره مع
 ترك الميت الفضا ومكلمه ولو لم يكن له ولد ذك وكان له اناث

لو كان به شقة عالمة للمجا عتلى ان يفتي خاء والمبتغاة اذا خاف
 افطرته في الاقامة او خضعها شرط في الصوم فلا يجب على المسافر معراج
 معه تفصيلا للقلوة ولو صام في تحريمه ان كان عالما بالاحكام ولو لم يكن
 الاقامة في ثلثة ايام وجب الصوم ولو رد دنيته حكم بعد شرف بالمكة
 كل من وجب عليه الفضة في الصلوة وجب عليه التفصيل في الصوم وهل
 يفتي بيمينت النية من الليل قال الشيخ نعم فلو نيت اليسر من الليل
 ثم خرج الى وقت كان من النهار وجب الفضة ولو خرج بعد
 لم يخرج الى وقت كان من النهار وجب الفضة ولو خرج بعد
 وكان عليه صيام ذلك اليوم وليس عليه فضاؤه اى وقت خرج الا ان يكون
 قد خرج قبل طلوع الفجر فانه يجب عليه الافطار على كل حال ولو قصر وجب
 عليه الفضة والاقارة وقال المحدث رحمه الله المعتبر خروجه قبل الزوال
 فان خرج حينئذ لزمه الافطار وان خرج بعده اتم ولا اعتبار بالنية
 وقال السيد ابن بابويه يفتي عن خراج وان كان قبل العروب ولم يعتد
 التبييت والاقامة في الغداة لا يجوز له الافطار حتى يغيب عنه اذان
 حصره او حتى عنه حد رات يديه ولو قدم المضاف او ما المريض فمطلق
 اوجب لها الامساك وعليها الفضة وكذا الحاضر اذا طهرت والطاهر اذا
 حاضرت ولو قدم المياق او ما المريض صامين فان كان قال عليه ما قبل الزوال
 وجب عليها الاتمام واجزاها وان كان بعد الزوال يفتي الامساك وجب
 الفضة ولو عرف المياق انه يصل الى بلده او موضع اقامته قبل الزوال ايجز
 له الافطار وان ايسر حتى دخل واتم صومه كان افضل ان اخلق من
 الحيز والنفاس شرط في الصوم فلو ازال عدرا مما اثناء النهار لم يقع صومه
 ووجب الفضة وكذا لو حجد في اثناء النهار ولو قبل العروب بشي
 الشالى شرط الفضا وفيه رباحة ايفتريط ووجب الفضا
 الماوع حال العوات فلو فاتت الصبي لم يجب الفضا سواء كان صرا او غير صرا
 في العقل شرط في الفضا فالمجرب اذا فاته شي من الايام او الشهور
 كله وهو مجنون لم يجب عليه الفضا وكذا المعنى عليه واليوم الذي يقضي

قال الشيخ يصدق عن كل يوم من ماله وأقله مائة وقال المصنف
 نفى الاحتياط وقال أقوى أن المتد المرفق واجب الصدقة أولا
 فإن لم يكن له مال أصام عنه وليه حج أن كان الولي واحدا فعين عليه
 قضا الجميع ولو كان جماعة في بيت واحد فمؤا عنه ما يخص وتطوع
 به البعض فيسقط عن الآخرين ولو اتحد اليوم أو أكثر كان عليه الواجب
 الكفاية ولم أفق فيه على نص ط قد بينا وجوب الصدقة مع عدم الولي
 وكخرج من أصل المال ك لو صام اجتنى عن الميت بغير قول الولي فالأقرب
 عدم الإجزاء ولو أمزه أو استأجره في الأجر أو نظر ما كل يوم واجب
 على المريض أو غيره كالمزود وغيره إذا مات مع إمكان القضاء وإيقضه
 وجب على الولي القضاء عنه أو الصدقة ولو وجب عليه صوم شهرين
 متتابعين ثم مات تصدق عنه عن شهر من مال الميت والظاهر أنه إذا
 قد بين عن كل يوم مائة وقضى وليه شهر وللولي أن يصوم شهرين أو
 يصدق من أصل مال الميت أو يعق من أصل المال قال الشيخ
 رحمه الله حكم المدة في ذلك حكم الرجل مما يفوته من شهرين أو شهر
 أو المرضي لا يجب قضاؤه ولا الصدقة عنه إلا مع تمكنه من القضاء والأصل
 فيجب على الولي القضاء أو الصدقة كما قلنا في الرجل خلا فالأقرب
 حج إذا مات المتوفي بعد ملكته من القضاء وجب أن يقضى عنه ولو مات
 في سفره فليست حج قلان في الخلاف لا يجب وفي التهذيب وجب والأول
 أقوى يده يجوز لقاضي رمضان الإفطار قبل الزوال لا بعده فإن افطر
 بعده لعذر فلا كفارة عليه ولا أطع عشرة مبالغين فإن عجز صام
 ثلاثة أيام به لو اجنب في شهر رمضان أو نزل الأغنياء ساهيا من أول
 الشهر إلى آخره وجب قضا الصلاة إجماعا وأوجب الشيخ قضا الصوم
 وسخه ابن أدريس والأقوى عدي الأهل لرواية الحكي الصحيحة
 عن الصادق عليه السلام في الأولى نتائج أيام القضاء وليس واجبا في الأجر
 لمن عليه صوم واجب رمضان أو غيره أن يصوم تطوعا حتى يأتي به حج
 كقول القضاء في جميع أيام السنة الأعيان وأيام التشريق لمن كان

هذا هو الصحيح
 في قضاء الصوم
 إذا مات المتوفي
 بعد ملكته من
 القضاء وجب أن
 يقضى عنه ولو
 مات في سفره
 فليست حج قلان
 في الخلاف لا
 يجب وفي التهذيب
 وجب والأول أقوى
 يده يجوز لقاضي
 رمضان الإفطار
 قبل الزوال لا
 بعده فإن افطر
 بعده لعذر فلا
 كفارة عليه ولا
 أطع عشرة مبالغين
 فإن عجز صام
 ثلاثة أيام به
 لو اجنب في شهر
 رمضان أو نزل
 الأغنياء ساهيا
 من أول الشهر
 إلى آخره وجب
 قضا الصلاة
 إجماعا وأوجب
 الشيخ قضا الصوم
 وسخه ابن أدريس
 والأقوى عدي الأهل
 لرواية الحكي
 الصحيحة عن
 الصادق عليه
 السلام في الأولى
 نتائج أيام
 القضاء وليس
 واجبا في الأجر
 لمن عليه صوم
 واجب رمضان
 أو غيره أن يصوم
 تطوعا حتى يأتي
 به حج كقول
 القضاء في جميع
 أيام السنة
 الأعيان وأيام
 التشريق لمن كان

عن أيام تكبوس والتعاس والمريض واليهن ولا يكره القضاء في عشرة
 بطا لو أصبح جنبه قضا رمضان افطر ذلك اليوم ولم يجز له صومه
 وكذا في التأخير وكل ما لا يبين صومه أو تأخره أو شربا أو سباحة أو قضاء
 رمضان فالوجه أنه يبرح صومه ولت يقر صوم ضعيف المصنف
 السابغ في قبة أقيام الصوم وهو أقيام مائة في الواجب وفيه
 بأحفظ أصوم كفارة قتل الخطاء واجب بعد العن عن العن وهو شران
 متتابعان واجب وكذا أصوم كفارة الظهار واجب كفارة من أظفر يومين
 رمضان واجب وهو شران متتابعان لكن وجوبه على التخيير منه ومن
 الأ طعام والعن حج صوم كفارة قتل العمد وهو شران متتابعان واجب
 مع الصدقة والعن حج صوم بذلك العمد المتمتع إذا لم يجد ولائنه واجب
 وهو عشرة أيام مائة متتابعة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ولا يجب فيها
 التتابع صوم كفارة اليمين وباقي الكفارات واجب وصوم الاعتكاف
 والمندود واجب واليوم الثالث منه على خلاف وصوم كفارة من فاض
 من عرفات قبل غروب الشمس علمنا ولم يجد آخر زود وقدره ثمانية عشر يوما
 وصوم ما يجب بالنذر واليمين والعهد واجب فلهذا أقيام الصوم الواجب
 في الصوم المندوب على أقيام والمناخذ قد ذكرنا من جهته أوله
 خيس في العشر مائة وأول أربعاء والعن الثاني وأجر جميع العشر
 وفي رواية أنه في الشهر مائة كذلك وفي الثاني خيس بين أربعين
 ويجوز تأخيرها من الصيف إلى الشتاء للحنفية وإذا أخرها إلى الشتاء
 جاز صومها من المالية ومثيرة ولو عجز عن صيامها تصدق عن كل يوم
 بمائة استجابا أن يستحب صوم الأيام الأربعة في السنة يوم من
 النبي صلى ومولده ودخول الأرض والعقد والبارخ والعشر من
 ذي القعدة وأول يوم من المحرم وثلاثة وسابعة ومنح صوم العشر
 بأسره فإذا كان يوم العاشر أمكنه عن الطعام والشراب إلى يوم
 العشر ثم يتناول شيئا من البزيرة وروي استحباب المحرم بأسره
 في يوم التسعة من جمادى الأولى وستة من شوال بعد يوم الغطس

صوم في رمضان

الشهر

أما

ونوم الحسب ما بالاثنتين وكل جمعة سواء أفده أو لاه سواء وافق يوم صومه
 أو لا وصوم يومه عليه مستحب وهو صوم وانظار يوم ح يستحب الأضحية
 وإن لم يكن صومها لغيره إذا قدم أهله أو بلد يعزم فيه الإقامة عنده
 وقد أفطر والمريض والنفساء إذا طهرتا في أثناء النهار والطاهر إذا جازها
 أحد الغائبين والمريض إذا أبرأ وكان قد أفطر والكافر إذا ألبس ولم يصق
 إذا بلغ وإن لم يتناول شيئاً بصره للساق أن يملأ من الطعام أو يورث
 من الخراب بل يتناول منها قدر الحاجة ويستحب الكراهية والنجاس وليس
 بمحرم خلافاً للشيخ ولا يجب به الكفارة إجماعاً في التفاضة جعليها
 الصوم كالطاهر ويستحب وجبة صومها الإجماع أن وجب عليها والأفلا
 طرا أخلت بالخل وجب القضاء بما يحكم صوم العبد من إجماعاً واستثنى
 الشيخ الفاضل في الشهر الحرام فإنه يصوم شهرين متتابعين وإن دخل فيها
 العبدان أيام التشريق وليس بمضطر ولكن البحث في أيام التشريق لمن كان في
 وصوم الرمال حرام واختلف فيه في النهاية واليهبوط هو أن يجعل عتاه
 سجوده ونزول الأضحية صوم يومين من غير فطر ولو أمسك عن الطعام
 لأبينة العيام بل نية الانظار لم يكن محترماً وصوم الرمال حرام إذا كان
 فيه العبدان وأيام التشريق لمن كان مريضاً أو أفطر هذه الخمسة لم يكن
 الباقي المقصود الثامن في التتابع وفيه كذا الشرح الكبير
 والعجز إذا عجز عن الصوم انظاراً إجماعاً وفي وجوب الكفارة قولان
 أحدهما الوجوب للشيخ والثاني عدمه للشيخ وغيره واليهود هنا تفصيل
 فقال إن عجز أبا كليله فلا قضاء ولا صدقة وإن طافاً فمشفة ولا قضاء
 ووجبت الصدقة قال الشيخ استأخرف بالتفصيل نصاً ولو عجز عن
 الصدقة سقطت إجماعاً للشيخ قولان في قدر الصدقة ففي النهاية
 والمبطل عن كل يوم مقدار مع الشدة ومع العجز مقدار في الأضحية من قدر
 وهو جديج ذو الطاش إذا كان لا يمشي زواله أفطر وقصدت عن كل
 يوم يديه وقيل يدين ولا قضاء ولو كان يمشي برء أفطر إجماعاً وجب القضاء
 مع الشدة واختلفت على أنها فقال الغيبة والنسوة لا كفارة عليه وأوجب الشيخ

الضحارة لا يجزيه ولا أن يتلو من الطعام والشراب ولا ياقع النساء
 والأقرب أن كل ذلك مكروه لا إجماعاً القرب والرضعة القليلة
 اللين إذا خافا على نفسيهما أظننا وعليهما القضاء والصدقة عن كل يوم
 بمقدار لو خافا على الولد كان لها الانظار وجب القضاء والصدقة في ذلك
 سلا في وجوب القضاء وليس بمعتمد في صوم النافلة لا يجب بالشروع
 ويجوز إبطاله ولو قبل العبد ولا قضاء لكن منحت الأتمام وتلك المدة
 المذلل وكذا جميع بقاها العبادات إلا في العتق فإنه إجماعاً بالشرع
 ولو دخل فاجب مع من لم يكن له الخروج منه ولو لم يشعش جان الحرج
 منه إلا في قضاء رمضان بعد الزوال في كل الصوم يلزم فيه التتابع
 الأربعة صوم النذر المجتهد عن السابغ وما فيه معناه من ميسر أو غير
 وصوم قضاء رمضان وصوم جاز الصيد والسبعة في ذلك المنفعة ط
 من وجب عليه شرف متتابعان أما الكفارة أو كفارة أو غير ذلك فافطر
 في ما قبل أو بعد انتهائه قبل أن يصوم من الثاني شيئاً فإن كان لعبد من
 حبس أو مريض لم ينقطع تتابعه بل معنى على ما فعله بعد زوال العتق وكذا
 في كل عهد من قبل تعالى أمسا اليه فإن عجز من تركه لم يكن عتداً ولا
 فهو عهد وإن كان انظاراً لعجز عتد استأنف إجماعاً وقضاهم الأول
 ومن الثاني ولو يومئذ أفطر لعجز وغيره فإنه بين كل حال وهل يحرم
 الانظار قبل أكمال الثاني لعجز عتد وإن جاز الثاني لأن ولا يكون لمن عليه
 شهرين متتابعين أن يصوم ما لا يحصل معه صوم شهر ويوم مثل أن يصوم
 شعبان ولم يكن قد صام من وجب شيئاً أو يصوم نوا الأضحية من
 وجب عليه شهر متتابعين له وشبهه فصام خمسة عشر يوماً ثم أفطر لعذر
 وغيره جاز له التها ولو أفطر قبل ذلك استأنف إلا أن يكون بعد ذلك
 فإنه يبيح وكذا العبد إذا وجب عليه صوم شهر لكفارة وغيره فأناب خمسة
 عشر يوماً جاز له تعريض الثاني وخالف فيه ابن أديس ما كتبه من أيام
 في بدل هدي المنفعة متتابعه فليصام يومين ثم أفطر استأنف اليومين
 واحد وهو أن يكون فصام يوم الشربة واحدة فإنه يعطى العتد والي

بالتأني بعد أيام التشريق ولو كان الفصل آخر العيد استأنف بطلاناً
 وكذا استأنف الصوم يوماً فطرته السبعة فالوجه عدم وجوب
 متابعها بكل صوم متتابع إذا فطر في أيامه لعددي وإن كان
 لغيره استأنف بالمال أو أصح الثلاثة ليستأنف به على كون صيام أيام
 التشريق بدلالة الحديث الذي كان من فيه روايتان أحدهما المنع
 بكونه للياسين النكاح ولو قدم من سفره وهو مفطر وقد ظهرت من
 الحديث جاز الوطى ولو عذرت به وقالت إن مفطره قاطع فلا كفارة عليه
 عليها خاصة ولو علم بصومها فإن طارعه وجب عليها الكفارة دون
 ولو اكتملها فلا كفارة عليه عنها والاقرب وجوبها عليه عنها بكونه
 اليقين في رمضان للصيام بالضرورة أو مضي ثلثة وعشرين يوماً منه
 من وجب عليه شهران متتابعان فحج عن ذلك صام ثم عذر يوماً
 بين لو نذر صوم يوم من رمضان قبل أن يعقد والافق أو بعده ولو
 نذر صوم يوم بعينه أو أياماً بأعيانها فوافق ذلك اليوم أو الأيام أن يكون
 مسافراً ففطر وقضا ولو نذر صوم الدهر واستثنى الأيام التي يحرم فيها الصوم
 انعقد نذره ولو كان عليه قضاء من رمضان أو وجب بعد النذر
 لونه أن يصوم القضاء مدة ثمانية النذر والكفارة عليه فيها ولو وجب على
 صام الدهر واجبا كفارة بخيرة أو مربعة فالوجه أن يصوم عنها بل ينقل
 قرضه إلى غير الصوم في الموت والخيرة حج لو نذر صوم يوم نذر
 لم ينعقد وقال الشيخ أن وافق قدومه قبل النذر ولم يكن تناول شيئاً
 مفطراً جده فالتبعية وصام ذلك اليوم وإن كان بعده أفطر ولا قضاء
 فيما بعد ولو نذر يوم قدومه دائماً سقط وجوب اليوم الذي جاز فيه
 ووجب صومه فيما بعد ولو أنفق في رمضان صامه عن رمضان وسقط
 النذر ولا قضاء ولو صامه عن النذر وقع عن رمضان وسقط النذر
 ولا قضاء سقط لو نذر صوم يوم فإيا فوجب عليه شهران متتابعان
 قال الشيخ يصوم في الأقل عن الكفارة لم يحصل المتتابع فإذا صام من النذر
 شيئاً صام باقي من الأيام عن النذر وقيل يسقط التكليف بالصوم

وقضى

والاقرب صيام ذلك اليوم عن النذر ولا يسقط به المتتابع والافق من
 وجوب الشهرين وتأخره كلو نذر أن يصوم في بلد معين فذلك
 فإن احدهما مفطر للغيرين فيصوم ابن فناء والآخر يوته كلو نذر
 صوم سنة معينة وجب وسقط العذر وأيام التشريق إن كان من
 أن لم يشترط المتتابع حتى أفطر في أيامها بعد ما وقضى ما أفطره
 عليه الكفارة في كل يوم يطره ولو شرط المتتابع استأنف ووجب
 الكفارة في كل يوم يطره ولو كان الإفطار في ذلك كله بعد وفاة
 بني وبعض ما أفطره ولا كفارة ولو نذر صوم سنة غير معينة فحج
 في التولي والتفريق إن لم يشترط المتتابع كلو نذر صوم شهر
 فحجته بين ملين يوماً وبين الصوم في ابتداء الهلال إلى آخره وحجبه
 ولو كان ناقصاً ولو صام في أثناء الشهر ثم ملين ولو نذر شهر متتابعاً
 ذلكم وقضى ما يقع فيه ويجزئ بالثبوت كلو نذر أن يصوم يوماً ويفطر
 يوماً صوم ولو علمه في الصوم قال ابن ادريس وجب عليه كفارة
 خلف النذر كلو نذر صوم يوم بعينه فقدم صومه لم يحسن به ولو نذر
 الصوم لأعلى وجه التقدير لم ينعقد نذره ولو نذر يوماً ولم يعين الفداء
 اجزاء يوم واحد ولو نذر أن يصوم زماناً ولم يعين كان عليه صيام
 خمسة أشهر ولو نذر يوماً كان عليه ستة أشهر ولو نذر العيد بعد
 إحد مولاة أو الزوجة فغيره نذر نذر لم ينعقد كنه الشيخ أن
 منعت وكلما قرب من الغير كان أفضل قال ابن بابويه أفضل النذر
 اليسير والتمتع ويستحب التحيل الإفطار بعد صلاة المغرب وأبو
 كان هناك من يشترطه فقدم الإفطار عليها وسخط أن يطر على
 النبي أو النبي أو الماء أو اللبن ويستحب التمتع عند الإفطار قال
 الصادق عليه السلام استجاب دعاء الصائم عند الإفطار وكان علي عليه السلام
 السهم لك صمناً على رزقك أفطرنا فقبل متابعك أنت الصمير
 العلم ويستحب الإفطار الحام قال الصادق عليه الإفطار أخاك الصائم
 المليم كعبد عتق رقبة من ولد أسيريل ويستحب الاكثار من الإفطار

تم

صوم

سواء

يكتفون

في رمضان قال ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون
 ما يكون في شهر رمضان وكان أجود من الريح المرسلة كقول ليلته الفدية ليلة
 شريفة عظيمة لم يرفع أجرا وأكثر العباد على أنها في شهر رمضان ويستحب
 طلبها في ليالي الشهر في العشر الاواخر أكثر الروايات أنها يطلب في العشر الاواخر
 وعشرين او ثلاث وعشرين فلو نذر ان يصوم بعد مضي ليلة الفدية وجب عليه
 التحق بعد ايلام الشهر كقول ابن بابويه عن امير المؤمنين عليه السلام قال
 يستحب للرجل ان ياتي ليلة اول ليلة من رمضان وعن الصادق عليه السلام قال
 اطعم يوم النحر قبل ان تغفل ولا تطعم يوم الاضحى حتى ينصرف الايام
 المقصود في الشهر في الاعتكاف وفيه مطالبات بالانكاف
 في ماهيته وشرايطه وفيه كذا في الاعتكاف لغة اللبس الطويل في التمتع
 عبارة عن استحضار العبادة وهو متضمن وسنة اجامها وليس يعرف
 ابتداء وانما يجب التذرع وشبهه وافضل او قاعة العشر الاواخر من رمضان
 بعد الحجتين وعشرين من شهر لا يصح الاعتكاف الا من مكث فيه لمحو
 عبد ما دون له من يوم يصوم منه الصوم وهو على صين واجب وهو ما يجب
 بالذوق وشبهه ومنه واجب وهو ما عدا ج يصح الاعتكاف الصبي
 كما يصح صومه وهل يكون شرعا البحث فيه كالصوم في النية شرط
 في الاعتكاف ولا بد فيها من نية التقرب فلو قصد اليقين او منع النفس
 او العصب لم يعتد به ولا بد فيها من نية التقرب من الوجه اما واجبا
 او مندوبا او نوى اعتكاف مدة لم يلزمه نعم استقرار النية حكما شرط
 فيه لا الصوم شرط في الاعتكاف ولا يشترط اصوم معين بل الصوم
 اتفق مع الاعتكاف فيه سواء كان الصوم واجبا او مندوبا وسواء كان
 الاعتكاف واجبا او مندوبا فلو اعتكف في رمضان الكففي منه بصوم رمضان
 ولا يصح الاعتكاف في زمان لا يصح فيه الصوم كالعبدية واما الحنف
 والنكاس والمرضى مع النقصان بالصوم والسفر المانع من الصوم الواجب
 والندب والاسلام شرط في الاعتكاف ولو اذن بد العتق بطاعتك
 ولا يشترط قول بعده بل يبيى لو رجع وليس يجزى العقل شرط في الاعتكاف

صحة

ولا يقع من الجنون ولا المني عليه ولا الصبي ولا البكران اذن الزوج شرط
 في حق المرأة في التقديف وكذا اذن السيد في العبد والمذموم والمكاتب وام
 الولد ولو كان بعضه نكاحا يجوز له ان يعتكف بخلاف مولاه اما لو اعتكف
 في ايام نفيه فالوجه جوازه ولو اذن لعبد في الاعتكاف ولو رجع جازله
 الرجوع والانع مال يجب ولو نذر في المرأة او العبد اعتكافا لم يعتد الا اذا نذر
 فان اذنا على النعش فندار لم يكن لها الرجوع ولا منعها ولو اذنا مطلقا
 جاز المنع عن التعجيل كالموتح ط اذن البتاجر شرط في اعتكاف راجع
 وكذا ينبغي في الضريف لاقتضاه في صوم التطوع الى الاذن كذا لو اذن
 لعبد في الاعتكاف فاعتق بعد التلبس انما راجع اذ كان مندوبا
 معنى يومان على خلاف والا ندبا ولو دخل بعد اذن فاعتق السحر رجم
 يلزمه وليس يعتد به المدة شرط في الاعتكاف واقل ما يكون ثلثه ايام
 بثلثين فلا يصح الاعتكاف اقل من ثلثه ولو وجب عليه قضاء اعتكاف
 يوم قضاء وضم اليه آخرين ولا حصر في الزيادة ولو نذر اعتكافا ما زاد على
 السنة لزمه ولو نذر اعتكاف شهر ولم يعتد بخبر في التتابع والتفرق
 ثلثة ثلثة ولو قيد بالتتابع وجب اذا نذر اعتكاف شهر فانه ياتي
 بثلثين يوما وان شاء بما بين الهلالين وان كان ناقصا بثلثين ولو نذر
 شهر معين وجب التتابع فلو اطلق بعد مضي ثلثه صح ما مضى وان مضى
 ما فات ولا يجب التتابع في قضايه ولو فاته الجمع ولو نذر شرط التتابع وجب
 ولو فاته قضاء متتابع ولو نذر اعتكاف ايام لم يلزمه التتابع الا
 في كل ثلاث ايام بشرط المتابعة حتى اذا نذر اعتكاف شهر دخل الايام
 والليالي ولو نذر اعتكاف ايام معدودة ولم يعتد بالاجب التتابع الا ان
 يشترطه ولا يدخل الليالي بل ليلتان من كل ثلثة ولو نذر اعتكاف
 مدة ايام ولم يشترط التتابع لزمه ثلثه منها ليلتان بشرط التتابع اولا
 ولتصح قول بعدم دخول الليالي وليس يجزى ولو نذر اعتكاف ايام
 متتابعة تضمن ذلك نذر الصوم فلو اعتكف غير صائم او صام غير معتكف
 لم يجزه ولو اقرضه صومه انقطع التتابع وجب عليه اعادة الاعتكاف

ولو نذر الاعتكاف مطلقا وجب عليه الجمع بين نذر اعتكاف شهر معين
وجب عليه النفل فيه مع طلوع هلاله فإذا أفل الشهر الثاني بعد فسد
وفي وجوب من الاعتكاف ولو نذر اعتكاف العشر الاواخر دخل قبل الحرج
من يوم العشر فاذا خرج الشهر خرج منه والعشر ايام العشر فلو
كان الشهر ناقضا اجزأ بالسبعة ايام نذر اعتكاف عشرة ايام فانه
يلزم منه النفل قبل طلوع فجر ولو عجز بها باخر الشهر فنقص وجب ان
يؤم من الاخر لئلا نذر اعتكاف شهر رمضان وجب ولو اخل به وجب ان
يقضيه صابما وان سانه ولم يعكف فيه به لو نذر اعتكاف شهر معين او ضمن
فجعل ذلك قبله لم يجز به ولو عاش نصف الشهر ثم مات لزمه قضاء ما ادرك
اذا لم يفعله ولا يجب عليه اعتكاف شهر بول نذر اعتكاف مطلقا صح وجب
ما يسمى به معتكفا واقوله لانه ايام ولو نذر اعتكاف يوم لا يجزى لم يعتكف ولما لو
نذر اعتكاف ثلثي قدوم نهار لا يجزى ولو نذر اعتكاف ثلثي قدوم نهار واطلق
وجب وضم اليه آخرين يتركون نذر اعتكاف ايام معينة فرض اوجب
الاداء وجب القضاء ولو نذر اعتكاف يوم قدوم نهار ابداه فسد لئلا
لم يجب عليه شيء ولو قدوم نهار سقط ذلك اليوم وجب عليه باقي الايام
لكن يحتاج في كل اعتكاف الى ان يفهم الخزين من المكان شرط الاعتكاف
وهو كل مسجد جمع فيه ثلث او وصي بني وهو اربعة مباحين المسجد الحرام
ومسجد النبي عليه وسلم ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وجوز ان يركب عقيل الاعتكاف
في كل مسجد يركب اعتكاف المارة كاعتكاف الرجل فلا يصح اعتكافها الا
في احد المباحين الاربعة وليس لها ان تعتكف في مسجد يستأجره وهل يجوز
الاعتكاف على سطح المسجد الا قرب المنع كلو نذر اعتكافا في موضع معين
فغيره ولا يجزى به لو عدل وان كان افضل ولو ابداه ما نذر الاعتكاف
فيه لم يقد على الاعتكاف في موضع منه خرج واعاد الاعتكاف اذا اراد المسجد
كما استعمانة الميث شرط الاعتكاف ولو خرج لغير الاسباب الشرعية
بطل اعتكافه طرعا خرج او كرهاته ان لم يرض ملته بطل الاعتكاف والافق
حينئذ ضحية الى الخروج للطلب الشاهدين والاحكام وفيه كرهنا الا يجوز

من الاعتكاف قال الشيخ فاذا شرط كان لو لم يجمع متى شاء وان لم يشرط
فكذلك مالم يرض يوما من وعلى قول السيد ان كان مندوباً يجمع متى شاء
وان لم يشرط فكذلك مالم يرض وان كان واجبا فان كان معينا فتابعا
وشروط الرجوع رجع عند العارض ولا يجب القضاء وكذا لو عجز النذر
ولم يشرط التتابع ولو عجزه وشرط التتابع ولم يشرط على ربه خرج
مع العارض وقضى مع الزوال متتابعا ولو لم يشرط التتابع قضاه
ولا يجب التتابع ولو لم يرض الزمان لكن شرط التتابع فاشترط
على ربه مخرج عند العارض وانى بالباقي ان كان اعتكاف ثلاثة والا
استأنف ولو لم يشرط على ربه استأنف متتابعا ولو لم يرض واشترط
على ربه ولم يشرط التتابع خرج مع العارض واستأنف ان كان افضل
من ملته والا تهر من الاشتراط انما يصح في عقد النذر ولو اطلقه من
الاشترط ان يركب الاشتراط عند ايقاع الاعتكاف ولو اشترط الرجوع
في اعتكافه او الوقي او البيع للمقابلة او التكسب بالساعة في المسجد لم يجز
يخرج على المعتكف الجماع ويحرم به عامدا سواء انزل او لا ولو اخرج
شركه لم يطل اعتكافه ويحرم عليه القبلة ويطل بها الاعتكاف وكذا
الرجس يشهو والجماع في غير الحرمين ويجوز الملازمة بغير شهوة ولا
فوق في تحريم الوطئ بين الليل والنهار ويحرم عليه البيع والشراء فان
فعل لم يطل كمن جاز للشيخ وكذا يحرم جميع التجارة المستفيدة من
من العبادات ولو اضطر الى شراء عذابه او شراء قميص يستتر به او بيع
من اشترى ثمنه فوجاهز كمن يحرم عليه المارة والسلام الفسخ والشيخ
في تحريم الحب كايستحب له دراسة العلم والمناظرة وتعليمه
وتعلمه بل هو افضل من الصلوة المندوبة ويجوز المجاهدة حال الاعتكاف
وحي الصمت لو نذر في اعتكافه والاجتناب عن كل المنع من جعل القرآن
يا الى كلامه ككل ما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف اذا وقع
وان ما منع الاعتكاف من فعله نهار منع من فعله ليلا ولا يفسد الاعتكاف
سبب ولا جهل ولا حذو كمن يجب الكفارة بالجماع على المعتكف سواء

ولو نذر الاعتكاف مطلقا وجب عليه الجمع بين نذر اعتكاف شهر معين وجب عليه النفل فيه مع طلوع هلاله فإذا أفل الشهر الثاني بعد فسد وفي وجوب من الاعتكاف ولو نذر اعتكاف العشر الاواخر دخل قبل الحرج من يوم العشر فاذا خرج الشهر خرج منه والعشر ايام العشر فلو كان الشهر ناقضا اجزأ بالسبعة ايام نذر اعتكاف عشرة ايام فانه يلزم منه النفل قبل طلوع فجر ولو عجز بها باخر الشهر فنقص وجب ان يؤم من الاخر لئلا نذر اعتكاف شهر رمضان وجب ولو اخل به وجب ان يقضيه صابما وان سانه ولم يعكف فيه به لو نذر اعتكاف شهر معين او ضمن فجعل ذلك قبله لم يجز به ولو عاش نصف الشهر ثم مات لزمه قضاء ما ادرك اذا لم يفعله ولا يجب عليه اعتكاف شهر بول نذر اعتكاف مطلقا صح وجب ما يسمى به معتكفا واقوله لانه ايام ولو نذر اعتكاف يوم لا يجزى لم يعتكف ولما لو نذر اعتكاف ثلثي قدوم نهار لا يجزى ولو نذر اعتكاف ثلثي قدوم نهار واطلق وجب وضم اليه آخرين يتركون نذر اعتكاف ايام معينة فرض اوجب الاداء وجب القضاء ولو نذر اعتكاف يوم قدوم نهار ابداه فسد لئلا لم يجب عليه شيء ولو قدوم نهار سقط ذلك اليوم وجب عليه باقي الايام لكن يحتاج في كل اعتكاف الى ان يفهم الخزين من المكان شرط الاعتكاف وهو كل مسجد جمع فيه ثلث او وصي بني وهو اربعة مباحين المسجد الحرام ومسجد النبي عليه وسلم ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وجوز ان يركب عقيل الاعتكاف في كل مسجد يركب اعتكاف المارة كاعتكاف الرجل فلا يصح اعتكافها الا في احد المباحين الاربعة وليس لها ان تعتكف في مسجد يستأجره وهل يجوز الاعتكاف على سطح المسجد الا قرب المنع كلو نذر اعتكافا في موضع معين فغيره ولا يجزى به لو عدل وان كان افضل ولو ابداه ما نذر الاعتكاف فيه لم يقد على الاعتكاف في موضع منه خرج واعاد الاعتكاف اذا اراد المسجد كما استعمانة الميث شرط الاعتكاف ولو خرج لغير الاسباب الشرعية بطل اعتكافه طرعا خرج او كرهاته ان لم يرض ملته بطل الاعتكاف والافق حينئذ ضحية الى الخروج للطلب الشاهدين والاحكام وفيه كرهنا الا يجوز

الصادق عليه السلام عن رجل ذي دين يستدين ويخجل قال نعم هو افضى الدين
ج بخره النبي عن النبي قال الصادق عليه السلام لا تحمدوا احدكم ان
يعتق اخاه عن الحق فيصيبه قنبه ودينه مع ما يدخر له في الآخرة ط
المشي مع المصيبة افضل من الذنوب كان دين العابد من علمه بشي وبان
معه الخامل والرجل وروى انه ما تقرب الى الله عز وجل بشي احب اليه
من المشي الى بيته لكرام على الله تعالى وان لم يجد له احد سبعة
حجة كما ينبغي له اذا علم على الحق النظر في امن نفسه وقطع العلايق بينه
وبين معاملته وقوفه كل ذي حق حقه وندب من ترك ما خلق
اليه من النعمة والوصية بالعروف وتخير يوم السبت او الثلاثاء وتختار الجمعة
والاثنين والسفر والقرية بوج العترة يا ابا عبد الله اذا خرج من داره قام
على الباب تلقاه وجهه وقراء فاتحة الكتاب امامه عن يمينه وعن يساره
وكذا اية الكرسي ودعا بالمأثور واذا وضع رجله في الركاب دعا ويده
اذا استوى على الرحلة ويستحب حمل الفضة في السفر يستحب ان يضع
الماء في ثوبه يدعه الله تعالى له قال الباقر عليه السلام كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا ودع مائة اخذ بيده ثم احبب الله لك الصحابة واكمل لك القربة
ويهل لك الكنز وتة وقد لك البعيد وكفاك الله وحفظ لك
دينك وامانتك وحياتك عملك ووجهك بكل خير عليك يتقوى الله
انك ايتودع الله نفسك كسب على بركة الله عز وجل يحرم البغى
وحده قال الصادق عليه السلام لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الذي يتركه والناس في بيت كوحده والراكب في الغلاة وحده وقال رسول
صلى الله عليه وسلم في البغى وقال امير المؤمنين عليه السلام لا تصحب في سفر من
لا يكون لك من الفضل عليه كما يركب اليه عليه السلام الباقر عليه السلام اذا اصحب
فاصحب تحكما ولا تصحب من تكفل فان ذلك مدلة المؤمن وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج القوم في سفر ان خرجوا نفقة فان ذلك اطيب لانهم لا يحسن
لا خلاصهم يد ينبغي اعانة المياف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعان مؤمنا

المعتمدة

و

مبا في نقيب الله ثلثا وسبعين كربة واجار في الدنيا من العم والهم ونفيس
عنه كربة والغريس على ظهر الطريق ويطون الاودية فانها ممدوح
في الساع وماوى للحيات وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلى علم باعلا اذا نزلت
منزلا فقل للسهل انزلني منزلا مباركا وانت خير المنزلات وروى جبر
ويده عنه شدة بع الحق فيها واجب وندب قالوا بحجة الامام
والمندوبة وشبهها وما وجب بالاقبال والاستبصار ويتضمن شكر
السبب وما خرج عن ذلك مستحب وانما بحجة الامام مع اجتماع
الشروط الاربعة على الرجال والنساء والجنائي ويستحب لقائد الشرايط
كمن عدم الزاد والراحلة وامكنه الشكر ويستحب ايضا للمعد اذا اذن
له مولا **الفصل الثاني** في شرائط وهي ستة البلوغ وكمال العقل والحرة
فصلان ساقا في الشرايط وهي ستة البلوغ وكمال العقل والحرة
والزاد والراحلة وامكان البصر وان يكون له ما يبول بحاله فاضلا
عما يحتاج اليه ساقا في البلوغ وفيه من مباحث لا يجب على الصبي الاحتياط
فان كان ممتزا صرح احرانه رجه وان كان غير ممتز جاز لوليه الاحرام
عنه بمعنى انه يحرم للصبي فيقع له دون الولي بش شرط اذ
الولي في احرام الصبي وجهان كان ممتزا والولي من له ولاية المال
كالاب والجد للاب والوصي دون غيرهم ولو اذن ثبته عنه صح
وان انتفى الولاية لم يثبت ان سنن الصبي عن الصادق عليه
السلام ما يحتاج اليه الصبي من حولة وعزم ما يابن يد على نفقة الواجبة
تثبت على الولي اذا اعتقد الصبي الاحرام تولى بنفسه ما يترك منه
وما يعجز عنه يؤتمر ويجوز للصبي ما يجوز البالغ من الحج والوجه ان يشاء
احرامه من الميقات والزم اذ لم يقدر عليه رضي عنه الولي ولو منع
الصبي في يده ثم اخذها والزم عنه والطواف اذا لم يتحصن من المشي وغيره
وطاف به ويؤى الطواف عن الصبي كل ما يحرم على البالغ فعلة
منع منه الصبي ولا يجوز ان يعتد له عفا نضاج وكما يلزم الحرج من
كفارة في فعله ولو فعله الصبي وجبت الكفارة على الولي اذا كان غائبا

الطواف على الرأس

يلزم عدا و هو كالكسب اما يلزم بالعد لا باليهو فذلك جهل
 احد لان عد الصبي خطأ والى يلزم والى اقرب والى يلزم
 الولد ولو لم يلزم بعد احوال لم يلزم عن حجة الاسلام ولو كان في الاشياء
 فان كان بعد الموقوفين فقد فاته الحج وان لم ينظر في وجوب عليه حجة الاسلام
 مع الشرايط وان ادرك احد الموقوفين بالغاية الاجزاء نظر والوجه
 الاجزاء ولو لم يلزم بعد الوقوف بالمسح قبل مضى وقته فان عاد اجزاء
 عنه وان لم يلزم لم يلزم عن حجة الاسلام ولو لم يلزم قبل الوقوف
 في الفرج فان كان فاسيا فلا يلزم عليه كالبالغ ولا يفسد حجه وان كان
 عامدا قال الشيخ عمده وخطاه واحد فلا يتعلق به ازيد من الحج
 قال وان قلنا لقيام الحج ولزوم القضاء اذ من والاقول اني فان
 قلنا بوجوب القضاء قالوا وجه انه انما يجب بعد البلوغ فاذا قضى اجزاء
 عن حجة الاسلام ان كان قد ادرك في القابض شيئا من الوقوف بعد البلوغ
 والا فالاقرب عدم الاجزاء الشك في العقل فلا يجب الحج على المجرى
 الطلق ولا من يعجزه كمن غلبت اقامته من يعاود اجزاء ما يجب
 ثم من افعال الحج عاقل فاته حج عليه مع الشرايط وحج المجرى
 حكم الصبي غير المتبر فللولى ان يحرم عنه وما في باقي افعال الحج ولو ادرك
 عدا بعد الحج لم يلزم عن حجة الاسلام ولو كان في الاشياء الصبي
 الثالث الحرة وفيه مباحث الحرة شرط في وجوب
 الحج بالايجاب فلا يجب على العبد الفسق ولا المكاتب وان يجوز بعضه
 والمال يدور في اتم الولد بـ العبد اذ اذ باذن مولاه حج حجه ولو كان
 اذ لم يصح ولو اذ لم يصح اجزاء مولاه لم ينعقد والحج في اجزائه
 لو اذ لم مولاه في الاجزاء فليقبس لم يكن للولى قبضه ولو اذ لم
 له في الحج لم يلزم عن حجة الاسلام لو اعتق وحصلت الشرايط وجب
 عليه الحج فاما لو ادركه العتق قبل الوقوف اجزائه الحج ويدرك الحج باذنه
 احد الموقوفين نجفا اما لو اعتق بعد الموقوفين فانه لا يلزم عن حجة
 الاسلام ولو اعتق قبل الوقوف او في وقته وامضى الايمان بالحج وجب

عليه ذلك وكل موضع فلا يلزم به لا يجب عليه الدم وكذا في الاجزاء
 لو اذ لم مولاه ثم رجع فان كان قبل التلبس وعلم العبد بدخوله بطل
 الاذن ولا يجوز للعبد الحج حينئذ وان كان رجوعه بعد التلبس لم
 يلزم الرجوع ولو رجع قبل التلبس ولا بعد العود ثم اذ لم مولاه من الرجوع
 قال الشيخ الاول انه يصح احراره وللمتبع فسخ حجه ولو اذ لم
 باذن مولاه ثم باعه صح البيع ولا خيار للمشتري مع علمه والاقول بغيره
 ولو كان احرار بغير اذن سيده صح البيع ولا خيار للمشتري والوجه
 المنزوجة ليس لها الحج الا باذن المولى والزوج وكذا المكاتب بشرط
 فيه اذن المولى ولو اعتق بوجهه وهما مولاه ففي جواز احراره اياه
 من غير اذن المولى نظر ولو اذ لم بغير اذن مولاه بطل طوافه
 قبل فوات الوقوف فان امسكه انما احرار احرار حج واجزائه عن
 حجة الاسلام والا فلا حج لو اذ لم مولاه فاحرم ثم افسد حجه وجب
 عليه اتمام العايد كالحق وجب عليه القضاء وان كان رقيقا ولا يجب
 اجابة المولى بطل الصبر الى حين العتق ولو اذ لم بغير اذن سيده
 ثم افسده لم يتعلق به حكم ولو اعتقه مولاه بعد افساده فان كان
 قبل فوات احد الموقوفين ان حجته وقضاؤه القابل وعليه حجة الاسلام
 ولا يلزم القضاء عنها قال الشيخ وببطلان حجة الاسلام قبل القضاء
 ولو اذ لم بالقضاء انعقد عن حجة الاسلام وكان الفسخ في ذمته قال
 ولو اعتق قبل الوقوف ان حجته وقضاؤه القابل واجزائه عن حجة الاسلام
 خط لو جازى العبد بما يلزم به الدم كالتلبس والطيب وحلق الشعر
 والوطي وقيل الصبي واكله وغير ذلك قال الشيخ يلزم العبد بغيره
 الدم الى الصوم ولست يده منعه منه وقال المولى على السيد الفداء في
 الصيد والوجه عند التخييل فان كانت اجابة باذنه كما لو اذ لم له في
 الصبي في احراره او التلبس لم يرد المولى الفداء عنه ومع العجز بامر
 بالصيام وان لم ياذنه ان لم العبد الصوم ويخط الدم ولو قلله مولاه الفداء
 اجزائه الصدقة ولو مات قبل الصيام جاز ان يطعم المولى عنه وتساقطت الصدقة

و لو كان في الاشياء
 ولو كان في الاشياء
 ولو كان في الاشياء

فالحال الى سنده بين ان يملك عنه او يملكه بالقيام والبره منعه
من الصوم يعني هدي السقايح الاستطاعة وفيه كالحال الاستطاعة
شرطه وهو وجوب حجة الاسلام بالنص والاجماع وهي الزاد والراجله ان كان
المسافر فلو فقد الزاد والراجله او احدهما مع بعد المسافة سقط الحج وان
يضمن من المشي سوار كان عاده سوار التماس او لا يحصل الكفة بلوك
عنه الزاد والراجله او الثمن او العوض مع وجود البايع والموجب لو
تقدمما وتمكن من المشي لم يجب عليه ولو حج حينئذ ما شيا لم يجب عن حجة
الاسلام ووجب عليه الاعادة لو بذل له زاد وراجله ونفقة له ولعائلته
وجب عليه الحج مع استحالة الشرايط الباقية وكذا لو حج به بعض أهله
وليس في ذلك بوجوب الاعادة لو استقل وفيه ضعف قالوا ولو
مال فأنه لا يجب عليه القبول سوار كان الواجب قربا او بعيدا لو بايع
دار البكيت فمن الزاد والراجله ولا خادومه ولا ثياب يده وحبس
ساراد على ذلك من ضياع او غفان او غيرهما من الذخائر ولو كان له دين
حال على فوس باذل بقدر الاستطاعة وجب الحج ولو كان معجرا
او ضاعا او كان الدين موجلا سقط الوجوب ولو كان له مال وعلم دين
بقوله لم يجب الحج سوار كان الدين موجلا عليه او خالا لا يجب الاستطاعة
الحج اذا لم يكن له مال غير الدين وما روى من الحج بمال الولد فعلى سبيل
الاكتساجات ولا يجب على الولد بذل المال لوالده ولا فرق في ذلك
بين ان يكون له من يقضى عنه او لا اذا كان فاقدا ولو كان له ما يحج
به وثاقت نفسه الى الحاج لم يحج ولا يجوز صرف المال في الحاج وان حصل
العنت اما لو حصلت المشقة العظيمة فالوجه عندي تقديم الحاج من
لو كان له مال قباهه قبل وقت الحج موجلا الى بعد فواته سقط الحج وكذا
لو وجب له قبل الوقت او اتلف الحج لو غصب ما لا يحج به او غصب حوله
فكنا حتى اوصلته انما يملك عليه الاخرة وصح المال والمجنس الحج
وان كان مستطيحا وعقد في فيه نظر ط القريب من مكة يحسب
الراجله في حقه بنسبة حاجته ولو لم يحج لم يعتبر الراجله وكذا المحن

لو لم يكن مستطيحا لم يحج لو حج
ويعتبر الزاد فيها ولو حج كالزمن والمريض اعتبر في الراجله ايضا
لو حج عن غيره وهو مستطيح لم يحج عن حجة الاسلام سوار كان البايع
مستطيحا او لا لا بد من فاضل غير الزاد والراجله وقد ما بين
عائلة الذين يجب نفقتهم حتى يرجع اليهم بقدر الكفاية على جاري عاده
من غير اقربان ولا شديدين ولا محسبين من نسخت نفقته يستطاع
اقتضا ان يكون له ما يفضل عن قضاء ديونه سوار كانت حاله او حلة
وسواء كانت لله كالكوة او لادنى حج الزاد المستطاع هو ما يحتاج اليه
من مال او متديوبه وكسوة فان كان يحج الزاد في كل منزل لم
يلزمه حمله والا لم يلزمه حمله واما الماء وعلف الدواب فان كان
يوجد في المنابر التي ينزل عليها العادة لم يجب حملها والا وجب مع الكفاية
ومع عدمها سقطت به الراجله المستطاعة يجب ان يكون راجله مثله
اقاما لتلك او الاجرة لدوابه ورجوعه فان كان لا يشق عليه ولو
القتل او الرأفة اعتبر ذلك في حقه وان كان لمحمه مشقة عظيمة
اما بالقتل او الاستسجاء لو اعتبر في الاستطاعة وجود ما يحتاج
في السفر من الآلات والاعوية كالخرايد ووجبة الماء ولو فقدها
مع الحاجة سقطت الغرض لو كان له بضاعة يكفيه ربحها اوضيعة
يكفيه غلتها فالاقرب وجوب بيعها للحج او صرف البضاعة اليه اذا
كان بقدر الثمانية ذها ما وعود ذلك وقد نفقه عماله لذلك
حج لو كان واجدا للزاد والراجله فخرج في حوله غيره او نفقته او كان
مستحاجا للخدمة او غيرها او كان ماشيا في اجاره ولو لم يكن واحدا لم يجب
الامر مع بذل الغير ولا يجب ان يوجر نفسه بالزاد والراجله والنفقة
لعائلته مع العجز فان فعل وجب الحج وكذا لو وجد بعض الزاد
والراجله ولم يوجد البايل للباقي لم يجب ان يوجر نفسه بالباقي فان
فعل وجب الحج ونسخت لفاقد الاستطاعة الحج اذا تمكّن من شيء
ثم بعد واجبا حج الموجد ان يط لا يعتبر وجود الزاد في الما جل مع حجه
في البلدان التي جرت العادة بحمل الزاد منها وامت الماء فان كان

الوجوب لو كان على الغنوب حجتان كحجة الاسلام ومنذورة جاز
ان يستتيب اثنين في سنة و يجوز للصحيح ان يستتيب في النطق
و يجوز استنابة الضرورة غير الواجب في الذنب قال الشيخ
المعصوم اذا وجب عليه حجة بالذنب او بافاد حجة وجب عليه
الحج عن نفسه رجلا فاذا فعله لم يكن فيه اجزاء وان يلاهما بعد
تولاها بنفسه وعندي فيه تردد في حجية الحجة شرط الوجوب
وهو ان يكون الطريق انما او بعد رفقة مامن معهما او ظنا فلو
وجد مانع من عقد او غير سقط فرض الحج وهل يجب ان يستتيب
البحث فيه كالمريض ولو كان هناك طريقان احدهما امن سلكه وان
طال اذ لم يقص نفقته عنه والسبع الزمان وان قصرت نفقته عنه
او قصر الزمان عن سلوكه اولم يكن له الا طريق واحد وهو خوف
او بعد بضعف قوته عن قطع المسافة لم يجب عليه ولو كان في الطريق
عدو قد ارضى بخاربه بحث لا لحجة خوف ولا ضرر فهو مستطيع ولو خاف
على نفسه من قتل او جرح او على ماله او بعضه مما يضر به لم يجب
للمسلم بدفع العدو الا بالامال او سفارة قال الشيخ لم يجب واو قيل ان
امكن دفع المالك من غير الخوف ولا ضرر وجب والا فلا كان وجها
ولو بدل له باذل المطلوب عنه فانكشف العدو وجب الحج وليس له
منع الباين الى طريق البحر كطريق البحر فلو غلبت غلبة السلامة
في احدهما تعين وان كان في البحر يا استباح الزمان شرط فلو ضاقت
الوقت عن قطع المسافة سقط الفرض ولو لم يجد الوقت اوصاف الوقت
عليه حتى لا يلحقه الامسقة كفي المنابر او لغيره الشديد سقط ترك
المنية يستلزم شرط الحج وجه انه الرجوع الى الكفاية فلو ملك الراد
والنفقة له ولعاليه ذهبا وعودا لم يكن له كفاية يرجع اليها من ماله
او حرفة او صناعة او عقار لم يجب الحج واختاره المفيد وابن الحاج
ولم يشترط المرتضى ذلك واختاره ابن ابي عمير وهو الاقرب
الحج الا بسلام ليس شرطا في الوجوب وهو شرط في الصحة فلو اصر

فان احرم وهو كاف لم يصح احرامه فان اقبل قبل فوات الوقوف بالمعصية وجب
عليه الرجوع الى الميقات وانشاء الاحرام منه فان لم يتمكن احرم من موضعه
ولا يستد بالاقول يد او ارنه بعد اداء الحج قبلما احرم عليه اعادته وقول
في المبسوط الاعادة ولو احرم ثم ارنه عاد الى الاسلام كان احرامه قاضيا
ومن عليه به الا ان يصح عليه الحج مع الشرايط ووجود قايده يهد به
مع الحاجة به شرايط الوجوب والرجل في شرايطه والماء فاذا اجتمع
الشرايط وجب عليها الحج وان لم يتمكن لها احرم و لم يجد النعقة وخافت
من المرافق اشترط المحرم وهو الذبح او من حرم عليه على التبايد بها
ورضا عا ومن حرم عليه في وقت دون اخر كزوج الاخت والعبد فليس
بمحرم ولو كان الاب يهوديا او نصرانيا فالوجه انه محرم اما المحرم
فالوجه انه ليس محرم والا قرب اشترط البلوغ والعقل في المحرم من
نعقة المحرم في محل الحاجة اليه عليها فيشترط في استطاعته ما لم يكن فاداه
وراحلته زيادة على ما تقدم ولو اضعف المحرم من الحج مع بذلها له النعقة
فهي كالفاقة المحرم ولو اخرجت اليه لعدم النعقة والحاجة الى الرفق
فالوجه انه لا يجب عليه اجابتها حج اذن الذبح ليس فحسب في الوجوب
فلو كان عليها حجة الاسلام او مندورة باذنه او قبل فعله بها وجب
عليها الحج وليس له منعها عنه ويستحب لها ان تستاذنه فان
اذن والا خرجت بعينه اذنه اما اللطوع فليس لها الخروج فيه الا
باذنه ولو نذر الحج وهي زوجته فان اذن لها في التمتع فصح والا
فلا وحكم المعتدة رجعية حكم الزوجة اما البايين فانه يخرج ابن
شاة وليس للزوج منعها وكذا المتوفى عنها زوجها في شرايط
التي ذكرناها منها ما هي شرط في الصحة والوجوب معا وهو العقل ومنها
ما هو شرط في الصحة خاصة وهو الاسلام ومنها ما هو شرط في الوجوب
خاصة وهو البلوغ والحج بقوه الاستطاعة وان كان المسير **الفصل**
الباي في انواع الحج وفيه ثلاث اقسام **الحج على طئ** **الحج على طئ** **الحج على طئ**
تمتع وقربان وافراد فصورة التمتع ان يحرم من الميقات بالعمرة

ولا اهل البيت يلبس وقيل اهل الطائفة قرن المنازل لغف القاف ويكون
الاء في الصلح بفتحها وميقات اهل العراق العتيق **في هذه**
المواقف ما خرد بالنسب عن رسول الله صلح ذو الكلبية ميقات اهل
المدية مع الاختيار اشباع الضرورة فالحجفة ذو العتيق ميقات اهل
العراق وكل جهات ميقاته من من احرم جان لشئ الا فضل الاحرام من
الميلح عليه غرة واخره ذات عقيق ولا يجوز الحاج تجاوزها الا بحرم
هذه المواقف مواقيت لاهلها ولين يمن بها من يد الذبح فلو حج القاف
من المدية احرم من ذلك الكلبية ولو حج من العراق فميقاته العتيق وكذا
غيره ومن كان منزله دون الميقات فميقاته منزله بالاجماع وان الصبي
يحرم من حج ويجوز لمن حرم به من الميقات **في هذه المواقف** انما هي
لا حرام العمرة المتمتع بها ولو حج مفرد او قارنا احتاج التمتع فميقاته
مكة لا غير ولو احرم من غيرها فمكة لا يجوز عليه العمرة الا بمكة
لانشاء الاحرام ولو تجاوزا ناسيا او جاهلا عاده فان حصل له ما هو احرم من
موضعه ولو كان يعرفه وكذا لو خاف من الرجوع فوات الحج فانه محرم من
موضعه من ان موضع احرم من مكة اجزائه **والاقص** الاحرام من المسجد
والفضل المسجد تحت المذاب او مقام او هي عليه ط المواقف التي قد ساءها
مواقف الحج على اختلاف ضروب ولعمرة المفردة اذا قدم مكة حاجا او حجرا
اما المفرد والقارن اذا قرنا من الميقات فاولد الاعتناء او غيرهما من يرد
فانه يلزمه الخروج الى ادى الجبل فيحرم منه ثم يعود الى مكة للطواف والسعي
وفيمن ان يحرم به من الجحارة فان فاته من الشعر فان فاته من الكلبية
والصايط ان يلبس به من ادى الجبل **المطلب الثاني** في احكام المواقف
وفيها **حكما** **الحكم** الاحرام قبل المواقف **الحج** ولا عزم لمن اراد ان يحرم
بالعمرة المستوتة في وجب وخاف نقصه ان احرم الاحرام الى الميقات فانه
يجوز ان يوقعه قبل الميقات ليدرك جزءا منها ورجب طلبا للفضل
فقد روي انها تقارب الحج فاستقنى الشيطان من نذر ان يحرم للحج او
العمرة قبل الميقات فانه يلزمه بشرط وقوعه في اشهر الحج ان كان سائرا

والثاني ما وان كان للمفرد جازم مطلقا ومنع ابن ادريس من ذلك
ومراق السرك الحوي بـ لواحد قبل الميقات وغير هذين الموضوعين انشغل
احرامه ولو فعل ما ينافيه لم يلزمه شيء ويجب عليه تجديد الاحرام عند الميقات
ح اذا جاز الى الميقات واراد التمسك وجب عليه الاحرام منه ولا يجوز له
تأخير عنه بالاجاع فلو تركه عادا مع ارادة التمسك وجب عليه الرجوع
لواحد الى الميقات والاحرام منه وان تمسك من الرجوع بطل حججه ولو احرم من
موضعه لم يجز به واركان الميقات واحدة في الاحرام فكله لك ولو جدد في
الميقات لم يرض عليه دم سوا رجوع بعد التمسك شيء من افعال الحج لطواف القدوم
اولا ولو تركه ناسيا او جاهلا لا يلزمه التمسك ثم تجديد العزم وجب عليه
الرجوع الى الميقات وانشاء الاحرام منه فان لم يتمسك فليرض الخاف
العدم ويحرم فان لم يتمسك احرم من موضعه ولو احرم من موضعه لم يمكن
الرجوع لم يجز به ولا فرق بين الناسي والجاهل بالميقات وبالمتمسك
لواحد بعد تجاوز الميقات وجب عليه الحج ولو نه الرجوع فان لم يتمسك
الي اجل فان لم يتمسك احرم من موضعه ولا دم عليه وكذا العصى والجد
لويلع واغلق بعد المجاوزة لا لو كان مربوطا بمنعه المرض من الاحرام عند
الميقات قال الشيخ جاز له ان يؤخره عن الميقات فاذا زال المنع احرم
من الموضع الذي انتهى اليه والظاهر ان مقتضوه تأخير كيفية الاحرام من
شروع التمسك وكشف الرأس واتسا الشوط التي للا حرام فلا يجوز له
تأخيرها مع القدرة ولو زال عقله او غابا وشبهه سقط الحج فلو احرم
عنه وجب جازا لكن لا يسقط به حجة الاسلام الا ان يؤخر عقله قبل الوقوف
ولو كان بعد الوقوفين لم يجزه ولو كان الميقات قدبة فخرت ونقلت
عمارها الى موضع اخر كان الميقات موضع ما ولو ان انقلبت الاسم الى
الثانية ولو بيلك طريقا بين ميقاتين احرم عند مجازاته الميقات
بما كان او تحرا وهي رواية عبد الله بن سنان الصحيحة عن الصادق عليه السلام
لم يعرف جد الميقات احتاط وا حرم من بعد بحيث يثبت عدم تجاوز
الميقات ولا يلزمه الاحرام حتى يظن المجاوزة ولو احرم ثم علم المجاوزة عن

فمبادئ الميقات في وجوب الرجوع اشكال اربعة العدم والعدم عليه ولو ترك
على طريق الاعادة بمقتنا فالاقرب الاحرام من ادى الى الجرح من جوار
موتة من اهل الامم انهم اراد التمسك فلخرج الى ميقات اهل الجرح
منه فان لم يتحص فلخرج الى الجرح فان لم يمتنع احرام من موضع مالم
يستوطن مستعين **العصا** **التي** في مقدمة الاحرام
وفيه جباحة استجبت لمن اراد التمسك ان يوق شعر راسه وحسنه
من اول ادى القعدة ولا من منها شيئا بمالكه عند هلال ذي الحجة فان
ميت منها شيئا تركه الا فضل ولا شيء عليه وفي النهاية والاستسما هو واجب
يجب معه الدم وهو حرة للعبد يستحب للعبد وقص شعر راسه والفضل
الذكاء يديه المخرج الى العرج يستحب له اذ بلغ الميقات النخيل
بازالة الشعر وتسف الابط وقص الشارب وقصم الاظفار وحلق العانة
والاظفار ولو كان قد اطلق قبل الاحرام اجزائه مالم يمض خمسة عشر يوما
فان مضت استجبت له الاطلاق تاويا والاظفار افضل من الحلق والحق افضل
من نصف الاطراف يستحب له الغسل اذا اراد الاحرام من الميقات وليس
بواجب اجاها ولا فرق بين الذكر والانثى والحنث والجحد والبالغ وغيره ويجز
تقديم الغسل على الميقات اذا خاف عور الماء ما لم يمت او يمض عليه يوم طيلة
ولو وجد الماء في الميقات استجبت اعادة الغسل ويجز غسل اليدين في ذلك اليوم
وغسل اللبلة لها ما لم يمت فان نام قبل عتد الاحرام او امض غيبا او اكل
مالم لا يغسل للجرح اكله استجبت له اعادة الغسل ولو طرأ اظفاره لم يعد الغسل
وجوز الادة هان بعد الغسل قبل عتد الاحرام الا ان يكون طيبة تنقي
بعد الاحرام لو اخرج من غير غسل اهاد الاحرام مستحبا ولو لم يجد الماء
للجبل يتم قاله الشيخ ويستحب له ان يحجم بعد الزوال عقب صلاة
الظهر وان لم يتفق وقت الزوال يستحب ان يكون عقب فريضة
فان لم يتفق صلى ست ركعات ثم اخرج عتيها فان لم يتحص صلى
ركعتين بقدر في الاولى الحمد وقل يا ايها الكافرون وفي الثانية الحمد
والتوحيد مستحبا يحكم ان يرتبط للاحرام قبله ولو كان مما سبق

او سئل وما اشهرها قد صلي فيه ليعلم انه صدقة والا شعاع مختص بالار والتقليد
 مشترك بينهما وبين البقر والغنم ولو كانت البدن كثيرة واراد اشعارها
 دخل بين كل بدنين واشعارا حديهما وبين الاخرى بسانا بين يستحق
 حج على طريق المدينة رفع الصوت بالتلبية اذا علت راحلته اليدار ومنها
 ومن ذى الحليفة ميل ان كان ركبا وان كان ماشيا حيث يحرم وان
 كان على طريق المدينة لحي من موضعه ان شاء والا فضل ان يشي خطرات
 ثم يلحق حج اذا عقد ثمة الاحرام وليس ثوبه ولم يلبس ولم يشعر ولم يخلد
 جاز ان يفعل ما يحرم على الحرم فعلة ولا كفارة فان فعل احد ذلك حرم ذلك
 عليه وجوب الكفارة يطالبه من اجرم بذلك انه يشترط على اربعة
 عند احراره ان لم يشي حج فمرة وان حمله الحش حمله ولو توى الاشرط
 ولم يلقط به فانوجه عدم الاعتداد به ومع التلقط به لا بعد سقوط
 الحج في القابل لو فاته في عامه بالاجماع بل جاز التحلل عند الاحصار وقيل
 يحلل من غير شرط ولو اشترط حتى اخص في سقوط دم الاحصار فلا
 احدهما السقوط قاله السيد الموثقي والآخر عتبه قاله الشيخ وهو الاوكد
 ولا يشترط من فائدة كان يقول ان مرضته او فدت نفقته او فاني
 الوقت او ضاق علي او معنى عذو او غيره ولو قال ان علي حج فحلت
 لم يحل له ذلك قال الشيخ لا يجوز للشرط ان يحلل الا معنية التحلل
 والعدى كالا يلقى في سجد عرفة ولا في الطواف كما يستحب ان ياتي
 بالتلبية فيها لا يحللها كلام وان يلبس عليه زحف في اثنائها وان يعل على
 النبي صلى الله عليه وآله من التلبية كالا عرف لاحكامها ولا في ان يحلل
 يلحق حج يحرم اجابة من يناديه بالتلبية بل يقول يا سعدي
 كذا اذا قال ليتحان كذا كذا الالف ويجوز الفتح والاول اولي
 قال تعلب من فتحها قد خص ومن ليس فقد عتبه كنه ليس تولى الاحرام
 واجب بالاجماع ويشترط كونها ما يرضى الصلوة فيه فلا يجوز فيها الاكبر
 فيه الصلوة كالحجر المحض للرجال ويجوز للنساء الاحرام في الحرم المحض
 خلافا للشيخ ويستحب الاحرام في الثياب القطن وافضلها البيض ويجوز في

ما شرط
 اذ قد

الاخص وغير من الاوان عدد البواد فانه يحرمه ولا باس بالخصف
 ويكره اذا كان مشجعاً ويجوز في الحرم المشي وفي ثوب قد اصابه
 ودرس او نعتان او طيب اذا غلب وذهب رائحته ولو اصاب ثوبه من
 من خلوص الكعبة وزعموا انهم يكره به باس وان لم يغسله كونه
 النوم على فرش المصوفة والاحرام في الثياب الوسخة الا ان يغسل
 وفي الثياب المعلقة كبر لا يلبس ثوبا يزره ولا يدعه ولا باس بلبس
 الخيلان ولا يزره ولا يجوز ان يلبس البراد بل الا اذا اخذ اذنا
 فجوز ولا فدية ولا يجوز ان يلبس القبا فان لم يجد ثوبا جاز له ان يلبسه
 مغلوبا ولا يدخل يد به في بدى القبا ولا فدية حشيد ولو اذخره
 في القبا يد به في كتيبه ولا يلبسه مغلوبا كان عليه القدر قال ابن
 اديس ليس البراد من القبا جعل خاصا الى باطنه وبالعكس بل
 المراد منه التكس بان يجعل ذله فوق الكفا فده وبه رواية كط ليس حرم
 تعليل فان لم يجد ما جاز ان يلبس الكتفين ويقطعهما الى ظاهر القدر
 كالشكرين ولا يجوز له لبسها قبل القطع وقال بعض اصحابنا يلبسها
 صحيحين ولو كان واجدا للتعليل لم يجز له لبس الكتفين المفردين ولو كان لا يجد
 لبس القبا المقلوب مع وجود الاراد ولو لم يجد ردا لم يلبس الكتفين
 لو عدم الاراد فانه يجوز التوثيق بالقيص وبالثياب المقلوب غير ذلك
 ليجوز ان يلبس الحرم الكس ثوبين بقي بذلك الحرق والبر وان
 يغيرهما لكنه يستحب له ان يطوف في ثوبه الذي احرم فيها ويغيره
 ان يغسلها الا اذا اضارها نجاسة لا يغيره ان يبيع الثوب الذي احرم
 فيه كلب لو احرم وعليه قيمه نزع ولا يشقه ولو لبسه بعد الاحرام
 قال الشيخ وجب عليه ان يشقه ويخرجه من قديمه وهي رواية عن
 عماد الصفيحة عن الصادق عليه السلام **الفصل الرابع في احكام**
الاحرام وفيه باب احكام الاحرام ركن من اركان الحج يطل بالاحرام به
 عمدا ولو اخل به فاجب احكامه حتى اكمل مناسكه قال الشيخ يصح ان اذا كان
 عازما على فعله وانكره ابن اديس وهو خطاب لا يقع الاحرام الا من

فتبين

مجل ولو كان نحو ما يباح الجهر له ان يحرم بالعمرة وبالعقبة ويجوز للفارس
 والمفرج اذا قد مضت الطواف كذا تجد ان النية ليست على احرامها
 ولو لم يجد النية أصلا وصار وجهها مرة قال في النهاية واللبس قال
 في النهاية لا يباح الجهر في الطواف والنية لا تكون في النية واللبس قال
 لا يباح الجهر في الطواف والنية لا تكون في النية واللبس قال
 صحيحان اذا اتى الممنوع افعال عمرته وقصر فقد اجل وان كان يباح
 هدا بالبحر الخلل وكان قارنا قال في الخلاف اذا فرغ الممنوع من عمرته
 واجل ثم احرم يباح فقد استقر دم الممنوع باحرام الحج وان لم يرم حصة
 العقبة و الممنوع اذا طاف وسعى ثم احرم يباح قبل ان يقصر قال
 الشيخ بطلت متعته وكانت حجة منبولة وان فعل ذلك ناسا فلبس
 فيما اخذ منه وقد تمت متعته وليس عليه شيء وقال بعض اصحابنا الثاني
 عليه دم وقال آخرون بطل الاحرام الثاني سواء وقع عند او سهواً أو
 على احرامه الاول والوجه ما قاله الشيخ رحمه الله في سبغ المحرم بباح ملة
 ان يفعل حالة الاحرام كما فعله او لا عند الميقات من اخذ النذر
 وتقليم الاظفار وغير ذلك ثم مضى بسبغته وقارنا اذا انتهى الى النقط
 دون الزدوم لقي فاذا انتهى الى الزدوم واشرف على الابيض رفع صوته
 بالنسبة وليس الخيط وحرامها وجهها ويجوز لها ان تسلك على قفا
 فو باحق لا يمسها الى طرف انفها وليس الخيط حتى ياتي منى الاحرام
 واجب على كل من يريد ان يدخل مكة الا من يكون دخوله بعد احرام
 قبل مضى شهر او مضى كالخطاب والحفاش وناقل الميرة واجب
 الضبعة او يكون دخوله لغتال سباح احرام المرأة كاحرام الرجل الا
 في رفع الصوت بالنسبة وليس الخيط واحرامها وجهها فلا يحرم ولا تقطع
 بخيط وغيره ويشتر سائر جسد ما الا وجهها ويجوز لها ان تسلك
 على وجهها فو باحق لا يمسها الى طرف انفها وليس لها ان تلبس الثياب
 ولا البرقع ولا الفخازين ويجوز لها ان تلبس البرادل والغلالة
 المقصد الثالث في الطواف وفيه فصوله سواكل في دخول

١١٢
 مكة وفيه سباحة اذا فرغ الممنوع من الاحرام من الميقات سوا الى تغارب
 احرم ثم اغتسل قبل دخوله يستحباً ومضغ شيئا من الادوية ليطيب فيه
 ويدعو عند دخول احرامه فاذا نظر الى بيت مكة قطع التلبية وحدها
 عقبة المدينة ولو كان على طريق المدينة قطع التلبية اذا نظر الى بيت
 مكة وهي عقبة ذي طوى يستحب له اذا اراد دخول مكة ان يغتسل
 اثنا من يومين او ثلث ولو اغتسل ثم نام قبل دخولها اعاده استحبها
 ثم يدخلها من اعلاها اذا كان داخل من طريق المدينة ويخرج
 من اسفلها داعيا بكنية ووقار حافيا ج دخول مكة واجب للمحرم
 او لا ليطوف ويسعى ويقصر للعمرة ولا يجب على القارن والمفرد الا
 بعد الوقوف وقضاء منابذة منى لا يجب على المكثر من دخول
 مكة الاحرام لدخولها كل سنة ولا يجب على العبد الاحرام لدخولها
 يجب عليه دخولها باحرام لو دخلها بغية لم يجب عليه القضاء لا يكره
 دخول مكة ليلا في الكايض والنساء يستحب لها الاغتسال لدخول
 مكة ويستحب لمن اراد دخول المسجد الحرام ان يغتسل ويدخل على
 سكرينة وقار حافيا خشوع وخضوع من باب بني شعبة ويدعو
 بالموسم فاذا دخل المسجد رفع يديه واستقبل البيت ودعا بالموسم
 الفصل الثاني في مقتدات الطواف وكيفية وجهه
 لا يختار الطهارة شرط في الطواف الواجب ايضا سواء كانت النجاسة
 دما او غيره قلت او كثر في الطهارة ليست شرطاً في طواف النفل
 بل الافضل فيه الطهارة ج جهز العورة شرط في الطواف كذا اثنان
 شرط في الطواف للرجل دون المرأة لا يستحب لمن اراد الطواف ان
 يغتسل لدخول المسجد ويدخل من باب بني شعبة بعد ان يغتسل
 ويدعو ويسلم على النبي صلى ويكون دخوله خضوع وخشوع وعليه
 البخنة والوقار ويدعوا اذا نظر الى الكعبة والنية شرط في الطواف
 وهي ان يتوكل الطواف للمرة او للعمرة واجبا او ندبا فريضة الى الله تعالى فلي
 طاف بغيرة نية لم يصح طوافه ان يجب ان يستدعي بالطواف من الركن

الذي فيه الحج ونحوه بعد السبعة اشواط فان ترك ولو خطوة منها
لم يجزى له ولم يحل له البناء حتى يعود اليها فياتي بها **ح** يجب ان يطوف
على يمينه بان يجعل البيت عن يساره ويطوف عن يمين نفسه فان
جعل البيت عن يمينه وطاف لم يجزه ووجب عليه الاعادة ط
يجب ان يطوف بين البيت ومقام ابراهيم عليه السلام ويدخل الحجر في طوافه
فلو لم يدخل الحجر او على جداره او على شاذ روافد الكعبة لم يجزه ك
يجب ان يطوف على هذه الهيئة سبعة اشواط فلو طاف دونها لم يجزه
اقامتها ولا يحل له ما حرم عليه حتى ياتي ببقية الطواف وان قل فاذا كان
من ذلك صلى ركعتي الطواف واجبا في مقام ابراهيم عليه السلام كان
الطواف واجبا وهو قول اكثر علماءنا با يجب ان يصلي ركعتي الركعتين
في المقام وقال الشيخ في اختلاف سبوت فعلها خلف المقام فان لم يفعل
وفعل في غيره اجزاء وليس معنى لولي الركعتين رجوع الى المقام ولا ما
فيه فان شق عليه صلى حيث ذكر ولو خرج استناب ولو صلى في غيره
المقام حيث هو الا ان لو كان فيه زحام صلى خلفه فان لم يجز
فليطوف في حiale الوقت ركعتي الطواف حتى يفرغ منه سواء كان بعد
العبادة او بعد العصر اذا كان طواف فريضة فان كان الطواف
واجبا فالوجه تخيره بين اداء الفريضة او الا وحين ركعتي الطواف
وان كان نفلا قدم الفريضة ولو صلى المكتوبة بعد الطواف الواجب
لم يجزه عن الركعتين به يستحب ان يقرأ في الاولى الحمد والتوحيد
وفي الثانية الحمد والتوحيد وروى العلي بن ابي طالب الطواف نفلا جاز
ان يصليها في اى موضع شاء من المسجد ولو بين الركعتين حتى مات
فرض عنه ولو نسيها حتى شرع في التسبيح قطع التسبيح وعاد الى
المقام فصلى الركعتين ثم عاد فتم التسبيح يستحب ان يدخل المسجد
ان لا يشاغل بشئ حتى يطوف ولو دخل المسجد والامام مشغول
بالفريضة صلى المكتوبة معه فاذا فرغ من صلواته اشتغل بالطواف
وكذا الوقت اقامة الصلوة يحط لا يستحب اليدين عند رؤيه البيت
رفعهم

المكتوبة
في حiale الوقت
فليطوف في حiale الوقت
ركعتي الطواف حتى يفرغ منه
سواء كان بعد
العبادة او بعد العصر
اذا كان طواف فريضة
فان كان الطواف
واجبا فالوجه تخيره
بين اداء الفريضة
او الا وحين ركعتي
الطواف وان كان
نفلا قدم الفريضة
ولو صلى المكتوبة
بعد الطواف الواجب
لم يجزه عن الركعتين
به يستحب ان يقرأ
في الاولى الحمد
والتوحيد وفي الثانية
الحمد والتوحيد
وروى العلي بن ابي
طالب الطواف نفلا
جاز ان يصليها في
اى موضع شاء من
المسجد ولو بين
الركعتين حتى مات
فرض عنه ولو نسيها
حتى شرع في التسبيح
قطع التسبيح وعاد
الى المقام فصلى
الركعتين ثم عاد
فتم التسبيح يستحب
ان يدخل المسجد
ان لا يشاغل بشئ
حتى يطوف ولو دخل
المسجد والامام مشغول
بالفريضة صلى
المكتوبة معه فاذا
فرغ من صلواته
اشتغل بالطواف
وكذا الوقت اقامة
الصلوة يحط لا
يستحب اليدين عند
رؤيه البيت رفعهم

كسبغ له ان يستقبل الحجر بجميع يديه وان تقف عنده ويدعو ويكبر
عند محاذاته ويدفع يده ويحمد الله ويشئ عليه ويستلم الحجر ويبعده
فان لم يجز من الاستلام استلم يده وقيل يده فان لم يجز
من ذلك اشار اليه بيده كما الاستلام مسحت وليس بواجب وليس
مستحب لانه افعال من السلام وهي اجزاء فاذا شئ الحجر بيده ومسحه
فيلبس اي شئ التلم وكل تعاليم الهن على معنى انه اخذ به بلا جأ
وجته من السلامة وفي الدعاء كتب مقطوع اليد يستلم الحجر
موضع القطع فان كانت مقطوعة من المرفق استلمه بشماله ك
يستحب استلام الركن اليماني فان لم يجز استلمه بيده ويستحب
استلام الاركان كلها واخذها الحجر اليماني وهو آخر الاركان
الاربعة قبله اهل اليمن وهو الركن الذي فيه الحجر ويستحب الوقوف
عند اليماني والوقوف عنده وذوي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالكعبة
حتى اذا بلغ الركن اليماني رفع رأسه الى الكعبة ثم قال الحمد لله الذي
نشر فك وعظمت الحمد لله الذي بعثنى نبيا وجعل عليا اماما للكون
اهدى اليه خبا وخلقه وجنبيه شرا وخلقه ويستحب الاستلام في
كل شوط وان يدعو في الطواف بالمقول كذا يستحب له ان يسلم
المسجد في الشوط السابع ويسلك يديه على حائطه ويلصق به بطنه
ويدهو بالماثور ويدكر في مقلته ويستغفر الله منها ولو لم يكن
الاستلام حتى جائز موضعه فلا عاة عليه ولو ترك الاستلام لم يكن
عليه شيء كذا قال في المصنف يستحب الاصطباغ وهو ان يدخل الزاوية
تحت منكب الابطى وهو افعال مأخوذ من الضبع وهو عضة الانياب
وقلت الثاء طاء لوقوعها بعد صاد ساكنة كوا يستحب ان يقصد
في مشيه بان مشي مستويا بين اليسر والايضاء وان يرمل ثلثا ومش
اربعا في طواف القدوم خاصة ولو ترك الرمل لم يكن عليه شيء ولم يقضه
في الاربع الباقي وهو مستحب في الثلثة الاولى من الحج واليه ولو تركه في شوط
اخرى به في اثنين خاصة ولو تركه في طواف القدوم لم يجب قصاره في طواف

وقيل

يلزم

الزيارة والركل مستحب لاهل مكة ايضا ولا يشترط للنبأ ولا الاصطلاح
 والمريض والصبي اذا احلها اجزئها ركل بها طوافا ومشى اربعاً ولو كان
 راكباً حركه كذا في الفلحة الاول كثر الدخول من البيت في الطواف
 افضل من التبعاد ولو كان بالقرية منه رخام منعه من الركل وقف
 الى ان يجد فرجة ويركل او يتأخر الى حاشية الناس ويركل لو عرفها مشى
 من غير ركل حتى يستريح ان يطوف بالمقابلة ويستقيم طوافاً فان لم يجد
 قنطرة او شوطاً او زيادة لم يلحق بالطواف الاخر ويصل ركل
 اسبوعاً واثنين بعد فراغه من الاسبوع ويجوز تأخيرها الى اكمال الاسبوع
 كطواف تبعاده حتى يدخل في الطواف لم يجز به وكذا لو دخل السقاية الزم
 له لو طاف وظهره الى القبلة لم يجز الا يستحب الطواف ماشياً ولو ركبت
 اجزأه بعد وقوفه ولا دم عليه وان كان غير هذا الفصل
 الثالث في الاحكام وفيه كذا لو طاف الواجب وهو محرم لم يجز
 وان كان مباحاً وجب اعادة ولو طاف طواف النكاح وصلّى ثم ذكراته
 عليه وصلى اعادة الصلوة خاصة ولو كان واجبا اعادة ما معاً ولو طاف في
 محس عامدا اعادة في الغرض ولو علم في أثناء الطواف ازاله وتم الطواف ولو لم
 يعلم حتى فرغ اجزأه بواحد في طواف الفريضة فان جاوزه النصف
 تطهر وتم ما بقي والا اعادة من اوله ولو شك في الطهارة فان كان في أثناء
 الطواف تطهر واستأنف وان كان بعده لم يستأنف في طواف ستة
 وانصرف فليصلي بها شوطاً اخر ولا شيء عليه وان لم يذكر حتى رجع الى
 اهله امن من بطوفه منه ولا دم ولو ذكر وهو في اليس له طواف اقل من ستة
 قطع وتم الطواف ثم تم اليسى كذا لو قطع طوافه بقول البيت او اليسى
 في حاجته او لغيره في الفريضة فان كان قد جاوز النصف في ولا اعادة ان
 كان لغلايى مطلقاً ولو دخل عليه وقت فريضة وهو يطوف قطع الطواف
 ولو تم ثم رجع على ما مضى من طوافه لو حاضته المرأة او نفسها وقد طافت
 اربعاً قطعت الطواف وسعت فاذا فرغت من المناسحة اتمت الطواف بعد
 طهرها ولو كان دون ذلك بطل الطواف واستطربت عرفة فان ظهرت

ونكحت من افعال العرة واخرج الى الموقف فعلت وبالأصوات حجباً منه
 و الطواف بان من تركه عامداً بطل حجه ولو كان ناسياً قضاءه ولو وجد
 المشايك فان نكح العود استأنف فيه من شك في عدد الطواف
 فان كان بعد فراغه لم يلتفت اليه وان كان في أثناءه فان كان النكح في
 الزيادة كان يشك هل طاف سبعة او ثمانية قطعه ولا شيء عليه وان كان
 في النقصان مثل ان يشك بين ستة والسبعة او الستة والاقبل فان كان
 طواف الفريضة اعادة من اوله وان كان لغلايى على الاقل استحب ما ذكر
 النبأ على الاكثر ويجوز له التحول على غيره في تعداد الطواف فلو شكا
 اعادة ان كان في النقصان والا فلاح لا يجوز الزيادة على سبعة اشراط
 في طواف الفريضة فلو راد عنها بطل طوافه وان كان هو المستحب ان يتم
 اربعة عشر شوطاً ثم يصل ركل في طواف الفريضة ويسعى ويعود الى
 المعام فيصل ركل في النفل ط بجز القرن بين الطوافين في النفل
 وهل هو مختم في الفريضة فيه اشكال قال ابن ادريس انه كره
 سبعة الصراخية والاقبل في كل طواف او صلوة والذان مخروء في
 النافذة ايضا على الاستحباب في الفريضة واذا قرأ بين طوافين سجد الانكشاف
 على وتر مثل ان يصرف على ثمانية مائة ولا يصرف على السبعين كذا
 لو ذكر في النفل القادم قبل ان يبلغ الركن انه قد طاف سبعة قطع الطواف
 ولا شيء عليه وان لم يذكر حتى يجوز اربعة عشر شوطاً استحب ما ولو نكح طواف
 ستة او سبعة او ثمانية اعادة في الفريضة با لو طاف اقل من سبعة ناسياً
 ثم ذكر عاد فتم طوافه ان كان قد طاف اربعة اشواط وان كان دون اعادة
 من اوله ولو لم يذكر حتى رجع الى اهله امن من بطوفه عنه الباقي او لم يجز
 لو طاف واجبا وهو محرم عامداً او ناسياً لم يصح طوافه ولو كان على حيدرة
 نجاسة عامداً اعادة ولو كان ناسياً وكبره الا انزاله الى النجاسة او نزعها
 وتم طوافه وان لم يذكر حتى فرغ منه نزع الثوب او غسله وصل الرعنين
 سج الوتحل من حرام العرة ثم استخدم بالبح وطاف وسعى له ذكر انه طاف
 محمد ثا احد الطوافين ولم يعلم ايها هو اعادة الطوافين معاً بعد المريض

لا يسهل عنه الطواف وان كان يستحب الطهارة طيف به والا ينتظر به يوم
او يومان فان بدا طواف بنفسه والاطيف عنه مع سبق الوقت وكذا الجنب
ولو طاف بعض الاشواط فاعتقل ما لا يستحب معه الطهارة فانتظر به يوم
او يومان فان بدا الطواف ان كان قد تجاوز النصف والاعاد وان لم يتجاوز
طيف عنه به ولو حل بحرم مكة طاف به ونوى كل منها الطواف اجماعا
اكثر اربعين طوافا بالسلام بالحاج وان كان شعرا في أثناء الطواف اجماعا
ويستحب فيه الدعاء بان تقدم وحدا فزادة الزمان ويجب الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر فيه لو اتفق ويجوز له الترتيب في الطواف ولا يكره ان يقال شرف
وشوكان قال الشيخ نعم يستحب ان يقال طواف وطوافان يز قال الشيخ
لا يجوز ان يطوف وعليه بر طوافه واطلق وقال ابن ادریس انه مكره
في طواف الحج حرام في طواف العمرة نظرا الى تعظيعة الربيع الحج من ندرا
يطوف على اربع قال الشيخ يجب عليه طوافان اسبوعا ليد به واسبوعا لوجهه وقال
ابن ادریس لا يبعد ندرا والشيخ ذكر دوايين يفحق المارة لا يحضر الا ان
حال سبعا واطواف الحج ذكر في الاضاح كما ان طواف العمرة ذكر فيها
فلو اخل به عامدا بطل حجه وان اخل به ناسيا وجب عليه ان يعود ويقضيه
فان لم يترخص استتاب فيه ولا يجوز طواف الوداع عنه ولو تركه جاهلا
قال الشيخ عليه اعادة الحج وبه نه ونوقف ابن ادریس في اجاز البدنة
والشيخ عول على الرواية القويحة عن علي بن جعفر عن اخيه الشاذان والقول
على الرواية ك من يسي طواف النباه لم يحل له النباه حتى يزور البيت
وياتي به ويجوز له ان يستنثب فيه الفقه في الرابع من البيوع
وفيه ثلثة عشر حكما للسعي مقدما ثلثة عشره كلها مندوبة الطهارة
وليست شرطا واستلام الحجر بعد فراغه من الطواف قبل السعي والوقوف
من ما ومنه وضته على الجسد من الدلو المقابل للحجر واخرج الصفا
من الباب المقابل للحجر والصعود على الصفا ويطيل الوقوف عليه
ويحمد الله ويثني عليه ويدعو ويدخر من الاوائه وبلايه وحسن
ما صنع به ما قدر عليه ولو لم يتنح من الاطالة دعا بما يتيسر من التوبة

يجب

واجبة في السعي وشرط فيه فطيل لو اخل بها عامدا او سهوا وجب فيها
تعيين الفعل والنقرب والوجوب او الندب في سابع يجب فيه الترتيب
بدا بالصفاء وختم بالمرقة فلو بدا بالمرقة اعاد ويسعى فيها سبعة
اشواط بحسب ذهابه من الصفا الى المروة شوطا وعوده من المروة
الى الصفا اخر هكذا سبع مرات ويجب السعي بين الصفا والمروة في المسافة
التي بينهما ولا يجوز الاحلال بشي منها ولو بدا راح ولا يحل له النباه حتى يتكلم
ولا يجب عليه الصعود على الصفا ولا المروة في ثامن يستحب ان يسعى ماشيا
ولو سعى ركبا جاز ويستحب له المشي بطريق السعي والوقوف ويطعم ما بين
المنازة وزقاق العقارين وهو من جملة اماكن يجب والركب يجوز دابته
ولو سعى الزبل حتى يجوز موضعه ذكر فليخرج التفرق الى المكان المذكور قبل
فيه ولو تركه عامدا لم يكن عليه شيء ويستحب الدعاء حال السعي بالمتنول
السعي واجب وركن من اركان الحج والعرة بطلان بالاحلال به عامدا ولو تركه
ناسيا اعاده ولا شيء عليه ولو خرج من مكة عادله وان لم يخرج امر من يسعي
عنه ولو بدا بالمرقة يسعى سبعا اعاد السعي من اوله سبعا ولا يكره سبعا
الاول والبناء على انه يدا بالصفاء وان اضاف شوطا اخر ولو تنق من عدد
الاشواط وشط فبدا فان عاتقا كان المرفوع على الصفا فزاد سبعة
وان كان في المروة اعاد ولو اكل من الفرض اكل من الحرام في ثامن يجب
ان يسعى سبعة اشواط يلصق عقبه بالصفاء ان لم يصعد عليه وبدا
به ويمشي الى المروة ويلصق اصابعه بها هكذا سبعا فلو نقص ولو نظره
وجب الاتيان بها ولا يحل ما يحرم عليه من الاحلال بها ولو اخل بشرط او
مألا وجب عليه الاتيان به فان رجع الى بلد وجب عليه الفرج مع الفضة
واتمام السعي ولو لم يتكسر حتى واقع اهله او قصر او قل الطهارة وان عليه
دم بعدة واتام السعي ولو لم يحصل العدد اعاد الحج لا يجوز الزيادة على
سبعة اشواط فان فعل عامدا اعاد السعي وان كان ماسيا طرح الزيادة
واعاد بالسبعة وان شاء اخل اربعة عشر شوطا يجوز ان يجمع في
اثنائها السعي للاستراحة ولو دخل وقت صلاة وهو في السعي قطعها وحل

في سبعا واطواف الحج ذكر في الاضاح كما ان طواف العمرة ذكر فيها

ثم تم سحبه ويجوز قطع السعي لغير حاجة له او لبعض اجزائه ثم يعيد فيه ما قطع عليه
 من طواف بالبيت جاز له تأخير السعي الى بعد ساعة او العشي ولا يجوز الى بعد
 يومه بالاجرة تقدم السعي على الطواف فان فاته لم يكن ولو طاف ببعض الطواف
 ثم مضى الى السعي ناسيا لم يذكر في تأخير السعي بقضاء الطواف رجع فان طوافه
 ثم عاد فتم سعيه بيت الاجرة تقدم طواف البيت على السعي فان فعله
 عامدا اعاد طواف البيت بعده السعي وان كان ناسيا لم يكن عليه شيء
 لا يجوز للمتمتع ان يقدم طواف الحج وسعيه على المضي الى عرفات لاختياره يجوز
 للضرورة كالسعي الكبير والمزكي والمروة اذا خافت الخيض وكذا يجوز تقديم
 طواف البيت على الوقوف بين العود ولا يجوز اختيارها اشياء القاربان والماء
 فقال الشيخ يجوز تقدم طوافهما وسعيهما على المضي الى عرفات لضرورة وجوب
 ضرورة وان كان ابن ادریس في ذلك المقتضى **في المناسبات والتقصير**
 وفيه طمأحت اذا فسخ للمتع من سعي العرة قصر من سعيه وقيل اخل
 من كل شيء احرم منه والتقصير واجب في العرة فلا يقع الاخلال فيها الا به
 وثواب عليه ولا يفسد تأخيرها ولو اخرج له شغل به كقائه في ليل
 بالتقصير عما حقه اصل ما يحل بطول عمره وطارت حجة **في دم**
 افعال الحج في افعال العرة ولو اخل ناسيا بحد متعته **في دم**
 عند السعي وايضا باعند ابن بابويه ج لو جامع امراته عما قبل السعي
 وجب عليه دم شاة كجوز ان كان موشرا وان كان موشرا فمقتصر
 وان كان فقبل فشاة ولا يطل عمره والمروة ان طأعته وجب عليه مثل
 ذلك وان اكرهها تحمل عنها الكفارة ولو كان جاهلا لم يكن عليه شيء ولو
 قبل امراته قبل التقصير وجب عليه دم شاة **في التقصير في احرام العرة**
 المتع بها افضل من الحلق قاله في الخلاف ومنع في غيره من الحلق واوجب
 شاة مع العدة ولو كان ناسيا او جاهلا لم يكن عليه شيء **في التقصير**
 ان يقص شيئا من شعر راسه ولو كان يسيرا واقله تلك شعرات ولا يفتل
 بالبرص ولا يجب ان يقصر من جميع راسه ولو حلق في احرام العرة اجزاء
 في التحريم خلاف تقدم ولو حلق بعض راسه فالاقرب عدم التحريم على

القولين والادام ولو قصر الشعر بأي شيء كان اجزاء وكذا لو شقه او رآه
 بالضرورة ولو قصر من الشعر النازل عن حة الرأس او ما يحاذيه او رآه
 ولد الوقر من اظفار او اخذ من شاربه او صاحبه او لحيته لم يفتل
 للمتع ان ينشبه بالحرمين بعد التقصير في تركه ليس الحلق وليس
 بواجب يحرم للمتع ان يخرج من مكة بعد عمره قبل ان يقضي نسكه
 اجم الا ضرورة فان اضطر الى الخروج خرج الى حيث لا يفتل به الحج
 نحو ما بالبحر فان امكنه الرجوع الى مكة والامضى الى عرفات باجر التحريم
 الشهر الذي خرج فيه دخلها محرم بالعمرة الى الحج ويكون عمره الاخير
 هي التي يجمع بها الحج ولو خرج من مكة بعد احرام بعد بلادة وانتهى
 بن غمار عن الكاظم عليه وفيه نظر اذ قد يقال انه لا يجوز الاحرام بالحج
 المتع الا من مكة طمأحت يجوز للحرم المتع اذا دخل مكة ان يطوف
 ويسعى ويقصر اذا علم او علم على طمأحت تحبته من الشاء احرام الحج
 وادراك عرفات والشعر ولو كان دخوله مكة بعد الزوال يوم التروية
 او ليلة عرفة او يوم عرفة قبل الزوال او بعده والصابط ادراك عرفات
 قبل الغروب وقال المصنف اذا زالت يوم التروية ولم يكن احل من
 عمرته فقد فاته المتعة ولا يحل التحلل منها بل سعى على احرامه في
 حجة مفردة **والاول اقول في القصص** **في البادس في احرام الحج**
 وفيه مباحة اذا احل للمتع من عمره احرام بالحج واجبا ويستحب
 ان يكون يوم التروية عند الزوال بعد ان يصلي العريضة ويؤذن
 يحرم قبل ذلك وبعده اذا علم انه يقدر على عرفات **في الحج**
 ان يقع هذا الاحرام من مكة من اول موضع شاء والا فضل ان يكون
 من تحت الميزاب او المقام ويستحب ان يفعل هنا كما فعل في احرام العمرة
 من الاطراف والاعتكاف والتطهف بانالة الشعر وتقليم الاظفار والقفا
 والاشترط وغير ذلك لم يفس ثوبى احرامه ويدخل المحرم حافيا سليما
 ودعا ويصلي ركعتين عند المقام او في الحج وان صلى ست ركعات
 كان افضل وان صلى الظهر واحرم عقبتها كان افضل فاذا صلى احرام

ثم عرفة الشهر الذي يخرج في حال الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

بالحج مع أو يدعى بالماثور غير أنه يذكر الحج مفردا ويحكي أن كان ما شيا من مضعه
 الذي صلى فيه وأزكى وأكاد أنقض به يعني فإذا انتهى إلى الزمان وأدرك
 على الأبط رفصه بالثنية حتى يأتي منى الحج الواجب إذا دخل الحج
 طلبة النية والتلبية الأذنين وليس الشئ من كذا قلنا في أحكام الحج
 سواء لا يثبت الطواف بعد إحرامه ولو فعله بغير قصد لم يجز مع طواف
 الحج وكذا البصر ولو فعله لغرض جاز يجب أن يحرم بالحج الأنحر من أنقضت فليس
 قاحم بالعرة وهو يريد الحج لم يثبت عليه شئ ولو لم يحرر من الحج يوم النزوة
 حتى حصل به فاته ولم يثبت له الوجع الحرم من هناك فإن لم يترك حتى يروح
 إلى بلد قال الشيخ ثم حجه ولا يخفى عليه المقصود الحج الواجب في الوقوف
 بعرفات وفيه ثمانية عشر حكمة استخرجت من كتاب الحج إلى منى الأحكام من مكة
 حتى يصل إلى الطهر يوم النزوة به تمامه يخرج إلى منى إلا الإمام فإنه يستحب له أن
 يصل الطهر والعصر منى يوم النزوة وفيه من طلع الشمس وكذا الشيخ الكبير
 والمرويس والمراة وخالف الزحام الخروج من مكة قبل الظهر يوم أو يومين
 أو ثلثة إذا حرم بالحج خرج إلى منى كما يشاءه ويستحب له أن يدعى عند النجدة
 بالمأثور ويدعى إذا نزل إلى منى ثم يبيت بها حتى تجتلي ليلة عرفة إلى طلوع الفجر فله
 الخروج قبله إلا لعود كالمرض والخوف والمشي ويصل الفجر في الطريق والأفضل
 أن يقيم حتى يطلع الشجر لو خرج قبل طلوعها جاز ذلك لا يجزى وأدعى جرح حتى
 يطلع الشمس والإمام لا يخرج من منى حتى يطلع الشمس لو صادف يوم النزوة
 الجمعة من أقالم مكة حتى يزول الشمس من منى يجب عليه الجمعة لم يجز له الخروج
 حتى يصل الجمعة ويجوز الخروج قبل النزال يستحب للإمام أن يحط ببيت
 أيام من ذى الحجة يوم الأبع منه ويوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الأول
 يعلم الناس ما يجب عليهم فعله من المناسك لا الخطبة بعرفة يوم عرفة قبل الأذان
 والمبيت ليلة عرفة منى للاستراحة وليست بركعة ولا يجب تركه شئ
 يستحب له أن يدعى عند الخروج إلى عرفات بالمأثور فإذا انتهى إلى عرفات
 صر ب خبائه بصره وهي بطن عرفة دون الموقف ودون عرفة فإذا

لوعد

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

رأيت النبي يوم عرفة أغفيل وصلى الظهر والعصر بأذان واحد
 ووقف لله تعالى وحده منى من العقبه إلى وادي محبس يجب في الوقوف
 بعرفات النية والواجب منه الوجوب والقرينة إلى الله تعالى يجب
 العرف ب بعرفة إلى غروب الشمس من يوم عرفة وكيف ما حصل عرفة
 أخره قايما وجالسا والباقي ما إذا كان قد سبق منه النية في وقتها
 ط الوقوف قايما أفضل منه والباقي لو من بعرفة تجتار وهو لا يعلم أنه بعرفة
 فالوجه عدم الإجزاء خلافا للشيخ والمشي عليه والمجنون إذا لم يقف حتى يخرج
 منها لم يجز في الوقوف والباقي إذا كان عاقلة لم يمتنع وقوفه والأحكام ما
 لا يشترط فيه الطهارة ولا ستر العورة ولا استعمال القبل بالأجسام
 ليس الطهارة أفضل يستحب أن يضرب خبائه بصره وهي بطن
 عرفة فإذا أذن المؤذن قام الإمام فصلى بالناس الظهر والعصر بأذان
 واحد وأقامتين والمأموم يحج كالإمام وكذا المنفرد والمكي من كان له
 دون النية وإن قصر أمانه وكفى بعمل الصلوة حين يزول الشمس وإن
 قصر الخطبة ويقف وأقل وقته وتسمى له الأغنياء بالوقوف ويقطع البنية
 عند زوال الشمس من يوم عرفة فإذا جاء إلى الموقف بسكنة وقاد
 حمد الله وأثنى عليه وكبر وهلل ودعا واستشهد بالأكثر من الدعاء
 لأقاربه المؤمنين ويؤمرهم على نفسه ويستحب أن يدعى بدعاء الموقف
 لأن العابد من عليه حج الوقوف بعرفة ركعتين تركه عمدا يطل
 حجه بالأجسام ولو تركه ناسيا أو لعدته أنه أركه فإن لم يركعه وحج
 الوقوف بالمشعر بوقته فقد أدرك الحج والافتدائه بذلك الوقوف
 بعرفة وقتان اختياريا وأقله زوال الشمس من يوم عرفة وأخره
 غروبها وأصطفا ذلك إلى طلوع الفجر من يوم النحر ولو لم يركب
 من عرفات نارا وترى من الوقوف بها لئلا وجب وأجزأه إذا أدرك
 المشعر قبل طلوع الشمس وأقامته الوقوف بها بالخوف أن مضى إليها ليل أو نهار
 المشعر سقط الوقوف بعرفة وأجزأه المشعر به لا يجوز أن يخرج من عرفات
 قبل غروب الشمس فإن فعله عمدا صح حجه ووجب عليه بدنة فإن لم يركب

بسم الله الرحمن الرحيم

بما دلوا على طلوع الشمس اذا علم انه يدرك الشمس قبل طلوع الشمس ولو لم يكن على
خطه الشمس انما كان على الشمس قبل طلوع الشمس وقد روي عنه وكذا لو لم يكن
الوقوف بعرفات ولم يدرك الا بعد الوقوف بالشمس قبل طلوع الشمس
وليس الوقوف بالشمس فان كان وقف بعرفته صح حجه ولا يبطل حكم
الاستحباب اخذ حصى الجمار من المزدلفة وهو سبعون حصاة ويجوز اخذها
من الطريق في الحرم ومن جميع مواضع الحرم عدا المسجد الحرام ومسجد
ومن حصى الجمار ومنع بعض علماءنا من اخذها من المأجد كلها او من جرس
ولو اخذ الحصى من غير الحرم لم يجزه كى يستحب الاقضية من المشعر
بعد اسفار الصبح قبل طلوع الشمس وعليه المستحب والوقار ذكرنا
الله تعالى مستغفر ادعيا فاذا بلغ وادى بحجر وهو وادى عظيم
بين جمع ومنى وهو الى منى اقرب اسرع ومثبه ان كان ما شيا وان
كان راكبا حرك دابته ولو لم يكن الهرولة استحب له ان يرجع ويهرول
فيه ويدعو حاله السعي في وادى يحكى روى ابن مابو استحب الهرولة
فيه مائة خطوة وفي رواية اخرى مائة ذراع واذا افاض قبل طلوع
الشمس من المشعر فلا يجوز وادى محجج حتى يطلع الشمس وروى كل هذه
الاقامة بالمشعر بعد الاقضية المفضلة في التاسع في نزول منى
وقضاء المناسك وفيه فصول وفيه فصول الاول في الذي وفيه
يحتا اذا افاض من المزدلفة فليات الى منى على سعيه وقار داعيا
بالمقبول ويقضى مناسكه في يوم النحر وهي مكة راوول في حرم العتبة
الثاني الدعاء الثالث الحلق وتزيب هذه المناياك واجب اذا
نزل منى يستحب له المأربعة يومى حجرة العتبة حال وصوله وفي اخذ
الحجرات مما يلي منى واقبلها مما يلي مكة عند العتبة وروى هذه
الحجزة يوم النحر واجب حج الذي بالحجارة ولا يجوز بعرفها وان كان
من جنس الارض كاللؤلؤ والذبح والمدري لا يجوز الذي الا بالحصاة
قاله اكثر العلماء وقال في اختلاف لا يجوز الا بالحجر وما كان من جنس
من الميراث والجوهر والنوع تجارة ولا يجوز غيره كالمعدن والاجر والجل

بها

الحجرات

والزنج والمعدن والذهب والفضة والوجه من قبل لرواية زيادة الحجة عن
الصادق عليه السلام يجب ان يكون الحصى ابيض كالفلو منى بحصاة روى
هو وغيره لم يجزه ويجب ان يكون الحصى من الحرم فلا يجوز به لو اخذ من غير
الحرم ان يكون بوشا حلية منقطة منقطة غير مشقة روى
ويكون صغارا قد لا يلا فلو روى باكثر من هذا القدر اجزأ
يكفه ان يكون صغارا او يهودا او حرا او بيضا او رخيصا طويلا
في الذي النية بان يقصد فيها الوجوب والقرينة الى انه تعالى والعقد
وهو سبع حصيات في يوم النحر لرمي حجرة العتبة فلو اخذ بواحدة
وجب عليه الاكمال وايضا كل حصاة للحجزة بما يسي رميا بفعله فلو
وضعها بكنه في الذي لم يجزه ولو طرحتها لخرقا في الاجزاء نظرا ففان
صدق الذي عليه وعدمه لا يجوز به الذي الا ان يقع الحصاة في الذي
فلو وقع دونه لم يجزه كى يجب اصابة الحجرة بفعله فلو روى بحصاة
فوقعت على الارض ثم مرت على سنها او اصابته شيئا ضلها كالحمل
وشبهة ثم وقعت في الذي بعد ذلك اجزأه ولو وقعت على ثوب انسان
فنفذها او غشي بعرفه فنفذها فوقعت في الذي لم يجزه وكذا لو وقعت
على الثوب والعنق فخرت فوقعت في الذي ولو رماها بخير المرمى
ولا يعلم هل حصل في الذي ام لا فالوجه عدم الاجزاء ولو روى بحصاة
فوقعت على اخرى فطمرت الثانية فوقعت في الذي لم يجزه وفي الذي
الى غير المرمى فوقعت في الذي ولو وقعت على مكان اعلى من الحجرة فخرت
فوقعت في الذي فالاقرب الاجزاء ولو روى بحصاة فالتفتها طائر قبل
وصولها لم يجزه سواء رماها الطائر في المرمى او لا ولو اصابته الحصاة
ايقبنا او خلا ثم وقعت على الجمار اجزأه وكذا الواعد الذي بحصاة
قلنا انه لا يجزبه الذي بها اجزأه يا يرمى كل حصاة بانفرادها فلو روى
الحصيات دفعة لم يجزه ولو روى اكثر من واحدة فقيمة واحدة
ولو اختلفا في الوقوع بان يلقاها في المرمى فميتان وان ثبها ويا
في الوقوع يرمى حجرة العتبة من بطن المادكن من قبل وجهها الا على

انما شهد احد روى بحصاة جبهة في الاجزاء ولو روى في حافة ما يكون في الذي من الاجزاء

للحكمة

استجابا ويبيح ان يرميها مستقبلا لها فيستبدل بالحكمة بخلاف غيرها من اجزاء كل
افعال الحج يستحب فيها استعمال الحكمة من الوقوف بالموقفين وهي الحمار
الاجرة العقبة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم رماها ميتة قبلها يستبدل بالحكمة
يستحب ان يرميها خذ فابان يضع كل حصاة على بطن ابائه ويدفعها بظهر
السبابة وان يكون بينه وبين المرأة قدر عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعا
وان يكبر مع كل حصاة ويدفع بالمنقب الى بطن الرجل الميت ويحب
والحايض الطهارة افضل وراكبا واجلا والراجل افضل ويستحب ان لا يقف
عند جرة العقبة يوم وقت الرمي من طلوع الشمس الى غروبها فاذا عرفت
فاته الرمي وقضاؤه وجوز تأخير رمي جرة العقبة الى العروب بعد اداء اياه
الفاخرة ووقت الاستحباب لرمي جرة العقبة بعد طلوع الشمس يوم الخميس
ووقت الاجزاء من طلوع الفجر اختيارا فان رمي قبل ذلك لم يجزه ويجوز
للعليل وصاحب الضرورة والنساء الرمي في الليل قبل فجر اليوم ويستحب
اذا رمي جرة العقبة ان يمضي ولا يقف عندها يسوي يستحب عند حصص الحمار
الثقل وقدر سبعون حصاة سبع منها لجرة العقبة يرمي يوم الجرة خاصة
ويوم كل يوم من ايام التشريق كل جرة بسبع حصيات يبدأ بالاولى
ثم الوسطى ثم جرة العقبة وسياق تسمية الكلام في الرمي ان تبارك الله تعالى
الفصل الثاني في الدعوى ومطالبة سنة مرأول فيسحب
عليه الهدى وفيه طمهاحت اذا فرغ من رمي جرة العقبة ذرعهده
او يجوز ان كان من البهائم والهدى واجب على المتمتع بالنس والاجماع
ولو منع المصحح وجب الهدى خلافا للشيخ وفي خلافة قوة ولا يجب على الفرض
والفادان ويستحب لهما الاضحية بدم المتمتع بدم لا يجزى ان فاد الحرام
من مكة وجب الدم ولو اتي بالمبيقات واحرم منه لم يسقط عنه الدم ولو احرم
المزدحم بالحق ودخل مكة جاز ان يفتحه ويجعله عرة يتمتع بها ويجب عليه الدم
اذا تبارك الله وانى بافعالها في غير اشهر الحج وانى بافعالها من الطواف والبيت
عليه الدم ولو احرم بالعرف في غير اشهر الحج وانى بافعالها من الطواف والبيت
والنقصير وجب من سنته لم يرض متمتع ولا يلزمه الدم ولو احرم المتمتع
للحج من غير مكة وجب الرجوع الى مكة والاحرام منها يسوي الاحرام من كل

من الحاد

او احرم ولو لم يرضح منى على احرامه ولا دم عليه لهذه المخالفة ولو لم يرضح
للمتمتع لم يصح له التمتع ولا هدى عليه واحرم المزدحم والفادان جمرتها من احرام لم يصح
ولو طافا وسعيا لم يكونا معتمرا ولا يلزمهما دم ولو اعتمر واشهر الحج
ولم يرضح ودل العام لم يرضح من قابل مفرق الى عن العرة لم يرضح متمتع ولا دم
عليه كذا اما يجب الدم على من حل من احرام الحج فلو لم يحل منها وادخل
احرام الحج عليها بطلت منعتة وسقط الدم والهدى يجب على من تارك
مكة ولا يجب على اهل مكة واحرام بها الا ان يتمتع على قدر سواقه
ولو دخل الا فاق متمتع الى مكة ناو بالاقامة يؤد منه فاعليه دم الشقة
ولو خرج للحج بنية الاقامة بغيرها لم يحد متمتع ناو بالاقامة او غير ما
فعله الهدى ولو ترك الا فاق الاحرام من المبيقات ولم يرضح من
الرجوع احرم من دونه بعينه فاذا احرم بالحج من عامه وهو متمتع وعليه
دم الشقة ولا دم عليه لاحرامه من دون المبيقات والميلوك اذا خرج بالان
مولاه لا يجب عليه الهدى ويحب مولاه بين امره بالصيام وبين الهدى
عنه والواجب من الصوم على الملوكة كالأول على الجن وكذا العتق يوم
عشرة ايام ولو لم يرضح المولى عن الملوكة وجب عليه الصوم ولا يجوز له
منعه منه ولو لم يرضح العبد حتى مضت ايام التشريق استحب للمولى ان
يهدى عنه ولو ادرك احد الوثنيين معتقنا اجزاه عن حجة الاسلام وجب
عليه الهدى مع المصنة ولو عجز عن صام ولا يجب على المولى اجاعا ان اناجب
الهدى على المتمتع منه او من ثمنه اذا وجد بالشر ولا يجب من ثمنه
التجمل في الهدى بل ينقل الى الصوم ويحضر القدرة في موضعه ولو
عدمه جاز الصوم وان كان قادرا في بلد ح لوماته الصبي وجب عليه
وليته ان يرضح عنه فان لم يجد فليضح عشرة ايام ط الشاة اذا تمتع وجب
عليه الهدى لاعلى النوب المطلق الثاني في كيفية الدعوى
وفيه مباحات يجب فيه النية المشتملة على جنس الفعل من جهته
وكونه هديا او كفارة او غزوا وصفتة من وجوب او ندب والتعرب
الى الله تعالى ويجوز ان يشولها عنه الفاسخ بابل كتحض بالبحر

فعله

فلو فحسبها لم يحسن والبقر والغنم بالذبح فلو فحسبها لم يحسن ويستحب ان يتول
 بنفسه ولو لم يحسن الذبحة ولا هاجره واستحب له ان يجعل يده مع
 الذابح ويؤكل الذابح عن صاحبها ويستحب ان يذكره بلبانه وقت الذبحة
 ولا يخطأ فقد كثر عن صاحبها اجزاء عن صاحبها بالنية ح يستحب تحريك الابل
 قائمة من قبل الميمى قدر بطئت يدها ما بين الكتف الى الركبة ثم يرفع
 يمينها وهي الوعدة التي بين اصل العنق والصدر ولو خاف ان يضرها
 بركة د يجب ترجيع الذبحة الى القبله ويستحب الدعاء بالماتون ويجب
 فيه التسمية ولو نسيها قبل اكلها ح يجب ذبح هذه التمتع او حرم
 ومن يباق هدبا في الحج يحرمه او ذبحه متى وان كان قد ساقه والعرفه وحرم
 او ذبحه بمكة قبالة للعبة بالموضع المعروف بالحجرة وكلما يلزم الحرام من فدا
 كان صبيدا وغيره فان مغفلا ذبحه او حرمه بمكة وان كان جاهلا فحرمه وما ذبح
 حرمه بالحرم وجب تفرقة لحمه به وقت استنزال وجوب الهدى
 احرم المذبح بالبحر وقت ذبحه يوم النحر ايام النحر متى اربعة
 اقلها يوم النحر ثلثة بعده وفي الامصار ثلثة يوم النحر ويومان بعده
 وهل البالي المذبح منها يجوز فيه النحر فيه اشكال المطلب
 الثالث وصفات الهدى وفيه كى مباحث يجب ان يكون الهدى من
 بهيمة الانعام الابل او البقر او الغنم واقله من البدن ثم البقر
 ثم الغنم ح يحزى في الهدى الذبح من الضان والشي من غيره وجذع
 الضان ماله ستة اشهر وثنى العذ والبقر ماله سنة ودخل في القاسم
 وفي الابل ما دخل في البقرة ولا يحزى غير الشئ ح يجب ان يكون الهدى
 ثامنا فلا يحزى العوراء ولا العرجاء البتس عرجها ولا المريضة كالجرار وما
 شابهه مما يوجب القفال ولا الكبيرة التي لا تلحق لها الهذاهما وقد وقع الاجماع
 على هذه الصفات الاربع والوجه عدم اعتناك الخيف والعين بل لو كان
 على عيبها يباح لم يحسن ولا خلاف في عدم اجزاء ما فيه نقص الكرم
 هذه الصفات كالعمياء والخصاء في التي ذبح قرها لا يحزى ولو كان
 القرن الداخل صحيحا اجزاء وان كان ما ظهر منه مقطوعا ولا يابى مشقوقه

الاذنين او منقرا ما دام في من قطع من الاذن شي ولا يحزى العمياء وهي المزمرة
 ولا الخما ولا الخذا وهي المفلوكة الاذن لا يحزى ولا يحزى ولو حزى به وجب
 عليه الاعادة مع المذبة ويكره الوجع والوجه ان مسلول الشمس كالمنقري
 و اجزاء وهي التي لم تخلق لها قرن يحزى والافرس اجزاء البقرة والقطعة
 الذنب وكذا الصفا وهي التي لم تخلق لها اذن او كان لها اذن صغيرا
 الهذولة لا يحزى وحذ القفال الا يكون على صلبها شئ من اللحم ويستحب ان يكون
 سميما بظفر وسواد ويستحب في سواد ويستحب في شمله ان يكون سميما في
 ظله يشي بظله ويستحب فيه ويظفر فيه وقيل ان يكون هذه المواضع
 ح لو اشتري هدبا على انه ميمى فوجده مهر ولا اجزاء ولا العكس او
 اشتراه على انه مهر ولا فظهر كذا لم يحزى ولو اشتري هدبا ثم اراد
 ان يشتري كذا من ماله فليشتري ما يشاء من اراده ولو اشتري هدبا فوجده
 عيبا لم يحزى عنه وكذا لو اشتراه على انه تام فوجده ناقصا ط افضل
 الهدى من الابل والبقر الاناث ومن الضان والعرفه الذكرا في حرم
 العكس والباقي ويكره الذبحة بالجاموس والشود والموجود خير من
 النعجة والنعجة خير من العذى يستحب ان يكون الهدى تماعترفا
 به استحياءا من عند لا حرجا المطلب الرابع في المبدل وفيه
 باختنا اذا المجد الهدى وجد منه ثمة عند من يتوبه من اهل
 مكة يشتر كماله به هدبا بدله عنه في بقية ذى الحجة فان خرج
 ذوا الحجة ولم يجدوا شئ في ذى الحجة في العام المقبل قال ذلك الجاهل
 وابن بابويه ومنع منه ابن ادريس وارجب الانتقال الى الصوم وليس
 بمعتد به لو لم يجد الهدى ولا منه وجب ان يصوم بدله عشر
 ايام بثلثة في الحج متتابعات وسبعة اذا رجع الى اهله ويحضر القدح عليه
 في مكان فلو جده في موضعه استقل الى الصوم وان كان قادرا عليه فلا بد
 ح يجب صوم الثلثة متتابعات ولا يجب المتتابع في السبعة وكفى التسابع
 في الثلثة بان يصوم يوم التروية وعرفة والثالث بعد ايام النحر خاصة
 فلو صام غير هذين اليومين وجب التسابع بثلثة ولا يجوز تغل الا فطرا

الذبيحة

من المؤمنين والمسلمين وحجب التفرق بين السنة والسبعة إلا أن لا يصوم المسلم
الأبعد وصول الناس إلى وطنه أو مضى شهره وأما يسوع صوم السبعة إذا
رجع إلى أهله فلوصام قبل رجوعه إلى وطنه ليجزى ولو أقام حتى في الطريق
انظر وصول أصحابه إلى بلده أو إقامته ثم إنهم يصوم السبعة ولو نزلت
الإقامة عشرة أيام كان يحكم المقيم وهل يجوز له صوم السبعة الأقرب
عدمه لا يجوز صوم السنة قبل التلبس بالبحر ومن أقر العناد أن التلبس
بالسبعة ولا يجوز صومها قبل إتمام العزم ولا يثبت صوم يوم التزوية
وما قبله وعرفه فان فاتته هذه السنة صامها بعد أيام منى ولا يسقط الصوم
بغوات العذر ولا يجوز أن يصوم للتشريق في بلد الهدي ولا عذر
ولو لم يقمها بعد أيام التشريق حال صومها لم يذبح النجاة إذا لا قضاء
ولو خرج ذبح النجاة وأهل الحرم ولم يقمها سقط فرض الصوم واستقر الهدى
في ذمته ووقت فطره في الصوم وقت وجوب الهدي وأما سوغ له فديه
من أول النجاة بناء على الظاهر من اشتراك غير العاجز ومن وجب عليه الصيام
ولم يصم فإن لم يكن قد مضى من صوم شيء من العدة سقط الصوم ولا يجب
عليه وليه شيء لم يثبت أن يقضي عنه وإن مضى من فعل الحج ولم يفعل
قال الشيخ يقضي الولي السنة وحجاً والسبعة استحباباً والأقرب وجوب
قضا الحج ولو لم يرض من صيام السبعة أو بعضها وجب على الولي قضاء
ما مضى الميت من فعله ولم يفعلها واستحب له قضاء الباقي ولو يرض من
صيام السبعة وجب له جزة الصدقة عنها لا ولو تلبس بالصوم ثم أيسر
أو وجد الهدى قال الشيخ لا يجب بل يستحب أن يوج من كلامه اشتراط صوم
السنة وأن ادريس الملقب بالواجب لم يرض ثم وجد الهدى فكأن
عليه الذبح ولا يجب له الصوم بل لو تلبس الصوم وجاز السبعة عن القيام
بالسنة كما عرفت آخر الصوم إلى بعد إقضاء أيام التشريق وأول
بصر السنة وخرج عقب أيام التمتع صامها بالطريق أو إذا رجع إلى أهله
والأصل تقديم صومها بالطريق ولأهل الحرم تعيين عليه الهدى ولو أيسر
السنة حتى وصل بلده وكان منعكها من الهدى قال الشيخ يحدث به فإيه

۱۴۴۰

افضل من الصوم كان لو مات من وجب عليه الفدي اخرج من اصل قوله بان من
عليه بدنة في كفارة او نذر ولم يجد كان عليه سبع شياه على الذنب ولو لم
يتم من البيع صام ثمانية عشر يوما ولو وجب عليه سبع من الفم لم
يجزه بدنة ولو وجب عليه بقرة فالاقرب اجزاء البدنة المطلقة
لتماهي مع الاحكام وفيه صححنا الهدى الواحدة لا يجوز في الواجب
الاعم واحد مع الكثرة ومع عدمها يقتضي الصوم قاله الشيخ وبخلافه
الهدى وله قول اخر انه يجوز عن سبعة وعن سبعين اذا كانوا اهل
خزاف واحد ويجزي في الطلوع عن سبعة وسبعين سواء ذلك كله الاول
والثاني والعن وكما قل المتكروكون كان افضل واشترط الشيخ اجاعهم
على ارادة الفدي سواء كانوا متعلقين او مفترضين او بالشرع او
انعتق مناسكهم بان يكونوا متعصبين او قاتلين او مضربين وفيه نظر
وجوز ان يقتصر اللحم ب الهدى اذ انقطع لمن جرح في الحيا او معتقدا
يسوق معه هديا به بحره في اوبلة من غير اعتقاد ولا تقليد فهو
باق على ملكه يتصرف فيه وفيه كيد شاة وانما الواجب اتمام البدن
المطلق وحكمه حكم ما وجب بغير النذر وسباق وانما بالتعريض في قول
ملكه عما عينه ويعلق نصرة في حق نفسه فيه وهو مائة للمالكين
ويجب ان يبيعه في النحر ويعلق الوجوب بالعين دون الدمنة فلا
يكون مضوناع عدم التعريض وانما بغير النذر كعدم النتح وخلافه
والنذر غير العين وشبه ذلك وهذا القصر اتماما لخصوصية يوجب
به الواجب من غير ان يعينه بالقول فلا يزول ملكه لا ينحصر ودفعه
الى اهله وله التصرف كيف شاء فان عطي ثلث من ماله وان غاب
لم يجزه وانما ان يعينه مثل ان يقول هذا الواجب على فتحي الوجوب
فيه وعليه ان يوفيه في النحر فان وصل بحره والاسقط التعريض وجب
اخراج الذي قد دفعه لو دفع الواجب غير العين فبوق او عصب بعد
النذر فالوجه الاجل في لو عطي الواجب غير العين او غاب بائع
الاجزاء لم يجزه دفعه عما في دمنه ويرجع هذا الى ملكه يصنع به ما شاء من

أكل أو بيع هبة وصدقة واستحب ذبحه وذبح الواجب معا فان اكله تصدق
بشئ من لوبيته معينا عما ذبحه لا يحزنه ولا يلزمه ذبحه وتعين الهدى
بمحصل بقوله هذا هدى أو بأشعاره أو تقليده مع نية الهدى ولا يحصل بالشر
مع النية ولا بالنية المحبذة ولو سرق الهدى من موضع حصين جاز عن
صاحبه وإن أقام بدله فهو أفضل ولو غلب في موضع لا يجد الحق فليطعمه
ويكتب كتابا ويضعه عليه ليعلم من سرقه من القفل وأنه صدقة ولو سرق
فاشترى مكانه غيره ثم وجد الأقالق فصاحبه بالخيار إن شاء ذبحه أو
إن شاء ذبح الآخر فإن ذبح الأقالق جاز له مع الآخر وإن ذبح الآخر لم
ذبح الأول إن كان قد اشترى بالأقالق له بعهده أو غصب شاة فذبحها
عن الواجب عليه لم يحزنه رضي المالك أو لا عوقبه عنها أو لم يعوضه
لو ضل الهدى فوجد غيره فإن ذبحه عن نية غيره لم يحزنه واحد منهما
وإن ذبحه عن صاحبه فإن ذبحه عن غيره عنه والأقل ويغني الواجب للهدى
الضال أن يعرض ثلثه أيام فإذ عرفه صاحبه والأذخعه عنه
لو اشترى هديا وذبحه فاستغفره غيره وذكر أنه هدى بصل عنه وأقام
بدله شاهدان كان له لحيه ولا يحزن عن واحد منهما لصاحبه إن شرب
ما بين قيمته مذبحا وحياي لو عيش هديا صحيحا فما ذبحه سوا
تلف بشرط أو غيره يا لو ولد الهدى به كان ولد هادئ لئلا يحزن
بحره أو ذبحه سوا وعينه أمداد أو بدلا عن الواجب ولو تلفت قبل الذبح
أقام بدلها وذبح الولد أيضا بكون ذكوب الهدى وشرب لبنه مالم
يفتر به ويولده فإن شرب ما يضر بالأم أو بالولد ضمنه ولو اضرب
صوفها بما أزاله وصدقت ولا يتصرف فيه بخلاف اللبن يح من السنة
أن يأكل من هدى المتعة وينبغي أن يقسم أثلاثا يأكل ثلثه ويهدى
ثلثه ويتصدق بثلثه على الفقراء وهل لأكل واجب قيل نعم للآية وفيه
قوة ومع القول بالوجوب لا يضمن شركه ويضمن تلف الصدقة ولو لم
يتصدق وهل يضمن لو أكل بالأهدى الوجه الضمان إن كان سبب
الأكل والأفلا يذبح لاجور الأكل من الواجب غير هدى المتعة
أو مثل ما في ذمهم

أكل أو بيع هبة وصدقة واستحب ذبحه وذبح الواجب معا فان اكله تصدق

كان دم المتعة أو الذبح أو جزأ الصدق أو غيرها ويغني الأكل من هدى المتعة ولو أكل
مما صنع من الأكل منه ضمن الخلل لما ولو أكل مما له الأكل منه جاز ولو باع شاة
أو ألقه ضمنه بشاة ولو ألقه أجنبي منه شاة ضمنه بالقيمة به الذم والإجابة
بنفس الثمن أربعة دم المتعة وهو من ذبحه ودم الخلق وهو من ذبحه
سليمه خلاف ودم الاضداد وهو واجب على النعير غير بدل أو ما يباقي في اقليم
البحر يذبح أو يبيع في ذبحه غير ذبحه أو يذبح بغيره وما يلزم من ذبحه
أن كان معتبرا ومن أن أجازوا ذبحه بغيره على ما ليس بهم وهو من كان في
الحكم من أهله أو غيره أهله من الخنازير وغيره من ذبحه ذبح الزكوة إليه ولذ الهدى
أما الصوم فلا ذنق بجان دون غيره ولو ذبح في غير ظاهره الفقهاء
فألوجه الاجزاء وما يجوز نفقته في غير الحرم لا يجوز دفعه إلى فقراء أهل الذمة
بل لا بد من هديا مطلقا أو مقيما وأطلق مكانه وجب صرفه في فقر أو غيرهم
موضعه إن كان في الحرم فحين ذبحه في غير الحرم وإن عيش غيره لم يؤكل
أهضمت كبريت الاضنام ولو لم يحزن من إيصاله إلى المالكين لم يؤكل
الهدى ولو لم يحزن من الانعام ذبحه بغيره الهدى مسنون وهو جعل على ذبح
في ذبقة الهدى وهو مشرك بين الأهل والفقراء والغنم وكذا اشعار الأهل مسنون
وهو شق صفة يستأمنها من جانب الأيمن وتطعمها بالدم ليعرف أنه صدقة
فلا اشعار في البقر وإن كانت ذكوات سنتم ولو كشت اليد دخل فيها ذبح
أحد الهدى من مكاتب الأيمن والآخر من الأيسر بط الذبح أو بالبر مقدم على الخان
وشاخ من الرمي فله ثالث فاسأل يمين به يمين وإن كان غائبا أو جازاه
وكذا لو ذبحه بغيره في حجة كالأول ذبحه بإجابه قال ملته عنه وانفق نصفه
فنه ولا يجوز له بيعه وأخرج بدله كذا لا يبين أخذ شيء من جلود الهدى ولو صدقت
بها ولا يعطيه الجوز أن يكسب لاجور الخلق ولا ذبابة البيت إلا بعد الحلق الذبح
أو أن يذبح الهدى بحله وهو من يوم النحر ويجعله ذبحه بغير ذبحه
على الهدى والفقراء لا يخرج هدي من ملكه ولذ أهله والتصرف فيه وإن اشترى
أو قلده لغيره حتى ساقه فلا يذبح من غيره من أن كان لأحرام حتى وإن كان للزوجة فبها
الكلية بالموضع المعروف بالجزيرة ولو هلك شاة يضمنه أمنا المضرى كالقنارات

ويعمل

من اذ العذر في الاضحية تصدق ثمنها فان اختلف الاثنان جمع الاعلى والاوسط
والادون وتصدق بثلث الجمع **سج** اذا اشترى شاة بحري في الاضحية ببيت
انها اضحية قال الشيخ يصير اضحية بذلك من غير قول ولا شعاع ولا هقله
واذا عثر الاضحية على وجه يصح به التعيين زال ملكه عنها والظاهر من كلام الشيخ
انه لا يجوز له ابدالها **سج** اذا تعينت زال ملكه عنها فان باعها قبل البيع وجب
ردها ان كانت باقية وان تلفت كان على المتاع قيمتها انما كانت
من حين القبض الى حين التلف ولو تلفها هو كان عليه قيمتها يوم التلف فان
ادخله شاة او اضحية تبين به بان مريض الاضحية كان عليه اخراجها معا ولو فعل
ما لم يكن ان يتركى به جزء من حيوان بجزء في الاضحية كالمبيع مثلا فعليه
ان يتركى به ولو فعل بالابساوي جزءا لم يتركى به ولو قصر في القيمة
عن الاضحية فان كان المتلف اجنبيا ولم يكن ان يشتري به حيوان للضحية
صرفت اليه ولا تصدق به ولا يلزم المبيع ولو اشترى شاة وعينها للاضحية
فوجد بها عيبا لم يكن له ردها ويرجع بالارش ونصرفه الى المالكين
استحبا با على الاقوى **سج** لو اوجب اضحية بعينها فباعها بما منع الاجزاء
لم يجب الا بدال واجزاءه ذبحها ولو ضلت فلا ضمان الا مع التزبط ولو عاينت
قبل ايام التزبط ذبحها وان كان بعده ذبحها فضا ولا ارش عليه **سج**
لو اوجب اضحية في عام فآخرها الى قابل عصى واخرجها فضا ولو ذبح اضحية
غير المتعينة اجزاء عن صاحبها وعليه ارش النقصان يصرفه الى الفقراء في جوفه **سج**
ولو اوجب كل منها فدية ياذن هذه صاحبها خطأ يتركى كل منها ترك مطالبه
صاحبه وتضمنه الارش **سج** بحري الاضحية عن سبعة ذكاة الهدي
المنطوق به وان لم يكونوا اهل بيت واحدا وكان بعضهم غير متزويج
الغن والمديت وام الولد والمكاتب المشروط لا يلكون شيئا فان ملكهم ملك
شيئا ففي ثوبه ذلك قال احمد اجماعا فاذا ملكهم اجماعا جان ان يذبحوا
ولو فعلوا من دون اذن سيدهم لم يجز ولو اتفق بعضهم وملك بماله
من اكرهية شاة جان ان يذبحها من غير اذن الفص **سج**
الثالث في الحلق والنقص وفيه سج **سج** اذا ذبح على كراهية وجب
جذبه صار ردة واجبة ولم يذبح احدا من اكل منها

عليه الحلق او النقص **سج** يوم النحر وهو يومك وتخير لكاح بين انما فعل احدا
وان كان صدقة اوله شعره **سج** قال الشيخان يجب عليهما الحلق والاقص
انه مستحب وليس على المدة حلق اجبا ويجوز بهما من النقص مثل الامة **سج**
سنة لمن حلق ان يبداه بالنقص من القرن الا يميل وحلق الى القطع **سج**
من النقص ما يقع عليه الاسم **سج** لو لم يكن على راسه شعر سقط الحلق
وتغير الموضع على راسه ولو وجوه اشغال **سج** لو ترك الحلق والنقص
مع احق زاد البيت فان كان عاملا وجب عليه دم شاة وان كان ناسيا
لم يكن عليه شيء وكان عليه اعادة الطواف والمشي **سج** لو رجل من بيتي
قبل الحلق رجع وحلق بها او قصر واجبا ولو لم يتركى حلق مكانه وردت
شعره الى متى لم يذبح بها ولو لم يتركى من ردة الشعر لم يكن عليه شيء
وهل ردة واجب فيه نظروا **سج** يستحب اذا حلق راسه من ان يذبحه
بها ويقل اظفانه ويأخذ من شاربه ويدعو ويجب فيه التوبة **سج**
لا يجوز للحلق قبل وقته وهو يوم النحر ويجب تأخير عن الذبح والرمي
وجواز ابرو القلاح تقديرا للحلق على الرمي **سج** قال الشيخ والثلاثين
هذه المناجيك مستحبة والاقترب ما قبلها **سج** ليس شرطا فلو اخل به
اجزاء ولا كفارة **سج** لو طلع الهدي فجعله ولم يذبح قال الشيخ يجوز
ان يحلق **سج** قال ابو المصالح يجوز تأخير الحلق الى اخر ايام التشرين
وهو حين لكن لا يجوز له تأخير زيارة البيت الى يوم النحر الا ان يكون
النحر مستحب للامام ان خطب فيه ويبلغ الناس ما فيه من المناجيك من النحر
والافاضة والرمي باعقبة الاجرام كالتلبية او ما يقوم مقامها حرم عليه
عشرون شيئا ياتي واذا حلق او قصر له ذلك كله ان كان احرام الحرة **سج**
وان كان احرام النحر حله كل شيء الا الطيب والنبأ والصيد واذا
طاف طواف الزيادة حل له الطيب واذا طاف طواف النبأ جلتل
قواطع التحلل لثمة عند الحلق او النقص وعند طواف الزيادة وعند
طواف النبأ **سج** يستحب لمن حلق او قصر تشبه بالحرمين في ترك
لبس الخيط الى ان يطوف طواف الزيادة ويستحب لمن طاف طواف

ان لا يمشي الطيب حتى يطوف طواف النية **الحج** انما يحصل الخلل بالرمى والحلق
 والنقص معاً **الفصل** العاشر في بقية افعال الصلوة **الحج** وفيه
 فصلان في زيارة البيت وفيه **الحج** مباحث اذا قضى الحاج مناسكه منى
 من الذبح والرمى والحلق او القصير رجوع الى مكة وطاف طواف الزيارة
 الثاني يوم النحر او في غيره للمتنفق لا يجوز له التاخير عن ذلك ويجوز للقارن
 والمفرد في هذا الطواف ركعتان **الحج** بطل بالاخلال به عدا وله وثقتان
 وثقت فضله وهو يوم النحر بعد اداء مناسكه منى ووقت آخر ان اجزاء
 اليوم الثاني من ايام الحج فلا يجوز التاخير عنه للمتنفق والآخر عنه ان لا
 كفارة عليه وطوافه صحيح ويجوز للمفرد والقارن تأخير مع البقي الى
 آخر ذي الحجة لكن الافضل المبادرة كما للمتنفق **الحج** يستحب لمن اراد زيارة
 البيت ان يفعل كما يفعل يوم فداءه من الحج وتعليم الاطفال واخذ
 الخادب والدعاء وغير ذلك من الوظائف ولا يابس ان يغسل من منى
 ويطوف بذلك الخيل وكذا يغسل نهاراً ويطوف ليلاً ما لم ينقضه حائض
 او نوم فان نقصه اعاد استنجاءاً وصحبت المرأة الخيل كما ينبغي للحائض
 عند باب المسجد وباني الحجر الاسود فيستلمه ويقول فان لم يستطع استلمه
 بيده وقبل يده فان لم يتمكن استقبله وكثير **الحج** قال ما ذكرناه
 او لا ثم يطوف واجبا سبعة اشواط ببدء بالحجر وتختتم به ثم يصل ركعتيه
 في المقام واجبات ثم يرجع الى الحجر فيستلمه ان استطاع والا استقبله وكثير
 يستحب ان يخرج الى الصفا واجبا للبعث فيصنع كما يصنع يوم دخل مكة
 ثم يمشي سبعة اشواط ببدء بالصفا وتختتم بالروة واذا فعل ذلك فقد
 اجل من كل شئ الا النية ثم يرجع الى البيت فيطوف طواف النية
 اسبوعاً ببدء بالحجر وتختتم به واجبات يصل ركعتيه في المقام واجبات
الحج من كل شئ في طواف الزيارة الثانية **الحج** سعي **الحج** واجب فيه ولكن
 قد يتنازع في الخلل الثاني يقع عند طواف الزيارة وهل يشترط فيه
 البقي الا قرب العدم من طواف النية واجب على الرجال والنساء والختان
 والخصيان من البالغين وغيرهم العبد والحرة سواء في الحج والعمرة المفردة

للمتنفق

فلن ترك طواف النية تأسيار من عليه ووجب عليه العود والطواف **الحج**
 فان لم يتمكن من الرجوع امر من يطوف عنه طواف النية وقد يظن
 ولهيات ولم يكن قد طاف قضاء وليته عنه **الحج** قد وردت رخصة
 في جواز تقديم الطواف والبعث على الخروج الى منى وعرفات **الفصل**
 الثاني في الرجوع الى منى وفيه **الحج** مباحث اذا قضى الحاج مناسكه مكة
 من طواف الحج وسعيه وطواف النية وركعات الطوافين ووجه عليه
 العود يوم النحر الى منى والبيت باليالي التشريق وهي ليلة الحادي عشر
 والثاني عشر والثالث عشر ويستعمل ليلة الثالث بالفر يوم الثاني عشر
 قبل العروب ولو ترك البيت منى وجب عليه عن كل ليلة بقية الا
 ان يخرج من منى بعد نصف الليل قبل بشرط ان لا يدخل مكة الا بعد
 طلوع الشمس الغدا ويبيت بمكة مشغلاً بالعبادة **الحج** يجوز التفرغ في اليوم
 الثاني من ايام التشريق فلا يجزئ البيت ليلة الثالث عشر ولا كفارة
 عليه لو اخل بها ولو اخل بالبيت في النيات السك للشخ فولات اجزما
 وجزب ملك شباه والثاني شاتان ولو بات بغير مكة وجبت الكفارة
 وان كان مشغلاً بالعبادة وكذا لو بات بمكة غير مشغول بالعبادة **الحج**
 الواجب الكون بمنى ولا يجب عليه في الليل ما يزيد على سائر الاوقات
 يجوز لمان باقى مكة امام منى لزيارة البيت منظر فاما ان كان الافضل
 المقام بها الى انقضاء ايام التشريق واذا اجاز الى مكة وجب الرجوع الى منى لبيت
 بها **الحج** رخص للرعاة المبيت في منازلهم وترك المبيت بمنى ما لم يغرب
 الشمس عليهم بمنى فانه يترك المبيت بها وكذا يجوز لاهل سفاية العاقرين ترك
 المبيت بمنى وان غرقت الشمس وكذا لغيرهم مما شار كهم في الضرورة
 لكن عندهم مريض يحتاج الى المبيت عنده او من له مال يحتاج ضاعه
الحج **الفصل** الثالث في الرمي وفيه مباحث **الحج** يجب عليه ان
 يرمى في كل يوم من ايام التشريق بحجار السك كل حجرة سبع حصيات
 واول الرمي يوم النحر وهو مختص برمي حجرة العقبة بسبع حصيات
 وفي الحادي عشر وهو اول ايام التشريق يجب رمي الحجار السك كل

بالتأهب ونحوه النفس فالوجه لزوم المقام ولو دخل قبل الغروب ثم عاد لم يأن
أنسان أو أحد مناع لم يكن منه المقام فلو أقام هناك فأنه لا قرب له وجوب
الثالث عليه وإذا انقضت في ما قبل بعد الزوال جاز أن يغتسل بجملة قبله
لمن تغتسل في ما قبل أنسان وجبة المقام بها ويستحب للأمام إذا تغتسل في الأجران
قبل الزوال بصل الظهر بجملة يعلم الناس كيفية الوداع ويجوز للأبنا المقام
بمضى بعد النفاذ بجملة حيث شاء لكن المستحب العود إلى مكة للوداع
إذا تغتسل في ما قبل دفن حتى اليوم الثالث منى استحب ما كان يستحب للحاج أن يغتسل
في مسجد الخيف بمضى مدة مقامه بها وكان مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله
التي في وسط المسجد وفوقها إلى القلعة كوا من ملين ذراعا وعن يمينها وبها
مثل ذلك فمن استطاع أن يكون مضاه فيه فليغسل ويستحب أن يغتسل
ركعات بجملة يستحب لمن تغتسل في الثاني خاصة أن يأتي المصحب ويترك به
في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله ويستحب فيه قليلا ويستحب فيه قضاء وليس له
اليوم وأما المصحب فيقول بالمصحب والاستراحة فيه وحده المصحب من الأبط
ما بين الجبل إلى المقرة ويتم تحصيل الاجتماع لكفى فيه وضمن المصحب التي تجلها
التي من الجبل إلى المقرة **الفصل الخامس في طواف الوداع** وفيه
مباحث إذا قضى الحاج مناجاة منى يستحب له العود إلى مكة لطواف الوداع
ويستحب له دخول اللبنة وتأكد للصورة ويغسل ليدخلها وتحت ويدعو
ويصلي بين الأسطوانتين على الرخامة التي ركنها في الأول من أيام
التجدة وفي الثانية عدد أيامهم بصل يوروا البيت كلما تم يقوم فيصعد
الكأ بطون الركن البهاقي والغزني يرفع يده عليه ويضم يده ويضع يده
إلى الركن البهاقي فيفعل به مثل ذلك ثم يفعل ذلك باقي الأركان ثم يستحب
بجملة الغريضة جوف اللبنة والأبواب بالنافذة **ح** يستحب أن يعاد بالمشي
عند الخروج ويستحب أن يخرج من مكة بعد قضاء المناسك طواف
الوداع سبعة أشواط وصلوة ركعتين ولو نوى الإقامة فالأقرب أنه لا وداع
عليه طواف الوداع مستحب لأجل بركة الدم ووقته بعد الغزاة من جميع
حواليه ليكون البيت آخر عهده وتوكان منزله في الحرم استحب له الوداع ولو أحسن

طواف الزيادة حتى يخرج لم يسقط استحباب طواف الوداع ولو خرج ولم يودع
لم يرض عليه شيء فإن رجع للودع جاز فإن كان قد تجاوز الميقات وجب
عليه الإحرام إذا وصل إلى الميقات وطواف الوداع لأدائه وسعيها ولا يحط
الوداع وإن كان قد خرج من الحرم ولم يصل إلى الميقات أحرم من موضعه
وإن لم يخرج من الحرم لم يجب عليه العرف **ح** الحائض والنفساء لا وداع عليهما ولا
قدية عنه بل يستحب لهما أن يودعا من أي باب من أبواب المسجد ولا يظهرا
أجفاما ويستحب للمسحاة ولو عدت إلى البيت طواف وطافت كما يفعل في العائ
ح يستحب له أن يشرب من زمزم وإن يشترى بدينار ثمرا ويتصدق
به كفارة لما دخل عليه في حال الإحرام من فعل محرم أو مكروه القصد
الحكم اجتناب عشرين شيئا صيد البئر والنبأ والطيب وليس للمحيط
للرجال والأختال بالسواد وبما فيه طيب والنظر في المرأة وليس للحسين
وما يستظهر المقدم والعجوق وهو الكذب والجذال وهو قول لا والله
وبلى والله وقتل هوام الجسد وليس الخاتم للزينة وليس المرأة للحل للزينة
وما لم تفض له منه واستعمال دهن فيه طيب وإزالة الشعر ونقطة
الرأس والتظليل سائرا وإخراج الدم وقص الأظفار وقطع الشعر وكشيش
وتفصيل الحرم الميت بالظافر وليس السلاح ساقا **ح** الصيد وقته
كشد خفاف الصيد حرام على المحرم في حج كان أو في عرفة واجبة كل ما أو ثلثين
صحيحين كانا أو فاسدين ب صيد الحرم حرام على المحل والمحرّم وصيد الحلال
حرام على المحرم خاصة **ح** المراد بالصيد الحيوان الممنوع وقيل بشرط
أن يكون حلالا لا بد بضمن الحرم الصيد سائر كان في المحل والحرم وكذا
الحل يضمنه في الحرم وكل ما يحرم ويضمنه الإحرام يحرم ويضمنه الحرم
المحل إلا القليل والبرغوث فإن قتلها حال الإحرام حرام ولا يحرم على
المحل في الحرم ولا يحرم شيء من الحيوان الأهلي في الحرم لا للمحل ولا
للمحرّم ولا الذباج وإن كان حبشيا ولا كفارة وقيل الميت باع طائفة
كانت كالبازي والضفدع أو ماشية كالحمد والنمرا لا لا يند فإن أصحها

اجمع سواء ضمن او لا ولو قف صيده بعض ثيابه وجل ونحوها في الحرم فقتله
 قاتل ضمنه سواء اصاب ثاهو او اجل او فاحرم ولو قف صيده في الحرم فقتله
 شيء حال نفوره ضمنه ولو شمس من نفوره فاصابه شيء فالوجع عدم الضمان
 كمن لو رمى صيده المخرجه ومضى لوجهه ولم يعلم حياته ولا موته كان عليه القتل
 كحمله ولو راه بعد كس يده او رجله سلبا كان عليه رمي
 يكره للجل قتل الصبي في الدين اذا كان يوم الحرم وحرمه الشيخ وليس بعقده
 ولو اصابه فدخل الحرم ومات فيه ضمن على الخالد وكذا يكره الصيد فيما
 بين البريد والحرم وحرمه الشيخ وليس بحرم الشيخ الاستمتاع
 بالنياء وفيه بيت تحتها الولي حرام على الحرم بالايجاع وكذا الحرم عليه ان
 يعقد على نفسه نكاحا او ينقح غيره او يكون وليا في النكاح او وليا
 سوا كان رجلا او امراة ولو اقيدها حرامه لم يجد له ان يزوج فيه ولو تزوج محرما
 بطل النكاح وكان ما شأما ويقرق منها سواء كانا محرمين او احدهما ولو عقد بغير
 كان باطلا وان كان العيرت يكره للمحرمة كخطبة سواء كان رجلا او امراة
 وان خطبت للمخلص لا يجوز للمحرمان ان يتكهد بالعقد بين الحائض ولو شهد
 انعقد النكاح ولا يجوز للامام ان يعقد في حال احرامه لاحد ولو عقد للمحرمة
 حال احرامه على امراة وكان عالما بحرم ذلك عليه قوف بينها ولم يعلم ابله وان
 لم يكن عالما قوف بينها وتجدد العقد في الاخلال ولو وكل رجل مثله فعقد الرجل
 بعد احرامه للرجل بطل النكاح سواء حضر الموكل او لا عال الموكل ولا ولو وكل
 محرم جالا فعقد الموكل بعد اجلاي موكله صح العقد والا بطل اذا
 اتفق الزوجان على وقوع العقد حال الاحرام بطل العقد ولا امر قبل الدخول
 وبثبت بعده مع جهل المرأة بالتحريم ولو قال احد ما وقع حال الاحرام
 وانصرف الاخر حكم ذلك البيضة ولو فقدت وكان المنكر الرجل فالقول قوله
 مع ميثه وصح العقد ولو كان المرأة فالقول قولها مع اليقين ويحكم بفساد العقد
 في حق الزوج وبثبت عليه احكام النكاح القبيح فان كان دخل بها وجب للمهر
 كمالا وان لم يكن دخل قال الشيخ يجب عليه نصف المهر ولو اشغل الامر
 فلم يعلم هل وقع في الاخلال او الاحرام صح العقد ولو اقامها بعد الاخلال

نكاح

قوله

قال الشيخ والاحوط تجديده ولو شهد وهو محرم فعل حراما وصح العقد
 ولو اقامها بعد الاخلال فالوجه الحرم بها ان كان محرم عليه النكاح بالعتد
 حال احرامه بحرم عليه اقامتها في ذلك الحال ولو تجلها بجلح اذا دخل
 العاقلة في حال الاحرام لم يمسح مع البيضة والا امر المثل ويجوز للولد
 ونفسه تجده ان كان قبل الوقف بالموقوفين ويجب اتمامه والفضا ومن قال
 وبذرة وبلز منها العدة وان لم يكن دخل لبلز منه شيء من ذلك لم يجوز
 له مراجعة امراته وهو محرم وشراء الاماء ليقربهن سواء قعد به
 النبي او لم يقصد به يجوز له مقارعة النياء حال الاحرام بكل حال
 من طلاق او خطب او ظهار او لعان او غير ذلك من اسباب الفرية با
 كالحرم الوطئ قبل الخطب محرم دبرا ويتعلق به الا في حد كذا تعاني بالقتل
 وكذا الحرم عليه التقبيل للنياء وملاعبة وشهوة والنظر اليهن بشهوة والامانة
 وان لم يكن جاع ويجوز ان يقبل امه وابنته وباقي المحرمات المودة
 كل موضع حكم فيه بخلاف العقد فانه يفرق بين الرجل والمرأة من غير
 طلاق الثالث الطيب وفيه تحتها الطيب حرام على الحرم بالايجاع
 اكلا وشما واطلا وكفرا او ملازمة ولو مات لم يحرم خطب الكافور
 ولا يقبل به ولا شيء من الطيب واختلف علما واما قال الشيخ انه حرمه النهاء على
 تحريم الميكة والغصن والزعفران والكافور والعود والوديس وهو بئس اخر
 شبه الزعفران الميسوق بوجده على فتور شجرة تحت ثوبا وفي غير ما عزم بحرم
 كل طيب وهو لا قوى به النبات الطيب منه الطيب ما لا يشبه الطيب
 ولا يتخذ منه كالشيم والقيوم والحراني والا ذخر والفواكه كلها كالانثخ
 والنفاح والبهرجل واشباهه وما يشبهه الا دميون بعض قصد الطيب
 كالحناء والقصير فعدا كله شاح شمة ومنه ما يقصد شمة ويتخذ منه
 الطيب كاليا سمين والورد والنبوق والوجه تحريم شمة وجوب العدة
 به ومنه ما يشبهه الا دميون للطيب ولا يتخذ منه طب كالحناء والرجب
 والمه وكوش والا فرب تحريمه ايضا كالحناء ليس بطيب ولا يشبهه
 قد ينة ويكره استعماله للزينة كالعصفر ليس بطيب ويجوز للمحرمة

العصفر ولا يجب به القديمة وبطريقه اذا كان متنجسا ولا باس بخالق الاجنة وتم
باحتة سواء كان عالما او جاهلا او عاديا او ناسيا **الزيجان** القارسي لا يحس
القديمة **ق** يحرم عليه ليس ثوب منه طيب يحرم واقتراشه والنوم عليه **الجوس**
سواء كان عالما او جاهلا او عاديا او ناسيا صفة به ادخيه فيه ولو عمل حتى
ذهب الطيب جاز ليه اجناحا ولو انقلعت راحة الثوب يطول الزمن عليه
او قصره صنع لغيره **ح** يحس اخفى راحته اذا رشح الماء جاز ولو قشر فوق
الثوب الطيب ثوبا صغيقا يمنع الرائحة والمباشرة فلا فائدة عليه **الجوس**
والنوم ولو كان الحامل ثيابا به فاعلوه المنع **ق** لو اصاب ثوبه طيب
ومعه ماء لا يكفي لانه عنه والظاهرة صفة في الاذالة وتبر ولو ابطه
قطع راحته الطيب ينشئ غير الماء فعلة وتوصاه **ح** لا باس بالمتنجس وهو
المصبوغ بالمعقولة وكذا المصبوغ بالزيجان وبياض الاصباغ عند السواد
والطيب لو جعل الطيب في خرقه وشها كان عليه الفداء **ح** قال الشيخ
يكره له الجوس عند العطارين الذين يبايرون العطر ويحس على
الفه ولو جاز في ذائق فيه طيب ولا ينقبض على انفه من الرائحة الكريهة
قاله ولو كان يابا صحى فان علق بيده منه شيء وجب القديمة وان
لم يعلق فلا فائدة عليه وان كان يابا وجب القديمة ان علق بيده
راحته ولو ميس الطيب الملبوس باثني موضع من بدنه كان اوجب الفداء
وكذا لو ابتلعه او ربط حراجه او اجتنق ولو داس بعله طيبا فعلق
بها فان تعد وجه الفداء والا فلا ولو اضطر الحرام الى يعط فيه طيب
قال ابن بارويه لا باس ان ينعيط با يحرم على المحرم اكل ما فيه طيب
وجب به القديمة سواء ميسته النار ولا يثبت اوصافه او عدته **ب**
لو طيب بعض العضو وجب به الفداء **ق** لو اضطر الى اكل طعام فيه
طيب او ميتة اكله او ميتة وقبض على نكته **س** لو لميس الخيط وفيه
ق ما حث المحرم على المحرم ليس الخيط من الثياب ان كان رطلا بخلاف
ب يحرم عليه ليس الخطين وما يستر ظهر القدم اختيارا ويجوز اضطر لا
ح لا يجوز ليس الثياب ان لم يجد ثوبا غيره عليه مقلوبا ولا فائدة عليه ولا

الطبيب

لا استغفر له من
يد خيرا استغفرا له

بداخله وفيه ويجوز لبس البريق ادا لم يجد اذ لا دلالة عليه ولا وضوح في البس
الحسين لبسها قال الشيخ وبقية ما وضعه ابن ادريس لا يجوز لبس الخلع من الخشن
مع وجود الغليظ ولو لبسه وجبت الذممة لا يحرم لبسها ويستظهر الخلع بالورد
للامم الضرورية ويجوز لبس الخلع مطلقا ولا يجب طع القيد في الغلظ ولا العقب
ولا الوجه، فلا لا يمتنع من لبسه فله لبس الخلع ولا مذمة في لبس الخلع ان لم يمتنع
عليه الرداء ولا غيره الا الاذان والعريان ط يجوز للمرأة لبس الخيط والعلالة
اذا كانت حايضا والبريق مطلقا والوجه ان الخشن المخل لا يجب عليه اجتناب
الخيط في تحريمه على المرأة لبس الخفافين واخرج الذي لم يحرم عاده ما لبسه
قبل الاحرام ويؤى جواز لبس الخنخال والمخاض والوارد من ذلك
الحائض ان في الخنخال وفيه لا يحل لا يجوز للمحرم ان يلبس ما فيه
طيب اختيارا سواء كان رجلا او امرأة وبجبة الذممة لا يجوز ان يخل
بالبراد اختيارا ويجوز بغيره لا يجب الذممة بالاختصاص لا يجوز للمحرم
التظير في المرأة بخلاف امرأة ط لا يجوز للمرأة ان يلبس الخنخال للزينة
وما لم يمتنع لبسه في حاله الاحرام ويجوز لها ما عدا ذلك ولا يجوز لها
ان يظهره لزوجها لا يجوز للمحرم ان يلبس الخاتم للزينة ويجوز
للشبهة ان يحرم على الرجل في حال الاحرام غطية الرأس والوجه ان لا يلبس
منه ويحرم غطية بعض الرأس كاليد غطية جميعها والفتاوى وغيره
سواء في التحريم ويجوز الغضية الرأس بخصاصة عند الحاجة
يحرم عليه الانما في الماء بحيث يحو الماء رأسه ويجوز ان يغسل الماء
ويغضيه عليه ولبنه شعوط او حبل على رأسه ويكتفى او طبقا او غيره
وجبت الذممة وكذا لو غضب رأسه وإن كان رقيقا او وضع عليه شيئا
غسقت رأسه او كلاه، يعقل او يشي خشن لو غطي رأسه ناسيا
للقى الغناح واجبا وجدد التلبية استجابا ولا شيء عليه ولو ستر رأسه
بيده او بعض اعضائه ببعض ففي الجواز اشكال لا يجب على الرجل ان يلبس
وجهه بل يجوز ستره وتكفنه وقال الشيخ يجوز غطية الوجه مع ثوب
الفتاة لا مع عدها يلبس احرام المرأة في وجهها فلا يجوز لها ان تغطي وجهها

لها ان تستبدل ثوبها من فوق راسها على وجهها الى طرف انحاءها الشخ
وكون الثوب متجاذا عن وجهها حيث لا يصيب البشرة فان احاطت به ذلك
او اولته بمرقة تلامش عليها والواجب الدم وفيه نظير ما احتجوا على كون
له تغطية راسه وان يغطي وجهه ولو جمع بينهما لزم منه القدح وكذا لو غطي
راسه وليس الخطر منه على الرجل التظليل سائرا ويحذر حال نزوله ولو
احتفظ السائر الى التظليل بان لا يتجسس من ملاقاته الشمس او يكون من ايضا
ان تحاف المرض المستعصم به جان ويغيب ويحذر المرأة التظليل وكذا الصبيان
المريض فيكون مع الغدبة ولو راعى الصبي المرأة او مريضها احتفظا بحول التظليل
دونه به يحرم على المحرم ان يمس شعره قليلا او كثيرا سواء كان شعر
الرايس والخيصة او البدن ولواجب جاز معه الغدبة ان كان الاذى من
غير الشعر كالتفعل والقرح والصداع وان كان منه كالتابت في عينه او نزل شعر
حاجبه فعلى عينه جاز له قطع التابت في عينه وقص الشعر والافقار
الغدبة ولو قطع يده وعليها شعر لم يضر الشعر ولو صبغ الغدبة وجب الغدابة
يوجب للمحرم ان يخلق شعر الحجل ولا فدية ولا يجوز ان يخلق للمحرم ولا الحجل
ذلك ولو فعل ذلك انما ولا كفارة سواء كان باذنه او بغيره اذ به لخص المحلوق
المحرم ان اذن لفرأفائه والافلا بد فقص الاظفار حرام على المحرم اختيارا وان
اجتاح جاز وجب الغدابة وكذا بعض الظفر ولو انكس ظفرك كان للمراثة
والاقرب وجوب الغدبة في حلقها على ما في الجملة في حلقها ان ادرت
باي يده ومنعها المقيده وللشيخ قولان ويجوز مع الضرورة فلو احتاج حبيب
الى قطع شعره جاز وجب الغدبة ولو قل ظفرك فادى اصبعه وجب الغدابة
ولو اقامه غيره وجب على الفتي دم مع الاذناء ويجوز له ان يقطع جراحته في شق
الدمل مع الحاجة ولا فدية وان يقطع ضرسه ليدلك ولو لم يمسح الى فلقه
وجب الدية بالقطع بطل لا بد لك حجة بقوة ليلاد يديه او يقطع بعض
ولا يستغنى في سواك ولا بد لك وجهه في وضوء وغيره ليلاد يديه في
شعر راسه والخيصة ودخول الحمام ولا بد لك حجة ويجوز بغير راسه
باليد والخطمي ويديه يرفق ليلاد يديه في شعر راسه او خيسته

كان

شعر

٩٠

ودخول الحمام ولا بد لك حجة بغيره والافضل تركه كلاجوز مثل القمل
والصبيان والبالغين المحرم وكذا القارة عن يده الى الارض او فلقه باليد
وتجوز تحريكها من مكان من حصة الى مكان اخر منه وان شئ من نفسه
القلد والحمل ولحق القلاد عنه وعن غيره ولا يجوز قتله قال الشيخ ليس له
ان يلق الحمار عن غيره بل القلاد كالحرم على المحرم العيقوق وهو الكلب
وان كان يحرم على غيره المحرم ايضا لكنه في حق المحرم اشد ك
الحكم عليه الحدك وهو قتل الغيرة لا والله على راسه ولا يملك له قلة الكلام
الا فيما يقع في الاجماع على تحريم استعمال الارض الطيب كدمن الورد
والبنفسج والبان المحرم وجب فيه الغدبة ونقص الشيخ على تحريم الادهان
بما ليس بطيب كالشبخ والبنسج لا على كله قال ولا فدية في الادهان
به ولا يجوز الادهان قبل الاحرام بالطيب وان كانت راحته تبقى الى بعد
الاحرام ولو اخطأ المحرم الى استعماله جاز مع الغدبة ويجوز استعماله باليس
يطيب حال الاحرام للضرورة ولا فدية كد يحرم على المحرم قطع شعره
وكذا قطع الشوك والعرج واخذ ورق الشجر وقطع اعماها وقطع حش
الحرم الا الاذن وما يتبعه الا دميون ويجوز فلقه حلق النواكة والحجل
وعودى الحماله وما ينبت في منزله بعد ما به لا فدية ويجوز قطع ما ليس
واكتنشق ما ليس ولم ينس واخذ الكفاة والفتح ولو انكس عرض حجرة
او سقط ورقها بغير فعل الاذني جاز استعماله والوجه ان ما يحل من الحجة
بفعل الاذني كذلك ويجوز ان يمسك ابله ليرعى في حشيش الحرم ولا كفارة
قلعه واعلاه الا بالركه الحجرة اذا كان اصلها الحرم وفروعها والحجل
حرم قطعها وقطع غصنها وكذا بالعكس ولو كان الاصل في الحقل والغصن
في الحرم فقطع الغصن فالوجه جواز قطع الاصل بعد ذلك ولو قطع
شجرة من الحرم فعد بها في الحرم في مكان اخر منه فبست ضمتها ولو
بست فلا ضمان ولو غرسها في الحقل وجب ردّها ولو غرس او بست
ضمتها ولو غرسها في الحقل فقلعها غيره منه فالوجه ان الضمان على من اذن
كو اوجب الشيخ الضمان في قطع شجر الحرم ومنعه ابن ادريس في الحرم

ولو قطع غصنا او قلع خشبا فنت عوضه بثلث الضمان كذا صيد ورج
 وشجرة مباح وهو اذ بالظايف اقل الدية فلها حرم كحرم مكة
 لا يجوز قطع شجرة ولا قتل صيده الا انه لا جوار فيه ويباح من شجرة ما
 يدور الحاجة اليه من خشيش للعلف ولا يجب دخوله باحرام ولا جوار
 الصيد اذا دخل مع صاحبه اليها وحده حرم المدينة بر يد 2 بر يد وهو
 من ظفر عابر الى وعبر لا يعضد شجرها ولا يابس بصيد الا ما صيد بين
 الحوتين وعبارة الشيخ في النهاية ردية كذا الا قرب عندي كراهية
 عدمه ليس الياح مع الضرورة وعدمها معها وكذا يكره النوم على الفراش
 المصبوغة والاحرام في الثياب المصبوغة بالسواد او المعصفر وشبهه
 وبالك في التواد والنوم عليه وفي الثياب الوضعية وان كانت طاهرة وليس
 المعللة واستعمال الكتان للزينة والثياب للزينة على اشكال ودخول الحمام في
 الجسد فيه واستعمال الرياحين وان لم يمتدح به يقول يا سعد وكذا ان يورث
 عبدا مع الحاجة كقط اذا قتل الحرم حيوانا ونكح انثى صيد ليس عليه شيء ولو
 علمه صيدا ونكح انثى صيد هو لزمه دم شاء ان يجوز اخراجه الهند من
 الحرم ويحبب اخراجه ماء زمزم للثمن في الفضة **باب الثاني** فيما يجب
 على الحرم من المكافاة فيما فعله عند اخطاء وفيه مطالب راقلة الصيد
 والنظر فيه ثلثان بامور راقلة في الجوار وفيه ن مباحة الصيد فيما منه
 ما المكافاة بدل معين ومنه ما ليس كذلك والاول خمسة النعامة وبقرة
 الوحش وخمار الوحش والظبي وبيض النعام وبيض القطا والغير والثاني
 خمسة اقسام ياتي به جوار على قتل الصيد للحرم بالاجماع والتفصيل
 قتله عند اوسر او خطاء ولو تكررت منه القتل فان كان ناسيا لم تكن
 الكفارة اجاعا وكذا ان كان عابدا على الاقرب يجب الجوار بقتله للضرورة
 وان كان قتله باعسارها خيارا لو حال عليه صيد فخاف منه القتل او
 اكبحه او اتلاف المال ولم يندفع الا بالقتل جاز قتله لاجاعا والوجه
 بدم الضمان لا لو خلاص صيدا من سبع او شبة او اخذه ليخلص خطا

من رجله او نحوه فثلث الضمان كان عليه القاتل ويجب الجوار بقتل الصيد المباح
 لله تعالى والنعمة للكله الجوار واجب على الحرم في غير ما كان او حرمه
 كان او قاربا او منفرا واجيب كانا او نغليين صبيحين او فاعيين وكان
 الصيد في الحرم ويجوز عن الاحرام ضمن ولو كان محررا فاضاعف الحرام
 النظر الثاني فيما المكافاة به بدل وفيه ن مباحة اذ ذاة الصيد
 يصح منها من النعم م ما ثبت فيه نص فقد راجع امامنا في علم اوسر
 اذ ذاة الامة عليهم السلام ولا يجب استيفاء الحرام في جوار قتل النعامة جزوا
 ولو عجز قوم المدينة لا الصيد وقض منها على التبر واطعم كل عيكن نصف
 صاع ولو زاد على اثنين ميسكنا كان الزايد له ولو نقص لم يجب على الاكمال
 ولو عجز عن الطعام قوم الجوار بدراهم والذراهم بطعام وصام عن كل نصف
 صاع يوما ولا يجب عليه ان يصوم اكثر من شهرين وان زادت النعمة ولا
 يجب عليه احكام سنتين يوما مع نقص النعمة في اختلاف علوانا وكفارة جوار
 الصيد فقال المفيد انها على الترتيب واخرون على التحريم والمصحح قولان
 لو عجز عن الاصناف الثلاثة صام مائة عشر يوما في فراج النعامة
 قولان احدهما من صفار الاول قاله المفيد رحمه الله والثاني من مائة النعامة
 سواء قاله الشيخ رحمه الله وفي الاول قوة في قتل الزنود عند كذا طعام
 والثاني في الخطاء قال المفيد فان قتل ذنبا بكثرة تصدق بمائة من طعام او
 تبر وهو حبس ولا شيء في قتل العوام من الجنات والقفار ويجوزها ولا يابس
 بقتل القمل والبقي واشباهها للحمل في الحرم ولو كان محررا لم يضمنه المكافاة
 كف من طعام حج من قتل جرادة وهو حرم كان عليه كف من طعام او غيره وان
 قتل حمارا اشبل كان عليه دم شاء ولو كان في طريقه ولم يمتحن من الجوار
 عن قتله لم يكن عليه شيء وكل واحد من الضب والفرقة والبرص
 جدي النظم الرابع فيما انقص فيه وفيه مباحة في مباحة في جوار
 الوحش وبقرة وبقرة ولو لم يجد البقرة قوتها وقض منها على الخطاة واطعم كل
 مسكين نصف صاع ولا يجب عليه الطعام ما زاد على اثنين ميسكنا ولا انما كان نقص
 عنه ولو لم يمتحن من الطعام عن كل نصف يوما ولا يجب عليه صيام ما زاد

على ثلثين وان زادت القيمة ولا اكال العديم النقص ولو عجز صام تسعة
ايام حجب في الظن شاة وكذا في الثعلب والاربع ولو عجز عن الشاة في الظن
فمن منها وقصه على البقر وطع عقرة مائة لكل من عجز نصف صاع
ولو زاد الطعام عن القيمة كان له زيادة له ولو نقصت اجب عليه الاكال
ولو عجز عن الاطعام صام عن كل نصف صاع يوما ولو زاد النقص عن
اصوح لم يجب عليه الصوم عن الاربعة ولو نقص اجب عليه الا بقدر النقص
ولو نقص النقص ربع صاع مثالا فالوجه وجوب يوم كامل ولو عجز عن
ذلك كله صام ليلة ايام اكل الثعلب والاربعة فقبل فيها الاكال كالظن
ونحن فيه من المتقين ط اذا عجز عن النقص فان كان قد عجز
فيه الفرج كان عليه عن كل نصف صاع والاربعة وان لم يكن ففجر
كان عليه ان يجره ليله الا بالزيادة انما بعدد النقص فان كان قد عجز
الله والاعتبار في العبد بالاثبات ولا فرق بين ان يطعمه بنفسه او
بدايته ولو لم يكن من الاكل كان عليه عن كل نصف صاع شاة فان عجز
عليه عن كل نصف صاع اطعام عشرة ساكنين لكل مسكين مثاقيل عجز
كان عليه ليلة ايام ولو عجز نصف صاع فيها فخرج ميت او كانت فاسدة لم يكن
عليه شيء ولو باض الطير على فراش عجز من ثقله الى موضعه ففجر الطير لم
يخصه قال الشيخ رحمه الله يلزمه الجواز اذا عجز عن النقص نصف
من القطا او القمح فان كان قد عجز في فيه الفرج كان عليه عن كل نصف
مخاض من النعم وان لم يكن قد عجز كان عليه ان يجره ليله الفجر
انما بعدد النقص فان كان قد عجز الله تعالى ولو عجز عن الاكال
قال الشيخ كان حقه حكمه من النقص قال ابن اديس يريد وجوب
الشاة عن كل نصف صاع مع العجز عن الاكال ولا يستعاض فيه والاقرب
ان يقصده وجوب الصدقة عن عشرة ساكنين او الصيام ليلة ايام النظر
الثالث فيها لا بد له وفيه ط مباحة اكل الحرام كل طائر بعد ريان
تواتر صوته ويعد الماء بان يضع منقاره فيه فيكره كما يكون الشاة وقال
الجبالي كل سقط من جام اذا عجزت هذا ففي كل حامة شاة ان كان
العاقل عجز ما ياكل وان كان عجز الحمار كان عليه درهم وان كان عجز

صيام

في الحمار حتى عليه الامران لو قتل الحمار من فخر الحمار كان عليه حبل قد علم
ودعي الحمار ولو كان القاتل حمارا في الحمار كان عليه نصف درهم ولو كان حمارا
الحمار حتى عليه الامران لو قتل الحمار من فخر الحمار كان عليه حبل قد علم
تحت في الفرج وجب عليه عن كل نصف درهم وان كان قد عجز
فيه الفرج كان عليه عن كل نصف حبل ولو عجز الحمار في الحمار كان عليه
كل نصف درهم ولو كان حمارا في الحمار كان عليه درهم وربع درهم لا فرق
بين حمار الحمار والاهلي في القيمة اذا قتل في الحمار الا ان حمار الحمار يشترط
بقوته علف الحمار والاهلي يشترط في ثمنه على البائس في كل واحد
من القطا والحمل والله تاج حبل قد علم ودعي من الحمار وحده فامضى عليه الفجر
اكثر في كل من الفصيح والضعف والغنم وما اشبهها من طعام
وقال ابن ابي عمير في الطائر حرام شاة ما عدا النعامة فان قهاجرها
وهو ضعيف في قتل الزبيري عذ كفت من طعام ولا شيء في الخطاء قال
المفيد فان قتل زنا بكثرة نقدت من طعام او من وهو حرام
ولا شيء في قتل الهوام مثل الخنات والحفارب وغيرها ولا يابس بقتل القمل والبراغيث
والشاة حرام للحمل والحرم ولو كان حمارا في شاة الصفاة كفت من طعام
ح من قتل جرادة وهو حرام كان عليه كفت من طعام او من وان قتل جرادا
كثيرا كان عليه دم شاة ولو كان وطريقه ولم يكن من الحمار عن قتل
لم يكن عليه شيء في كل واحد من النصف والغنم والبرص وحده
النظر الرابع فيما لا يفرقه وفيه ومباحة اكل صيد لا يفرق
تقديم المشرك فيه يرجع فيه الى قول عدلين يقرمانه وجب القيمة التي
يقتلها فيه ويشتريه ويشتريه العدة والعرة وان يكونا اثنين فزاد وجوب
ان يكون القاتل احدهما اذا كان عدلا في ذلك الشيخ في النبط والاولق والكرن
شاة قال وان قتل في القيمة لعدم النقص كان حراما وهو الظاهر من قول ابن
ابو يعرج قال الشيخ رحمه الله من قتل عطاء كان عليه كفت من طعام ومن
د القيمة واجبة في كل ما لا يفرق فيه شرعا وكذا في البوص التي لم ينقص
فيها على مقدار الصبر من ذوات الامثال يضمن كبير والصغير مثله

والبرص

كثير

ضمه بكر كان اولي والذكر مثله والاثنى مثلها والصحيح هو الغيب
معي وان ضمه بصحيح كان اولي ولو اختلف الغيب فصح ان يكون
باخرج لم يخرج اما لو قد اخرج من احدى العينين باخرج من الاخرى
فالوجه يكون وكذا العرج احدى الرجلين يضمن باخرج الاخرى ولو قد كنت
الذكر بالاثنى جان وجوز الشيخ العكبري لو قتل ما خضا ضمتها ما خض
مثلها بالقيمة قال الشيخ ولو ضمتها بغير ما خض في الاخرى نظر
ولو اصابته حاملة الفت حينما فان خرج حيا ومات لم يضمنه فداها فمقتضى
الام بمثلها والصحيح مثله او كسبه وان عاينا ولاعب فلا شيء وان حصل عيب
ضمن الارش ولو مات احد هما دون الاخر ضمن الميت خاصة ولو خرج ميتا
لزمه الارش وهو باين فممنها جاعلا ويجوز هذا الطريق الكاظمين
في اسباب الضمان وهو ان المباشرة والتبعية وهنا كحتمنا آمن قتل صيد
وجب عليه فداه ولو اكله وجب عليه فداه اخرج الرواية قلت على
وجوب اكله الثاني وقال بعض اصحابنا انما يجب جزاءنا قتل وقبضه ما اكل
وهو حين وسواء ادى جزاء القتل أولا ولا يتداخلان في حكم البهوض
حظر الصيد في حق اكله سواء كسبه هو او عجزه اخرج او جاله وكثير
المحرم فالوجه انه لا يحرم على المحل اكله وقال الشيخ حرم وليس معتد
ج لو اشترى محل المحرم بغير نعام فاكله المحرم كان على المحرم عن كل قبضة
شاة وعلى المحرم عن كل قبضة درهم كذا انما يحرم بغير الضد اكله اما بغير
ما يباح اكله بغير الضد اكله فانه حلال لا يجب كسبه حتى لا يولف
جزاء من الصيد ضمه فلو كسبه قرون الغزال قال الشيخ عليه نصف قيمته وان قتل
واحدة راج قيمته وفي عينيه كمال قيمته وفي كسبه احدى رجله نصف قيمته
وكذا في كسبه احدى يديه معا فكل القيمة وكذا في رجله ولو قتلته فان عليه فداه
واحدة ولو تلف ريشة من حمام كرم وجب ان يتصدق بصدقة وان سلمها
باليد التي تلف بها ولو تلف ريشة واحدة فان كان بالفرق فالوجه تكرار
الفدية وان كان دفعه فالوجه الارش ولو حفظه حتى ثبت ريشته لم يسطر
الفدية ن لو وجع الصيد ضمن الجرح على قدره ثم ان رآه سوا بعد ذلك

صيد

وجب الارش ولو اصابه ولو يقر فيه لم يضمن عليه شي قال الشيخ لو كسبت
او رجلته ثم رآه وقد سلم ورعى وجب دفع الدماء ولو وجع الصية فاندل
وصار غير مستحق فالوجه الارش وقال الشيخ يضمن الجرح ولو جرحه فقتل
عن عينه ولم يجل حاله ضمه اجمع ولو رآه ميتا ولم يعلم قتل مات من كسبه
او غيرهما ضمه ولو رآه ولم يعلم حاله اتى فيه ام لا لزمه الدماء ولو صيرته
اجنبية غير مستحقة فالعمل اصداره من نعام الارضين ج
لو اشترى جماعة في قتل صيد فقتل كل منهم قذا كابل ولو كان شر بكم
المحرم جلا لا شيء لعل لم يضمن عليه شي وعلى المحرم جزاء كابل ولو اصابه
الحلال او لا شيء اكرام فالأقرب ان على المحرم جزاء ومجذوا فالوكان
الباقى محرم فقتله جزاءه سلمها ولو اتفقا في حالة واحدة فقتل المحرم جزاء
كامل ولا شيء على المحل ولو اشترى كاذب قتل صيد حرم وجب على المحل
القيمة كذا وعلى المحرم اكرام والقيمة معا وقال والتهديد بغير المحرم
قذا كابل كى لو ضرب بطير على الارض فقتله كان عليه دم وقبضه
قيمة للمحرم واخرى لاستصغاره اياه وعليه التقدير بالوشى المحرم
لين ظمية كان عليه الجزاء وقيمة اللبن لو وجع صيد او قتل
اخرى قال الشيخ يلزم كل واحد منهما الدماء ج لو رمى الصيد وهو حلال
في اكله فاصابه السهم وهو محرم فقتله لم يضمن عليه ضمان وكذا الاثنى
لو جعل في رايه ما يقتل القتل ثم اخرج فقتله بد لو كان معه صيد فاحرم
زال ملكه ولو لم يملكه الارسال وتلف قبل اذ جاءه فالوجه عدم الضمان
ولو اربطه اتيان من يديه لم يضمن عليه ضمان ولو افسكه حتى اكل لم يملكه
ولا بعد ملكه الاقل اليه الا لسبب سبي ولو كان الصي في منزله لم يزل ملكه
عنه وكذا الوكان في يد وكيله في غير المحرم ولا يضمن له مات بالامباك
وله بيعه وهبته ولا يقتل الصي الى المحرم ما يتباع ولا هبة ولا غريمه من
اسباب التملك كانت والاحدة باحدا الاسباب ضمه ولو اتى اليه
بالبيع لزمه مع اكله القيمة لما يملكه وكذا الواحدة رهنا ولو لم تلف لم يجد
له ربحه على ما يملكه لدخوله المحرم ولو باع الحلال الصيد بخلاف المحرم
امثل كذا احد من في الاولى لم يضمنه الا كذا جماعة كذا على قدره اخرج قذا كابل

في كسبه الجرح ولو اصابه ولو يقر فيه لم يضمن عليه شي قال الشيخ لو كسبت او رجلته ثم رآه وقد سلم ورعى وجب دفع الدماء ولو وجع الصية فاندل وصار غير مستحق فالوجه الارش وقال الشيخ يضمن الجرح ولو جرحه فقتل عن عينه ولم يجل حاله ضمه اجمع ولو رآه ميتا ولم يعلم قتل مات من كسبه او غيرهما ضمه ولو رآه ولم يعلم حاله اتى فيه ام لا لزمه الدماء ولو صيرته اجنبية غير مستحقة فالعمل اصداره من نعام الارضين ج لو اشترى جماعة في قتل صيد فقتل كل منهم قذا كابل ولو كان شر بكم المحرم جلا لا شيء لعل لم يضمن عليه شي وعلى المحرم جزاء كابل ولو اصابه الحلال او لا شيء اكرام فالأقرب ان على المحرم جزاء ومجذوا فالوكان الباقى محرم فقتله جزاءه سلمها ولو اتفقا في حالة واحدة فقتل المحرم جزاء كامل ولا شيء على المحل ولو اشترى كاذب قتل صيد حرم وجب على المحل القيمة كذا وعلى المحرم اكرام والقيمة معا وقال والتهديد بغير المحرم قذا كابل كى لو ضرب بطير على الارض فقتله كان عليه دم وقبضه قيمة للمحرم واخرى لاستصغاره اياه وعليه التقدير بالوشى المحرم لين ظمية كان عليه الجزاء وقيمة اللبن لو وجع صيد او قتل اخرى قال الشيخ يلزم كل واحد منهما الدماء ج لو رمى الصيد وهو حلال في اكله فاصابه السهم وهو محرم فقتله لم يضمن عليه ضمان وكذا الاثنى لو جعل في رايه ما يقتل القتل ثم اخرج فقتله بد لو كان معه صيد فاحرم زال ملكه ولو لم يملكه الارسال وتلف قبل اذ جاءه فالوجه عدم الضمان ولو اربطه اتيان من يديه لم يضمن عليه ضمان ولو افسكه حتى اكل لم يملكه ولا بعد ملكه الاقل اليه الا لسبب سبي ولو كان الصي في منزله لم يزل ملكه عنه وكذا الوكان في يد وكيله في غير المحرم ولا يضمن له مات بالامباك وله بيعه وهبته ولا يقتل الصي الى المحرم ما يتباع ولا هبة ولا غريمه من اسباب التملك كانت والاحدة باحدا الاسباب ضمه ولو اتى اليه بالبيع لزمه مع اكله القيمة لما يملكه وكذا الواحدة رهنا ولو لم تلف لم يجد له ربحه على ما يملكه لدخوله المحرم ولو باع الحلال الصيد بخلاف المحرم امثل كذا احد من في الاولى لم يضمنه الا كذا جماعة كذا على قدره اخرج قذا كابل

في طبعه الياسين وبين الصوم ولا يجوز له اخذ في القصة ويوم ويحل الاطلاق
 المثل في غيره فيمنع الصوم وقد مضى في حكمه على المثل في الحكم من الصيد
 يحرم على المحرم قتل المثل في الصيد او اصابه في الصيد ولو كان حراما
 في الحكم كان عليه جزاء وقال الشيخ انما يتعاضد من اجزاء ما كان في المثل
 وما في قول الشيخ لا قال الشيخ انما يتعاضد من اجزاء ما كان في المثل
 البدنة ولا يتعاضد ما فيه بدنة واوجب ابن ادريس التعاضد مطلقا
 ولو كان الصيد لادم فيه وقتله في الحكم او جرحه في الجرح كان عليه القصة
 ولو كان يحرم في الحكم كان عليه قيمته ان كان جرحا والصيد بعد جرحه
 وقتل موته على اشكل حل من عليه بدنة في كفارة الصيد ولو جرحه
 اطعم ستين رجلا فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما ولو كان اعلمه
 بقصة ولم يجد اطعم ثلثين ميكنيا فان لم يجد صام ثلثة ايام طمع الشيخ
 من صيد حرام يحرم كمثل المثل والحكم وهو ان ابن ادريس في المثل
 في الجرح والاقراب اولى لو قتل المحرم حيوانا وشيئا فانه صيد بغيره
 ولو اكل المحرم صيده لم يعلم ما هو وجب عليه دم شاة ما لو قتل بغيره في
 الحكم فعلى كل واحد منهما دم بجواز ان يكون مع المحرم في الصيد وترو
 الوتد اخلاله اذا كان قد صاده بجرح لو اشترك المثلون في قتل
 في قتل صيد في الحكم فعلى المحرمين اكله والقصة والمثلين جزاء واحد بد
 الجواز في الضفارة من الاطعام والدمج والصيد الى القاتل لا الى المحرمين
 والعنبر في المثل هو ما نص الثاني على مقابل حيوانا من النعم كالبهنة من النعام
 والفرقة في بقعة الوحش الشاة في الظبي ولا اعتناء بالصورة ولا بالقيمة
 في المنصوص وغيره المقتضى القيمة به يحرم في اطعام الغنمية المثل في الابل
 لو قتل المحرم صيده فاحذره محرم آخر فعلى كل منها جزاء ولا يبرح كل
 منها على الاخر بما ضمن من الاجزاء من اوصاف محرم صيد كالفرد على
 وجه الاخلال ورفض الاحرام فتاوى لا يفتقر تأويله ولم يمه كل
 مظهر كفارة على حدح لو قتل جماعة مبدولة وجب عليه الضمان
 المطلب الثاني فيما يجب بالاستمتاع وفيه كذا فتاوى اذا وطى المحرم

والاخذ في الواسطة في الزم

الحكم في الصيد
 امراته عالم بالحكم عامدا قبل الوقوف بالموقفين فيد حجه وعليه بدنة وانما
 القاصد والقاصد في البدنة المستعمل على الفور وحج على المرأة ايضا مثل ذلك
 من الضم في القاصد والبدنة وانح من قابل مع المطاوعة ولو كانت محلة لم يعلق
 بها شي ولا يجب عليها كفارة ولا عليه بيها ونفقة المهر مع المطاوعة عليها
 وكذا في ما عداها وجب عليها ان يقر في القضاء اذا لم يكن الذي وطئها فيه
 الى ان يقضي المنة لانه حرم من والى وايات يدل على التفرق في
 الحجة الاولى من ذلك المكان ايضا وهو حجة وقعي الا فتراق ان لا
 تخلوا بانفسها بل متى اجتمعا كان معها ثاب قال ابن بابويه لو جامع
 عين ذلك الطريق لم يفرق بينها وهو قرب ب قال الشيخ ابن بابويه
 لو جامع على غير ذلك الطريق لم يفرق بينها رحمه الله الحجة الاولى هي حجة الاسلام
 والثانية عقوبة وابن ادريس على الحال وهو الاقرى بعندي ح لو جامع
 بعد الموقفين صح حجه وعليه بدنة لا غير ولو وطئ بعد الوقوف بعرفة
 قبل الوقوف بالمزدلفة فيد حجه ووجب البدنة والانام لو وطئ ناسيا
 او جاهلا بالتحريم لم يفسد حجه ولا شيء عليه وكذا الواكحة على الجماع و
 الاقرى بين الوطئ في القبل والدمج في الاحكام التي تقدمت على التفصيل
 الذي ذكرناه وكذا دبر الغلام على اشكل است اتيان اليها فالاقرب
 عدم الاقياد به ولو ايسر بدنة قال الشيخ حكه حكم الجماع يبرأ فان كان
 قد فعله قبل الوقوف بالموقفين فيد حجه ووجب عليه بدنة وابن ادريس
 منع من الاقياد خاصة ونحن فيه من المتوقفين ولو وطئ فيما دون المزمين
 وجب عليه بدنة مع الانوال ولا يفسد حجه وان كان قبل الموقفين عالما
 ولم يشرك في البدنة ثم دبر ولو وطئ قبل التلبية او الاشعار والتلبية
 لم يكن عليه شيء وان تلبت بالادام اذا لم يعنفه باحد الثلاثة لو كثر الوطئ
 وهو محرم في كل وطئ بدنة يبرأ كفر عن الاول ولم يكفر وتزداد الشيخ
 في الخلاف في وجوب الثانية مع عدم التلبيد وجزم في المبسوط بالتحريم
 ط لو جامع قبل طواف الزبارة لم يفسد حجه ووجب عليه جزاء ان كان
 غنيا وان لم يحن بقصة فان حرق فتاة ولو جامع في ثيابه وجب عليه الجزاء

كان لو جامع قبل طواف النساء واحرام الحج وجب عليه بدنة واجح صحيح سواء كان قد فرغ
من سعي الحج او لم يفرغ ولو جامع في انطا طواف النساء فان كان قد طاف حجة
استلزامه ولا شيء عليه وان طاف اقل من اربعة وجب عليه بدنة وفي إعادة
الطواف من اوله ولو طاف اربعة قال الشيخ لا كفارة وليس بمعتد وان ادرك
احدا ههنا بالافرق بين ان يطاف في احرام الحج واجب او منه وبطلان
في المنسوب قبل الوقوف بدنة لا غير وكذا الفرق بين ان يطاف امرأة الحج
او جامع بينه الحزمة او الخلة ولو كانت امة محرمه بغير اذن به او بحيلة فانه لا يتعلق
بها كفارة ولا نساء ولو كانت حرة باذنه وطاوعته في تعلق الكفارة بها
اشكال اخر به الثبوت فيسجد سجدتين على كل واحد من العبد المأذون له في الحج اذا
افسد حجه وسباني ولو اكرها فالوجه انه مبني على كل واحد من الطائفتين فلو كان
الضمان عنها بخلاف السيد والا فلا بد لو طاف امة وهو حلال وهي حرة بغير
اذا نه فلا كفارة وان كان باذنه وجب عليه بدنة او بغير اذنه فلا كفارة وان كان
عليه غداة او صيام لئلا يأم ولو كان محلا وهي حرة باذنه وجب عليه البدنة
سواء قبل الوقوف او بعد ما وسواء اكرها او طاعته لخص مع الطائفة بعد
حجها وجب عليه ان ياذن لهما في القضاء والحج لو جامع المحل زوجته وهي حرة
تطوعا بغير اذن نه فلا كفارة وان كانت حرة باذنه كان حكمه حكم الواحد
لو ذنا امرأة فيه تردد بشيء من كونها بلوغا فتك الاحرام فاسبب العقوبة
بالاحكام المذكورة في وطى الزوجة ومن عدم التنصيص فمن فيه من الثمانيين
بانه قال الشيخ من وجب عليه بدنة في اتياد الحج فليجدها كان عليه بقرة فان
لم يجد فبيع شياه على الترتيب فان لم يجد فبيع البدنة وراى انها طاعما
يتصدق بها فان لم يجد صام عن كل مذبو ما قاله في المأذونين قاله
مخبره وقال ابن بابويه من وجب عليه بدنة وكفارة فليجدها فعليه بيع
شياه فان لم يجد صام خمسة عشر يوما بركة او منزله لو طاف في الزمر
قبل السعي وان كان بعد الطواف فقد سعى به وجب عليه بدنة وقضاهما
بين القادان اذا اريد حجه وجب عليه بدنة والقضاء وليس عليه دم القادان
اذا قضى الحاج او العتق فعليه قضاء الحج الاحرام من الميقات وفي قضاء

ولو كانت ناسية وجبته الفدية رباح خلق الناس لا ذى وعلمه الفدية
وتخير بين التكبير قبل الحلق وبعده في اذنه الفداء في كفارة الحلق الحج
له اكل شيء منها وبدنها الى الكمين طمطم على الحرم فخص الطافه وحكم
به الفدية مع العتق في الظفر الواحد مد من طعام وفي الظفر من مدان وفي
الثقل مدان امداد وكذا فيما زاد الى العشرة يجب به ادم شاة ولا شيء على الناسي
وايجزى لو قصص حصى الظفر وجب عليه ما يجب في جميعه طال او قصر
لو قصص اظفار يديه ورجليه معا فان احدث الحلق وجب دم واحد وان
كان في مجليين وجب دمان من فتي غير قليل طرفة فاعله فادماه وجب
المغني دم شاة المطلق البياديين في كفارة بالزحط والرب وفيه وساد
اذا ادم لمح العتلة من جسده او قتلها وجب عليه كقرطعام سواء كان عملا
او سرقا او خطا به يجب قطع الشجر الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغيرة
شاة وفي ابعاضها قيمة وعندى منه نطق حج من جادل مرة او من صادقا
حال احرامه لم يكن عليه شيء وجب عليه التوبة فان جادل فلما وجب عليه
دم شاة وان جادل مرتين وجب عليه بقرة فان جادل المأذون ولا شيء حال النسيان
في الصدق والكذب قد بينا ان الجدل هو قول الرجل لا والله وبنائه
وتحقق المبدأ بواحدة منها لا يلحق باللفظين لا لفظة في الكذب سوى
الاستخفاف ولا في ليس الاصلاح مع الحرف وقال الشيخ اذا قتل النائم في الحرم
لزم كل واحد منهما دم المطلق السابغ في اللواحق وفيه ذم مباح
اذا اجتمعت اسباب محتملة كاللشيق ثقيل الاظفار والطيب تعذر ذلك
الحكم الوقت او كثر كفر عن ما اول والا ولو احدث الفعل فاقبامه لم ينافى على
وجه التعذر كقتل الصيد فانه يعدل به ويجب فيه مثله ويختلف بالصغر والكبر
في كفارة لا كفارة تتكرر في الاف مضروب لوجه التعذر كالحق الشتر قتل
الاطفال فان فعل احد ماد فعة واحدة ووقت واحدة بدنة واحدة وان فعل
ذلك او فاعا فكان بعض راسه عذوة وبعضه عشية وجب فديتان
الثالث الاستمتاع باللباس والطيب والتبلة فان فعله دفعة بكفارة واحدة
الا فدية وكفر عن ما اول او لا بد لو حج بعد احرامه فجامع قبل الوقوف

الحج الاحرام من اذنه الحلق يطى لوفيد القضاء الواجب بسبب الايقاد
عليه بدنة اخرى وتام القضاء القليل واجح من قابل ولا ينقض عليه الحلية
حجة واحدة صحيحة وكذا لو تجدد افساد القضاء كونه المحرم بغير اذنه
ودخل الحرم وجب على العاقبة كفارة كما يجب على الواطى وكذا لو كان العاقب محلا
على شخال كما لو نظر الى حجر امة فامس لم يقب عليه حجه ووجب عليه
بدنة وان لم يتحرك النظر الى غير امة قال في بقرة فان عجز فداء ولو
كرد النظر حتى امكن له ان يحج عليه شيء ولو كثره ولم يقرب به شيء ولا
مذكى لم يكن عليه شيء وان كثره ولو فكر فان لم يكن عليه شيء ك
لو نظر الى امة من غير شيء لم يكن عليه شيء وان اتمى ولو كان بشهوة
فامس كان عليه بدنة كح لو ميس امراته بشهوة كان عليه دم شاة سواء
اتمى اولها فان كان بغير شهوة لم يكن عليه شيء وان اتمى واجح صحيح على
كل التقادير سواء كان قبل الوقوف او بعد ما كذا لو قبل امراته بشهوة
كان عليه جزاء وان كان بغير شهوة كان عليه شاة ولا يقرب حجة
على كل حال فقد بين سواء كان قبل الوقوف او بعده انزل اول ينزل ولم
يشترط الشيخ في البدنة الا انزال وشروطه ابن ادريس ولو ينزل كانت
دم شاة كما قبلها بغير شهوة وعندى في ذلك تردد وقال المغير
قبل امراته وهو محرم فعليه بدنة انزل اول ينزل فان هوس المرأة ذلك
كان عليها مثل ما عليه ويكره المحرم ان ياكل من يدا امراته او جازيته
شيئا يلقيه اياه كنه من لاعد امراته فامس كان عليه بدنة وهل يجب
عليها الكفارة نص في المبيوط والتهذيب عليه وهو رواية همد الرحمن
الحاج الصبيحة عن الصادق عليه السلام كذا في كلام امراته او سمع على
من جامع من غير روية لها فاشي فامس لم يكن عليه شيء ولو كان بروية
وجب عليه الكفارة كذا في تبيان اذ الفيد حجة وجب عليه ان يام
ولا يخلع الحج عزة ولا كل من الفاسد بل يجب عليه ان يفعل بعد الايام
كلما يفعل لو كان محميا ولا يقطع عنه نواح الوقوف من الميقات
بمذلة والرمي وغيرهما يحرم عليه بعد الفيد كلما كان محميا عليه

فامس

الميت

لم يقرب حجة ولو صاد ازمه القتل بخلاف غيره حج اذا قتل صيد لخصمه
وان نطبت اوليس ناسيا لم يكن عليه شيء وان كان عابدا فان قتل عده
وخطاه واحد فذلك لاك والادوية الكفارة وقد تردد الشيخ مع وجوبها
هل يجب ماله او على الولي اشكال ولو جامع بشهوة فان قتلها ان عذر
عده فبد حجة ان كان قبل الوقوف والا فدية على الولي او في ماله على الرد
فان قتلها انه خطا لم يكن عليه شيء ومع القول باقياد الحج في وجوب القضاء
وجها اني بها السقوط ومع القول بوجوبه في اية به حال صوره تردد واد
او حبس القضاء لو قضى حال البلوغ فهل يجب به من حجة الا بسلام الوجه الفصل
وهو ان يقال ان كانت الحجة التي اريد ما لو صحت اجزائه بان يكون قد
بلغ قبل بعض وقت الوقوف اجزاء القضاء والا فلا بد لو حرج فاقبل
فاعي على منهم لم يصح بما احرام غيره عنه لو قبل امراته بعد طواف
فان كانت قد طافت هي فليس عليها شيء وان كانت لم تطف فقد روى
بن عمار في الخبر عن الصادق عليه السلام ان علي الرجل دما به ريقه عنها ولو اصر
فبعث بهد به ثم احتاج الى الحلق اذى قبل ان يبلغ العدى حمله
الحلق ويكفر بالنيك او الصيام لو قتل صرته مع الحاجة ايض
شي وان كان لا معها وجب عليه دم شاة قال الشيخ رحمه الله في رواية
مرسلة القصص هذا الثاني عند الحصر والصفة والقائمة
وفيه وصول مراد في الفدية وفيه كذا كذا الحصر هو المنع
عن شتم افعال الحج بالمرض خاصة والصد بالحق كذا اذا التمس
الحاج بالاحرام ثم صدم عوامه صدم عن الوصول الى مكة ولا طريق له
او كان ايض قصرت نفقة عنها تحلل سواء كان احراما للحج او للغير
ج لو كان له طريق سوى موضع الصد ومعه نفقة فكيف وجب عليه
سلوكها ولم يحل له التحلل سواء بعدت او قربت خاف الفوات او لا
لا انما يجوز التحلل بالصد لا بخوف الفوات وهو غير مصدور عن
الا بعد فليس له ومضى في احرامه فان كان محميا بغير اذنه وان
كان حج صرح حتى تحقق الفوات ثم تحلل بجمرة فليس التحلل والايمان

والاصغر

من الوطى ثانياً وقبل الصيد والطيب وغير ذلك من المحرمات ولو جنى في الأحرار
 وجب عليه ما يجب في الأحرار الصحيح وجب الغضاض من قابل سواء كانت الفاسدة
 واجبة ما حصل الشرب أو البذر أو غيبه أو نطق بما وجب على الفم ولو أفسد
 لم يجب قضاءه بل يقضى عن الجرح ولو جامع قبل عروته ثم بعده فقبل من دفعه
 وجب قضاء واحد ودينان كمن لو حصص في حج فأساء فله التحلل ولو حل
 ثم رآه المحصر في الوقت سعة فله أن يقضى بذلك العام ولا ينصت
 الغضاض في العام الذي قبله فيه الحج في غير هذه الصورة ولو حج نطق بما
 فأنه قد تم أحصر كان عليه بدنة فلا يبادر ودم للأحصاء وكفاه قضاء
 واحد في القابل المطلق **الثالث** فيما يجب بالطيب والادوية فيه
 ما جازت أمن طيباً عاماً وجب عليه دم سواء استعمله الملاء أو
 أو جاز أو في الطعام وسواء استعمله في غصن أو كفايل أو بعضه ويؤا
 أمية التكامل الفاد أو لا يباين مخلوقاً للعبه ورمزاً لها والتمزك لا يخرج
 والتمزج والتمزج بين على ما يشاء ولو كان ناسياً أو جاهلاً بالتحريم لم يرض عليه
 شيء لا فرق بين الأبدان والأبدان منه فلو طيب ناسياً ذكره وجب
 الإزالة ولو لم يزل وجب الدم وجب القفارة بنفس الفعل فلو أزاله بغير
 بصره وبغير أن يستعين بعمل محله ليلاباشره ولو عمل به
 جاز ولو فقد الماء سمحه بالزأب أو باكتسب أو ورق الشجر أو بحوزة
 شر الطيب وبعده لا يستعمله ولا يشتمه وكذا استعمل المخرط والجوز
 لو استعمله من الطيب حال الأحرار وجب عليه دم شاة مع العبد ولا شيء مع
 العيان وجب القفارة للرضخ عند الشيخ المطلق **الرابع** فيما يجب
 باللبس والتظليل وفيه ما جازت ما جازت إذا لبس المحرم أو بالجلد له لبس
 عمداً وجب عليه دم غاة ولا فرق بين قليل اللبس وكثير فلا يترط
 لبس يوم وليلة الاستدامة في اللبس كالأبدان فلو لبس ناسياً
 ثم ذكر وجب خلعها فإن لم يفعل وجب المذابح وينزع من أسفل لا
 من فوق ولا يسهج لو لبس مع الذكر وجهه الذب في محرم الفعل وإن لم يستد
 ولو نزع من رأسه فعل حرماً وجب الغدبة إن قلنا أنه يعطيه ذراً

في صور الحرام

ولا لبس بها بالنية دفعة وجب عليه ذب واحد ولو كان من مرات
 متعددة وجب لكل ثوب دم من غير تدخل لا لو احتاج إلى اللبس
 وعليه الذب ولو اضطرت إلى لبس الخفين والجوربين لبسهما قال الشيخ
 ولا شيء عليه ولو لبس قبضاً وعمامة وخفين سراً ولم يرض عليه
 لكل واحد فدية إن أزال لبس ثم صبر ساعة لم يرض شيئاً آخر ثم لبس
 بعد ساعة ثم لبس شيئاً آخر ثم لبس بعد ساعة أخرى وجب عليه عمن
 كل لبس فدية سواء كفر عن الأولى أو لا ح لو لبس ناسياً أو جاهلاً
 ثم ذكر أو علم فندح لم يقض عليه فدية والمجسدة لا فدية عليه
 ط من عطى رأسه وجب عليه دم شاة وكذا لو ظلل على نفسه حلقه
 ولو فعله للحاجة أو الضرورة وجب الغدبة ولا شيء على الناسي والجاهل
 والصحاح إذا أزاله بعد زوال الأعداء المطلق **الخامس** حلق
 الرأس وقص الأظفار وفيه ما جازت إذا حلق الحرم رأسه شعرة
 وجب عليه الغدبة سواء كان لأذى أو لغيره ولو فعله ناسياً لم يرض عليه
 شيء وكذا إذا نام لو قطع شعرة أو قبح من النار فاحرقه أو أجاهل ما وجب
 الشيخ عليه الغدبة ويحتمل فيه نظرون **ب** والقفارة إما صلباً لمكة أو
 أو دم شاة أو الصدقة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع
 وقيل عشرة لكل مسكين مئة وتحت الكفارة بين المنة سواء كان بعد أو
 ح بحجر البت والشعر والثياب في الغدبة وجب الغدبة بما يظن عليه
 اسم حلق الرأس لا فرق بين شعر الرأس وبين شعر سائر البدن
 وجوب الغدبة وإن اختلفت مقدارها فلو نزع أبطيه جيعاً وجب
 عليه دم شاة ولو شفه أبطاً واحداً وجب عليه إطعام مائة مسكين
 ولا يجب به الدم ولو لبس رأسه ألبسته فبقيت منها شيء من الشعر لم يفتا
 من طعام ولو فعله في وصي الصلوة لم يرض عليه شيء لا اختلف قول
 الشيخ في الحرم هل له أن يحلق رأسه المحل تجوز في الخلاف ولا خلاف
 ولا حلق منعه في الزندب ولو قطع جلدة عليها شعر لم يرض عليه ضمان
 ولو ظل شعره فبقيت شعرة فإن كان ميتة فلا ضمان وكذا لو شق

بالعن لم يرد حذف الغوات فاذا مضى على تلك الطريق وأدرك الخ انه وإن
 فانه تحلل بجرعة ولو قصرت نفقته جاز له التحلل وكذا لو لم يحسن طريق
 موضع المصدة فانه تحلل ويرجع الى بلده في انما تحلل المصدة بالهدى وفيه
 التحلل معاً ولو ترك التحلل قبل الهدى لم تحلل وكان على احرابه حتى يحسن
 الهدى ولا فدية عليه في نية التحلل فان فعل شيئا من المخطوات فعليه الفدية
 لا لا بدل لهدى التحلل فلو عجز عنه وعن منه لم ينقل الى غيره ويبي على
 احرابه ولو تحلل لم يحل في حمل عليه الحاقق والتفصيل مع ذلك الهدى
 فيه ترد مع قرب الوجوب من حصن بعض احكاما وجوب الهدى بالمحرم
 لا بالمصدود وقوله ابن ادريس والاقرب اقول لو ساق المصدود في
 احرابه هدى بأقل المصدة ثم صدق هل يكفيه هدى الشياق عن هدى التحلل
 قولان احدهما الاجزاء وهو الاقرب ط لا يتعين مكان الهدى التحلل
 في المصدود بل يكون مخرجه موضع المصدة سواء كان حلالاً او حراماً وارتفع به التحريم في وجوب
 البعثة اليه تردى وكما لا يتعين مكان فذلك لا يختص بزحان بل في صدق حان
 الذبح في الحلال والاحلال ما اذا مضى عن الوصول الى مكة قبل الوقوف فهو
 وكذا لو صدق عن الوقوف قال الشيخ وكذا لو مضى من احد الموقفين الى الآخر
 عن رمي عجمان والمبيت متى لم يكن مصدوداً وانما حجه تحلل لا وبسبب
 من يرمى عنه ولو منع بعد الموقفين قبل طواف الزيارة والبيح كان له ان
 يتحلل ويبقى على احرابه فان بقي ولم يرمي رمي وحلق وذبح والامر من قرب
 عنه فاذا اراد يحسن رجوع الى مكة فطواف الحج وسجدة وقدمت حجه ولا قضاء
 وان تحلل كان عليه الحج من قابل ولو لم يكن وضعت عن الموقفين اولهما
 جاز له التحلل والبقاء فان اقام على احرابه حتى فاته الوقوف فانه الحج وتحلل
 بجرعة ولا دم عليه لغوات الحج وهل يجوز له ان يفسخ نية الحج ويكمله عمره
 قبل الغوات فيه اشكال ولو طاف ويبقى المصدوم ثم صدق حتى فاته الحج ومن
 ثانياً العرة لا تحرك ولا يتجزأ بالطواف بما قبل وسعيه لانه لم يقصد به
 طواف العرة ولا يبيحها ويحتجى بالاحرام الاول بيت اذا تحلل وفاته الحج
 وجب عليه القضاء في العام المقبل ان كانت العائنة واجبا ولا فلا وكذا العرة

فانما هو

الحج لا فرق بين المصدة العامة والخاصة ولو جسد بين ومن فادى على اداء
 لم يحسن مصدوداً او لم يحسن له التحلل ولو كان غائراً عنه تحلل وكان
 مصدوداً وكذا التحلل لو جسد غائراً وكان عليه دين قبل قدوم الحاج
 قدوم الحاج فبعضه صاحبه من الحج كان له التحلل بعد الواجب العبد او ادرك
 سيده او الزوجة فطواف العرة اذا نوجها كان للمولى منعها من اتمام الحج
 وتحلل ولا دم عليها به بحيث له تأخير الاحلال بخلاف ذوال العتد فاذا
 اخبر وزال العتد قبل تحلله وجب عليه الفدية في تمام بيعة ولو خشي الغوات
 لم تحلل وصح حتى يحقق ثم تحلل بجرعة فلو صار فقات الحج لم يحسن له ان تحلل
 بالهدى وجب عليه ان تحلل بجرعة وعليه القضاء ان كان واحداً والا فلا
 ولو فاته الحج ثم زال المصدة بعده فعليه ان تحلل بجرعة ولا دم عليه لغوات
 الحج ولو لم يكن عاقله انكشاف العتد قبل الغوات جاز له التحلل او يحل عليه
 دم التحلل ويستحب الانتقاء على الاحرام فان انكشف العتد اتم ولو انقضى الغوات
 احل بجرعة من لو صدق فاقدم حجه جاز له التحلل ويجب عليه دم التحلل وبيده
 لا فادى والقضاء يحسب الحج ان يشترط على ربه حالة الاحرام كائناً
 فادى شرط ان يحل من مرض او غلابة نفقته او فدية او فدية ظالم
 او غير ذلك من الموانع فانه يحل حتى وجد ذلك اجزاء ومثل يسهل الهلاك
 قال الشيخ لا وقال المتن في بيعة ولا تأخير للشرط وسبق طواف من قابل
 مع وجوبه بطريقين ان يشترط ماله فائدة مثل ان يقول ان مرضت
 او ضل مالي او ضاق علي الوقت او معنى العتد ولو قال ان تحلني حيث
 فليس ذلك ولو قال انما ارفق حلي واحل فليس التباين وذبح الصيد
 وعمل ما يعمل الخلال من غير صدق او حصر او اتمام التحلل ووجب عليه
 كل فعل كفارة وليس عليه لرفضه الاحرام شيء كالمصاد لاهل الحج
 ان كانوا يملكون فالاولى الانصراف عنهم الا ان يدعو الامام او من
 نصبه الى قتالهم ويجوز من غير دعاء وان كانوا اشركين لم يجب قتالهم
 قال الشيخ ولا يجوز ايضا سوا كانوا قاطلين او كافرين مع الظن بالنظر
 كاهلوا يحتاج الى اتمام اليسر الجراح وما يجب فيه الفدية لاجل الحرب كان

الحج لا فرق بين المصدة العامة والخاصة ولو جسد بين ومن فادى على اداء لم يحسن مصدوداً او لم يحسن له التحلل ولو كان غائراً عنه تحلل وكان مصدوداً وكذا التحلل لو جسد غائراً وكان عليه دين قبل قدوم الحاج قدوم الحاج فبعضه صاحبه من الحج كان له التحلل بعد الواجب العبد او ادرك سيده او الزوجة فطواف العرة اذا نوجها كان للمولى منعها من اتمام الحج وتحلل ولا دم عليها به بحيث له تأخير الاحلال بخلاف ذوال العتد فاذا اخبر وزال العتد قبل تحلله وجب عليه الفدية في تمام بيعة ولو خشي الغوات لم تحلل وصح حتى يحقق ثم تحلل بجرعة فلو صار فقات الحج لم يحسن له ان تحلل بالهدى وجب عليه ان تحلل بجرعة وعليه القضاء ان كان واحداً والا فلا ولو فاته الحج ثم زال المصدة بعده فعليه ان تحلل بجرعة ولا دم عليه لغوات الحج ولو لم يكن عاقله انكشاف العتد قبل الغوات جاز له التحلل او يحل عليه دم التحلل ويستحب الانتقاء على الاحرام فان انكشف العتد اتم ولو انقضى الغوات احل بجرعة من لو صدق فاقدم حجه جاز له التحلل ويجب عليه دم التحلل وبيده لا فادى والقضاء يحسب الحج ان يشترط على ربه حالة الاحرام كائناً فادى شرط ان يحل من مرض او غلابة نفقته او فدية او فدية ظالم او غير ذلك من الموانع فانه يحل حتى وجد ذلك اجزاء ومثل يسهل الهلاك قال الشيخ لا وقال المتن في بيعة ولا تأخير للشرط وسبق طواف من قابل مع وجوبه بطريقين ان يشترط ماله فائدة مثل ان يقول ان مرضت او ضل مالي او ضاق علي الوقت او معنى العتد ولو قال ان تحلني حيث فليس ذلك ولو قال انما ارفق حلي واحل فليس التباين وذبح الصيد وعمل ما يعمل الخلال من غير صدق او حصر او اتمام التحلل ووجب عليه كل فعل كفارة وليس عليه لرفضه الاحرام شيء كالمصاد لاهل الحج ان كانوا يملكون فالاولى الانصراف عنهم الا ان يدعو الامام او من نصبه الى قتالهم ويجوز من غير دعاء وان كانوا اشركين لم يجب قتالهم قال الشيخ ولا يجوز ايضا سوا كانوا قاطلين او كافرين مع الظن بالنظر كاهلوا يحتاج الى اتمام اليسر الجراح وما يجب فيه الفدية لاجل الحرب كان

وعليه القديمة ولو قتلوا نبياً وانفقوا ماله فلا ضمان فان كان هناك صيد ففعل
 الحاج فان كان لاهل الحرب ففعل الحرام دون القيمة وان كان لاهل الحرب
 كان فيه الحرام والقيمة كس لو بدل العود الطريق وهم معروفون بالحذر
 جان الاضراف والاوجب الملول ولو طلب العود بالاعلى بدل الطريق
 قليلا قال الشيخ لم يجب بدله وجاز التخلل اذا غفل الصدف وقضى
 وجب عليه خاصة فان كان تجار المحل يجب عليه عزة بل الحج وكذا بالعلى
 الصدقة تحقق في العزة **الفصل الثاني في المحصور وفيه مباحات**
 الضر هو المنع بالمرض عن مله او عن الموقفين في منع الحاج بعد
 مع احكامه لانه يحرم عنه في موضع الدخ فان كان قد ساق هدبا بعد مباحة
 والابعد هدبا او منته ولا تخل حتى تلج الهدى محله وهو متى ان كان حاقا
 ومكة ان كان معقلا فاذا بلغ الهدى محله قصر من شعر راسه واجل
 من كل شئ الا من النيا الى ان يطوف للنيا في القابل ان كان واجبا او امر
 من يطوف عنه ان كان الحج ندبا لم يحل له النيا حبس يد لو وجد المحصر
 من نية خفة بعد ان يعقب هدبه وامكنه المير الى مله فليحج بها
 فان ادرك احد الموقفين في وقتة فقد ادرك الحج وليس عليه الحج من
 قابل وان لم يدركا فانه الحج وقضاه حج اذا لم يجتهد الهدى بعد التمس
 واعد اصحابه ليشتره ويذبحه يوم المواعدة ويبقى على احرامه الى ذلك
 اليوم فيقضى ويحل من كل شئ الا النيا فلورده عليه التمس ولو كانا وجدا
 الهدى او وكذره منة ولم يشتره ولا ذبحه عنه لم يبطل تحمله ووجب عليه
 ان يبعث به في العام المقبل ليدفع عنه في موضع الدخ قال الشيخ وجب عليه
 ان يبعثه عما يشاء من الحرم الى ان يدفع عنه ومنع ابن ادريس ذلك
 كل المنع قال الشيخ ومن بعث به ذكرا فطوقا من افن الاناق فليؤخذ
 احياه يومئذ بعينه بأشعاره وتقليده وذبحه لم يجزئ ما يجزئ المحرم
 من النيا والشباب والطيب وغيرها يوم المواعدة بالاشعار الا انه
 لا يلبي فان فعل شيئا مما يحرم عليه كان عليه الكفارة كما يجب على
 المحرم سواء فاذا كان يوم المواعدة بالدخ اجل ومنع ابن ادريس ذلك

انحرمت

المحصر اذا اجتاز الى حلق راسه لاذى ساخ له وقلاه لا فوقه وحجم
 الاحصاء بين الحاج والعمر ويقضيان الحج والعمر مع وجوب ما وجب ما والا
 نفلا ولو كان المحصور قد احرم بالحج فانما لا يحسن له ان يحج والقابل الا
 كذا وكذا ومنع ابن ادريس والاقرب الاثبات بما هو واجب عليه وان
 كان نفلا احرم به ما نيا وان كان الافضل الاثبات مثل ما خرج منه و
 اذا ساق المحصور هدبا كفاه بعينه واجب اياها بانيه ومنع ابن ادريس
 اجزلا للاحصاء ان لو اشترط على دية جازله ان يحل يوم بلوغ القديت
 محله وهو يوم العيد الا من النيا من دون انقضاء هدى ولا منه الا ان
 ساقه واشترط اوقله حج قال ابن ادريس المحصور يقتل الى نية التخلل
 كما دخل الاحرام **فصل الثالث في حرم الفوارق**
 في مباحة اقد يتفاوت الحج لمن فاته الموقفان معا فاذا فات الحج فحل
 بطواف وسعى وحلق وصوم عرفة ويحذف عنه بقية افعال الحج من
 الرمي والمبيت والمضي في حج فاته ولا بد من نية الاعتماد في الحج
 له مع فوات الحج المقام بين النيا ايام التشريق وليس يفرض حج
 لاجب عليه فاته الحج الهدى ونقل الشيخ عن بعض اصحابنا الوجوب ولو
 كان قد ساق هدبا بخبرة بخسة كتعبه للاملاء ومع القول بالوجوب
 لو لم يسبق لا يجوز تأخير الحج الى القابل ولو اخص عصى فاذا قضى وجب عليه
 ذبحه ولا يجوز به عن هدى القضاء اذا كان الغاية واجبا وجب القضاء
 ولا يجوز به عزة التخلل من عزة التخلل لا يسقط عزة الاسلام ان كانت الغاية
 حجة الاسلام حج لو اراد فاته الحج البقاء الى احرام القابل للحج به لم يحسن
 له ووجب عليه التخلل بالعمرة طالحا وغيره سواء وجوب الهدى بالذوات
 وعدم وجوبه بخلاف دم التمتع في العزة المفردة لا يفوت بخلاف
 المتمتع بها **المقصود الثالث عشر في احكام النيا والعبد**
 والصبيان والنائب في الحج وفيه فصول **فصل الاول في احكام النيا**
 وفيه يوحى ان الحج واجب على النيا كوجوبه على الرجال وليس للرجل
 منعها عن الواجب حجة الاسلام والنذور وشبهه وما وجب الاقياد

في احكام النيا
 في احكام النيا
 في احكام النيا
 في احكام النيا

وله منع من الطلوع اجتماعا ولو اذن لها فيه جاز له الرجوع ما لم يكن بالاحرام فلو تلبثت
 من رجوعه جاز له ان يخلها وهل يلزمها الهدى كالحصاة الوجه عليه ولو
 تلبثت باذنه لم يكن له الرجوع في الاذن ولو تلبثت من غير اذنه في الطلوع
 جاز له ان يخلها لو كانت حجة الاسلام ولم يخل الشرايط جاز له منها
 من الخروج اليها والتلبس بها فلو احرمت بها اذنه وانكاح هذه ففي حرج
 لخلها اذ رجعت حرج الطلقة بغير احرمت الزوجة مادامت في العدة ولو خرجت
 منها او كانت الطلقة باينة كان امرها بدها لا اذا خرجت حجة
 الاسلام باذنه فقد نفقة الحضر عليه والزنا باجل البهر عليها وكذا لو خرجت
 بغير اذن الزوج في الواجب او باذنه في الطلوع ولو اقيدت حجبها فان كانت
 زوجها من وطئها تحت طاعة قبل الوقوف بالتمتع لم ينفذها الغضا والصفارة في
 مالها وكذا ما زاد على نفقة الحضر ولو خرجت في الطلوع بغير اذنه كانت النفقة
 اجمع عليها جميع ما يجب على الرجل من افعال الحج وتروكه فهو واجب على
 المرأة الا في غير الخط فلا يجوز لها ان تحرم من افعال الحج وتروكه فهو واجب على
 جميع وان كانت حايضا وتحتى ونوضا ولا قصلي والمباحضة تفعل ما يلزمها
 من الاعمال ان وجبت عليها تحريم عند المنيات والنفس كالحايض ولو
 تركت الاحرام نسبا او طهرت لعدم جوازها رجعت مع الكنة واحرمت منه
 ولو عجزت او ضاقت الوقت خرجت الى ادى لكل واحرمت وان عجزت احرمت
 من موضعها اذا دخلت المرأة حصة طافت وسبعت وقصرت كما يفعل الرجل
 احرمت بالحج ولو حاضت قبل الطواف انظرت الموقفين فان طهرت
 وتيممت من الطواف والبيعي والتقصير وانشاء الاحرام للحج وادركه عرفة
 صح لها التمتع والابطال منعتا وصارت حجبها مفردة ولا يجب عليها تجديد
 الاحرام ولا الدم وكل شئ حتى فوات الحج باستعماله بالعمرة ونقض العمرة في
 حجة مفردة ولو حاضت في انشاء طواف العمرة فان كانت قد طافت اربعة اشواط
 قطعت وسبعت وقصرت ثم احرمت بالحج وصحت منعها فاذا فرغت من التلبية
 وطهرت تمت الطواف ومنع ابن ادریس من ذلك ولو طافت اقل من اربعة
 كان حجبها حرم من لم يطف عند الشيخ وقال ابن بابويه لو حاضت بعد اتمة

او اقل جاز لها وصحت للتمتع به رواية صحيحة ولو حاضت بعد الطواف
 قبل الصلوة سبعت وقضتها بعد المناكح وليس عليها إعادة الطواف في
 لو حاضت في احرام الحج قبل طواف الزيارة اقامت بصفة حتى يطهر ويحج
 ويطوف وكذا لو كان قبل طواف النية ولو كان قد طافت من طواف
 النية اربعة اشواط جاز له الخروج من مكة يا الحايض يودع البيت
 من باب المسجد ولا يجوز لها دخوله يستجوز لها اذا خافت لحيض
 بعد افعال العمرة تقدم طواف الزيارة والنية ومنعوا ابن ادریس
 من العيلة بجوزان بطواف بها ولو عجزت طافت عنها ولينها وحرم عليها
 اذا لم يفعل عند الاحرام ولو كان على حجر زحام جاز لها ترك الاستلام
 بلبه المتحاشية يطوف البيت كالمطافير اذا فعلت ما تفعله المتحاشية
 ويكره لها دخول العتبة يستجوز لها بعد احرام الحج وجب عليها العدة
 فان ضاقت الوقت خرجت لغضا الحج ثم عادت فالت العدة ان بقي عليها
 شئ وان كانت الوقت منبعا او كانت مجموعة بعمرة فاتها نعم ويقضى
 عدها ثم الحج ويعتم قال الشيخ والوجه التفصيل فان كانت حجة الاسلام
 قضت فيها في ايام العدة بوالنحو في غيرها وجها يجوز لها ان يخرج في
 الحج وان كان يطوقها الغصن **في الثاني في احكام العبد**
والصبيان والفقراء في الحج وفيه مباحة لا يجوز للعبد الحج
اذن مولاه وكذا المكاتب والمدبر وام الولد ومن اعتق بعضه
ومع الاذن لا يجوز به عن حجة الاسلام لو اعتق ماله يد وله العتق
قبل احد الموقنين والزوجة المملوكة ليس لها ان تلحق الحج الا باذن
مولاها وزوجها معا فلو كره احدهما وجب الامتناع ولو اعتق بعضه
وهاياه مولاه قال الشيخ يمكن القول بان عقاد احرامه فيها وصحة
حجته بغير اذن سيده من احرام العبد باذن مولاه صحيح وكذا الصبي
فلو لم يوافق العبد فان كان بعد فوات الموقنين لم يملك حجها ولا حجها
عن حجة الاسلام ولا يحتاج الصبي الى تجديد احرام وان كان المملوك
والعتق بعد الوقوف وقبل فواته بان كسلا قبل فجر اليوم
المرفق احرامهم حجهم لا لهم

الحج

التي كانت المشاعر أمكنها والأجزاء المتشعبة كل موضع من هذه
الاسلام فانه من هذا القدر ان كانا متعينين والاطلاق الكافي على
شيء عليه الحق ولا يصح منه الا بشئ من هذا القدر فلو كان الضابط
على الميقات من هذا القدر واخر من هذا القدر لكانت على كونه
فلا حرج له ولا يسل بعد معنى زمان الوقوف بنظر ذلك الشئ
والواجب مع الحق في الحال لا ما منه من اهل القبلة اذا
استبصر فان كان قد اقبل ما كان الحق وفعاله اجزاء عنه ويستحق
اعادته حينئذ وان كان قد اقبل من اركانه وجب عليه الاعادة والمعاد
بالرضى هنا ما يعتقد اهل الحق ان الاخلاق به مسطحة وكذا بان العبادات
اذا اوقعت على وجهها لا يجب عليه قضاءها سوى الزكوة الا ان يدفعها
الى اهل الحق من شهد الناس به وهو سكران لم يجعل شيئا يصح حقه وجب
عليه الاعادة وان كان محملا اثباتا على وجهها فالوجه الاجزاء والشيخ
الطليق عدم الاجزاء والظاهر ان مراده التفصيل للنص

النائب الثالث في حق وجه له بحث الاجزاء للشيخ ان يستبين
في الايمان بالحق الواجب كالاسلام والندب وانما التلويح قال المتأخر
ضرورة جاز ان يستبين وكذا ان كان غير ضرورة مع الحق عن التلويح
والقدرة عليه لو عجز عن ادائه الحق الواجب بنفسه وامتنعه اقامة غيره
ليتح عنه ففي وجوب الاستئابة قولان نعم ما ولو لم يجد ما لا يقع به غيره
سقط اجبا عما وكل لو وجد ما لا لم يجد النائب في الاستئابة للضرورة
ذمة المتأخر اذا كان منها او متوقفا ويقع في النائب عن المتأخر لا الاجزاء
كاستئابة في النائب العقل والبلوغ والاسلام وان لا يكون عليه حق واجب
والاقرب احتياط العدة ويجوز ان يحل الرجل من مثله وعن المرأة والمثلية من مثله
وعن الرجل وسواء كانت المرأة اجنبية او من اقدوس الرجل وسواء اخذت اجرة
او لا وسواء كانت ضرورة او لم تكن ومنع الشيخ في كتابه الاخبار من نيابة
المرأة الضرورة وليس يعتقد في فائدة الاستئابة يجوز ان يحل غيره وان لم يحل
حجة الاسلام سواء لم يكن من الحق من غير استطاعة او لم يكن ولو سئل الاجزاء
الاجرة من فقه الاستطاعة وهو ضرورة وتمش من الحق فظهر عجز الادلة

ويقع عن التلويح ولو نوى تحامدا ورا عليه صح عن النبي ولا يقع عن حجة
الاسلام ولو اخرج من حجة التلويح وعليه ضرورة فان تعلق الندب بزمان
معين لم يكن اطلاق التلويح فيه فان اوقعه بنية التلويح ولم يكن عن الندب
وان لم يعلق بزمان معين لم يقع عن الندب ووجهه بطلان ما في
الشيخان والعهد المادون له والنيابة يصح بانها عن الحق في التلويح
والواجب ان لا يكون النيابة عن الخلف في الاعتقاد الا ان يكون ان
النائب قاله الشيخ ومنع ابن ادریس الاستئابة بشرط النيابة
النائب عن الميت عنه بالنية او الذبح ويستحب له ان يذكره لفظا
في الادعاء كلها وكذا من خلف عن غيره ويستحب ان يذكره عند الطرف
خط لا يجوز الحق والعموم عن حي الأباذ سواء كان الحق قرضا او نفلا ويجوز عن
الميت لظننا من استأجر غيره ليعنه حجة الاسلام فان النائب فان
كان بعد ما حرام ودخل الحرم ليعنه عن الميت عنه وان كان قبل ذلك
لم يحجره واجزاه في الخلاف بالاحرام خاصة وهو اختيار ابن ادریس والآلة
اقوى ولا يجب على الورثة رد شيء من الاجرة ولو مات قبل دخول الحرم لم يلزم
قولان احدهما انه يستعاد منه الاجرة بكاملها والثاني يستحق من الاجرة بقدر
ما عمل واستعاد الباقي واختاره ابن ادریس ثم يرجع عنه الى الاول لما
لو صد الاجرة من بعض الطريق قال الشيخان عليه ما اخذ بقدر نصيب
ما بقي من الطريق التي يودي في الحق الا ان يقسم العود لا دارما وجب
والاقوى عند الرجوع عليه بالمتخلف ان وفوت الاجارة على ائمة ولا يجب
على المتأخر الاجارة في قضاء ما ثابا وان وفوت مطلقة وجب عليه الاثمان
بما في ثمانية وليس المتأخر في الاجارة وكانت الاجرة بضمها للاجر
قال الشيخ اذا انحصر الاجر تحلل بالهدى ولا قضاء عليه انما المتأخر
فان تطوع فذلك لا وجب ان يستأجر مرة ثمانية ويلزم الاجر
لباق الاجرة او ضمن الحق ثمانية اذا انحصر الاجر جاز له التحلل بالهدى
ويقع ما فعله المتأخر ويظهر من قول الشيخ وقوعه عن المحصر والهدى
على الاجر ولو اقام يحل ما حق فان لم يحل بعة ولا سقي الاجرة على

ما فعله من وقت الوقوف الى التحلل لم يوفد الاجرة النية قال الشيخ
 وجب قضاءها عن نفسه وكانت الحج باقية عليه ثم ان كانت حجة معينة
 انقضت الاجارة ولم يستأجر الاستحسان ثانيا وان كان مطلقة لم يفسخ
 على الاجرة ان باقى حجة اخرى في المستقبل عن المتاجر بعد ان يفتي
 الحجة التي احدثها عن نفسه وليس للمتاجر فسخ الاجارة عليه والحجة التي احدثها
 انقضت عن المتاجر اليه وصار محرا بالحجة عن نفسه فاسده فعليه قضاؤها
 عن نفسه في العام الثاني ثم حج عن المتاجر في الثالث ونحن نقول ان كانت
 النامدة حجة الاسلام والثانية عتقة برئت ذمة المتاجر باكمالها والقضاء
 في الغابر عتقة على الاجرة ولا يفسخ الاجارة وان قلنا الاولى فاسده والثانية
 قضاء اثم النائب الجميع والحق عن المتاجر ويستعيد الاجرة ان
 برئ من عتقته والاوجب على الاجرة الحج عن المتاجر بعد الكفارة عليه في ماله
 به عند الاجارة عن الحج صحيح ويصح الاجرة لادائها ويقع حج المتاجر
 بعد الكفارة عليه في ماله حجة العتقا ولو قيل بان حجة العتقا بحرية كان بها
 ينقطع الاجرة شيئا من المخلوقات كان الكفارة عليه وماله في عتقه
 الاجارة عن الحج صحيح ويستحق به الاجرة لادائها ويقع حج المتاجر ويقتل
 به الغرض سواء كان حيا او ميتا استأجر عنه وليه يو لا يفسخ الاجارة اليه
 محل الاحرام وسواء كان للمبلد ميقات واحد او ميقاتان ولو شرط عليه
 ان يخرج من قبل الميقات لم يلزمه ذلك ولو عيّن له دون الميقات لم يفسخ
 ولو كان المتاجر قد وجب عليه بذل الاحرام قبل الميقات ثم عجز واستأجر
 فالوجه وجوب الاستئجار على هذه الوجهة ولو اجرة الاجرة في الشوط
 واحدا من زمن والامن حيث المكنة بين لو استأجره الحج على طوبى
 حج على غير هذا استحق الاجرة وهي رواية صحيحة عن جابر عن الصادق عليه
 ولو تعلق بالمياة المعينة غرض مقصود وشرطه المتاجر فعليه
 عنها حج وبرئت ذمتها ورجع المتاجر بمسبة التفاوت من الطوبى
 وقال الشيخ لا يرجع وفيه نظر حج على الاجرة الاثبات بالنوع الذي
 عليه من تمتع او قرا او افراد اختاره على رباب وقال الشيخ اذا استأجر

في الاجارة ان كان حج الفداء اجرة كان بها
 من المخلوقات كانت

حج

للزاد فتمتع اجراءه وان افرد لم يحج وان استأجره الممتنع ففرد او فرد
 لم يحج وان استأجره للأفراد فتمتع او فرد اجزائه والمختار ان كان
 الحج واجبا فلا بد من تعيينه عليه فيجب على الاجرة متابعتها وان كان طوعا
 دخل من قصد المتاجر الاثبات بالافضل جان العدول الى الافضل وان
 لم يصح به العقد فعلى قول الشيخ لو استأجره بغير الممتنع فتمتع
 الاجرة وعلى المختار ان علمته التحريم استحق الاجرة باقى الافراد وان
 يعلم وقع الحج عن المتاجر او استحقاق الاجرة اشكال بطرد الممتنع
 على الاجرة ولو شرط على المتاجر حج ولو استأجره للزاد ففرد كان
 هدى السياق على الاجرة ولو شرطه على المتاجر جان ك لو استأجره
 للحج من العراق فوصل الى الميقات فاحرم بعنه عن نفسه ثم فعل ما يكمل
 وكمل ثم حج عن المتاجر فان كان قد خرج الى ميقات العراق واحرم
 فعل باقى المتاجر كحج حجه وان احرم من حجة فان كان بعد تمسكه
 من الرجوع الى الميقات صح حجه ولاد عليه وان تخن لم يحج قاله الشيخ
 والوجه عندنا اجزاء الحج مطلقا ورد التفاوت ان عيّن له الميقات والا
 فلا يرد التفاوت اشكال بين ان يقال حجة من العراق احرم بها
 من الميقات وحجة من العراق احرم بها من حجة ويوجد بمسبة التفاوت
 او يقال حجة من العراق وحجة من حجة والاول اقوى كذا الاجارة
 ان كانت معينة كان يستأجره الحج عنه بهذا تعين على الاجرة ايقاعها
 مباشرة وان كانت مطلقة كان يستأجره ليحصل له حجة ويقضها لثبته
 مطلقا فيجوز للاجر الاستئجار ولو امره بالاستحسان لم يكن له ان يحج
 عنه بنفسه كذا اذا استأجره الحج عنه فان عيّن السنة صح ان
 امكن التلبس بالاحرام في وقته والامطت سواء وقع العقد في الشهر
 الحج او في غيره اشهر اجمع الحاجة الى التقدم او بدونها فان فعل
 الاجرة في السنة المعينة برئت ذمته ولا يطل الاجارة ولو لم يعيّن
 بان يقول استأجر تكليفي عني من غير تعيين الوقت فانه يفسخ ويتنقض
 التخييل ولو اخرجها الاجرة لم يفسخ الاجارة وليس للمتاجر التمسك سواء

ان حج

فبعض الاجزاء بالاجارة أولا وسواء كان المتاجر حيا فمضوا او وصى ميتا ويجب
عليه الا بيان بالتي في اول اوقات الامكان ولو عين له ستة بعد سنة الاجارة
بان يستاجر ليجتمع في العام الثاني والثالث صح كذا اذا اخذ الاجرة حجة عن
غيره لينة معينة لم يكن ان يوجد نفسه كذا لغيره ترك الينة ليجتمعا
وان اطلق مزاويل فاذا استاجر الثاني للينة الاولى فالاقرب عدم الصحة
وان استاجر للينة او مطلقا جاز وان استاجر مزاويل الثانية جاز الثاني
استيجاره الاولى ومطلقا والشيخ رحمه الله قال اذا اخذ الاجرة حجة
من غيره لم يكن له ان يأخذ اخرى حتى يرضى التي اخذها فان اراد ما
ذكرناه بالتفصيل فهو حجة والا فهو ممنوع كذا لا يجوز للمضجر حجة
مع تمكنه من الطواف الاستنابة فيه وجود للقباب والمضجر غير المتزوج
كالمطوف والمفوع عليه كذا يجب للاجرا عاذا فاضل الاجرة وليس له ان
وكذا استحب للمضجر ان يتم لواحد به الاجرة كذا لا بد من العلم بالعرض
ويستحب مقدارها فلو قال شيخ عني بنفقتك بطلت الاجارة وكذا ايج
عني بأشيت ويجب اجرة المثل ان ايج وصحت حجة عن المتاجر فلو قال
اول من عني فله مائة كان محالة صحيحة ولو قال شيخ عني او اعطيت مائة
فان كان صحيحا حتى اوجعتم لشيخ المائة ونحن نقول ان كان محالة
صح وان كان اجارة بطل ولو قال من عني فله عبدا او دينار او عشرة درهم
اصح محالة للاجرة كذا اذا استاجر اثنان شخصا لشيخ عنهما حجة واحدة فاحرم
عنهما لم يصح احدا منهما عنهما ولا عن واحد منهما ولا عن نفسه ولو قيل ان كان
الشيخ ندبا صح كان وجهها كذا اذا احرم الاجير عن نفسه وعن استاجر قال
الشيخ لا يستبعد احدا من عنهما ولا عن واحد منهما كذا اذا استاجر
لشيخ سنة معينة فصارت الاستطاعة في تلك السنة بعد عقد الاجارة
وكان ضرورة انصرف الزمان الى حجة النيابة دون حجة الاسلام فلو احرم
عن نفسه لم يقع عنها والوجه عدم وقوعه عن المتاجر في نقل الحق الى نفسه
لم يصح فاذا ايجع استجر الاجرة كذا اذا استاجر لشيخ فاعتمر او لم يفع
فان قال الشيخ لا يقع عن المتاجر سواء كان حيا او ميتا ولا يثبت اجرة والوجه
فانه محذور للمضجر على اشكال كذا لو احرم الناصر المتاجر

عنه

عن

عندك وبيع ما فعله المتاجر ولا يستحق اجرة كذا لو احضر الاجير حلقا للذات
ولا قضاء عليه ومن المتاجر على ما كان عليه ان كان ايجع واجبا وجب الاستنابة
والا فلا ولو فاته الموقفان شعر يطاذه التخلل يوم يبعثه وبعد الاجرة
ان كان الزمان معيناً وان كان يغير فخرط قال الشيخ يثبت اجرة المثل الى
القياس ولو قيل له من الاجرة نسبة ما فعل من افعال الشيخ ويستفاد الباقي ان
وجبا ولو افسد ايجع وجب الفضا ولو افسد الفضا وجب ايجع اذا حصلت
الاستطاعة للمضجر بعد ايجع وجب عليه حجة الاسلام عن نفسه اذا كان حيا
ولم يحرم به ما فعله عن غيره له من وجب عليه احد النبيك خاصة
جاء له ان يتوب عن غيره في الاخر ويفعل هو ما وجب عليه عن نفسه
ولا يجب عليه رد شي من الاجرة وكذا لو لم يجب عليه احد ما جاز ان يبيع
نفسه عن شخصين لادبها في عام واحد المقتضى في الزمان
عشر ايجع عن الميت والوصية بالشيخ وحق الذن وفيه كذا بخلاف
من فات بعد تمكنه من ايجع واهاله وجب ان يخرج عنه من عني عنه من طلب
ماله ولا يسقط بالمرتب وكذا البحث في العرة وهل يجب ان يخرج عنه من طلب
او من المبيعات سواء كسرت التركة او طلت الوجه عندك الذن وهو
اختيار والشيخ في الخلاف والمجرب وفي النهاية مزاويل ولو قصرت التركة عنه
من المبيعات وهو اختيار ابن ادريس ولو كان عليه دين فان تيسرت التركة
بما صرف فيها ما يقع بها والغاضل يكون مبرا وان قصرت التركة ذهبت
على اجرة المثل للشيخ من المبيعات وعلى الدين بالخصم ولو قصرت عن ذلك
صرح في الدين وان بقى المجموع كذا لو كان عليه حجة الاسلام ولغيره
اخر جناها من طلب المال والشيخ في قوله بعد كذا لو نذر لشيخ مطلقا فاقومة
وجوب الفضا عنه من المبيعات ولو عين الموضع الذي يثبت منه البيع
للشيخ وبعين وقضى عنه منه ومع تحقيق التركة من اقرب الاماخذ
كذا لو اختلف ما بين حجة الاسلام والذن ووقت التركة باحدهما فالاقرب
صحتها الى حجة الاسلام واذا صفت الى حجة الاسلام فالاقرب عدم وجوب
قضاء الذن وعلى الولى لكن يستحب له من وجب عليه ايجع فخرج الطريق

لاداه فان قال الشيخ ان كان قبل لوغ الحريم وجب على وليه القضاء عنه من
 مرسنه وان كان بعد دخول الحريم احرازه والا قرب توجه الوجوب على من
 استقر الحج في ذمته وقطره اذ اداه فانه يقضي عنه من الزكاة اذ لم يدخل الحريم
 اثنان من الحج عليه الا في عامه الذي مات فيه فانه لا يقضي عنه واستحق الاثنيان
 ان يخرج عن ابويه ميتين كانا او حيتين عاجزين ولو تزوج الابن او غيره بالحج
 الميت برئت ذمته الميت من حجة الاسلام واداه الحج عن غيره وصل ثواب الحج
 الى ذلك الغير من غير نقص من ثوابه اثنان من وجب عليه الحج وقطره
 فيه ثم عجز عنه بغيره وبنايه وجب ان يوصى به ولو لم يكن حج واجزاؤه
 حجة الاسلام ولم يعين قدر الاجرة انصرف الاجرة المثل من جلب المال وانعته
 اخراج اجرة المثل من الاصل والرايد من المثل ولو قصر للمعطين عن اجرة المثل
 وجب على الورثة الا انما من التركة ولو مات ولا شيء له لم يترك ما به عنه صحت
 الحج ولا ميراث من اوصى به غيره فان كان الجميع عرا وجب اخراج من المثل
 فان وفي المثل عمل بوصيته والا بدت بالاول فالاول ولو كان البعض
 اخراج من جلب المال والباقي من المثل ط لو اوصى ان يخرج عنه ولم يعين المقات
 فان لم يعلم منه ارادة المثل حج عنه منة واحدة وان علم منه قصد التكرار
 حج عنه من املك بقدر المثل والباقي المطلق الحج عنه بقدر الثلث والوجه
 في اوصى ان يخرج عنه كل سنة معلوم تقصر جمع نصيب سنتين فاذا
 لينة واحدة يا اذا حصل عند اثنيان الميت مال ودعيه و يعمل استقرار
 الحج في ذمته وعدم ادا الوارث جاز ان يقطع اجرة الحج ويدفع الى الورثة
 سكاقي حج اذ اوصى به واجب فان لم يعين الاجر ولا الاجرة حج عنه باقل
 ما يرضاه من حج عنه من التبعات فان عيها معا اعطى المعين اجرة المثل من الاصل
 والرايد من المثل فان رضى المعين والا استوجر غيره بالمعطين ان ساووا بين
 المثل او كان اقل وان كان المثل فالوجه ان الزيادة للوارث ولاشي للمعطين وان
 كان او غيره وان عيى الاجر صرف اليه اقل ما يوجد من حج عنه ولا يجوز للعدول
 عنه مع الرضى وان لم يرض فحل حج على الوارث دفع ما يرضى به حتى يبلغ
 الثلث او حج عنه غير باقل ما يوجد من حج عنه الا قرب الثاني وان عيى الاجر
 او صح ما لم يخرج المثل

حصره الوارث الا من يخاره ان ساووا اجرة المثل او كان اقل وان كان الثلث
 اخراج ساووا اجرة المثل من جلب المال والباقي من المثل وكذا البعث
 المذبح الا ان يخرج من الثلث وقصر حج من باصل وان اوصى به تطوع
 اخراج من المثل فان وبيع ما عيى من موضعه حج عنه والا فليس
 الطيق ولو لم يبع المثل الا اصلا في وجبه البند وقبل يصيرها
 وليس عيى ولو كان مالا يقوم بالحج الواجب من اقرب المواضع فالوجه انه
 يكون مبرا ولو كان هناك من صرف فيه بد لو اوصى مالا فاستخرج
 شخص او استاجر له ليعنه فان الاجرة ما شرط عليه استحق الاجرة فان
 خالف قال الشيخ ليعى اجرة المثل وهو متكمل به من نذر او عيى
 او خلف ان حج بغيره وبشرط صحة النذر وشبهه كمال العقل
 واخره فلا يحق نذر للصبي ولا الجنون ولا من غلب على عقله بغير اوصى
 او ما شابه ذلك والاعية والخاص المطلق وان تجرد بغيره ولا وله
 ولا الدين فلو نذر العبد كان لواء في النذر ولو اذ له ماله في النذر
 انعقد ووجب على المولى ملكه من فعله واعانة باجولة مع الحاجة بولاية
 ان كانت ذات عقل او في عدة وجبة لم يعقده نذرها الا باذن الرقيق
 ولو اذ لها الرقيق في النذر فحج ولو لم ووجب على الزوج تحصيلها من الحج
 ولا يجب عليه الاعانة عليه بالمال ويعقده نذر المطلقة ما عا والمفوض
 نذرها والامة للرؤية لا يعقده نذرها الا باذن مولاه وودها
 ان اذا انعقد النذر وجب الاثنيان ما نذره فان كان مطلقا الحج
 فعلة في اقل اوقات الامكان وان كان معينا وجب وقت بعينه
 فان اصل وجب القضاء وكفاية خلاف النذر وان فاة لعقد لمصر او عدة
 وشبه ذلك لم يلزمه فيما يوجد حج اذ انذر الحج وعليه حجة الاسلام
 فان قصد بالنذر عن حجة الاسلام لم يند اخلا لاجماعا وان قصد حجة
 الاسلام تداخلا وان اطلق قال الشيخ ان حج بنية النذر اجزاء
 عن حجة الاسلام وان نوى الاسلام وجب عليه الاثنيان بالندوة ونذر
 وله قس اخره عدم الاكتفاء بواحدة منها عن الاخرى وهو الوجه

يربط لوندان ما شيا وجب عليه وان احتاج الى عود فهو قاهر باليقين احتياجا
 وكون طريقه لحياتنا اعادة ولودك بعضه فالك الشيخ يقضي فمضى ما ركب
 ويركب ما مضى وقال ابن ادريس يقضي ما شيا وهو جسد ولو جسد ركب
 اجزاء قال المنيذ ولا يسوق والشيخ اوضح بياق بدنة هذه بالقان
 عن رابيه وقبل ان نذكر معناه ولب تخننا رافضاه وكفر لحداد لوندان
 ركب للحداد لم يحجزه بشي وان نذر مطلقا وجب القضاء ما شيا مع المنة
 والاقارة وهو جسد وعندي وابطال الشيخ بالركوب مختارا لثقال ك
 يفيظ المنيذ عن ناذنه بعد طواف النيا كالموندان الشيخ وجسد
 العزم وبالعلمين وكان احب ما يتعلق لوندان من المنة الواحدة او التكرار
 ولوندان الشيخ وعليه حجة الاسلام قضاه بما معاو يداد حجة الاسلام ولومات
 استوجبت عليه من صلح المالك وكون استيجان ابنس لادابا عام واحد
 ولو قصر في التركة استوجبت حجة الاسلام واشتبه اولية قضاء النذر والوندان
 الشيخ او اقية وهو محض قبل ان يستتيب وفيه نظر كالموندان
 الشيخ راكبا فحجته ولوندان ان يشي الى بيت الله لكرام انصرف الى مكة ولو
 الى بيت الله وانصرف قبل انصرف الى مكة وقيل بطل ولو قال الى بيت
 الله لاحقا ولا معذرا فالاقب بطلان النذر ولوندان ان رفته ولما حج
 او حج عنه ثم مات حج بالولد او عنه من صلح ماله ولوندان ان حج ولم يكن
 ماله في حج غيره قيل احرازه ما فيه نظر المقصود في حجة الاسلام
 الحجاز عن عيش في العمرة والزيارات والتكرب وفيه فصل لافاق
 العمرة وفيه فصل في حجة الاسلام واجبة مثل حجة الاسلام في العمرة واجبة
 على الفور على اهل مكة وغيرهم في حجة الاسلام مفردة وشمع بها فالاول
 واجبة على القارن والمفردة والثانية على المتمتع وحجزة الثانية عن كراولج
 اذا دخل مكة مفردة فان كان في شهر الحج حان تغلبها الى المتمتع وان كان في
 غيرهما لم يجز ولو اعتمر في شهر الحج للمتمتع لم يجز له ان يحج من مكة حتى يقضي
 ما يجز له لا يحج العزم المفردة الى البيت من بين وبينه وكل حجة
 ايام مع القدرة وقيل لا يحج في كل يومه جميع اوقات السنة صالح المنيذ

لو لم يكن يومه حجة
 لو لم يكن يومه حجة

وإذا كان يومه حجة حراما
 وإذا كان يومه حجة حراما

وأفضل ما يصح في حجب وهي على الحج الفحل ولو ادرك احرام العمرة في اخر
 ايام حجب فقد ادرك العزم في حجب ولا يكره ان يقام في يوم عمرة ولا
 يوم الحج ولا ايام التشريق وقد ثبت انه لا يجزئ ادخال الحج على العمرة ولا
 العكس فان احرم بعمرة التمتع جاز له ان يحلل ثم يشي الاحرام بعد ذلك
 للحج قصير متمتعا فانما ان حرم ما حج قبل ان يفرغ من مناسك العمرة
 او ما قبل ان يفرغ من مناسك حجة فانه لا يجوز على حال ولو قوف واجرامه
 بين الحج والعمرة قال الشيخ القدر الحج خاصة فان اتي بافعال الحج ايام
 ذلك وان اراد ان ياتي بافعال العمرة وحل وجعلها متعة جاز ومن لم يركب
 التمتع اذ وقت عمر التمتع اشهر الحج فلو احرم ما في غيرها وفعل باقى افعالها
 في اشهر الحج لم يصح متمتعا ولا يكره منه دم الحج ميفات العمرة ميفات الحج
 لمن كان خارجا من المواقف اذ قصد حجة اهل مكة او من قصد
 من الحج واراد الاعتماد فانه يخرج الى ادنى اجل ويضي ان يكون
 من احد المواقف التي فيها النبي صلى الله عليه وسلم حجة شريطة
 العمرة شريطة وجوب الحج وجب من به اصل التمتع وقد يك بالزهد و
 اليمس والعهد والاستيحار والافساد والقوات فان من قام بالحج
 بعد شروعه فيه يجب عليه ان يحلل بعمرة ويجب ايضا بالرجوع الى مكة
 او لا يجوز بغير احرام انما بالعمرة او الحج مع انتهاء العزم وعدم تكرار الذنوب
 ويتكرر وجوب ما يتكرر السبب في صورة العمرة ان يحرم من
 المقات الذي يوجب له الاحرام منه ثم يدخل حجة ويحلف ويحلف بالعمرة
 ثم يضي بين الصفا والمروة ويحصر ثم ان كانت عمرة التمتع فقد اخل من
 شكل شي احرم منه ويجب عليه بعد ذلك الاتيان بالحج وان كانت مشركه
 طاف بعد التمتع او الحائض طواف النيا والحائض له وصلى وكعبه والمتمتع
 بها يجب عليه من ليس من اهل مكة وحاض بها والمفردة على اهل مكة وحاضها
 ولا يصح من ذلك الا في شهر الحج وبسط المفردة معها ويصح الثانية في جميع
 ايام السنة ولو دخل حجة متمتعا لم يحجز له الخروج حتى ياتي بالحج ولو خرج
 حجة لا يحتاج الى استئناف احرام جاز ولو خرج فاستأنف عمر مع الاحتياط

وتحل من المذبة بالنقص والخلق افضل وكناج في تحليل النسيء الى طواف النسياء
وطواف النسياء واجب في المذبة بعد النسيء على كل معتز من رجل وامرأة حتى
وخصي وصبي والممنوع اذا فاتت عمره المنع وجب ان يعتز بعد الحج عمر
مفردة ويبقى له ان يعتز اذا امكن المومني وان احره الى استعمال
الشهر جانبا بالنقص يعتز بعمره المنع والخلق في المذبة افضل ولا يجب
في العز هدي ولو ساق هدي باحره قبل ان يخلق بفناء اللبنة بالموضع
المعروف بالحج وفيه ولو جامع قبل السعي فيه ت عمره ووجبه عليه
قضاؤه ما والتخفيف بيده من وجبه عليه العز لا يكون له ان يعتز
عن غيره ويبقى اذا احره المعتز ان يذكر في دعاياه انه يحرم بالعز المذبة
واذا دخل الحرم قطع التلبية **الفصل الثاني في الزيارات**
وفيها له عتقا من احدث حدث في غير الحرم والنجاء الى الحرم فحين
عليه في الطهر والمشر حتى يحج في مقام عليه المذبة ولو احدث في الحرم
قوبل فيه بغيره ب لا ينبغي لاهل مكة ان يمنعوا الحاج شيئا من ذواتها
ومنازلها والا فبأن المنع غير محظور يحكره ان يرفع احد بناء
قرب الكعبة كلفطة الحرم لا يكون احدها ومع الاخذ بعرف سنة
فان جاء صاحبها والاختيار الاخذ بين اخفاطها لصاحبها ما يتقوى
الصحة بها عن صاحبها والاضراب مع الصدقة قولان يحكره
الحج والعز على الابل الحلالة ويستحب لمن حج على طريق العراق ان يذبح
او لا يذبح الشاة التي حمل بالمدينة ثم يمشي الى مكة وان اذتركه النابض
وجب على الامام اجارهم على ذلك ولو تركوا يارة النبي صلى الله عليه
وسلم حرم الامام عليها ومنعه ابن ادريس حج يحكره الصلوة في
طريق مكة في اربعة مواطن البيداء وذات الصلاص وحنان وولدي
الشقرة طيب يستحب الاتمام بالحرم من مكة والمدينة مادام مقبلا وان استقام
عشرة ايام ولو قصر لم يحسن عليه شيئا ولا في جامع الكوفة والحجاز على ما كانه
اليسر من يجوز للامام ان يفتق من بينه ما يلبس على الحاج والزائر
اذا لم يكن لهم مال يده من جعل جاد يته اوعده هدي بالبيت الله تعالى

بمع وضرب في معونة الحاج والزائر **باب يجوز ان يستدين الايمان للحج**
اذا كان له مال يفي به او مات ولو لم يكن له مال كره له الاستدانة
يستحب لمن افتقر من الحاج العزم على العز ويحل الله تعالى ذلك
ويكره ترك العزم به يستحب الدعاء للفقار من الحج بالمنقول
يبقى للحاج الانتظار للماض حتى يقضى ما يجب من الطواف للحجاز
بمكة افضل من الصلوة ما يتجاوز ثلث سنين فان جاوزها او كان من
اهل مكة كانت الصلوة له افضل من يبقى لاهل مكة ان يستشهدوا
بالحج من في ترك ليس المحظور الايام المعدودة عشر ذي الحجة
والعشر من ايام التشريق يطهر من المال والحج المفروض افضل من
به عليه وله فاطمة عليها السلام بل لو افتقر في الحج الى ذلك المالك الحرام
في غيره كدفع اللبنة من مكة للنسياء وليس بواجب ولا يترك في حقه
كالزحاح كما يكره المجاورة مكة ويستحب لمن ادى من مكة الحج
منها كمن خرج منها من حصى المعبد كان عليه ردة اتمام اللبنة
فقد روى الشيخ انه ينبغي لمن يصل اليه ان يتخذ ما للهاجف والحيان
او المذبة للبركة كما لا ينبغي للزائر ان يترك الحج المندوب للنسياء
حين سنين كذا تحت الطواف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الائمة عليهم
وعن والدين والاهل والمومنين كره يحكره الخروج من الحرم بعد
ارتفاع النهار قبل صلاة الظهر بها كوايل اذا حج ثم ارتد لم يح
عليه اعادته كمن بلغ غير محقق وجب عليه الجحان ولو وجبه عليه
الحج فقدم الجحان عليه حج يستحب الشرب من ماء زمزم واهداؤه لخط
المنى افضل من الركاب مع القعدة اذا مضى عنه عن اداء الواجب ولو
اضغعه كان الركوب افضل له الحرم افضل من عرفة ويوم عرفة
شريف يستحب فيه العيل وصلوة مائة ركعة والتعريف في الامصار ويستحب
ان لا يفتق فيه الايمان الا بوضو لا لا يباس بالنظر الى فوج المرأة والحكمة
بعد الحلق لب الملوكة اذا فتق باذن مولاه وجب عليه الفسق من علم
وان دح عنه مولاه اجزاه ذوا معوية بن عمار في الصحيح عن الصادق

بالنقص والاجماع ووجوبه على الكفاية اذا اقام به من قيا به كفاية وعندها
يسقط عن الباقي وهو سابق في كل وقت الا في الاثر المحرم وهو وجوب
وذا القعدة والمحرّم فانه لا يسوغ القتل فيها لمن يرى لها حرمه ومن
لا يرى لها حرمه جاز قتاله فيها ويجوز في كل مكان وقد كان محمد بن
الحسين في موضع المهاجرة واجبة والناس فيها على اقسام ثلاثة احدها
من جيب عليه وهو من اهل بيته في بلاد الشرك وكان من تضعفاهم
لا يشبهه اظهار دينه ولا عهد له من مرض وغيره **الثاني** من
من ينسب له وهو من اهل بيته المشركين وله عترة تحببه عنده ويكرهه اهل بيته
دينه ولا ضرر عليهم والمقام عندهم كالعباس الثالث من ينسب عنه
وجوبه واستحبابه وهو المذبح بمرض او ضعف او عدم نفقة والجهاد
باقية مادام الشرك باقيا **الحاج** المذكور شرط وجوب الجهاد فلا يجب
على المرأة ولا الخبيث المخل ومن التقي بالرجال وجب عليه الجهاد
في البلوغ شرط فلا يجب الجهاد على الصبي حتى يبلغ العقل شرط في القتال
فلا يجب على المجنون والبدوي شرط في الوجوب فلا يجب على العبد ولا الذمي
ولا المظنبت الشرطي ولا المطلق وان انفق اخره من الاسلام ليس شرط في الوجوب
بل يجب على الضارح لو اخرج الامام العبيد باذن ساداتهم والبناء
والصبيان جاز الانتفاع بهم ولا يجب التمسك بالجنون لعدم الانتفاع
ط يسقط فرض الجهاد عن الشيخ الكبير اعجزه وضعف قوته عن الحرب
وعن الاعرج وعن الاعرج اذا لم يقدر على المشي والركوب وعن المريض
اذا كان يضرب به لا يحتاج الى نفقة وعن عجزه عن الجهاد
فاذا كانت المياقة قصيرة يجب عليه حتى يكون له زاد ونفقة عياله
في غيبته وسلاح يقاتل به وان كانت طويلة اقتصر مع ذلك الى درجة
الراحة والضابط الحاجة اليها سواء قصرت المياقة او طال والشيخ
اعثرته مسافة النكير وليس يعتمد يا اذا قام بالجهاد من فيه كفاية
سقط عن الباقي ولا يجب عليه الا ان يعينه الامام لانفسا والمصلحة
او قصور الفايدين عن الدفع او يعينه على نفسه بالنقد او الاستيحاء

الامام المستحب الهادي كسنة ابو الحسن ولد بالمدينة المنورة سنة
سنة ابي عيسى ومائتين للهجرة وقضى بستر من راي يوجب سنة
اربع وخمسين ومائتين وله احدى واربعون سنة وتسعة اشهر
اتم ولد يقال له اسماء قبزه بداهة في بستر من راي وفي رواية
روي زيد النخعي قال قلت لابي عبد الله ما لم يزل اجد من خالف
كمن زاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بن علي محمد بن علي بن
جعفر الامام العباسي ابو محمد ولد بالمدينة سنة وبيع اخر سنة ابي
ومائتين وقضى بستر من راي لقاني خلون من روح اقول سنة ستين
ومائتين وله ثمان وعشرون سنة اتم ولد يقال له احمد بن
قبزه الى جانب قبر ابيه والدار التي لاهيه بستر من راي وفي رواية
فضل كثير قال عليه السلام قري بستر من راي امان لاهل الجاهدين
المقية اذا اردت زيادة الامنيين بستر من راي فقف بظاهر الشك
قال الحق هذا المنع من دخول الدار احوط ولو دخلها لم يكن مانعا
في زيادة القائم عليه في كل وقت في كل مكان في كل زيادة
يتمان بالمنقول وكذا ان يارة المؤمنين قال الرضا عليه السلام في قبور
اخيه المؤمنين من ابي ناحية يضع يده وقرا انا انزلناه سبع مرات امن من
الفتح الاكبر **كتاب**
الجهاد وفيه فصول اربعة من يجب عليه وفيه كتاب
كتاب الجهاد في الاسلام وفيه ثواب عظيم قال
لاستحق القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله
بامر الله وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدون درجة
وكل لا بعد الله الكسبي وفضل الله المجاهدين على القاعدون اجر عظيم وقال
رسول الله صلى الله عليه واله الذي نفسي بيده لغدوة في سبيل الله او روحه خير من
الدنيا وما فيها قال علي بن ابي طالب في سبيل الله
فاد اقل في سبيل الله فليس فوقه بستر فوق كل عقوق عقوق حتى
نقتل احد والد به ليس فوقه عقوق والاخيار في ذلك كثير وهو واجب

واذا اتى الزحفان وبما بل الصفاقين من تعين عليه الجهاد وجب ان يخرج
بنفسه او يستأجره غيره عنه الا ان يعينه الامام فتح الجهاد قد يكون للعدو
الى ما يلائم وقد يكون للفقير بان يدهم المسلمين عدو ويشتد طرد من
اذن الامام العادل او من يامر الامام والى ان يجب مطلقا وكذا الركاب
المسلم في ارض العدو من الكفار ساكنين بينهم بايمان قد همهم قوم من المسلمين
وخشي على نفسه ان خلف جاز له مساعدته الكفار ويقتل بالجهاد
الرفق عن نفسه لا معاونة المشركين وخشي على نفسه مطلقا او ماله
اذا حبل السلامة جاز ان يجاهد للدين من وجب عليه فاستأجر
غيره للجهاد عنه حتى الاجارة وان لم لا يجزى الجهاد ولا يلزمه رد الاجرة
ولو عينه الامام للخروج لم يجز له الاستئابة ولا يجوز لمن وجب عليه
الجهاد ان يجاهد عن غيره ففعل وقوعه ووجب عليه رد
الجهاد الى صاحبه قال الشيخ للثابت ثواب الجهاد والى جرنواب
النفقة وامام ما ياحده اهل الديار من الارواق فليس باجرة بل هم
بجاهد ومن لانفسهم وبأخذون حقا جعله الله لهم فان كانوا اوصدا انفسهم
للقتال واقاموا في الثغر دفع اهل الفلهم من الفل يدفع اليهم وان كانوا
مقيمين في بلادهم يدفعون اذا اخذوا فاهل الصدقات يدفع اليهم
منها ويستحب اعانة المجاهدين وسماعتهم فيها فضل كثير من البطان
والعامة وكل واحد به الفقير اذا ابدل له ما يحتاج اليه وجب عليه الجهاد
حينئذ ولو كان على سبيل الاجرة لم يجب ولو عجز عن الجهاد بنفسه وكان
موسيرا ففى وجب اقامة غيره في لان يوفى من عليه دين حال يخرج من
ادايه لم يجز له الخروج الى الجهاد الا باذن صاحبه او يترك وفاء او يقيم
كفيلا يرتقي به او يوفى ثقه به من وان لم يرض شريكه منه فالأقرب
جواز خروج غيره اذن صاحب الدين وان كان موجلا فالوجه انه
ليس لصاحبه المنع ولو تعين عليه الجهاد وجب عليه الخروج وان كان حالا
اذن غيره الا ويستحب له ان لا يعرض بظان القتل بان يبادر او يفت
بإذن المقاتلة من من له ابوان ميلان لم يجاهد طوعا الا باذنها ولما منع

ولو كانا كافرين جاز له مخالفتها والخروج مع كراهيتهما ولو تعين عليه باحد الاسباب
الساكنة خرج مع منع ابويه المسلمين ولا يجوز لهما منعه وكذا جميع الواجبات
وحكم احداهما معا ولو كان ابواه رقيقين ففى اعتيادها انما اشغال
ولو كانا مجنونين لم يجز اذنها ولو سافر لطلب العلم او التجارة اجت
له استئابة انما ولو منعاه لم يحرم عليه مخالفتها بخلاف الجهاد ولو خرج
في جهاد تطوعا باذنها منعاه لم يحرم عليه مخالفتها بخلاف الجهاد ولو خرج
ان يرجع الا ان يخاف او يمرض او يذهب نفقته او يجوز له كفيلا
الطريق ان امكنه والامضى مع الجهاد فاذا حضر الصف تعين بخلاف
ولم يبق لها اذن ولو رجعا في الاذن بعد وجوبه عليه وتعينه ابوه
رجوعا ولو كانا كافرين فاستأجره فاستأجره فان كان بعد تعينه لم
بعد منعها وان كان قبله وجب عليه الرجوع مع المكنة وكذا البحث
اذا اذن الدين ثم رجع ولو اذن في العن والباء وشرط عدم القتال
فخص تعين عليه القتال ولو خرج بغير اذنها فخص القتال لم يحرم
الرجوع وحكم المولى اذا رجع في الاذن للعبد حكم الابوين مع لو تحدد
العذر قبل ان يلتقى الزحفان تجزى الرجوع والمقام ان كان العذر
في نفسه كالمريض وان كان في غيره كدفع الدين او الابوين او المولى في
الاذن وجب الرجوع وان كان بعد الفداء الرجوع جاز الرجوع في الاول
دون الثاني ويحب ان يجنب قتل ابيه المشرك وكذا قتل ك
الرباط فيه فضل كبير وهو الاقامة عند الثغر لحفظ المسلمين قال
رسول الله صلى وباط ليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه
فان مات جرى على عمل الذي كان يعمل اخرى عليه رزق وامن
القتار واقله ثلثه ايام والشر اربعون يوما فان زاد كان جهادا وبما
ثواب المجاهدين ويناكذا استحباب المراقبة حال ظهور الامام والفضل
الرباط للمقام باسنة الثغور وخو فائدة الحاجة هناك كما اذا ربط
حال ظهور الامام فان سقح له القتال جاز وان كان مستترا ولم يفت
له لم يجز ابتداء بل يحفظ الثغور من الدخول الى بلاد الاسلام ويعلم المسلمين

ان

يا دواعيهم ان قالوا ويقتد الدفوع عن ابيه وعن الاسلام بالجهاد
 انه يغفل الاصل والذريعة الى التفرغ المحمودة ولو عجز عن الرابطة بتعبه فربما
 فرسه او علمه او جاريته او عارة المراكبين كان له في ذلك ثواب عظيم
 لو تفرغ للمرابطة وجب عليه الوفاء به سواء كان الامام ظاهرا او مبشرا الا
 انه لا يبدأ العقد بالقتال ولا يجاهد الا على وجه الدفع ولو نذر ان يصرف
 من ماله شيئا الى المراكبين في حال ظهور الامام وجب عليه الوفاء به وان كان
 في حال استناره قال الشيخ لا يجب الوفاء به حصة من الرابطة
 والوجه وجوب الوفاء به قال الشيخ ولو خاف الشبهة من تركه
 عليه حصيدا صرفه الى المرابطة والوجه وجوب الصرف مطلقا ولو اخرج
 نفيه لثوب عن غيره في المرابطة فان كان الامام ظاهرا وجب عليه الوفاء
 به والوجه لزوم الاجارة مطلقا واذا قبل المراكب كان شهيدا او ثوابه
 ثواب الشهيد **الفصل الثاني** في كيفية الجهاد ومن يجب
 قتاله وفيه كنه بحثا ان يجب قتاله اصناف ثلثة البغاة واهل الذمة
 اذا اخلوا بالشرائط وغيرهم من اصناف الكفار وكل من يجب جهاده
 يجب على المسلمين التفرغ اليه ايا الكفر او النكاح الى الاسلام فان بدا
 بالقتال وجب جهاده والا فحبس المكنته واقله يحل عام مرة ولو
 اقتضت المصلحة التاخير عن ذلك كان له في غيرهما يجوز فعله في السنة
 مرتين ويجب مع المصلحة انما يجوز قتال المشركين بعد دعائهم الى الجهاد
 الاسلام والتزامهم بشراعيه والداعي هو الامام او من نصبه وصلافة
 الدعاة ان يطلب منهم الانقياد الى الالتزام بالشريعة والعمل بها والايام
 وما بعد الله به وانما يشترط الدعاة فيمن لم يبلغه الدعوة ولا عرف بالبيعة
امت العارفين بها والتكليف بتصديقه فانه يجوز قتاله ابتداء من غير
 ان يدعى الامام سواء كان الكافر من مباديها او ذميا والدعاة افضل ولو بدوا بالبيان
 فقتل كافرا قبل بلوغ الدعوة اليه اسياء ولا فرق عليه ولا ذمة قال الشيخ
 الكفار ثلثة اصناف من له ذمات وهم اليهود والنصارى والوثنية
 والنجيل فهو لا يطلب منهم احد الامرين اتما الاسلام او الجزية ومن

في حال استناره

والكفر

ومن له شبهة كتاب وهم المجوس وحميم حكم اهل الكتاب ومن لا كتاب له
 ولا شبهة كتاب كعبادة الاوثان ومن لا دين له يستحق به وبالجملة
 كل من عدا الاصناف الثلاثة فانه لا يغفل عنهم الا الاسلام فان اجابوا
 والا قتلوا ولا يقبل منهم الجزية وان كانوا عجميا وكانوا من قفار قريبين
 من الجهاد للدفع يجب على المقتل والمختار ولا يجوز لاحد التهاون الا
 مع الحاجة اتم الحفظ المكان والاهل والمال او لمخ الامام من الخروج فان امكن
 استخراج اذن الامام بالخروج اليهم وجب اذنه والا فلا ولو بودى اليهم
 والصلوة فان امكن الجمع بان يكون العقد بعقد اصلوا يخرجوا والا
 كان التفرغ الى وصلوا على ظهور دوابهم ولو كانوا في الطلعة او خطبة
 الجمعة اتقوا ولا ينبغي ان يفتر لكل الا عن حقيقته الامر ولا ان يخرجوا
 مع قائد معروف بالهرب بل يخرجوا مع شقيق علي المسلمين فحاجوا وان كان يعرفوا
 بالعصية ولا ينبغي للامام ان يخرج معه من تحذل الناس ويذهبهم في
 الجهاد كن يقول الحق شديدا ولا يؤمن هزيمة هذا الجيش ولا الزحف
 وهو الذي يقول قد هلكت يدي المسلمين ولا مدد لهم ولا طاق لهم
 بالكفار اكثر ثم وفقهم ولم مدد وصبر ولا من يعين على المسلمين الجهاد
 للكفار ومضايقتهم باخبار المسلمين والاطلاع على عوراتهم وابواب حاسمهم
 ولا من يوقع العداوة بين المسلمين ويسعى بينهم بالفياد ولو خرج احد
 لمن له سهم ولا يرضى ولو كان الامير احدهم لكان قد التماس عنه لا يجوز
 اخراج النصارى للاستغاثة به في وقت اخراج العجميين منهم ويحرم الثواب
 ويجوز للامام الاستغاثة باهل الذمة في حرب الكفار بشرط ان يكون
 في المسلمين فله محتاج معها اليهم وان يكونوا ممن يؤمن بهم ويرفع لهم ولا
 يبلغ به سهم المجاهدين من المسلمين ان ينبغي للامير الرفق باصحابه في
 السهم ولا اتمل مع موافقته في المذهب والنسب على مخالفة فيها وان
 يستشير اهل الرأي ويختار لاصحابه المنازل الجيدة والموارد المياه ومن اضع
 العشب ويحمل من نفقة دابته مع وجوب الفصل وجوب العقبه ولو خاف
 رجل تلف اخيه بوث دابته قبل جيب بدلي فاضل ركو به لحي به صاحبه

جائز

شرط

ح الجهاد موكول الى نظر الامام واجتهاده وبل من الرغبة طاعة فيما امر به
ومنع له ان يوجه قوا على طرف البلاء لمفوق من با ابرهم من المسلمين
ويقل حصون وخذادق ويجعل في كل ناحية اميل بقلده امر الحرب ودين
اجها و شجاعا صاعا عارفا ولو احتاجوا الى المدد استجب للامام من غير
الناس في الشدة اذ اليهم كل وقت والمقام عندهم ط يبع للامام ان يمد
بقتال من طبعه ولو كان الابعاد اخذ خطر واعظم ضررا كان الابعاد
بقتاله اولى وكذا لو كان في بابا وامكنه الفرصة من الابعاد او كان الاقرب
مهادا او منع من قتاله مانع وسخت له ان يترقب بالمسلمين مع القلة
ويؤخر الجهاد حتى يستند امر المسلمين اذ التقي الصفاق حرم الفرار
بشرطين لا يزيد الكفار على الضعف من المسلمين وان بقصد بفراره
الحرب من الحرب ولا يحرم او قصد التحرف لقتال كان يطلب الامن
للقنالك كما يستند بار النش او النج او يرتفع عن هابط او يضي الى موارد
المياه او ليستند الى جبل وكذا لا يحرم او قصد التحرف الى فيه سواء بعدت
المياقة او قصرت قلت الغية او كثرت ولو غلب على طئه الهلاك لجز الفار
وقيل يجوز ولو غلب الاس فالاولى ان يقاتل حتى يقتل ولا يبل نفسه بالاس
بالو زاد المشركون على الضعف من المسلمين لم يجد الثبات اجاعا وغلب
على ظن المسلمين النظر استجب الثبات ولا يجب ولو غلب على طئه العطب
قبل يجب الانصراف اذا استوامعه وقيل لا يجب وهو حين وكذا القول
فمن قصده رجل فقلب في طئه انه ان يبت قتله فعليه الحرب ولو غلب
الهلاك في الانصراف والثبات فالاولى لهم الثبات وفي وجوبه حال
يب لو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجد الثبات وقيل يجب
لو قدم العدو الى بلد جاز لاهله القصد منهم وان كانوا ازيد من الضعف
ليستند المدد والخذلة ولو لغزوهم خارج الحصن جاز التحمل الى الحصن وذهاب
الدابة ليس عند راجوز الفار ولو حصر الى جبل لقاتلوا فيه وهو حاله
جاز ولو تلف سلاحهم فالتمسوا الى مكان يحتمل القتال فيه بالحجارة
والسهم بالشجى ويحقه جاز ولو ولو احسنه لا يسه القتال بالحجارة

الجهاد
بالمسلمين

القتال

الجهاد موكول الى نظر الامام واجتهاده وبل من الرغبة طاعة فيما امر به
ومنع له ان يوجه قوا على طرف البلاء لمفوق من با ابرهم من المسلمين
ويقل حصون وخذادق ويجعل في كل ناحية اميل بقلده امر الحرب ودين
اجها و شجاعا صاعا عارفا ولو احتاجوا الى المدد استجب للامام من غير
الناس في الشدة اذ اليهم كل وقت والمقام عندهم ط يبع للامام ان يمد
بقتال من طبعه ولو كان الابعاد اخذ خطر واعظم ضررا كان الابعاد
بقتاله اولى وكذا لو كان في بابا وامكنه الفرصة من الابعاد او كان الاقرب
مهادا او منع من قتاله مانع وسخت له ان يترقب بالمسلمين مع القلة
ويؤخر الجهاد حتى يستند امر المسلمين اذ التقي الصفاق حرم الفرار
بشرطين لا يزيد الكفار على الضعف من المسلمين وان بقصد بفراره
الحرب من الحرب ولا يحرم او قصد التحرف لقتال كان يطلب الامن
للقنالك كما يستند بار النش او النج او يرتفع عن هابط او يضي الى موارد
المياه او ليستند الى جبل وكذا لا يحرم او قصد التحرف الى فيه سواء بعدت
المياقة او قصرت قلت الغية او كثرت ولو غلب على طئه الهلاك لجز الفار
وقيل يجوز ولو غلب الاس فالاولى ان يقاتل حتى يقتل ولا يبل نفسه بالاس
بالو زاد المشركون على الضعف من المسلمين لم يجد الثبات اجاعا وغلب
على ظن المسلمين النظر استجب الثبات ولا يجب ولو غلب على طئه العطب
قبل يجب الانصراف اذا استوامعه وقيل لا يجب وهو حين وكذا القول
فمن قصده رجل فقلب في طئه انه ان يبت قتله فعليه الحرب ولو غلب
الهلاك في الانصراف والثبات فالاولى لهم الثبات وفي وجوبه حال
يب لو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجد الثبات وقيل يجب
لو قدم العدو الى بلد جاز لاهله القصد منهم وان كانوا ازيد من الضعف
ليستند المدد والخذلة ولو لغزوهم خارج الحصن جاز التحمل الى الحصن وذهاب
الدابة ليس عند راجوز الفار ولو حصر الى جبل لقاتلوا فيه وهو حاله
جاز ولو تلف سلاحهم فالتمسوا الى مكان يحتمل القتال فيه بالحجارة
والسهم بالشجى ويحقه جاز ولو ولو احسنه لا يسه القتال بالحجارة

القتال

ولولم تحف الحن لا بقدر عليهم / آلا بالرمي فالوجه الجوانح لو رمي فاصاب
مسلما ولم يعلم انه مسلم والمخرب قائمة فلا دية ولو علم مسلما ورمى فاصاب
المسلم حيين ولم يحسنه التوقي فقتله فلا قود ولا دية وهل يجب الضمارة
فيما نقص الشيخ على وجوب بارت لا يجوز قتل صبيان المسلمين ولا يبايعهم
ولا المجانين وان قاتلت المرأة او ايسرت الا مع الضرورة ولو زوّفت امرأة
في صفة الكفا او عمل حصنها فقتلت المسلمين او تكشفت لهم حاز ربيها
كش الشيخ من اهل الحرب ان كان له راي وقته او قتال خاصة او راي
خاصة قتل ولو لم يكن له قتال ولا راي لم يحسن قتله وكذا الرهبان اعمام
الصوامع والاولى الخاق الزمن والاعمى بالشيخ الثاني اما العبد كان
قاتلوا مع سيادته قتلوا ولا فلا ولو قاتل من ذكر تا جاز قتلهم الا النساء
الاعمى الضرورة والمريض ان ايس من ماله فكل من ولا قتل والملاح
الذي لا يقتل قتل كما اذا احاصه الامام حصنا لم يكن له الانصاف
الا باسلامه او بيعة او ما لا على الشرك مع المصلحة او كافوا اهل ذمة يقبل
منها كجيرة او فقيه وملكه او افضى المصلحة الانصاف بان يقتل المسلمون
بالاقامة او بان يحصل الياس منه او ينزلوا على حكم خارج كلابجور
المثيل بالكناف ولا الغدر بهم ولا الغلو منهم في المبالغة وشروعة
غير مكروهة وينبغي ان لا يظلمها المسلم الا باذن الامام ويجوز بغيره
ولو منع منها حرمة واخرج كافر بطلب البراء استجبت لمن فيه قوة من
المسلمين مبارزته باذن الامام ويستحب للامام ان ياذن له في ذلك فان قتل
المبارزة الى واجبة اذا ازم الامام ويستحب كما اذا طلب المشرك المبارزة
و يجوز ثمان خرج الضعيف من المسلمين المبارزة ومصلحة بان يخرج
اشداء قسار و حرام اذا منع الامام منها واذا خرج المشرك بطلب البراء
جاء لكل احد ومثله الا ان يكون العادة جرت بينهم ان من خرج
بطلب المبارزة لا تعرض له فيجوز يحرم الشرط فان خرج اليها احد باله
بشرط ان لا يصعب عليه سواء وجب الوفاء له بالشرط ولو اذنهم في
ثأر كذا للقتال او متحيا بالجلج جاز قتال المشرك الا ان بشرط الا

الخوة وآل القناطر و اوراق القضاة والولاة وصاحب الديوان وغير ذلك
من صغار المسلمين واما الموات ونبت الفخ في الامام خاصة ولا يجوز لاحد
احياءه الا باذنه مع ظهوره ولو نصرت كان عليه طسها له ولو كان غائبا
ملكها المجني من غير اذن ومع ظهوره علم يجوز له نقابا من يدها
اذا اقبلها بما قبلها غيره ولا يجوز مع هذه الارض على ما تقدم بل الشيخ
يتناول التصرف من البنا والعدين وحق الاختصاص بالتصرف لا
الرفقة ككل ما يخص الامام من الارضين والموات ورووس الجبال
وطون الادوية والاجام ليس لاحد التصرف فيها مع ظهور الامام الا باذنه وسوقها
لشيخه حال الغيبة القميص فيما يرد الاذن من الطاهر من المذهب ان الشيخ
صلح في حصة بالجهنم اسم يوزن ذلك لا يملك ارض السودان في ارض العرب
من الفرس التي تحتها غزو وهي بلاد العراق وحقه في العوص قطع الجبال
بحلوان والاراض القادسية تحتل بعدد من ارض العرب ومن حرم الموطا لولا
الى ساحل البحر بلاد عبادان من شرق دجلة قاتل الفريق الذي يملك الجيرة
فانما فعله لاسلام مثل شط عمار في العاص وما ولاها كانت سببا في سببها
فاحياها عثمان بن ابي العاص وسميت هذه الارض سواد الان للبحر لما خرج
من البادية راو القفاف شجرها قسوها سواذها وبعث عمر المهاجرة فجهلها
انفس عمارين باسد على صلاتهم ايا وان معوه قاصيا واليا على بيت المال
وعثمان بن حنيف على مباحة الارض قال ابو عبيد صلح مباحا حراما
ومشرك الف الف جريه وضرب كل حرب بكل عشرة دراهم وعلى الحر
ثمانية دراهم وعلى حرب النجدة والرطبة ستة دراهم وعلى النبط اربعة
دراهم وعلى الشعير درهمين لا حطب الى عمر بذلك فادضاة وكان انما
في زمن الخراج الى ثمانية عشرين الف درهم فالتخ والذى يقتضيه الذهب
ان هذه الارضين وغيرهما من البلاد التي فتحت عن حرج خبيها الاربابه
واربعة الاضراس الباقية للمسلمين فاطبة لا يبيع التصرف فيه بيع ولا هبة
ولا اجارة ولا ارض ولا يبيع ان يبنى دورا ومساكنا ومساكنه وسقايات
ولا غير ذلك من انواع التصرف الذي يقع الخلف ومن فعل شي من

كان التصرف باطلا وهو باق على الاصل قال وعلى الرواية التي رواها الحنابلة
 ان كل عكس او فرقة غزت بغير امر الامام تكون الغيبة للامام خاصة تكون
 عليه ان صح ثبوت غير ما قلنا فثبت بعد الرسول صل على الامام في ايام امير المؤمنين
 يكون للامام خاصة ويكون من جملة الامم التي
 خاصة لا يشرك فيها غيره اذا نزل الامام على بلد خاص وارادوا الفتح على
 ان يكون البلد لهم وكانوا من اهل الكتاب جاز لان افعالهم بشرط
 ملية ان يذلوا للجزية وان يجري عليهم احكام المسلمين وان لا يجمعوا
 مع مشرك على قتال المسلمين فاذا بدلوا ذلك عقد معهم الفتح ولن يادعوا
 على الشرط ويكون ارضهم ملكا لهم يفتح لهم التصرف فيها كيف يشاءوا ويكون
 لهم استيلاءها ومنه ويكون الاذنة له والخروج عليه ولو باعيا من مسلم
 صح البيع واستعمل ما عليها من الخراج الى رقبه الذي ولا يسمع من عليها بالادب
 على كل ارض ترك اهلها عارضا كان للامام تقبلها متى يقع بها عليه
 طسقا لاربابها وكل ارض موات سبق لها سابق فعرها واجبا
 كان الحق بها اذا لم يكن لها مالك معروف فان كان لها مالك معروف
 فان كان لها مالك معروف وجب عليه طسقا لها **الفصل**
 الخامس في كيفية قسمة الغيبة وقسمه مطالب اربعة اقسام
 بحثا بحول الامام ان يجعل جملا لمن يذله على مصلحة من مصالح المسلمين كطرس
 سهل او مائة مائة او قلعة يفتحها او مال يأخذه او عدد يغيره او
 ثمن يدخل به ويستحق المجهول الجعل فيقول الذي جعل له الجعل
 سواء كان مبيعا او كافرا ثم اجماله يجب ان يكون معلومة ان كانت في
 يد الجاهل اثم بالمشاهدة اذ الوصف فان كانت في يد المسلمين جاز
 ان يكون مجهولة كجارية وثوب **ب** انما يشترط الجعالة بحسب الحاجة
 ثم ان كانت في يده بان قال من ذلنا على ثمن القلعة فله كذا فانه يجب
 عليه دفع الجعل بنفس الدلالة ولا يتوقف على فتح البلد وان كانت من
 مال الغيبة بان قال من ذلنا على ثمن القلعة فله الجارية المعينة منها
 او جارية مطلقه منها فانه انما يستحق الدلالة والفتح معاج لو اشترط

ان كل عكس او فرقة غزت بغير امر الامام تكون الغيبة للامام خاصة تكون عليه ان صح ثبوت غير ما قلنا فثبت بعد الرسول صل على الامام في ايام امير المؤمنين يكون للامام خاصة ويكون من جملة الامم التي خاصة لا يشرك فيها غيره اذا نزل الامام على بلد خاص وارادوا الفتح على ان يكون البلد لهم وكانوا من اهل الكتاب جاز لان افعالهم بشرط ملية ان يذلوا للجزية وان يجري عليهم احكام المسلمين وان لا يجمعوا مع مشرك على قتال المسلمين فاذا بدلوا ذلك عقد معهم الفتح ولن يادعوا على الشرط ويكون ارضهم ملكا لهم يفتح لهم التصرف فيها كيف يشاءوا ويكون لهم استيلاءها ومنه ويكون الاذنة له والخروج عليه ولو باعيا من مسلم صح البيع واستعمل ما عليها من الخراج الى رقبه الذي ولا يسمع من عليها بالادب على كل ارض ترك اهلها عارضا كان للامام تقبلها متى يقع بها عليه طسقا لاربابها وكل ارض موات سبق لها سابق فعرها واجبا كان الحق بها اذا لم يكن لها مالك معروف فان كان لها مالك معروف فان كان لها مالك معروف وجب عليه طسقا لها

جارية معينة من القلعة وفتح عنده طلت الجارية اليه ان بقيت على الكفر
 وان كانت قد اقبلت قبل الايسر لم يحسن استرقاقها ودفع الى الدار
 القيمة لو اسلمت لغيره الايسر طلت اليه ان كان مسلما وان كان كافرا
 دفع اليه القيمة وان فتح مسلما ولم يفتح الجارية داخلته والدية فذلك
 وان دخلت في الضل فان اخذ الدار فبقيت ماضى الصلح وبيع اليه القيمة
 وان لم يفتح اخذ صاحب القلعة ودفع الى الدار واخذ القيمة فذلك
 وان ابن كذا واحد منهما قال الصلح يفتح الصلح وارقب بعض الصلح ويبيع
 الى المجهول له القيمة كما لو قبلت قبل الصلح كان حيا ولو مات الجارية للموت
 قبل الفتح او بعده قال الشيخ لا يفتي الغيبة اليه وهو جارية ولو كان
 الدينيل جماعة كانت الجارية بينهم كذا لو كتب بعض المسلمين الى المسلمين
 الامام وما عقد عليه من قديم زيد كذا حاله ليقبل بذل بعض ولا
 يسهله الا ان يوجب في حصيل الغيبة كذا لا يجوز الفعل ولو لمع الامام
 او تابعه وقت دخوله دار الحرب للخروج وسريته تجري على العذر ويجعل لهم
 الدين بعد الحرب على ما قدمت به اليهودية خروج خسه والباقي يعطى اليه
 منه الفسخ وهو خير لغيره ثم يرضى الباقي بين الجيش والدية وكذا اذا فعل
 من دار الحرب مع الجيش وانفذ سريته ويجعل لهم السك بعد الحرب جاز فاذا
 قدمت اليهودية بشي اخذ خسه ثم اعطى اليهودية ملكه باق ثم قسم الباقي بين
 الجيش واليهودية معه ولا يشترط في النقل ان يكون من الجيش ولا من
 الجيش واما سخي الفل بالشرط اليان فلو لم يشترط الامام فعلا ليدخل
 فضله عن سريته انما يسوغ للامام التفضل مع الحاجة اليه بان يقبل المسلمين
 ويشتر الشركون ولو كانوا استظهروا ولا حاجة به ومع الحاجة ان كان الامام
 ان يتقدم دون الملك او المذبح فله ذلك ولا قرب انما يجوز ان يفتل اختار
 الملك او المذبح والنبي عليه ثقل الهداة الملك وفي الرجة الدين والدعاء القيمة
 اولى والودعة الثانية وكما يجوز التفضل لليهودية كذا يجوز لبعض الجيش
 اذا نزل الامام سوية ثباتي بعضهم بشي دون الآخرين كما لو كان
 تخصيص من جاز بشي دون الآخرين مع الشرط لا بدونه ط لو قال

ان كل عكس او فرقة غزت بغير امر الامام تكون الغيبة للامام خاصة تكون عليه ان صح ثبوت غير ما قلنا فثبت بعد الرسول صل على الامام في ايام امير المؤمنين يكون للامام خاصة ويكون من جملة الامم التي خاصة لا يشرك فيها غيره اذا نزل الامام على بلد خاص وارادوا الفتح على ان يكون البلد لهم وكانوا من اهل الكتاب جاز لان افعالهم بشرط ملية ان يذلوا للجزية وان يجري عليهم احكام المسلمين وان لا يجمعوا مع مشرك على قتال المسلمين فاذا بدلوا ذلك عقد معهم الفتح ولن يادعوا على الشرط ويكون ارضهم ملكا لهم يفتح لهم التصرف فيها كيف يشاءوا ويكون لهم استيلاءها ومنه ويكون الاذنة له والخروج عليه ولو باعيا من مسلم صح البيع واستعمل ما عليها من الخراج الى رقبه الذي ولا يسمع من عليها بالادب على كل ارض ترك اهلها عارضا كان للامام تقبلها متى يقع بها عليه طسقا لاربابها وكل ارض موات سبق لها سابق فعرها واجبا كان الحق بها اذا لم يكن لها مالك معروف فان كان لها مالك معروف فان كان لها مالك معروف وجب عليه طسقا لها

لا يشترط الامام **ب** اذا شرط الامام السلب للقائل جازله اخذه وان
لم ياذن الامام ويحتج له استدلاله **ج** في استحقاق السلب كون القتل
من المقاتلة الذين جردت منهم قلوبهم امله او صبيها او شيخا قانيا ونحوهم
متن لا يقتل لم يستحق سلبه ولو قتل هؤلاء وهو مقاتل استحق **د** يشترط
ايضا كون القتل متعمدا فلو قتل سهوا لم يوجب سلبه او من اخذ بالجرح
ومحجن عن المقاومة لم يستحق سلبه ولو قطع يدي رجل ورجله وقتل اخر
فالسلب للقاطع ولو قطع يده او رجله فقتله اخر قال الشيخ السلب للقائل
لا القاطع ولو علق رجل رجلا فقتله اخر فالسلب للقائل ولو كان القاطع
مقبلا على رجل يقتله فجاه اخر من ورابه فقتله فالسلب للقائل **هـ** يشترط
في استحقاق السلب ايضا القتل او الاخذ بالجرح بحيث يجعله موطئا
في حقه للقتل فلو اسد رجلا لم يستحق سلبه وان قتل الامام **و** يشترط
ايضا ان يغتدر القائل بنفسه في قتله بان يذو اليه القتلى او الحي
بارزة من يادهم فلو لم يغتدر بنفسه بل رمى سهما في صف المشركين من
صف المسلمين فقتل مشركا لم يستحق سلبه ولو حبل جماعة من المسلمين على
مشرك فقتلوه فالسلب والغنيمة ولو اشترك في قتله انسان مثل ان
قاتل او ضرباه فقتله كان السلب لهما وان كان احدهما الملق في ضربه على
اشغال **ز** يشترط ايضا ان يقتله وللجرب قايمة سواء قتله مقبلا او مدبرا
ولو اتهم المشركون بقتله لم يستحق السلب **ح** يشترط كون القاتل ذا نصيب
من الغنيمة اما سبه او رخصه ولو لم يكن له نصيب لا رتباه به بان يكون
مخدلا او معينا على المسلمين او مدينا لم يستحق السلب وان كان لنقص
كالسراة والمجنون والوجه استحقاق السلب والصبي يستحق السلب وكذا العبد
والمرأة والكافر اما العاصي بالقتال له كن يدخل بغير اذن الامام او معه
ابواه مع عدم تعينه عليه فانه لا يستحق السلب والعبد اذا قتل قتلا
استحق سلبه مراه ولو خرج من غير اذنه فالاقرب استحقاق مراه ايضا
ط اختلف علماءنا في السلب فقيل يجب فيه التحريم وقيل لا يجب وهو حجة
في السلب مستغنة القاتل من اصل الغنيمة لامن جنس التحريم يا اذا قتل

احد او استحققت التفتيل بفعل ما قوطع عليه خسر عليه **ب** السلب سمع المقتول
واذاع عن السبم الراتب له ولا يتقدم بغيره بل هو موقوف الى الامام قيل
او كسب السلب بغير اذنه بان يتولى الامام من سبه نفسه من الاعمال
او يجعله من حيلة الغنيمة فلو جعل الامام نفلا لمن قتلته باني فقتل موطئا
فيستحق سلبه **ج** العيلة لم يوجب للامام ان يقتل جسيما وكذا لو قتل
من يفعل ذلك سبيل اقل **د** المنفصل عن المشرك كالرجل والعبد
والذوات التي عليها احوال المشرك واليهاب الذي ليس معه غنيمة لا
سلبا ولا منفصلا به ان احتاج اليه في القتال كالنهاب والعمامة والذراع
والسلاح كالسيف فهو سلب وان لم يكن اليه كالحمار والمنطقة والعمامة
التي تلتفقه والناج والسوان تردد الشيع فيه وقوي سلبا والداية
التي يركبها من الجلب وان كان راكبا لها او نارا لاعتها اذا كانت بيده **هـ** جرح
ما على الرابطة من سرج والحمام وجرح الاقدام والحيلة التي على الالات سلب
وانما يكون الدابة سلبا اذا كان راكبا عليها او في يده ولو كانت في منزله او مع
غيره او متعلقة لم يكن سلبا ولو كان ما يربطها بغيرها فهي سلب **و** الجنب
الذي يباق خلفه ليس من السلب ولو كان بيده قال ابن الجوزي يكون
سلبا **ز** يجوز سلب القتل وتزجيم قراة ويحكم بغيره ولم ياذن القاتل
عليه سلبا عنه مباشرة الحرب **ح** يقتصر على السلب الى ايمته بالقتل
والاقرب الاكلما يشاهد واحد **ط** لو قال الامام من اخذ شيئا فقتل
جاز المظلم **ث** الثالث في الرضخ وفيه ط مباحة الايهام للنهار
من الغنيمة بل يرضخ لهن وان احتج اليهن للظلم والمداواة ومعناه ان يرضخ
شيئا من الغنيمة يقتصر عن السبم بحجب ما يراه **ج** الامام **د** العبد لا يرضخ
لهم بل يرضخ له الامام بحجب ما يراه وان جاهدوا ولا فرق بين العبد
المأذون والمأذون **هـ** وغيره في عدم الايهام وقال ابن الجوزي يرضخ
وان كره مراه العذ ولو لم يرضخ له ايضا ولو عرف الاباحة استحق الرضخ
فالمأذون والمدبر والكاتب كالتن ولو علق العبد قبل تقضي الحرب
اصم للبيد ولو قتل سيد المدبر قبل تقضي الحرب وهو محتجز من البنت

عشق واسمها اذا كان حاضرا ومن الغنى نصفه قبل برزخه بعد الرقية ونفسهم
بعد الحربة وقبل برزخه لهج الغنى الشغل برزخه له وقبل له نصفهم
ونصف الرزخ ولو انكشف حاله وعلت رجلا منه اسم الرجل سواء انكشف
قبل نفسي حجب او بعده وقبل الغيبة او بعده كما على اشكال د الصقي
يهم له اذا حضر حجب سواء كان من اهل القبالة او لم يكن حتى انه لو
ولد بعد الحيازة قبل الغيبة اسم كالرجل المقاتل ولو ولد بعد الغيبة اقيم
الخاص لا يسم له بل برزخه الامام ما يراه وانما يتحقق منه المولفة
لو الرزخ اذا خرج الى القبالة باذن الامام ويجوز الاستعانة في الجهاد
بالشركيين بشرط ان يكون حين الراي في المسلمين ما عرف الضرر وليس
للرزخ قد رعتين بل هو موكل الى نظر الامام لعين لا يبلغ لفار من هم
الفاخر من والراجل من راجل وينبغي تفصيل بعضهم على بعض حسب مراتبهم
وكثرة النفع بهم والضعف يكون من اصل المال الخيمة لا من اربعة الاغراس
ولاسم من المالك ولو اعطاهم الامام له لك من ماله من الاغراس وحصة
من الخمس جاز ذلك ويجوز للامام ان يستأجر اهل الذمة للقتال وليس
المدة فان لم يكن قتال استحقوا شيئا وان كان وقتالوا استحقوا الاجرة
وان لم يقتلوا فالأقرب عدم الاستحقاق ولو اذنت الاجرة على من راجل
او الفارس احتمل ان يعطوا كون رخصا من الغيبة وما زاد من من المالك
واحتل دفع ذلك كله من الغيبة وهو اقوى عندكم لو غزا المرحف
او الخلة لم يسم وان كان ذا فريس ولا فريسه ولو غزا رجل بعض
اذن الامام احتل وسهم من الغيبة للامام ولو غزا بغيا اذن ابو يه
او يها اذن من له الدين استحق اليهم ط قال الشيخ ليس الاعراب من الغيبة
شيء وان قتالوا مع المهاجرين بل يرزخ لهم الامام ما يراه ونفى بالاعراب من
اظهر الامام ولم يصفه وصوله على اعنائه عن المهاجرة وترك النصيب
ويجوز ان يعطيه من سهم ابن السبيل من الصدقة واوجب ابن ابي عمير لهم
النصيب وفيه قوة المطل الراعي كيفية الغيبة وفيه كذا
ما يبداء الامام يدفع اليه السبيل الى من جعله له ثم يخرج من الغيبة اجرة

اختلف الحافظ والناقل والراعي وكل ما يحتاج الغنية اليه من النفقة
 بقاها ثم خرج الرخص ثم نضم فيها من الجسد له ولغيره ونظم اربعة الاقسام
 بين الغنيين وتقدم نسبة الغنية على قسمة الجسد لمخروجه وغنية اولئك
 للامام ان يصفى من الغنية ما اختاره من فرس او ادوات او منقوش
 وجارية حسنا او سيف قاطع وغير ذلك ما يرضى بالعكر والمطيل
 الاصطفا لبيت النبي عليه السلام ثلثه للامام بعده وهل هو قبل الغزو
 بعده قولان **ح** اذا خرج الامام ما ذكرناه فبقى الباقي بين الغنيين
 تماثل وتكول لا يشترط غيرهم فيه **واما** الارضون والخصارات
 فمن الجبلين قاطبة وتقسما يتكول وتكول بين الغنيين للراجل سهم
 واحد ولل فارس سهمان **وقال** ابن الجندب له ملته اسم وهو ربيعة
 لنا ولو كان معه افراس جماعة كان له سهم ولا فاسه سهمان وان تعدد
 ولو غزا العبد باذن مولاه على فرسه رضى للعبد واسم للفارس وكان جميع
 المولى ولو كان معه فرسان رضى له واسم لفرسين سواء حضر السيد
 القتال **اولا** ولو غزا الصبي على فرس اسمه ولغيره ولو غزت المرأة
 او الكافى فالأقرب انهما يرضخان ان يرد من رضى الراجل من صفتهما واقل
 من سهم الفارس ولو غزا المرجف او المخذل على فرس لم يسهم له ولا
 لغريبه **د** اذا استعاضا في الجبلين وعليه الفارس ولو غنيت
 فقتال عليه لم يسهم للفارس **الاع** نفسه وصاحب الفرس ان كان
 حاضرا كان سهم الفرس له والا فلا شيء للفارس وعلى الفارس اجرة
 المثل سواء كان صاحبه حاضرا او غائبا ولو كان الفارس لا يسهم له
 كما لم يرضخ كان سهم الفرس لصاحبه مع المخذل **والا** فلا شيء له وكذا لو
 غزا العبد بغضا اذن مولاه على فرس مولاه **هـ** لو غزا بالثناوي على
 فرس واحدة **قال** ابن الجندب يعطى كل سهم راجل ثم يفرق بينهم
 سهم فرس واحدة وهو جدي **و** يستحق اليهم الثاني بالفارس سواء
 كان عتقا او برزنا او مفرقا او جينا سواء ادركته ادراك العرب
 او لا **قال** الشيخ وبهم الخطر والتميم والضرع والاعف والجلد والراعي

120

واحد

2

الجهاد
الجهاد

ومنع ابن الجند من اسهام ذلك كله وهو حينئذ المرضي بهم ان لم يخرج
مصرقة من اهل الامام كالمجوس وصاحب القضاة ولو خرج به عن كونه من
اهل الجهاد قال الشيخ في علم لعندنا كالمجوس والاشرك ولو تكرر من
لصاحبه في حقه او ما يرونه او في نفسه اسهم له ولم يمنع بذلك من الاسهام ولو استأجر
للمجرب ثم وثلا معادار الحرب اسم للاجبي والستاجر سوا كانت الاجارة في
الذمة او معينة وستحق الاجرة مع ذلك الاجرة ولم يحضر المتاجر استحق المجرور
اليهم والاجرة الاعتياد يكونه فارسيما وقت الميمنة للغنائم لا بدق
المعركة فلو ذهب فرسه قبل تقضي الحرب اليهم لفرسه ولو دخل رجل
فاخرت الغنمة وهو فارس فله سهم فارس ط من مات من الغارة او
قتل فان كان قبل احراز الغنمة وتقصي القتال فلا سهم له وان كان بعده
فيهم لورثته كي لا يجرد تفصيل بعض الغنائم في القسمة على بعض بل
يضم الغنمة للفارس سهمان وللراجل سهم ولذي الا فراس سهم سوار واحد
او كالمجوس اذا حضه والمجرب لا للراجل ولا يفضل احد لشرفه
ولا لشدة لايه وكثرة حربه ولا يعطى من المحصر الوقعة ولا القسمة وليس
للامام ان يقول من اخذ شيئا فوله يا الغنمة ستحق الحضور قبل القسمة
فلو غنم المسلمون لم تحق بهم مدد فان كان قبل تقضي الحرب اسهم لهم اجافا
وان كان بعد القسمة لم يسم لهم تقضي الحرب واخرار الغنمة قبل القسمة اسهم لهم
عندنا ولو لم يسم بالاسير بالمسلمين بعد تقضي الحرب وقسمة الغنمة لم يسم وان
لم يسم قبل ان تقضى الحرب لم يسم مع المسلمين استحق السهم وان لم يقاتل اسهم له
وكذا لو لم يقاتل بعد الانقضاء قبل القسمة ولو دخل تاجر مع المجاهدين دار الحرب
كالمجوس والخيابة واليهطاد والخباز والسقاء وغيرهم من اتباع السلاطين
اليعكوف فان قصده والجهاد مع التجارة اسهم لهم وكذا ان جاهدوا في انفسهم
ولم يجاهدوا معهم ولم يقاتلوا لائق شي حصص فالتظاهر انه بهم لم يسم
اذا خرج الجيش من بلد غار كما فعلت الامام سريه فغفمت شاربها الجيش
وكذا لو غنم الجيش شاربهم الميراث ولو بوست منهم سريه الى جهة واحدة
فغفمت اشرك الجيش واليكت ياب جميعا ولو بوستها الى جهتين وكذا

ولو بوست سريه وهو مقيم ببلاد الاسلام فغفمت اختصت بالغنمة ولا يشرك
اهل البلد الا الامام ولا جيشه وكذا لو بوست جيشا وهو مقيم ببلده ولو بوست
اجنبيين وهو مقيم فكل واحد منهما يختص بالغنمة ولو اجتمع السريان
او الجيوشان في موضع فغفمتا كاجيشا واحد ولو بوست الامير رسول المعلى
لجيش او دليلا او جاسوسا لم يظفر عددهم وبقتل اثارهم فغنم الجيش قبل
دخولهم اليهم ثم رجع اليهم ليسهم ثم قال ابن الجند اذا وقع النفي فخرج
اهل البلد متظاهرين فانهم العدة وغنم اهل المسلمين كان كل من
خرج او بقيت والخرج او اقام في المدينة من المقاتلة لحراستها من العدو
شركا والغنمة وكذا لو جاهد العدة فاشركه بعض اهل المدينة الى
ان ظفروا وغفوه اذا كانوا مسلمين والمعرفة والمخوط للمدينة ولو كان
الذين ضمن العدة على ثمانية فراح من المدينة فقاتلوه وغنموا اختصوا
بالغنمة يد قال الشيخ رحمه الله يستحب قسمة الغنمة في ارض العدو
ويكونه تاجرها الا بعد من خوف المسلمين او قبل عاقبة او انقطاع حربه
وقال ابن الجند الاولى الا بقسم الا الخروج من دار الحرب ويجوزها
بها لا ينبغي للامام اقامة الحق في ارض العدو بل يوجهه الى دار الاسلام
ولا يسقط الحق سوا كان هناك امام او نائبه او لا ولو راي من المعلى تقديمه
في دار العدو جاز سوا كان مستحق الجهاد اسير او اهلهم فغنم والمخرج المينا او خرج
من عندنا بالتجارة وغيرها ولو قبل سلمنا اقتض منه دار الحرب ان قتل عملا ولا
يسقط الفصاض وان لم يكن الامام ولا نائبه حاضر يو للشركون لا للمسلمين
لنوال المسلمين بالاستعظام فاذا اثار المشركون على المسلمين فاجزوا ذلهم
وعبيدهم واموالهم يظفر بهم المسلمون فاستغادوا ما اخذوا منهم فان اولادهم
يوذللوا بالبيضة والايسترقون واما العبيد والاموال فان اقاموا البيضة
قبل القسمة رد عليهم ولا يغرم الامام للمقاتلة شيئا وان اقاموها بعد القسمة
فلشيخ قولان احدهما انه يرد على اربابه ويرد الامام قسمة ذلك المقاتلة
من بيت المال والثاني انه يتولون للمقاتلة ويعطى الامام اربابها اثمانا والا
أحق ولو اخذ المال احد الرعية يعوض او غيره فصاحبه الحق يعرضه يسر

ظن
حاضر
ن

لو ان عبد المسلم فلقق بدا واحب لم ملكه ولو ايسر الشوك الذي في يده باله
المسلم اخذ منه بخر فقه واراد دخل مسلم دار الحرب فخرقه او اشتره ثم
اخرجه الى دار الاسلام فضا جبره حق به ولا غنمة عليه ولو اعتقه من هو
في يده او باعه او قصص فيه بطل ولو غنم المسلمون من المشركين شيئا عليه
علامة المسلمين ولو ايسر صاحبها فهو غنمة ولا يوجب حتى يصاحبه
ولو قال الجديد ان التراك انما تفلان من بلاد الايلام فقي يقول
قوله نظر وكذا اوعزته الشوك بما في يده ليس بعد الاستحسان وبطل
قتله ولو كان المال الموجود في يد الكافر اخذ من مسلم وكان في المسلم
مستأجرا او مستعاضا من مسلم ثم وجدته المستأجرا او المستعاضا له
المطالبة به قبل الغنمة وبعد هاهو ولو دخل حديق دار الاسلام بامان فاباح
عبد المسلم الحق بدان الحرب فغنمه المسلمون كان باقيا على ملكه البائع
ويروى المسلم الذي اخذه ولو تلف العبد كان للشيء الغنمة وعليه
رد منه ويكره ان الفضل ولو ايسر العود في دار الحرب وله مال وعقار وان
دخل مسلم دار الحرب واشترى بها عقارا او مالا ثم عراه المسلمون فظهروا
عليه ماله وعقاره لم يملكه وكان باقيا عليه ان كان كائنا بقدره وبحول
وانما العقار فانه غنمة ولو ايسر المشركون جارية مسلم فوطئها الجور
ثم ظهر المسلمون عليها فحق اولادها لما يملكها ولو ايسر عليها المشرك لم
يزل ملك صاحب الجارية عن اولادها الا ان يسل ثم يظاهرها بعد الاسلام
فلما انه ملكها ثم جعل بعد الاسلام فان الولد يقوم على الاب ويلزم
العقود لو ايسر الامام قريش من اهل الكتاب ونبيهم وذرايتهم فبالو
ان يبيعهم وينسأهم وذرايتهم باعطاء الجزية لم يكن له ذلك في النبوة
والزادك يطمن من قن والمسلمون على النصف قبل الغنمة ولو قن والغنمة
لم يزل ملكهم ولو قن واقتل الغنمة وقالوا قنا متفرقين لقتاله او متفرقين
الى قبة فالوجه ان لم يساهم فيها غير قبل الفار لا بعده ما لم يجمع الغنمة
ك اذا استأجرا جيرا لخدمة لخدمة لخدمة التوب او غير فخص الاجير
الرفعة اسم له وان استأجره مدة معلومة فخص فيها بغيره اذنه فالوجه انه

لا يفتق منها الا ان يفتق عليه قبل ملكه اليهم ولو استوجروا للخدمة في الغزو
او احدثوا به له وحسب معناه شهد الرفعة اسحق اليهم ولو ايسر نفسه
لخص الغنمة او سوق الدواب التي من الغنم او غيرها جاز وحلت له الا
كان لودفع الى الموجد قريش اليهم وعليها لم يملكها الموجد بل لملك
لو اشترك المسلم اسير من بني العدو باذنه لزمه الدفع ما اذا اشترك
الى البائع من الثمن وان كان بغير اذنه لم يجب ولو اتفق على الاذن واختلفا في
قدرا الثمن فالقول قول الاسير في اهل الحرب اذا استأجروا على اهل الدمة
حسبهم واخذوا اموالهم ثم قدس عليهم المسلمون وجب رد قيم الى ذمتهم ولم
يجز اسير قاقم واموالهم يحضر اموال المسلمين اذ اعلم صاحبها قبل الغنمة اذ
اليه وان كان بعد الغنمة فليعلم ما تقدم من الخلاف وهو يجب رد قيمه
نظر ويجب قد اد الاسير من اهل المسلمين من الغنمة المطالب
الخاص في اقام الغنمة وفيه حياحت الغنمة ضرابان الطوقة وهم
الذين اذا انتطوا عنوا واذا لم ينتطوا اشتغلوا بمعاشهم فلهذا لهم سهم
في الضد فانه اذا غنموا في دار الحرب شاركوا الغنائم واسهموا في الشاق
الذين ارصدوا الغنم للجهاد فلم من الغنمة اربعة الاخماس والجزوات
يعطون من الصدقة من سهم اهل الجليل بثلثي للامام ان تحب الذوات
وهو الدفن الذي فيه اسماء القبايل قبيلة خبيلة ويكتب عطاياهم ويجعل
لجمل قبيلة عربيا ويجعل لهم علامة بينهم ويعقل لهم الدينار اذ اراد الامام
الغنمة عليهم قدم الاقرب الى رسول الله فالأقرب فان استؤوا قدم اقدم
هجوم فان استؤوا قدم الايسر فاذا فخر من عطاياهم بدار الاضامن
فاذا فخر من سهم بدار بالغرب فاذا فخر قسمة على العمد كله بغير لا واحد
د قال الشيخ ذو هذا المجاهدين اذا كانوا احرار يعطون ما تقدم فاذا
مات المجاهد او قتل وله ذرية وامرأة اعطوا من بيت المال كغنائم لا
من الغنمة فاذا بلغوا فان ارصدوا الغنم للجهاد كما كانوا يحسبهم
لا يحصى الامام المقاتلة وهم بالاعرف فحضر الفرسان والرجال والذرية
والنساء ليعلم قدر الكفافية ويقسم في الجنة مدة ويعطى المولود ويكتسب

مؤنته من كفايته اية لانه يفرج بالوطاء وكلما رادته سنة زاد في
اعطاء اية ويعطى كل قوم قدر كفايتهم بالنسبة الى بلدهم ويجوز تفصيل
بعضهم في سبل الله وابن السبيل لامن الغنمة و اذا كرس واحد من
اهل الجهاد من صابرين واوله لم يقط عطاؤه والا كان حكمه حرم الزينة
بعد من المجاهد ولو مات المجاهد بعد الفول طالب ورثته باليه
ما يحتاج الكراع والآب الحرب اليه يؤخذ من بيت المال من اموال الضال
وكنه رزق الحرام والولاية والمصالح يخرج من رفايع الاراضي المفتوحة
عنة ومن هم سبل الله ومنهم لكتايلهم فيها يحصه من الانفال والنز
وهو جانيات من لا عقل له ودية من لا يعرف قاتله وغير ذلك مما هو في الله
يلزم من بيت المال الفصل **السادس** في احكام اهل الذمة
وفيه مطالب اقل في وجوب الجزية ومن يؤخذ منه وفيه من جنى
الجزية واجبة بالنقض والاجماع ويعقد بكل كتابي عاقل بالغ ذكر
ولغنى الكتابي من له كتاب حقيقه وهم اليهود والنصارى ومن له شبه
كتاب وهم الجوس فيؤخذ الجزية من هؤلاء الثلاثة سواء كانوا من
اوعية المذللين وسواء كانوا عبادا او حرا ويؤخذ متى دخل في دينهم من
الكفار ان كانوا دخلوا قبل النسخ والتبديل ومن قبله وذرية وقرون
الجزية ولو ولدوا بعد النسخ وان دخلوا في دينهم بعد النسخ لم يقبل منهم الا
الاسلام ولا فرق بين ان يكون المنقبيل ابن كتابي او وثني او
ابن كافي ووجه في التفصيل الذي ذكرناه ولو ولد بين ابوين احدهما
نقبل منه الجزية والاخر لا يقبل ففي قبول الجزية منه ترددت في الجوس
يؤخذ منه الجزية مثل اليهود والنصارى لا يؤخذ من غير الاصناف الثلاثة
جزيئة ولا تقبل منهم الا بالاسلام من سائر اصناف الكفار ولو بدلوها
لم يقبل وان لم يجر كواعب الاولم يكونوا من عبادة الاوثان من العرب
الذين يذبحون من متوكفريش وسواء كان لهم كتاب كصوف ابرهم وحيث
ادم ولوريس اولم يرضى قال ابن الجندب ان القبايس يؤخذ منهم
الجزية لانهم من اهل الكتاب وانما كانوا في ذمة الميراث في الاصول

او فقه

ج اذا اهدى كذا كذا
ولا يؤخذ من غيرهم
ج اذا اهدى كذا كذا
ولا يؤخذ من غيرهم
ج اذا اهدى كذا كذا
ولا يؤخذ من غيرهم

وقيل انهم من اليهود وكذا الياسرة لا يؤخذ من جميع النصارى من اليهودية
والبطولية والملكية والفرخ والروم والارمن وغيرهم من دين بالانجيل
ويجوز من ربيعة عيسى عليه السلام بنو حبيب ابن ابل من العرب وبيعة ابن
نيران اسفلوا في الماهلية الى النضلية وانتقل ايضا من العرب فيسلفان
اخران وهم شيخ وبنو كسار من القبائل الثلاثة من اهل الكتاب يؤخذ منهم
الجزية كصاير خد من غيرهم ولا يؤخذ منهم الزكوة مضاعفة ولا لكل واحد
اهل الكتاب ولا من اهل الكتاب وان كانوا من بني تغلب لا يؤخذ منهم الا من
فادعوا انهم اهل الكتاب دخلوا فيه قبل نزول القرآن اخذ منهم الجزية
ولم يخلوهم البينة وبشروط عليهم عند الجهة والمقاتلة ان كان كذا فان
ظهر كذا لم يجب قتاله وانما يظهر باعتراقه باجمع اهل عبادته وانما اعترف
بعضهم انقض عهد الجزية ولو شهدوا على الاخرين ان يقبل ولو اسلم منهم
اثنان وعدلوا تم شهدوا انهم ليسوا من اهل الذمة استغنى العهد وتولوا
ولو دخل عابد ومن في دين اهل الكتاب قبل نزول القرآن وله ولد
صغير وكسر فاشا على عبادة الاوثان تم جاء الاسلام فان الصغير
يقبض على دين الذمة ان بدل الجزية دون البشير ط في سقوط الجزية
عن الفقير من اهل الكتاب قولان اشهرهما انها لا يسقط على من يظن بالادب
ايساره ويؤخذ منه ما في وعليه كل عام حال فقره اختاره اليه ولا يسقط
ولسقوط الجزية المقيد على سقوط الجزية عن الصبي فادامه كطوب
بالاسلام او بدلت الجزية فان امتنع منها صار حربيا فان اها الجزية
عقدتها الامام بحسب ما يراه ولا اعتبار بحرية ابيه ولو كان الصبي ابن
عابد وثني وليح طوبى بالاسلام خاصة فان امتنع صار حربيا ولو بلغ الصبي
مبذرا لم يزل الجزية عنه ويكون ماله في يده ولما لو اراد عقد الامان
بالجزية او المصير في دار الحرب كان له ذلك ولا يسقط لوليته منه عنه
ولو اراد ان يعقد اما فانا من الجزية كسيرة فالوجه عندي ان لوليته
منعه عن ذلك كما لو صالح الامام قوما على ان يؤدوا الجزية عن ابائهم
غير ما يدعون عن الفهم فان كانوا يؤدوا الزكاة من اموالهم جاز ذلك

او فقه

او فقه

زيادة في جنسهم وان كان من اموال اولاد المجذوب لم يلغ سغيرها
لم يسقط الجزية عنه فان اتفق هو ووليته على بذلك الجزية وعقدتها
جاء وان اختلفا فتم قومه وان لم يعقد اما ناصرا حرا باج الامام اذا
عقد الذمة لرجل دخل هو واولاده الاصاغر واموالهم ايمان فاذا بلغ
اولاده لم يخلوا في ذمة ابيهم وجزيتهم الا لعقد مستأنف ولو كان احد اليوم
وتبنا فان كان الاب لم يلحق به ولا يقبل منه الجزية بعد البلوغ بل يقهر على
الاسلام فان امتنع رد الى ما منه وصار حرا وان كانت الام لم يلحق بالاب
واقرب دار الاسلام بذلك الجزية بل يسقط الجزية عن الجنود المطبقين
ولو لم يكن مطبقا فان لم يصير مطبقا لاعتبر حاله بالاغلب وان انصهر احتمل
اعتبار الاغلب والتلفيق به لا يؤخذ الجزية من النصارى ولو بذلتها
عرفوا الامام ان لا جزية عليها فان ذكرت انها تعلمه وطلبت دفعها جاز
اخذها منه ولو شرطته على نفسها لم يلزمها وجاز له الرجوع فيما يجوز الرجوع
في الهبة ولو بعثت من دار الحرب بطلت عقد الذمة وبصر الى دار الاسلام
عقد لها الذمة وبطلت بشرط التزام احكام الاسلام ولا يؤخذ منها شيء
ولو كان في حصن رجال وصبيان ونساء فالشيخ الرجال من اذار الجزية
و بذلوا الصلح على ان الجزية على النصارى والصبيان لم يجز وبطل الصلح ان
فعل ولو بذل النصارى ذلك ودعوا ان يؤخذ منهم الجزية ويكون الرجال
في امان لم يقع ولو قتل الرجال او لم يكن في الحصن سوى النصارى فطالما
عقد الذمة بالجزية لم يجز ذلك ويؤخذ الى فتح الحصن ويبين قال
الشيخ يلزمه عقد الذمة لهن على ان يجزى عليهن احكام الاسلام ولا
يؤخذ منهم شيئا فان اخذه رده ولو دخلت الجزية دار الاسلام
للتجارة بامان لم يكن عليها ان يؤدى شيئا يؤخذ الجزية من الشيخ
الفاني والزمين والا قرب مباواة الاعبي لها ويؤخذ من اهل الصلح مع
والرفاق بين الاقرب عدم سقوط الجزية عن العبد واختاره الشيخ
سقوطها ولا فرق بين ان يكون لذي اولاد او لم يؤدها مولا عنه ولو
كان تصفه حرا وتصفه رقبا اخذ منه نصيب الجزية ومن ماله نصيب

حاشية

الرقبة ولو اعتق فان كان حرا لم يفرق الجزية بل يقهر على الاسلام قال
ابن الجوزي ولا يخفى من الحقوق بدار الحرب بل مسلم او كافر وان كان ذميا
لم يفرق دار الاسلام الا بهذا الجزية او لم يلزم الا بطل
الذمة في قدرها ووقتها وفيه عتقا اختلف علما وقال بعضهم
لها قدرها موقتا وهو ما قد روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
المعوية عن ابي بصير عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
وقال اخرون انها مقدرة في طرف العقلة دون الكثرة فلا يؤخذ من
كل كافي اقل من دينار واحد ولا يتعدى في طرف الزيادة قاله ابي
الجنيد الثالث ما ذهب اليه النجاشي انها غير مقدرة لا في طرف العقلة
ولا في طرف الكثرة بل هي مشروطة بنظر الامام وهو الاقرب عند
الشيخ بجزية الجزية ما ذكر الحول ويجوز اخذها بصلحا ولا يجب باقرب يؤخذ
الجزية مما تبصر من اموالهم من الاثام والعروض على قدر قلم ولا
يلزمهم الامام معين من ذهب او فضة ومع بذلك الجزية تجوز فله ان
اجامع لا يتدخل الجزية بل اذا اجتمعت عليه جزية مستأنفة
او اكثر استوفت منه اجمع لا تجزى الامام في وضع الجزية ان شاء على
رؤسهم وان شاء على ارضهم وهل يجوز له ان يجزى منها فباخذ من رؤسهم
شيئا ومن ارضهم شيئا منع النجاشي من ذلك وقال ابو الطاهر
وهو الاقرب عندي ويجوز ان يشترط عليهم في عقد الذمة ضيافة
من يمت بهم من المسلمين ولم يشترطوا لم يكن واجبة عليهم ويجب ان
يكون الضيافة للشرط زائدا عن ما يجب عليهم من الجزية وان يكون
معلومة بان يشترط عدد ما معلوما للضيافة في كل سنة والاقرب
جواز ان يشترط ضيافة ما زاد على الله ايام لكل واحد وتغير القوت
قدرا وجبنا لبعض الناس الاثم من لحم ومن وزيت وشيخ وقد
وتجس علف الدواب تسمن الشعير والتمر والفت لخل دابة شي
معلوم ولا يخلو الذخيرة ولا ضيافة من ارفع من طعام الا مع القوت
وبين ان يكون الضيافة على قدر الجزية فيكثرها على الخفق وتقلها

انظر

على الفقه وتوسط على المتوسط ولولاها واما اولى بينهم وينبغي ان يكون
تدول المسلمين في احوال منازلهم وفي بيعهم وكتابهم ويخرجون بان يروى
ابواب البيع والكتاب وان كملوها من اختيار من المسلمين فيدخلوها
وكما نانا لم يعلوا يسعهم موت الاغنياء نزولاً بكون الفقراء ولا ضريبة
عليهم وان لم يسعهم لم يخرج لهم ارباب المنازل منها ولو كثر واقر من سبق
الى منزل كان الحق به ولو جازاد فعة اسعوا الفرقة ان اذا شرطت عليهم
الضريبة فان وقوا بها فلا بحث وان امتنع بعضهم اجبر عليه ولو امتنعوا جميعاً
فهم واعليه ولو احتاجوا الى المقاتلة قتلوا كما اذا تلووا نقصوا العمد وخرقوا
الذمة فان طلبوا منه بعد ذلك العقد على قلايلها اراهم ان يكون حربة
لهم لانه اجابته ولا يتعين بقدر اذ اذا تلووا نقصوا العمد وخرقوا
سواء انجسوا ولا بد الايلاء او لم يجزوا الا لارض الحجاز ط اختلفت في الصغار
فقال ابن الجوزي انه عندى ان يكون مشروطا عليهم وقت العقد ان يكون
احكام المسلمين جارية عليهم اذا كانت الخصومات بين المسلمين وبينهم او تحاكم
اليها في خصوصياتهم وان يوزع منهم وهم قيام على الارض وقال الشيخ هو التزام
احتسابا وجريانها عليهم ينبغي ان لا يشترط عليهم واحد ها ولا بعدون اذا
عسى واعدا بها يا امانات الدين بعد الحول لا يسقط عنه الجزية وان خذت
من تركته ولو مات وانما به في مطالبته بالقيط نظرا في به المطالبة وتقدم الجزية
على الوصايا والوجه مساواة المسلمين ولولم يختلف شيئا لم يطالب الوارث بدين
ولو اقل من كافي العدي كما يضرب مع الغرماء بقدر الجزية والخصم بها الامام رد
على ورثته بقدر ما بقى من السنة بيت لوالى الدين قبل ادائها فان كان
قبل الحول سقطت ولا يوزع منه القسط وان كان بعده فقولان احد ما اليه القسط
والماضي عدمه والاقل ما اقوى ولا فرق بين ان يسلم ليقط عنه الجزية او يسلم
بالاولى كمن يبيع لولاء الحول وقد استيف الجزية رد عليه قسط باقي الحول
والاخرى عدم رد ما مضى المظلم **الثالث** فيما يشترط على اهل الذمة
وفيه مباحات الاجور وعقد الذمة الموكله الا بشرطين ان يلتزموا العطاء
لجزية وكل حول وان يلتزموا احكام الاسلام ولا يصح عقد الذمة الا بالاسلام

م 6

يقابل حتى يرجع الى صفته فيجب الوفاء له الا ان يتحلل المسلم او يتخذه
ما يجزى فيرجع فيقبضه لثقله او يخشى عليه منه فيمنع ويدفع عن المسلم
فان امتنع قتل ولو امان المكون صاحبها كان على المسلمين معونه
صاحبهم ومقاتلون من امان عليه ولا يقتلونها فان كان قد شرط الا
يقاتله غير ما رده وجب الوفاء له فان استبعد اصحابه فاعانه فقد
نقض امانه ولو استبعدهم جاز قتاله مطلقا ولو طلب المارة ولم
يشترط جاز معونه قد نه ولا شرط الا يقتله غير وجب الوفاء له
فان قتل المسلم فطلبه الحرب جاز دفعه على ما قلناه سواء قتل المسلم
اولا ثم انه بالجراح ويجوز له معاونة المسلم مع امانه ولو لم يطلبه
الشرك لم يجز محاربه وقيل يجوز ما لم يشترط الايمان حتى يعود اليه
كمن يجوز المحاربة للحرب والمباراة بان يجتمع في نه لينقض به الى قتله
كمن يكره القتال قبل الزوال ويعرب الدابة ولو وقت عليه ذبحها
ولا يصح فيها الفص **الثالث** في عقد الايمان وفيه كذا
اعقد الايمان هو ترك القتال اجابة ليقول الكفار بالامهال وهو جاز
مع اعتبار المصلحة ولو اقتضت المصلحة عدم اجابته لم يفعل سواء كان
عقد لشرك واحد او لا كمن ولو طلب الايمان ليس كلام الله ويعرف
شرايع الايلاء وجب اجابته ب يجوز للايمان عند الصلح الواحد ولا كمن
ولا اهل حصن او قرية او بلد او اقليم او جميع الكفار بحيث ما يراه من المصلحة
ولذا يجوز لتنايبه عقد الايمان لمن كان تحت ولايته وانما في غيرها
فكغيره من الرعايا ويصح لاحاد الرعية امان الواحد من المشركين والعبد
المسلم منه كالعشيبة والفاقة القليلة والحصن الصغير ولا يصح العاد
الشرك ولا لاهل بلد ولا اقليم **يجوز** عقد الايمان لاحاد المشركين من
الحدود اجماعا لما دون له في الجهاد وغيره لما دون والمارة ولا يصح عقد ايمان
المجوف ولا الصبي سيما ولا المشرك ولا زائل العقل يوم او سكر او غشوة
ولا امان الخاف وان كان ذميا ويصح امان الاسير اذا لم يكن مكروها
وامان الناجد والاجير في دار الحرب في اذا انعقد الايمان وجب الوفاء به

بحسب ما شرط فيه من وقت وغيره ما يشتمل ما خالف المذبح ولو اعتد
 فاعلم ان يجب رد الحق الى ماله وكذا اكل حرق دخل دار الاسلام
 بشبهة الامان كن يسر اظنا في عقده اما نا اوصي رفقته في
 اما ما كان الوطيلوا الامان فقال له المليون لا نكفك فاعتد وانتم
 اذ قوتهم فانه وضع ذلك يدون الى ماله ولا يكون قتل لا للامان
 عبادنا وان رد ما احدهما اجر تركه والثانية استكفك قال الله تعالى
 فاجره وقال النبي علم من غلق عليه باب فها من قبان العباد من
 التي اعتد الامان وكذا اكل اخط يملك على هذا المعنى من عباد الله
 او ان في دمه الاسلام وكذا اكل لفظ يدك على هذا المعنى كناية عن
 ذلك من قصد العاقد سواء كان بلغة العرب او غيرها فلو قال بالفاكية
 من قوتهم فها من عبادنا لو اننا رد ما يدك على الامان قطعنا او صلا حاص
 انك قوله لا باس عاقد الا نذهل ولا تحرق وما شابه ذلك فان عاقد
 من قصد الامان كان اما نا وان لم يقصد فلا غير ان يردون الى ماله اذ
 اعتدوا اما نا نصرون حربا ولو قال له قف او قوا لى سلاحك لم يكن
 اما نا ويرجع فيه الى التسلح فان قال اردت به الامان فهو امان وان قال
 لم ارد سبيل الكافر فان اتهمه اما نا اعاد الى ماله والا فلا ولو اننا رد
 اليهم ما رونه اما نا قال اردت به الامان فهو امان وان قال لم ارد
 الامان فالقول قوله ويردون الى ماله ولو مات الميمل او غاب ولم
 كانا اثنين ويردون الى ماله ثم يصرون حربا الا ان يحددهم الوالي
 اما نا في وقت الامان قبل الاجر ولا يعرف بعده ولل امام ان يوزن الاكثر
 وان كان في وقت لا يصح كاعتد الايش لم يقبل الا بالينة ولو شهد جماعة
 من المسلمين انهم لم يوجه عدم القتول ولو ادعى الميمل انه ايسر واذا كنت
 المشرك انه ايسر فالقول قول الميمل لو اشر في جيش الاسلام على
 الظهور فاستندتم انهم جاز مع نظر المصلحة ولو استندتم بعد حصول
 في الاجر فاذ تم لهم لم يصح ولو ادعى الحربي الامان فانكر الميمل فالقول
 قول الميمل ولو جيل سنة وبين الجواب موت او غا لم يصح دعوى الحربي

وفي الخالف يرد الى ماله ثم من حرج من عقده اما نا الكافر وجب عليه الرضا
 به ولا يجوز له القدر فان نقضه ان وجب على الامام منعه من النقض ان
 عرف بالامان فلو عقده الحربي الا ان لم يكن في دار الاسلام وجب له
 له ودخل ماله تبعيا للامان وان لم يدرك ولو دخل دار الاسلام بغير امان
 ومنعه من حرج ولا امان له في نفسه ولا ماله ولو اعتد ان دخل
 متاعه على سبيل التجارة امان لم يكن اما نا وورد الى ماله ويعامل بالمبيع
 والشرا ولا يسل عن شي ولو لم يكن معه تجارة وقال حسب حيث امانا القبل
 منه ونحو الامام فيه ولو كان من صنع الطريق او حمله الرمح والمركب
 الساقي كونه قتيلا او يكون لمن اخذه ترة ط لو عقده الامان ليس في
 دار الاسلام صح لو عاد الى دار الحرب فان كان التجارة او رسالة او من
 وفي بيته العهد فالامان باق وان كان للاستيطان بدار الحرب بطل الامان
 في نفسه دون ماله ولو نقله معه الى دار الحرب انتقض فيه ايضا ولو انقله
 ونقض فيه مبيع او هبة او غيره ما صح نصرة ولو طيله بعث اليه لومات في
 دار الحرب انتقل الى وارثه فان كان ميلا ملطه وان كان حربي انتقل اليه
 وانتقض الامان فيه ويكون للامام خاصة ولو دخل دار الاسلام فعدا اما نا
 لنفسه ثم مات عندنا انتقل ماله الى وارثه الميمل وان لم يكن الاكابر في دار
 الحرب ما انتقل اليه وصار قتيلا للامام وكذا لو لم يكن له وارث ولو كان له امان
 فترك ماله ونقض الامان ولو لم يكن بدار الحرب لم يطل امان ماله فان رجع
 لياخذ ماله جاز سببه ولو ايسر الحربي الذي لاله امان لم يزل الامان عن
 ماله فان قبل انقل الى وارثه الميمل ان كان والآ الى الحربي وصار قتيلا وان
 فاداه اومن عليه رد ماله اليه وان استرقه زال ملكه عنه وان اعق
 لم يعد اليه ولو مات لم يرد على ورثته وان كانوا مسلمين لم يودخل سلم
 ارض العدو بامان فيحرق منه شيئا وجب عليه رد ماله الى ابيه ولو ايسر
 المشركون والاطلاقه بامان فانقض من حربي مالا وعاد اليها ودخل صاحب
 المالك امانا كان عليه رد ماله ولو انقض حربي من حربي مالا ثم دخل
 القترض اليها بامان كان عليه رد ماله يا لو تخرج الحربي بحرية

في الخالف يرد الى ماله ثم من حرج من عقده اما نا الكافر وجب عليه الرضا به ولا يجوز له القدر فان نقضه ان وجب على الامام منعه من النقض ان عرف بالامان فلو عقده الحربي الا ان لم يكن في دار الاسلام وجب له له ودخل ماله تبعيا للامان وان لم يدرك ولو دخل دار الاسلام بغير امان ومنعه من حرج ولا امان له في نفسه ولا ماله ولو اعتد ان دخل متاعه على سبيل التجارة امان لم يكن اما نا وورد الى ماله ويعامل بالمبيع والشرا ولا يسل عن شي ولو لم يكن معه تجارة وقال حسب حيث امانا القبل منه ونحو الامام فيه ولو كان من صنع الطريق او حمله الرمح والمركب الساقي كونه قتيلا او يكون لمن اخذه ترة ط لو عقده الامان ليس في دار الاسلام صح لو عاد الى دار الحرب فان كان التجارة او رسالة او من وفي بيته العهد فالامان باق وان كان للاستيطان بدار الحرب بطل الامان في نفسه دون ماله ولو نقله معه الى دار الحرب انتقض فيه ايضا ولو انقله ونقض فيه مبيع او هبة او غيره ما صح نصرة ولو طيله بعث اليه لومات في دار الحرب انتقل الى وارثه فان كان ميلا ملطه وان كان حربي انتقل اليه وانتقض الامان فيه ويكون للامام خاصة ولو دخل دار الاسلام فعدا اما نا لنفسه ثم مات عندنا انتقل ماله الى وارثه الميمل وان لم يكن الاكابر في دار الحرب ما انتقل اليه وصار قتيلا للامام وكذا لو لم يكن له وارث ولو كان له امان فترك ماله ونقض الامان ولو لم يكن بدار الحرب لم يطل امان ماله فان رجع لياخذ ماله جاز سببه ولو ايسر الحربي الذي لاله امان لم يزل الامان عن ماله فان قبل انقل الى وارثه الميمل ان كان والآ الى الحربي وصار قتيلا وان فاداه اومن عليه رد ماله اليه وان استرقه زال ملكه عنه وان اعق لم يعد اليه ولو مات لم يرد على ورثته وان كانوا مسلمين لم يودخل سلم ارض العدو بامان فيحرق منه شيئا وجب عليه رد ماله الى ابيه ولو ايسر المشركون والاطلاقه بامان فانقض من حربي مالا وعاد اليها ودخل صاحب المالك امانا كان عليه رد ماله ولو انقض حربي من حربي مالا ثم دخل القترض اليها بامان كان عليه رد ماله يا لو تخرج الحربي بحرية

وامرهم ما لم يجب عليهم رده عليها وكذا الواسطة وتوافقها فانما ينزح
المرء من صحبته لمصلحة والقيمة ولو تزوج الحرة بحرية لم يسلح الحق
خاصة والبرية دقة لم يكن للزوجة مطالبة به وكذا الواسطة ولها ورثة
شغار لم يكن لهم المطالبة به ولو كانوا مسلمين كان لهم المطالبة
ولو ماتت الحرة لم يسلح الزوج بعد موتها كان لو انما لم يطالبه الزوج
بالمهر وليس للحرة مطالبة به وكذا الواسطة قبله ثم ماتت طليقة وانما
اليسلم دون الحرة الى الذم شيوا دبعة في دار ما سلام كان امناب
اذا خلى المشركون اسير مسلما من ايديهم واستخفوه على ان يعثو اليهم فداؤ
عنه او بعد اليهم فان كان ذلك كرهنا لم يلزمه الوفاء لهم بوجه ولا فدية
وان كان مختارا لم يجب الوفاء بالمال ولا بعد اليهم مع المصلحة على المال والعجز
في ذلك المرأة والرجل مع اذا اطلب المشركون الامان جان للامام منهم مع
المصلحة فان طلبوا اما لانفسهم ففعل الامام كانوا امنين على انفسهم فان طلبوه
لاهلهم خاصة ففحقوا واهلهم امنوا ولو امنوهم على ذريتهم ففحقوا واولادهم
واولاد اولادهم وان نزلوا والزوجة دخول اولاد البنات ولو امنوهم على ذريتهم
دخول الذكور والاناث وكذا الاناث يدخل في الذكور والاناث اما البنات
والاخوات فيختص بالاناث ولو امنوا اباهم كدخلوا في الاما والامات
والاقرى دخول الاجداد ولو امنوا اناهم دخلوا في انا والابناء يد اباهم
اذا اراد انفا دخول ان تحتاد الذل العاوف بموانع الاشياء فدخل
الرسول بكتاب امان وشهد جماعة من المؤمنين بصفته ثم فتح المشركون
الباب ودخل المشركون لم يحول لهم الشئ اذا كان الكتاب باطلا به اذا
امن المشركون مشركا على ان يعثو لهم الحصص لم يكن لهم نقص ما لهم ولو ادعت
كل واحد من اهل الحصص الا ان حرم استرقاقه مع الاشياء ولو افادعت
الامان على اهل حصص ائمتهم فاستنوه على ذلك فهو امن واهل الحصص امن
ولو قال آمنوني على الف درهم من ثل على ان اعثو لكم الحصص فهو امن على ما طلب
ويكون الباقي قيا ولو لم يفع ماله بالالف لم يكن له ردا على ماله ولو لم يكن له دلم

والمؤمنون على ما طلبوا من اهل الحصص امنوا ولو امنوا اباهم كدخلوا في الاما والامات

وكان له عروضة اعطى من ذلك ما يبارك في الدنيا لو قال له درهم من
دراهمي ولا درهم له كان اقرب يجوز الفخيم فاذا حضر الامام بالاجال
له ان يعقد عليها ان نزلوا على حصصهم فمما يكره هو ان يعقد
ويشتط في الحال كسبعة امور الحرة والاسلام والبلوغ والعقل
والذكورة والفقرة والحالة ولا يشترط علمه بالفقرة اجماعا
هنا الحشم وما يجوز فيه ويختبر له ويجوز ان يكون الحاشي في يده
في الذمة وعلى حشم اسير معهم يلم الا ان يكون حشم الذي فهم فيكون
وان لم يكن اسيرا ولو نزلوا على حشم رجل غير معين غير المعتبرين ما
يختارونه لانفسهم جاز فان اختاروا من حشم حشمه قبل منه والافلاوق
جعلوا اختيارا والتعيين الى الامام جاز اجماعا ويجوز ان يكون الحاشي اثنين
واكثر وان اتفقا جاز ولو مات احد الم حشم الاخر الا بعد الاتفاق عليه
او بعد اخيره ولو اختلفا لم يحسم حتى يتفقا على تعيينه لم يحسم فيه غيره
الامع الاتفاق ولو نزلوا على حشم اثنين اذ هما يلم والاخر كافي لجز
ولو مات من اتفقا على تعيينه لم يحسم فيه غيره الامع الاتفاق ويرد ان
الى ما منهم ولو حكموا من لا حشم فيه لم يلزم الحشم ونزلوا اليانم فلهما لا يعيل
لن يحكم وردوا الى ما منهم من يجبي بالحكم به الحاشي مالم يخالف المخرج وانما
معنى الحشم اذا كان الخطا لمن فان حشم يقتل الرجال وسبي النساء والذرية
وغنيمة المال فندوان حشم باسترقاق الرجال وسبي النساء والذرية واخذ
الاموال جاز وان حشم بالثمن وترك السبي وكل حال جاز مع الخط وان حشم
يعقد الذمة واداء الجزية جاز ولزمهم التزول على حشم وان حشم بالنداء
جاز وكذا ان حشم بالاسترقاق ولو حشم على من اسلم بالاسترقاق وعلى
من اقام على الكفر بالقتل جاز فاذا اراد استرقاق من اقام على الكفر بعد
ذلك لم يكن له وان اراد ان يمت عليه جاز ولو حشم بالقتل واخذ الاموال
وسبي الذرية وراى الامام ان حشم على الرجال او بعضهم جاز اذا نزلوا على
ما حشم به الحاشي فاسلوا قبل حشمه عضوا اموالهم ودمائهم وذريرتهم من
الاستغناء والقتل والسبي ولو اسلوا بعد الحشم اعلم فان كان قد حشم

ان حشم على ما طلبوا من اهل الحصص امنوا ولو امنوا اباهم كدخلوا في الاما والامات

بقتل الرجال وسبى الذراري ونهب الاموال من الخدم عليهم السلام كان قتيلا
بقتل الرجال وسبى الذراري ونهب الاموال من الخدم عليهم السلام كان قتيلا
الامام استقام بعد الاسلام لم يجز وسبقه المال ولكن في الذرية
ولو حرم بقتل الرجال وسبى الذراري وانما المال كان المال غنمة ويجب
فيه الجحيم ولو لم يعل ان يحكم فيه كتاب الله تعالى والقرآن حرم
لا لانه ليس بمشروع فيحصل اختلاف ارجح اذا دخل حريم النبايات
فقال له الامام ان رجعت الى دار الحرب فان ائت عندنا نصيرت فيك
خصما فاقام سنة جان ان ياخذ منه الجزية ولو قال له اخرج الى دار
الحرب فان ائت عندنا نصيرت نفسك ذميا فاقام سنة قال ائت لاجل
قبل قوله ولم يجوز اخذ الجزية منه بل يرد الى ما له قال الشيخ ولو قلنا
انه يصير ذميا لان مخالف الامام كان قوياك اذا حرك الحرك بالرد
لم يجز واذا انتقوا على حاكم الجحيم عليه الخ لم يجز سواء كان قبل
الشيخ كرم او لم يقل بل يجوز ان يخرج نفسه من الجوارم واذا اخرج الحرك لا
يجوز لم ينفذ فلو حرم بعد ذلك بالبايع فالوجه النفوذ الفصل
الرابع في الغنمة وهي الثاوية في الغنمة سواء الكلب والحيوان والجمادات
والثياب والزرعات وغيرها او الكلب بالقتال والجمادات بالقتال
واذا ما ملته ما ينقل ويحول كالافقة والحيوان وما لا ينقل كالعقارب
وما هو سبي كالاطفال والنساء الغنم لا قال فيها ينقل ويحول وفيه
في مباحث اما يحرمه الجحيم ما ينقل ويحول ان لم يصب ملكه بل كان جرح
والخمس من الجحيم وان كان مما يصب ملكه من الاشياء المملوكة
فهو للغنائم خاصة بعد اخراج الجحيم والحيوان والاشياء المباحة في الاصل
كالنبيذ والاحجار والاشجار فان لم يكن عليه اثر ملك فهو للموحد
وليس غنمة والافقية ولو وجد ما يحتمل ان يكون له وللجحيم كالباح
فالاقرب ان حكمه حكم اللقطة وقيل يعترف سنة لم يلق بالغنمة ولو اذاعه
مسلما فالاقرب ان عليه البيعة ولو اذاعه من سبوتهم او من خارجها بالاقعة له
في ارضهم كالمس والادوية فهو احق به ولو صارت له قربة بقتله او معالجته

والغنائم هي ما يملك من اموال الكفار

فان ذلك لو ترك صاحب الغنم شيئا من الغنمة على امرئ حمله فقال
من حمله فهو له كان جوارا ونصير لآخذه ولو وجد في ارضهم وكان اذ كان
كان في موضع يقدّر فهو كما لو وجد في دار الاسلام يخرج منه الجحيم والباقي
له وان لم يقدّر عليه الا جماعة من المسلمين فالاقرب ان غنمة ح
لا يجوز التصرف في شيء من الغنمة قبل القيمة الا ما لا يثبت منه كالطعام بخلط
الذرات مع الحاجة لا بد منها ويجوز دفع الحيوان المأكول مع الحاجة
ولا يجب عليه القيمة ويرد جلودها الى المغنم ولو استعمله في سفار او ليعمل
او شراكم رده الى المغنم وعليه اجرة المدة وارش ما نقص ولو زادته
القيمة بالمصنعة لم يكن له شيء ولا يجوز تناول ما عدا الطعام والعلاف
واللحم ولا استعماله ولا الانفراد به ويجوز استعمال الدهن المأكول في
الطعام عند الحاجة ولو لم يكن مأكولا فاحتاج الى ان يدهن به
او يدهن به رقيقه لم يكن له ذلك الا بالقيمة على شكل ويجوز ان
ياكل ما يتدوى به او يشربه كالحلأب والسكرنجين وغيرهما عند الحاجة
وليس ان يغسل ثوبه بالصابون ولا يفتق بالياود ولا اتخاذ النعل
منها ولا الخرب ولا الخف ولا الجبال من الشعر والكت التي لم ان
استعمل بها كالطيب والادب فهي غنمة وان لم ينفع بها كالتورية والاكحل
فان امسح بالانفعا يحلودها او رفقها بعد الغسل كانت غنمة ولا
ثملا وجوارح الطير والبناء غنمة وكذا الكلاب الصيد ولو لم يربطها
احد من الغنائم جاز ان يراها واعطاها غير اخافه ولو رغب فيها بعض
الغنائم دفعت اليه ولا تحبس عليه من نصيبه ولو رغب الجميع فست
ولو نعت رتب الغنمة او ياتوا في الجحيم افرغ بينهم ان الجحيم من
فلجنت غنمة ولا يعطى احدا ولا يجوز لبس الثياب ولا تلويث دابة
من المغنم ولو كان للعدا دواب او رقيق جان ان يطعمهم فما جرد
له الاكل منه سواء كانت للغنم او للتجارة ولو كان معه ثبارة او صنف
لم يكن له ان يطعمها من المغنم بخلاف الخيل اذا ثبت يدها ليلين
الغنمة لم يجز التصرف فيها ولا في بعضها حتى الطعام الامع الضرورة

غيبا فان اختار الامام ان يفادي به مالا او رجلا جاز يشترط ان يكون
 له عشرة نجبة من المسلمين فان لم يكن له عشر لم يجز رده اليهم وماله
 الفداء نجبة للعالمين ولو اقبل الاسير قبل ان تقع والاسير لم يجز
 قتله ولا استرقاقه ولا الفاداة به سواء اقبل في حصن محصن او مضمون
 او رمي نقيصه في يده ويكون دمه يحرق نأوكذا ماله وذريته الا طعنا
 واما الباغون فمحمدين الكفار واما الذور والارضون التي
 لم يهي في ولا يظن لها اح اذا اسر المشرك البالغ وله زوجة لم يوس
 المسلمون فالزوجة باقية فان من عليه الامام او فاداه لم ينفس النكاح
 وان استرقه انفس ولو ايسر الزوجان معا انفس النكاح وكذا انفس لو كان
 الزوج صغيرا او ايسر الزوج سواء سى الزوج اى لا ولد الوسى يراها
 يوم او ابنة او ابنة او ناقص وسواء سباه رجل واحد او اثنتان والوجه
 انه اذا سباه واحد فله بها معا كان النكاح باقيا ما لم يسهه ولو كان
 الزوجان مملوكين قيل لا ينفس النكاح والوجه تحريم الغنم اذا اقبل
 المحرر في دار الحرب حتى ماله ودمه واولاده النصفان من المولى والمالك
 المحصن هنا انما هو ما ينقل كقول الله لا ينقل فانه في المسلمين ولو دخل
 دار الاسلام فاعلم فيها وله اولاد صغار في دار الحرب صاروا مسلمين ولم
 يحسن سبهم ولو اقبل وله حمل تبعه في الاسلام وكذا لو سببت المرأة وهي
 حامل وقد اقبل ابوه او كانت الحرة برة حاملا من مسلم يوطى مباح كانت
 دون الحمل ولو اقبل في دار كوله فيها عقار عن المسلمين سلمت على ماله
 الموقوف له دون الارضين والعقارات فانها يكون غنمه ولو استاجر مسلم
 من حربى ارضه في دار الحرب تحت الاجارة فلو غنمها المسلمون كانت غنمه
 وكانت المنافع للمبتاع ولا يبطل الاجارة لو اعتق المسلم عبده الذي
 فلقق بدار الحرب ثم اسير في جوان استرقاقه وجها من بيتا من طلق
 الاذن في الاسترقاق ومن يوجب حق الولاء للمعتق المسلم فصار كالاثن
 المملوك ولو اعتق الذي عبده الذمى صح عقده فان لم يلق بدار الحرب
 فاسير جاز استرقاقه واذا اقبل عبد الحرق او امته في دار الحرب لم

اقبل سواه فان خرج البنا قبل ماله تحرق والا فهو على الرقة قال الشيخ
 ولو قلنا انه يصير حرقا على كل حال كان قريبا ولو كان المولى صبي او امرأة
 لم يسلخ غنم وقد حارب العبد المسلم معناه جان ان يسلخ ماله
 لو اسلمت ام ولد الحرق وخرجت البنا قبل ماله غنم واستمرت نفيها
 لو اسلم العبد دون ماله حتى غنم العبد انقل الى المسلمين ولو اعتق
 المولى لنفسه امانا ثم يفت المسلم على ماله وكذا حرم المدين والكاتب
 والمشرط والمطلق واما الولد اذا سببت المرأة ولدها الصغيرة
 المتفرقة بينهما بل ينبغي للامام ان يدفعها الى واحد ولو قصر به دفعها
 اليه واستغاد الفاضل لاجلها والمخمس فان لم يفعل باعها وردتها والعلم
 وحرم بعض اصحابنا المتفرقة والاقوى ما قلناه ولا يذول الشراعية
 برضى الا تم بالمتفرقة وحكم البيع هذه الخرج ويجزى للمالك المتفرقة
 بين الامم ولدها واذا بلغ الصبي سبع سنين جازت المتفرقة ولو باع
 الامم بانفادها او الولد بانفاده كان مشروها عندنا ووجه البيع وعند
 الشيخ يحرم ويصح البيع قال الشيخ يجوز المتفرقة بين الولد والولد
 وبينه وبين الجدة امه الامم وبين الاخوين ومن من
 خرج من عود الا يربى من فوق واسفل مثل الاخوة واولادهم والاعمام
 واولادهم وسائر الاقارب والاختلاف في جوان المتفرقة بينه وبين الرحم
 غير المحرم وبينه وبين الامم من الرضاة او الاخوة منها وفي جوان المتفرقة
 بينهما في العتق بالواشترى من المغنمين او اشترى وجسوا عليه بنصيبه
 بناء على انها اقارب يحرم المتفرقة بينهما فظهر انه لا يسيب بينهم وجه عليه
 رد الفاضل الذي فيه على المغنم يبيح لو حنته جارية ذات ولد صغير
 ولم يبعدها مولاها قال الشيخ لا يحسن بيعها منفردة عن ولدها بل باعان
 معا ويعطى المبتى عليه ما ياتى بل فمة جارية ذات ولد منفردة عنه والباقي
 للبيته ولو كانت حاملا لم يملك جان بيعها معا اذا كان منفصلا قال
 الشيخ رحمه الله لو باع جارية حاملا الى اجل فليس للشرى وقد وضعت
 ولدا مملوكا في جوان رجوعه فيها دون ولدها وجهان ولو باع جارية

واما ما ذكره من ان العبد اذا سببت المرأة ولدها الصغيرة المتفرقة بينهما بل ينبغي للامام ان يدفعها الى واحد ولو قصر به دفعها اليه واستغاد الفاضل لاجلها والمخمس فان لم يفعل باعها وردتها والعلم وحرم بعض اصحابنا المتفرقة والاقوى ما قلناه ولا يذول الشراعية برضى الا تم بالمتفرقة وحكم البيع هذه الخرج ويجزى للمالك المتفرقة بين الامم ولدها واذا بلغ الصبي سبع سنين جازت المتفرقة ولو باع الامم بانفادها او الولد بانفاده كان مشروها عندنا ووجه البيع وعند الشيخ يحرم ويصح البيع قال الشيخ يجوز المتفرقة بين الولد والولد وبينه وبين الجدة امه الامم وبين الاخوين ومن من خرج من عود الا يربى من فوق واسفل مثل الاخوة واولادهم والاعمام واولادهم وسائر الاقارب والاختلاف في جوان المتفرقة بينه وبين الرحم غير المحرم وبينه وبين الامم من الرضاة او الاخوة منها وفي جوان المتفرقة بينهما في العتق بالواشترى من المغنمين او اشترى وجسوا عليه بنصيبه بناء على انها اقارب يحرم المتفرقة بينهما فظهر انه لا يسيب بينهم وجه عليه رد الفاضل الذي فيه على المغنم يبيح لو حنته جارية ذات ولد صغير ولم يبعدها مولاها قال الشيخ لا يحسن بيعها منفردة عن ولدها بل باعان معا ويعطى المبتى عليه ما ياتى بل فمة جارية ذات ولد منفردة عنه والباقي للبيته ولو كانت حاملا لم يملك جان بيعها معا اذا كان منفصلا قال الشيخ رحمه الله لو باع جارية حاملا الى اجل فليس للشرى وقد وضعت ولدا مملوكا في جوان رجوعه فيها دون ولدها وجهان ولو باع جارية

ما نبت يولد مملوكا بهدا المشتري وعلم ببيعها لم يحن له ردّها بالعيب ولو كانت
 حاملة لجنين من الرذ والارضين بعد اذ اسي من لم يبلغ صل يبقا في الحمار فان
 سبي مع ابويه الضارفين فهو على دينهما وان سبي منفردا عنها فالك الشيع
 بيع السالى في الايلاام فلد يبع من كافر بطل البيع ولو سبي مع لحيته ما فالك
 شيخ شيخ ائمة ابويه في القدر ولو مات ابو الفحل المبيى معها لم يحكم
 بايلاامه وكره بيعه على الضافر منه الحبل هو الذي يحلب من بلاد الشرك
 فان حلب قوم وتعارف اثنتان بما يوجب الارث قبل ذلك سوار كان
 قبل العتق او بعده ويورثون على ذلك سوار كان اليه نسب الوالدين
 والولد ومن يتغرب بها فلو احدث من بلاد الشرك كان رقيقا فاذا اعتقه
 الباني نعت عنه ونبت عليه الولاد فان اقر المعتق بنسب حده او اب
 او ابن عم فالوجاهة لا يقبل الا بالينة او تصديق المقر به ولو اقر ولد
 فالاقرب انه كذا لك يو لو اسلم المشتري كذا ولم يحن معه ما يركه ويجز عن
 المشي لم يجب قتله ولو بدر ميل فقتله كان هدا فاجب ان يطعم الاسير
 ويسقى وان اراد بقتله بعد لحظة بن يكره قتل من يجب قتله صبرا وهو
 اكبر للقتل حج لو وطى جارية من العتق قبل القسمة عالا ما التحريم ذوى عنه من
 الحدة فقتل ان نصيبه منها ويقام عليه الا ان يقدار نصيبه في الغنائم سوار
 قتل او كثر واو لو وطىها جاهلا بالجنس سقط عنه الحدة قال الشيخ لا يجب
 على والي جارية المغر المهر ولو اخطبها قال كافر حكم ولها حكمها له منه قد
 نصيبه من الغنمة ويقوم بقيته من الغنائم عليه فان كانت الغنمة قد رقت
 فقد استوفى وان كان اقل اعطى تمام حقه وان كان اكثر رد الفضل والحق به ما
 الولد لم يورثها والجارية ام الولد والخال ويقوم الجارية عليه ويلزمهم العتق
 كانت الغنمة رد النصيب لحيته عليه وان كان اقل اعطى تمام حقه وان
 كان اكثر رد الفاضل وانما يقوم الولد الواحد اذا فرقت الجارية بعد
 فبقوا من معا وبأخذ الغنائم الفاضل من القيمين عن النصيب ولو فرقت
 قبل وضعه لم يقم الولد عليه بطل لو وطى بعد القسمة وحصولها ونصيب
 تتعين الامام ولم يشترط الرضى كان الوطى مصادرا للملك وان عيشت لغيره

بأق

وجب عليه ما يجب على الوالي امة غير من الحدة والمهر ورقبة الولد مع العلم ولو
 توهم ان تعين الامام غير كاف في التملك فويل كان شبهة سقطت الحدة
 كك لو وطىها وهو معبر فقتل من عليه مع ولدها واستتبع في نصيبه
 فان امتنع كان له من الجارية بعد رد نصيبه ويحق رد من الولد بقدر
 النصيب والباقي للغائبين والجارية ام الولد كذا لو كان في الغنمة من
 يتفق على بعض الغنائم قال الشيخ الذي يقتضيه المذهب انه من
 منه نصيبه منه ويكون الباقي للغائبين ولا يلزم قيمة الباقي ولو جعله
 الامام في نصيبه او نصيب جماعة هو احدث فانه يتبع نصيبه والاقرب
 انه لا يجب عليه شراء حصص الباقيين ولو رضى بالقيمة فالاقرب ان يقوم
 عليه مع اليسار ولو ايسر اياه منفردا فالاقرب عدم عتقه عليه ولو ايسر
 اياه او اتيه صار رقيقا وعق عليه كك لو اعق بعض الغائبين عبدا
 من الغنمة قبل القسمة فان كان من لا يثبت فيه الملك كالأرجل لم يصح
 عتقه وان كان من يملك كالمراة والصبي فالاقرب صحة عتق نصيبه
 ويقوم الباقي عليه فيطرح في الغنمة لغيره من الغنمة شي وان كان اقل
 اعطى للمام وان كان اكثر رد الفاضل **الفصل الثالث في الارضين**
 وفيه حياضة الارضون على اربعة اقسام احدها ما يملك بالانتفاع
 ويؤخذ قهرا بالبيع فانها لليمين فاطبة لا تختص بالمقاتلة ولا
 يفضلون على غيرهم ولا تعين الامام بين قيمتها ووقفها وتقدير اهلهما
 عليها بالمخارج وقبلها الامام لمن يقوم بعادتها ما يراه من النصف والثلث
 وعلى المتقبل اخراج مال القبالة وحق الرقبة وفيها يفضل في يده اذا كان المتقبل
 نضا بالعشرون ونصف العتق ولا يصح التصرف في حدة الارض بالبيع والشراء
 والوقف وغير ذلك وللامام ان ينقله من متقبل الى غيره اذا انقضت
 مدة القبالة وله التصرف فيه بحسب ما يراه من مصلحة الدين وارتفاع
 هذه الارض ينصرف الى الميسر باجمعهم والى مصالحهم وليس للمقاتلة فيها
 الامثل ما لغيرهم من النصيب في الارتفاع **الشك** في كون اسر اهلهما طوعا
 من قبل نفقهم من غير قتال فيلزم في ايديهم ولما لم يصح لهم التصرف

المتقبل

الارض

بالبيع والشراء والوقف وسائر أنواع التصرفات اذا عزموا وقاموا بها
 ويؤخذ من العشر ونصف العشر زكاة اذا بلغ النصاب فان تركوا
 ما و تركوها حراما كانت للمسلمين قاطبة وجزاء للامام ان يقبلها
 من بيعها ما يراه من النصف او الثلث او الربع وكان على المتقبل بعد
 اخراجه حق القبالة وموتة الارض اذا بقي معه النصاب العشر او نصف
 العشر وعلى الامام ان يعطى اربابها حق الرقبة الثالثة ارض
 الصلح وهي كل ارض صلح اصلها عليها وهي ارض الجزية يلزمها بصلحهم
 الامام عليه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك فاذا اقبل اربابها كان
 حرم ارضهم حرم ارض من اسلم طوعا او نكاحا ويقتطعونها لانه جزية
 ويصح لاربائها التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة وغير ذلك والامام
 ان يرد ويقتصر بصلحهم عليه بعد انقضاء مدة الصلح حسب ما يراه من
 زيادة الجزية ونقصانها ولو اعلم بالملك من صلحهم وانقل ما عليها
 الى رقبة الباقية هذه اذا صلحوا على الارض لم اقل الاصلح على ارض
 للمسلمين وعلى ارض الجزية كان حكمها حكم الارض التي هي عتقة
 عامرها للمسلمين ولو انها للامام ارض ارض الانفال هي كل
 ارض اجلها عليها وتركها او كانت مواتا لغير الملك فاجبت او
 كانت اجمالا وغيرهما لا يزرع فاستخدمت من ارضها فانها كلها للامام خاصة
 ولا نصيب لاحد معه فيها وله التصرف فيها بالقبض والهبة والبيع والشراء
 حسب ما يراه وكان له ان يقبلها ما يراه من نصف او ثلث او ربع ويجوز
 له نزعها من يد متقبلها اذا انقضت مدة الزمان الا ما اجبت بغيرها
 فان من احيائها الى بالتصرف فيها اذا قبلها بما يقبلها غيره فان لم
 كان الامام نزعها من يده ويقبلها لمن يراه وعلى المتقبل بعد اخراجه
 مال القبالة له فيما يصل في خمسة العشر ونصف العشر من قيام الارضين
 اذا اخرج الايمان مؤنته وموتة عياله ليستبه وجب عليه فيما بقي بعد
 ذلك الخمس لاصلاح الارض المأخوذة عتقة للمسلمين قاطبة ان كانت
 حياة وقت الفتح تصرف الامام حاصلها والمصلح مثل سبيل الثغور ومع
 ما فيه عشر او ثلث العشر

في ارض
 الجزية

في ارض
 الانفال

او ابيه فلو شرط عليه الهدنة شرط فاسد مثل ان يشترط عدم الجزية او
 اظهار الشك والاحتياط الحان او ادخال المساجد والحرم في الدواوين
 العقد اشغال يتفق للامام ان يشترط عليهم كل ما فيه اغل للمسلمين
 وروعة لهم وحله ما يشترط عليهم ستة اقسام احدها يجب شرعا ولا يجوز
 تركه وهو شرط الجزية عليهم والشم احكام الاسلام فلو اخل بها او ابدى ما
 عهدا او نسبنا لم ينفذ الهدنة وكما لا يجب شرعا ولا طلاق وعنه وان
 لا يعلم ما ياتي الامان من العزم على حرب المسلمين او امداد المسلمين
 بالعدة وهذه النسيان يقتضي العهد مخالفتها سواء شرط ذلك والعهد ان
 لم يشترط وما سبق اشتراطه مما يجب عليهم الكف عنه من تركه انما للمصلحة
 وعدم اصابتها باسم الفتح وان لا يشعروا سلبا عن دينه ولا يقطع عليه الطريق
 ولا يوقو للمسلمين عيالا ولا يعين على المسلمين بدلالة او كتابه كتابا
 احد الحرب يقتضيه باحوال المسلمين ولا يفتلوا مسلما ولا مسلمة فني فعلوا
 شيئا من ذلك وكان تركه مشروطا بالعهد نقصوا العهد والا فلا يلزمهم
 الامام ان اوجب الحماية جدا ولا يعزهم وما فيه عصابة على المسلمين
 مثل ذكر دينهم او كتابهم او دينهم بسوء فان نالوا بالسب لله ثم او
 اسروا وجب قتلهم وكان نقصا للامان ذكرهم بدون السب او نالوا
 كتاب الله او دين الاسلام بالانقيص نقصوا العهد ان شرط عليهم الحق والالا
 فلا وما يقتضي المنكر والاضر على المسلمين فيه وهو ان لا يحدوا النبي ولا يعبه
 في دار الاسلام ولا يردوا اموالهم بقتلهم ولا يضربوا ناصيا ولا يطايعوا
 انبيئهم على نيل المسلمين ولا يظهروا الكفر والفسق في بلاد الاسلام فهذا
 كله يجب عليهم الكف وان لم يسوروا فان خالفوا وكان تركه مشروطا
 بنقصوا العهد والا فلا وفروا بما يقتضيه الحناية وقال الشيخ لا يكون نقضا
 للعهد ان شرط عليهم السادي ان يمتنعوا عن المسلمين ويبقى للامام ان يشترط
 عليهم وعقد الهدنة التمسك بها من وشعورهم وكونهم يظهروا ما يخالف
 لورثة سائر الوان الثياب وباحد هي شبه الزمان في وسطهم ان كانوا اعداء
 والابعلامه كخزفة يجعلها فوق عاتقه ويبقى ان عظم رقبته خامر رصاص

او يجازي كخديده او يضع فيه جليلا او حرم الميثاق به ولما يامن نياهم ليس
شي يفرق بينهم وبين السلطنة بان يشهدوا ان الميثاق قد اخذوا
بان يكون احدهما اجرا والاخر ايضا ولا يفرق بين فاجر الميثاق
ولا يفرق بين شهودهم ولا يكون للثقل بل ما عداها بغير شهود ويكون
عرضا رجلاه الى جانب وظهوره الى اخر وصعوب تعذيب السبوف وحمل
السلالج والتخاذه ولا يملك بكنى المسلمين ككنى القوم والى عبدالله والى محمد
ولا يفرق من الكنى بالكنية المستأمن وهو المعاهدة هو الذي يكون
له امان ذمة محمود للامام ان يؤمنه دون المولى بعوض وغيره ولو اراد ان
يعبر حولا وجب عليه العوض فاذا اعتدله الامان فان خاف الامان للثانية
نبت اليه الامان ورد الى دار الحرب ديني للامام اذ اعتدله الذمة ان كتب
اسمهم واسماء ابائهم وعددهم وعلمهم ويعرف على كل عشرة عرفا فاذا
عقد الذمة عصوا انفسهم واموالهم واولادهم للاصاغر من القتل والحبس
والهيب ماداموا على الذمة ولا يتعرضوا لخصائهم ويحرم قتلهم
وخضابهم ما لم يظهر بها ولو توافوا الشاخي الحارم بين الحزم يحرم
المسلمين ومن ردهم الى حكمهم ومن اراق لهم من المسلمين خرا لقتل خبره
فان كان مع الظاهر فلا شيء عليه وان كان مع استئمانه به وجب عليه
القيمة عند مقتله لا يجوز اخذ السوية من الجحمانا على المسلمين
كالنحر والخنزير ويجوز اخذها من ذلك ظلمة اذ امانت الامام وقد
صرفت لما قرره من الجزية املا معينا او اخذت كل الدوام وجب على القائم
بعده امضا ذلك المظلم الرابع احكام الابنية والميثاق
والهاجده وفيه باب بحث الاجور لاهل الحرب ان يدخلوا دار الاسلام
الا باذن الامام ويجوز له الاذن للعلمية بعوض وغير عوض مع الحاجة
كنقل الميرة واذا الى بيالة ولو كان ما حرا لا يحتاج المسلمين الى تجارته
كالوطر وشبهه لم ياذن له الا بعوض ماله مطلق سواء كان غنما او اموالهم
او لم يكن ولو اذن بغير عوض لمصلحة جاز ولو اطلق الاذن ولم
يشترط العوض ولا عده في العوض اشكال وقرى الشيخ عدمه

يعبر

نعم

فان شرط الامام شرطها اياها بان ياخذ منه العتق كل سنة او اقل او اكثر اخذ
منه والاخذ ما يراه مصلحا ولو دخل الحرب بغير امان وقال ايتت بيالة
قبل قوله ولو كانت قال امنى لم يقبل الا بالبيعة ولو لم يدع شيئا
كان للامام قتله واسترقاقه واخذ ماله لا يجوز لشركا اذى او حقت
يكنى الحمان وتسمى الحجاز مكة والمدينة واليهامة وخيبر ونسج وثابت
فيها القبايعي بجانب المحقة بين يديها وثامنة قال الاصمعي ابو عبد الله
العرب ما بين عدن الى ربيعة الحواف طولها ومن جذرة واليوصل الى اطراف
القام عضا وقد يطلق جزيره العرب على الحجاز ويجوز له دخول الحجاز باذن
الامام للجماعة ويجوز للامام ان ياذن لهم في مقامه لثمة ايام فاذا اقام في بلد
لثمة ايام استقل به الى بلاد اخر وانما ياذن الامام مع المصلحة لحمل المخرج
لو دخل الحجاز مشرك بغير اذن الامام عقود ولا يقتل ولا يسترق وان
كان جاهلا لم يعقد ومنه عن المعاهدة ولو دخل باذن واقام لثمة ايام جاز
ان يقتل الى غير من بعض مواضع الحجاز لثمة ايام وهكذا ولو مر من الحجاز
جاز له الاقامة ولو مات دفن في مكانه لا يجوز له الاجابة ارض الحجاز
باذن وعنه قاله الشيخ فلا جاز ان لم يرض من المقام اكثر من لثمة ايام ولو كان
له دين على رجل فارد الاقامة لا تقتضيه لم يرض له ذلك وكفره قال
الشيخ لا يفرق من ركب من الحجاز ولو كان فيه حراس وحال منع من
سكنها وكذا سواحل الحجاز لا يجوز له دخول الحرم لا اجبارا ولا
استيطانا ولا دخول اللجنة فان مرقه لاهل الحرم منع من الدخول اليه وان
اراد اهل الحرم السلام منه خرجوا الى الكحل واتباعا منه ولو جاز ريبا الى الامام
بعث اليه نقية يسمع رسالتهم ولو امتنع من اذائها الامانة خرج الامام اليه
من الحرم ولو دخل الحرم علما بالحرم عتق وان كان جاهلا لم يعذر الا ان
يعاود بعد النهي فان مرض في الحرم نقله منه ولو مات لم يدفنه فيه وان
دفن فيه قال الشيخ يترك على حاله والوجه تشبهه واخراجه الا ان يقطع
ولو صالحهم الامام على دخول الحرم بعرض قال الشيخ جاز ذلك ووجهه في
العرض وان كان خليفته وكان العوض فاسدا بطل وله اجرة المثل لو

الامام

الامام

صالح الرجل او المرأة على الدخول الى الحجاز يعرض حاز ولو صالح المرأة على سكنى دار اسلام غير الحجاز يعرض لم يلزمها ولا يجوز لذيها ولا لغيره من اصناف الكفار دخول المسجد الحرام بالاجاع باذن وعمره وكذا غيره من المباحين عندنا ولا يجوز للمسلم ان يذبح في ذلك ادا وقد قوم من المسلمين الى الامام انزلهم في فضول منازل المسلمين فان لم يكن لهم فضول منازل حاز ان يسلم في دار صفاة ان كانت والا يرضى في اقلية الدور والطرفات ولا يمكن دخول المباح ح الحلال التي يغد فيها احكام المسلمين بله احدها انتهاء المسلمين واحده لوه واختاره كالبحر والنفقة فلا يجوز احداث كيفية فيها ولا بيعه ولا بيع لصلواتهم ولا صومعة راهب اجاعا ويجوز ابقاء ما وجد من البيع والكنايس الثاني ما فتحه المسلمون عنوة فهو للمسلمين ولا يجوز احداث بيعه ولا بيعه ولا صومعة راهب فيه وما كان قبل الفتح فان هذه المسلمون وقت الفتح لم يجوز استبداده ايضا وان لم يبد منه قال الشيخ لا يجوز اقراره في الثالث ما فتح صلى على ان الارض لهم فلم يحد ما شاؤا منها واظهار الخور والكنائز وضرب الناقوس وان صولوا على ان الارض للمسلمين ويؤدون الجزية فالحكم في البيع والكنايس على ما يقع عليه العلم ان شرط اقرارهم عليها او على احداث ذلك وانتا به حاز وان شرط على ان لا يحدوا شيئا ويجزوها حاز ايضا ولو لم يشترطوا شيئا لم يجوز بيعها واذا اشترطوا التجديد ينفى ان يعين مواضع البيع والكنايس كل موضع لا يجوز له احداثه في داره احداثه حاز بقضية وتجزيه وكل موضع لهم اقراره لا يجوز هدمه فلو انهم ترددوا في حوز اعادته ويجوز لهم ما تشعب منها واصلاحه كدور اهل الذمة ان كانت محدثة مثل ان تبنى الذين عرصة يستأنف فيها بناء فليس ان يعلم على بناء المسلمين لان يساوية بل يجب ان يقصر عنه وان كانت مشاعة تركت على حالها وان كانت اعلى من المسلمين وكذا لو كان للذمي دار عالية فاشترى المسلم دارا الى جانبها اقصر منها فان كانت لا يكون على الذمي هدم علوه ولو انتم هدم علوه ولو انتم هدم دار الذمي

العالية فارد تجديدها لم يجوز له العاقبة على المسلم ولا المياوة وكذا لو هدم ما ارفع لم يكن له اعادته ولو تشعب منه شيء ولم يهدم حاز ربه واصلاحه ولا يجب ان يكون اقصر من بناء المسلمين باجمع في ذلك البلد والمسلمين ان يقصر عن بناء محله بالانبيى نصيب اهل الذمة في المجالس والامام بالمسلم واذا سلموا على المسلم اقصر في الزدة على قوله وعلى حكمه في الجزية مصرف الغنيمة سواء للمجاهدين وكذا ما يوجب من عليه المعاضة لدخول بلاد اسلام الفضاة باب البيع والمهادنة وتبدل اهل الذمة دينهم ونقض العهد وفيه مطالب اقول في المهادنة وفيه كبحان الهدنة والمهادنة والمعاهدة وضمة القتال وترك الجزية الى مدة يعرض وغيره وهي مشروعة بالنسب والاجاع وانما يجوز مع الصلح للمسلمين اما اضعف عن المهادنة اولها اسلام اوله والجزية والتمزام احكام اسلام والولم يكن للصليحة للمسلمين لم يجوز مهادنتهم اذا اقتضت الصليحة الهدنة وجب ذلك لمدة ولا يجوز مطلقا الا ان يشترط الامام الخيار لنفسه متى شاء وكذا لا يجوز الى مدة مجبولة واذا اشترط مدة معلومة لم يجوز ان يشترط نقصها للمشاء منها ويجوز ان يشترط الامام لنفسه وان يشترط لهم ان يقدم ما شاؤا ولا يجوز ما اقرم الله تعالى اذا اقتضت الصليحة المهادنة وكان في المسلمين قوة لم يجوز للامام ان يهادنهم اكثر من سنة ويجوز ان يهادنهم اربعة اشهر فادون وهلم يجوز اقل من سنة واكثر من اربعة قال الشيخ الاظهار لا يجوز ولو قبل بالجواز مع الصليحة كان قويا ولو لم يكن في المسلمين قوة واقتضت الصليحة مهادنتهم الثمن من سنة لمكدة بيت لها باعداد قوة او ليتفرغ لعدو هو اشدي بقاء من الذي يهادنه اوله حاز قال الشيخ دابن الحنبل ويقتد بعشر سنين فلا يجوز الزيادة عليها فلو عتقة اكثر من عشر سنين بطل الزائد خاصة لو اراد حتى دخول دار اسلام ويولا او يستأمن فان كان اقتضاها من نقل مبرة او تجارة او اداة رسالة محتاج اليه المسلمون حاز للاسلام

فيه

الادب بعرض وغيره يمين ولفظة وان اراد الاقامة قال الشيخ يجوز الى البعثة
المسيرة لان بدو الوجه عند كسر الجوان مع المصلحة لا الهبة ليست واجبة
على كل تقدم سواء بالمسلمين قوة او ضعفه ويجوز عمل غير مال ولو سلم
الامام على مال بدفعه اليهم كان مع الضرورة لا بد ونها وهل دفع المال مع
الضرورة واجب الاقرب عدمه واذا بدد المال لم يملكه الاخذ ويجوز ان
يراد عند الحاجة على وضع شيء من حقوق المسلمين في اموال المهادين وان
وضع بعض ما يجوز ملكه من اموال المشركين بالقدرة عليهم حفظا لاصحابهم
وبجواز من دواب الحروب ولا يجوز عقد الرهانة ولا الذمة بالجزية
الاسم الامام او نائبه استأخذ الامان فيجوز لاحاد الرعايا ان يؤمنوا باحد
المشركين اذا عقد الهبة وجب عليهم حايث من المسلمين واهل الذمة
ولا يجب من اهل الحرب ولا حايث بعضهم بل بعض ولو ائلف بيل
او ذم على شياضهم ولو ائلف على شياضهم ولو اعان على قوم من اهل
الحرب فيستوفى لهم عليهم استقام والوجه انه يجوز للمسلمين شراءهم
الشرط المصلحة عقد الهبة لا يلزم مثل ان يشترط عليهم مالا او معونة
للمسلمين والفاصل بين كل العقد مثل ان يشترط رد ابيها او السلاح ولو
شرط رد من جاء بيلما من الرجال فبيلما فارادوا اخذه فان كان ذا
عشيرة يخطونه من الاقتنان جاز ردّه بمعنى انه لا يمنعهم من اخذه اذا
طلبوه ولا يحرم على المضرم مع ولا يمنع من الرجوع اليهم ان اختار ذلك
وله ان يامر بقتل بالقرية او المقابلة وان كان متخفيا لم يجز ردّه
ولو شرط في الصلح رد الرجال مطلقا لم يجز وبطل الصلح مع بطلان لا بد
من جاز منه وبطل كان او امارة ولا رد البدل عنها بحال ولو جاز حتى رد
الاسلام كما قاله المسلمين لم يرد ولا بد من الجنون ولو بلغ او افاق فان جاز صفا
الاسلام فانما من المسلمين وان وصفا الكفر فان كان ممن لا يقدر اهله عليه الزنا
بالاسلام او رد التي بائنها وان كان ممن يقدر اهله عليه الزنا بدله او الحيرة
ولو جاز عندنا حكمنا بحرية ولو جاز سبيهم لم يرد عليه ولا يمنه طرد
النساء اليها جازت النكاح على الاطلاق ولو صلاحيهم الامام على رد من جاء
من النصارى مسلمة لم يجز الصلح ولو طلبت امرأة او صبىة الخروج من عند الكفار

كأن

عليه

جان لغيره اخرجها ويعدن ان يرد عليه من المصلحة اذا عقد الهبة فله
فما عنهم انسان بيلما او يان لم يجب ردّه اليهم ولا يجوز ردّه اليهم
حقا او عقدا او رجلا او امرأة ولو اطلق الهبة ثم جازت امرأة مبيعة او
جاءت كافرة وسلمت لم يجز ردّها فان جاء ابيها او اخوها او احد ابائها
لم يدفع اليه ولو طلب احد من مهرها لم يدفع اليه ولو جاء زوجها او وكيلها
لم يملك وان طلب مهرها لم يكن قد سلمها اليها فلا شيء له وكذا لو لم يسلمها
وان كان قد سلمه ودفعه ما دفعه ولو سعى مهرها فاسد او اقضها كالحض
لم يكن له المطالبة به ولا بقية منه وكل موضع يوجب فيه رد الهبة فانه يكون
من بيت مال المسلمين المحدث للمصلح وانما يردّه لو قدمت الى بلد الامام او بلد
خليفته ومن ردها اليه ولو قدمت الى غير بلدها وجب على المسلمين سعيه
من اخذها ولا يلزم الامام ان يعطيهم شيئا ولو كان الحاج من ردها العاجلة
او رجال الامام ولا يرد عليه ما انفق في العرس ولا الهبة اليها او يكرهها يا
لو قدمت وسلمت ثم جئت لم ترد وردها ولو اشتبه وقع اسلام
في الامة او الجنون لم ترد ولا يرد مهرها فان افاقت فاقت بالاسلام و
مهرها عليه وان اقرت بالكفر ردت عليه ولو جازت بجنونة ولم يعلم
حالها لم ترد عليه ولا يرد مهرها فان افاقت وكرت انما سلمت ردّه عليه
مهرها ومنع منها وان ذكرت انها لم تسلم ردت عليه بيت لو قدمت صغيرة
ووصفت الاسلام لم يرد اليها قال الشيخ ولا يجب رد المهر الا ان يبلغ
ونقم على ما يملكه وان لم يقر اقرت صح لو قدمت مبيعة ثم ارادت
وجب عليها ان يتوب فان امتنعت حبس دايما وضربا اوقات
الصلوة ولا يعمل فان جازت زوجها وطلبها لم يرد عليه ويرد عليه مهرها
يد لو جازت مبيعة وجاء زوجها وطلبها فارت احدهما بعد المطالبة
رد المهر عليه ان كان الميت حي وعلى ورثته ان كان هو ولو مات احدهما
قبل المطالبة وجب رد المهر عليه لم يكن عليه شيء لو قدمت مبيعة
فطلبها زوجها بائنا او خالها قبل المطالبة لم يجب رد المهر اليه وان كان
بعد المطالبة وجب وان كان رجعا لم يكن له المطالبة ولو اراد

الهدية لقرنه ونبد اليه عهدهم فانه يردهم الى بائتهم ونصيرهم حواري
فانهم من النصارى كما مثل ان يابى غير المسلمين او يطلعهم على عبادتهم
بده الامانة ولا يمشى عليه وان يصير حقا كقتل مسلم او اطلاقه الى السيف
ذلك منه وكان ان كان الله محضا كاننا او مشركا كالمجته اذا
عقد الله وجب حفظهم من المسلمين واهل الذمة دون اهل الحرب فان
عقد الله كان عليه ان يذبح عنهم اهل الحرب وغيرهم فان شرط وعقد
الذمة لا يدفع عنهم اهل الحرب كان كافيا في بلاد الاسلام بطل الشرط
من كافيا في دار الحرب او بين الدارين حتى الصلح ومق لم يدفع عنهم اهل
الحرب حتى مضى قول لم يرض عنهم جزيه وان سبهم اهل الحرب فعليه ان
يسخر ما سبى منهم من الاموال الاخر والخنزير ولو اغار اهل الحرب
على اهل الذمة واخذوا اموالهم وظفرهم الامام واستعبد اموال اهل الذمة
احتمل وجوب الرد عليهم وعدمه المطل الرابع في الحكم
بين التعاقد بين والمهادين وفيه ط مباحث اذا تخاض التنازلي
وسلم او يمتان وسلم وجب على الحاكم ان يحكم بينهما على ما يقتضيه
حكم الاسلام وان تخاض اهل الذمة بعضهم مع بعض فبعض الامام من
الحكم بينهم والاهراض عنهم ولا يجب الحكم بينهم وكذا لو كانت امتنا من
اذا استعبد اهل الذمة من على الاخر اعلاه الامام في كل موضع لم يزم
الحاكم الحكم بينهم فاذا استعبدى خصمه وجب عليه الحضور الى مجلس الحكم
وايجاز ان امة ذميمة تستعبد على زوجها الذي يطلق او طهار او
ايلا عتبه عام في الحكم بينهم حكم المسلمين والرد الى اهل بيته للحكم
بينهم بعضهم من الحكم بينهم منعوا والطهار من الوطى قبل الكفارة ولا يكره
بالصوم وكذا القى بل لا اطعام لا يحكمه للمسلم ان ياخذ من نصرة
مالا مضانية ويكره له ان يدفع الى المصطفى مالا لمضانية وبيعي ان يشترط
عليه الانتفاء الا ما يسوع في شرع اسلام فاذا اشترط واشتركت
خرا بطل الميثاق سواء كان تعين المال او في الذمة فان قبض الثمن ضمنه وان
لو شترط واشترى للمهر بطل البيع ايضا واذا انقض المال فان علم المالك انه

تصرف في مملوك او خالط محظورا لم يحجز له قصده وان علم انه سباح فقتله وان
شكك فيه اذا اجوز نفسه الذي صح سواه كانت في الذمة لو منع
وكون اوقات العبادة مستثناة اذا فعل الذي صح ما ليس في غيرها
وشرعه كالمنا والذواط والسوقه كان الواجب في ذلك طهر من المسلمين
في اقامة الحدود وان كان مما يجوز في شرعهم كشراب الخمر ونحوه الحرام
ولم يفرص لهم مع الاستنار وان اعلنوا ان لا يهر الامام على الطهار فان
الشيخ وروى انه يفرع عليه الحجة وهو الصحيح لو باع بضاعة من مملوك
خرا او اشترى منه او بطلنا البيع فان تقابضا ورد المثل للمشتري سواء
كان مشركا او مسلما وارضا الخمر اذا اوصى بمثل الذي لم يدر
لم يرض الوصية ولو كان العبد مشركا فاسلم قبل موت الوصي لم يرض
ح من الشرك من ملك العبد المسلم وشراء المصاحف فان اشترى بعض
البيع قال الشيخ وحكم احادته رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم
حكم المصحف والاقرى عند الكراهية ايسر البع واللفظ والآداب
فان شراها جاز ولو ط اذا اوصى الذي يبايعه او يعة او موضع لصلواتهم
او يجمع احادهم بطلت الوصية وكذا الوصى ان يستاجر خادما للمبيعة او
الضيعة او يعمل صليبا ولو اوصى ببناء كنيسة ينزلها المارة من اهل الذمة
او من غيرهم او اوقفها على قوم لم يسكنوا او جعل اجزا للمسلمين جاز
الوصية وكذا الوصى للرهبان والتمانية يبي ولو اوصى ببناء كنيسة لم يطل
المارة ويمنعون من الاجتماع للصلاة وكذا ما فرق ولو اوصى ببيت للصلاة
قبل بطلت الصلاة فيمنه كنيسة نصف الثلث لنزول المارة فان لم يكن
بطلت وقبل يبي بالثلث لنزول المارة ويمنعون من الاجتماع للصلاة ولا ما
فوق ولو اوصى ببيت يكتب به التوراة والانجيل او الزبور او غيره من الكتاب
الكتب القديمة بطلت الوصية ولو اوصى ان يكتب طيب او حباب او غيره من
عليه او على غيره جاز ويضرب ثلث الحقبة ثم ما يستعمل من الضمائم والبيع
من بناء وخارعة وغيره لا يرضى من العصب الثمان في مال
اهل البعي وفيه كد حقا قتال اهل البعي واجب بالنقض والاجماع وبهذا

حكم النبي في ربطه ان يكون في منفعة وكثرة لا يكون في قهر وتفرق جمعهم الا
 فاقوا في غير حوش وقاتلوا وكانوا يسجدوا كالواحد والعشرة اكلوا
 اصل بني وكانوا قطع طريق اختاره الشيخ وابن ادريس وعندي فيه نظر الثاني
 ان يخرجوا عن قبضة الامام من غير حق عنه ولد او بادية ولو كانوا معه او
 في قبضة لم يكونوا اهل في الثالث ان يكونوا على المسانحة بناويل سابع عندهم
 لم يجرى فيهم اقتضت خروجهم على الامام ولو لم يكن بناويل سابع في ما هو
 بعد من قبضة وهو قطاع الطريق لحكمهم حكم الجاردين **ب** لا يشترط في كونهم
 اهل في ان ينصبوا لانفسهم اما نابل كل من خرج على امام عادل وتكثرت
 خالفه في حكمه فهو باغ وحكمه حكم البغاة سواء نصبوا اماما لا انفسهم
 او لا **ج** الامامة عندنا ثابتة بالنسبة لا بالاجماع ولا بالاختيار فكل من
 خرج على امام مخصص على امامته وجب قتاله بعد البحث اليه واليوان
 عن سوال سب خروجهم وايضا الصواب له **الان** يخاف بحكم فان رجعوا
 والاقبالهم ويحب تعذيبهم مع الكثرة قبل القتال **د** الخوارج هم الذين يكونون
 بالدين وياولون عن علي علم ومن عثمان وهو لا بغاة لا يجب قتال اهل البيت
 على كل من نذبه الامام لقتاله عن اوصيوا او من نصبه الامام على اية
 ما لم يستنضه الامام على التعيين فيجب ولا يفيقه قيام غيره والتاخر عنه في
 والعزاي في حربه كالقراي في حرب الكفار ويجب مصابته الى ان يغيبوا
 طاعة الامام او يقتلوا **هـ** اذا ظهر قوم اعنفوا وقد هب الخوارج فطعنوا
 في الاية ولم يصاروا معهم وامتنعوا من الجماعات وقال لا تصل خلف الامام
 الا ائمة في قبضة الامام فان بعث الامام اليهم واليا فقتلوه او قتلوا غير العادلين
 من اصحاب الامام افيد منهم ختم ان اذا استعان اهل البيت بغيرهم في
 وعيدهم في القتال فقاتلوا اهل العدل فقاتلوا اهل الجور اذا لم يكن
 التميز عنهم وان انا القتل عليهم ولو ارادت امرأة او صبوة قتل اباها كان
 لا دفعها وان اتا على انفسها **ح** اذا استعان اهل البيت بالمشركين
 الجاهل وعقدوا لهم ذمة واما ناعلى قتال اهل العدل ايصح ما
 عندنا وعلم الامام مستقبلين في مدبرين واد او قوا في الايسر في الامام
 بينا من ياتوا لقتاله في الامام هو الغداء والاسترقاق والقتل وليس اهل البيت

في جرحه من اهل البيت
 في جرحه من اهل البيت
 في جرحه من اهل البيت

ان سيقضوا لهم بسلام الامان وان كان فاسدا وان استعانوا باهل الذمة فعدوا فيهم **١٨٠**
 راسلهم الامان فان ادعوا الشبهة المقتضين من اعتقادهم فتتبع الفل مع الطائفة من
 المسلمين او الكفرة قبل قهرهم فقتلوا وكان عدوهم وكان قتلهم مقتولين ومدينين ولو القوا
 امولا وانما اضربوا وكما يصح اهل البيت ما سلف من اهل البيت والاول وانفسهم حال الحرب وقتلوا
 ومديها وان استعانوا بالمشركين اعرض امامهم ولو ادعوا الكفرة اعرضوا الى البلد فعدوا
 للامان ان يقتلوا باهل الذمة على حرب اهل البيت ومنع الشجع في البسوة ذلك وليس بعد ذلك
 استعان المسلمين من مري قتلهم مقتولين ومدينين في موضع لا يجوز لهم الا مع الضرورة او
 يمكن الامام من دفعهم عن حاله لئلا ياروا وكذا ان يستعوا على اهل الحرب باصلهم من حسن الذي
 في البيت مع اهل الامام من مريهم مع اهل الحرب **ح** اذا قهر اهل البيت في بيتهم او
 فاق قهر الامام على قهر اهل البيت ولا ياروا ليدفعوا على الاخرى بل ياربوا الى الطاعة
 وان لم يكونوا كرها ويدعوا الصلوة الى الطاعة فان ردت فاقبلها ووجاف لهما عما عليه من اهلها
 البلد وقابل الاخرى فاصدا كرها كمنه الا في ما لا يمكن ان ياربوا الى اهل البيت فان صارا
 في البيت المصلحة اكثر بالصلوة منها فان نهيت التي فاقبلها او جرت الطاعة كنه ولم يجرها الى صبرها
 اليد الا بعد دعائها الى الطاعة فاقبلها الا اهل البيت ما يعم اهلها كالتار والخصير والتعريف لجمع
 الضمير من اهل البيت الى الحرب ولو قتلوا لكان شهادتهم لا يكونون ولا يكونون ولا يكونون
 ويدين ولو قتل اهل العدل ما لاهل البيت وانفسهم قبل المنة وع في الحرب او بعد انفسهم منقوض
 قال الشجع ولا خلاف ان الذي اذا قلبت سناسل اهل المسلمين فاقوا منهم ثم اسلم فاقصد
 لا يمين ولا فاديه واما المرتدون فاقدم بعضهم من اهل البيت من الاموال ولا ينسحب في الحرب
 ومديها ووجها ولا فرق بين الواحد والجمع من اهل البيت في الضمير **ج** اهل البيت قتلوا اعداءها
 ان لا يكون لهم فدية رجوعوا اليها ولا يرس بمقتضى هذه الشاقي من يكون لهم مريض فيهم
 وجدة رجوعوا اليها فاقبلوا ولا يجرى عليهم ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل اعداءهم الممان
 على جرحهم ويبيع مدبرهم ويقتل اسيرهم سواء كان اذنه حاضرة او غائبة فزنته او بعد
 قبل لو قتل واحد من اهل البيت من منع من قتل نفسه والوجه سقوط القصاص ويشه
 لو وقع اسير من اهل البيت في ايدي اهل العدل وكان شاكيا او با حقيق حتى سابع ويبرهم

ينقسم الى الواجب والمندوب والمباح فالواجب واجب وبالندوب نذوب والشكر كله
تقبح فاقترنى هذه واجب شجرة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثواب عظيم قال الله تعالى
كنتم خير امة اخرجت للناس مامرون بالمعروف ونهيون عن المنكر وقال لعن الذين كفروا
من جن اسرايل الى قوله كان لا يثابرون عن منكر فكلهم مامرون من الصادق عليه السلام
قال جاء رجل من خثعم الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال ما رسول الله اجبتني بما افعل
الاسلام قال لا اجبتك يا الله قال ثم ماذا قال صلى الله عليه وسلم قال فاما بالامر بالمعروف والنهي
عن المنكر قال فقال الرجل فاني لا اعمل الى ابعث الى الله قال الشريك بالله قال ثم ماذا قال قطبته
الرجم قال ماذا قال شريك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقال لك اطمع عليه السلام لما مر
بالمعروف ولستم تنهون عن المنكر ولستم تعلمون عليكم سائر اكم فخذوا حياكم كوفاه يستجاب لهم وعن
الباقر عليه السلام قال ويل لعقمة لا يدعون الله بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقال
الشيخ صاحب الزمان في خبرها امر بالمعروف والنهي عن المنكر ونهى على البصر فاذا لم يستطع
ذلك شجعت عنهم البركات وسلط بعضهم على بعض وديكروا لهم فاصحوا في الارض ولا في السماء
والاجنان في ذلك كثيرة حتى اتفق العقلاء على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر واستلزامه في وجوبهما في مقام واحد هذا هو الحق او يقتل والثاني حمله واجبان
على الكفاية او على الاصلان السيد على قوله هو لا يقتضي والشيوخ على الثاني كلا سائر وجوبها
امر به ان يعلم المعروف منه فاما المنكر فكذلك انما من الغلط في الاكثار والامر واجبان فاشهر
اكثاره فلو غلب على طلبة او علم عدم التأثير لوجب وقد جدد اصحابنا شرط على الاطلاق والآراء
ان يكون شرط ما لا يكون باليد واللسان دون القلب وان يكون لما هو والمضى مصر على
الاستمرار فلو ظهر منه امانة الاستماع سقط الوجوب وان لا يكون على الاكثر والثاني ولا على
احد من المسلمين بسببه منعه فلو ظهر توجه الضرر اليه او الى احد من المؤمنين بسببه سقط الوجوب
وقد مر ان الاكثار يشهد بالقلب واللسان واليد فالواجب مطلقا وهو اول المراتب فاذا
علم ان فاعل المنكر من جنس ما طهر بالكرامة وجب وكذا لو عرف احدا من الجنه وجب ولم يجب
الزائد ولوله يوشك ان ينفذ الاكثار باللسان والوعظ والعجز ويستعمل الاصل ولا فان افاد
والاستفاد الى ما فقهه ولو لم يترجمه احقر الى اليد كالضرب وشبهه وجان ولو انفر الى
الجرح فالسيد يجوز ذلك غير ان الامام وقال الشيخ ظاهر مذهب شيخنا الامامية



